

مَجْمَعَةُ السَّائِلِ الْمَأْمُومِ

إِلَى

أَلْفِيَّةِ ابْنِ صَالِحٍ الْمَأْمُومِ

إِعْدَادُ

د. سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَزِيزٍ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ الطَّوَالِي

الْأَسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ بِجَامِعَةِ الْمَجْمَعَةِ

مَكْتَبَةُ التَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ

مَجْتَمَعُ السَّالِكِينَ

إِلَى

الْفَيْتْرَةِ ابْنِ صَالِحٍ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

دار التدمرية

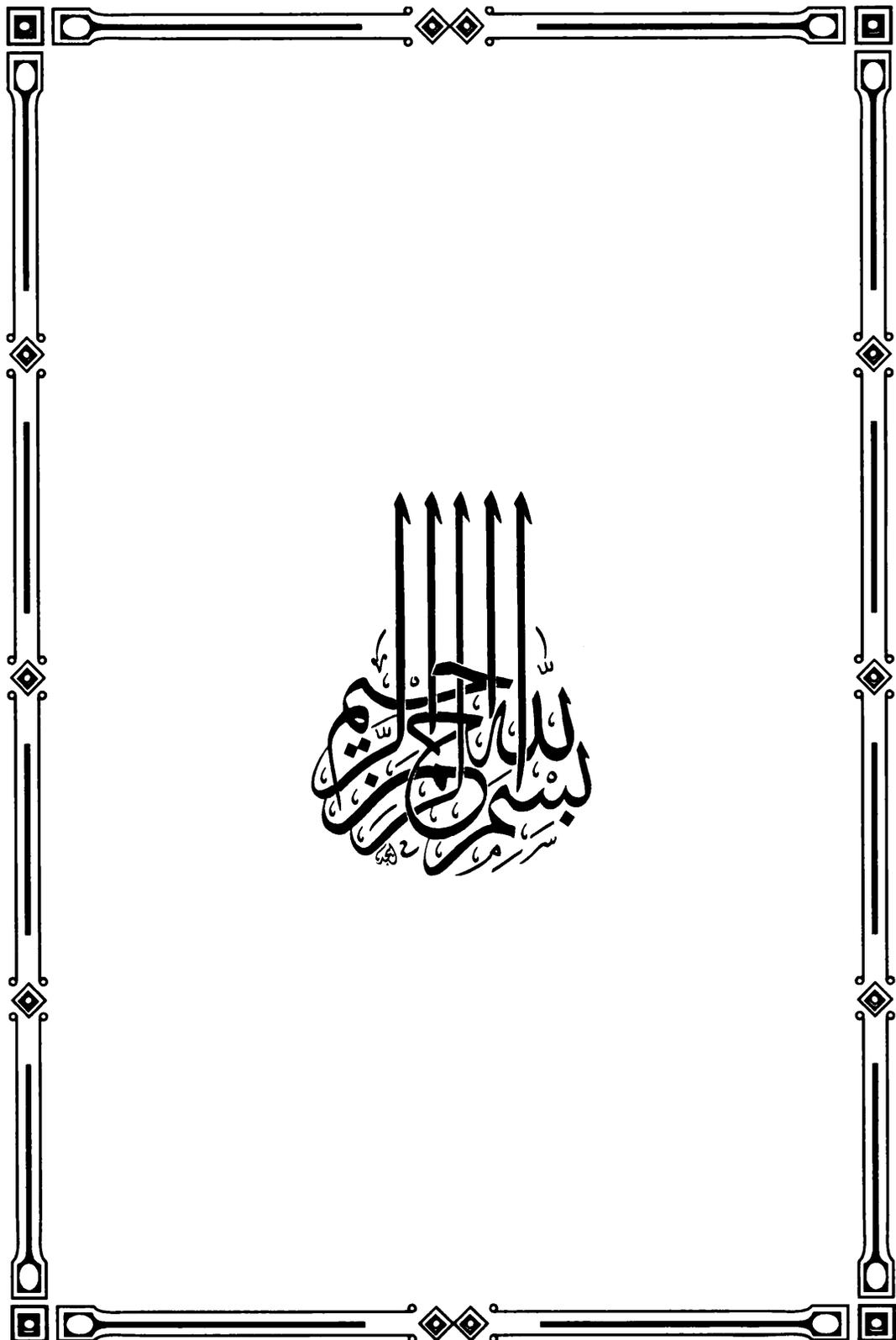
الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦

هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد:

فإن علم النحو يُكسب صاحبه وقارًا، ويكسوه عزًا وإجلالًا، وهو (من العلوم الضرورية للمحافظة على اللغة العربية)^(١)، فكان لزامًا على طالب العلم أن يُوليه اهتمامًا، فمدار العلوم الشرعية عليه، قال الشاطبي - رَحِمَهُ اللهُ -: (فإذا فرضنا مبتدئًا في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطًا؛ فهو متوسط في فهم الشريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة)^(٢).

ولا علم دون العربية (مَنْ لا معرفة له بعلم اللغة لا ثقة بعلمه، ولا نعرف في التاريخ مجتهدًا لم يتضلع في علوم اللغة - وأولها النحو - منذ عصر التصنيف فيه)^(٣).

وكان من حرصهم تأليف الكتب والمنظومات فيه (ومن أحسن المنظومات النازمة فيه ألفية ابن مالك - رَحِمَهُ اللهُ -، فإنها جمعت مقاصد النحو وبينت مسائله، فمن تعلمها وأتقنها بلغ الغاية في هذا العلم)^(٤).

وقد شُرحت هذه الألفية شروحًا قيمة نافعة قديمة وحديثة؛ ومع كثرة

(١) شرح العلامة ابن عثيمين على ألفية ابن مالك ٥/١.

(٢) الموافقات ٥٣/٥.

(٣) الشرح الميسر على ألفية ابن مالك، للدكتور: عبد العزيز الحربي ص ١٠.

(٤) شرح ابن عثيمين ٥/١.

هذه الشروح فإن الحاجة ما زالت قائمة إلى شرح قريب التناول، سهل المورد، يُفيد المبتدي، ويُذكر المنتهي، فجاء هذا الشرح منصبًا على توضيح الألفية بالأسلوب السهل، والعبارة الواضحة، وذكر أهم ما يحتاج إليه دارسها.

وقد أسميته (لمعة السالك إلى ألفية ابن مالك) فهو إضاءة للطريق، ومسلك رفيق لطالب الألفية.

وسرت في هذا الشرح على المنهج الآتي:

أولاً: أذكر البيت مشكلاً، مسبقاً برقمه؛ ليسهل الوصول إليه، وقد اعتمدت على نسخة لمتن (ألفية ابن مالك) بضبط وتحقيق: الشيخ/عبدالله بن صالح الفوزان، طبعة: دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة عام ١٤٣٩هـ.

ثانياً: وضحت الشرح بذكر الأمثلة من الكتاب والسنة أو غيرهما سواء أكانت عند ابن مالك، أم غيره من شراح الألفية - رحمهم الله -، وقد أحتاج إلى ذكر أمثلة يسيرة يستدعيها المقام؛ توضيحاً وتيسيراً، وقد اقتصر على مثال واحد أو مثالين.

ثالثاً: اكتفيت بالإعراب السهل اليسير إلا إذا لزم الأمر، كما لو نصَّ ابن مالك - ﷺ - عليه في الألفية، أو اقتضى الشرح ذكرها.

رابعاً: لم أثقل الكتاب بحواشٍ ولا نقل إلا ما استدعى الأمر الإشارة إليه؛ توخيًّا للإيجاز، وحرصاً على الاختصار.

وختاماً، وقد منَّ الله عليَّ بهذا العمل، فأشكر الله على توفيقه وهدايته، ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ يَّمَعْرَةٍ فَمِنَّ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: ٥٣].

ثم لا يسعني إلا أن أنوه بفضل من قرأ هذا الشرح من مشايخي وأساتذتي، فدلني على فائدة، أو أسعفني بملاحظة، فأحسن الله إليهم، وبارك فيهم^(١).

(١) وأخصُّ: د. محمد بن عبدالله الطوالة، و/د. سعود المنيع، وشيخنا النحوي/طاهر خالد، والشكر موصول إلى أخي/أ. عبدالرحمن بن محمد الطريقي.

وإني معترفٌ بالتقصير، والعُذرُ أني مجتهد، فإن أصبتُ فمن الله وحده، وإن أخطأتُ فأستغفر الله تعالى و:

قد يصيبُ الفتى المُشيرُ ولم يَجْ هذُ ويُشوي الصوابَ بعد اجتهادٍ^(١)

واللهَ أسألُ التوفيقَ في الدارين، وأتمثل ما قاله الشاطبي - رَحِمَهُ اللهُ -:

وإنْ كان خرقٌ فادْرِكْهُ بِفَضْلَةٍ من الحلمِ ولْيُصلِحْهُ مَنْ جادَ مِقُولًا^(٢)

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

د. سلطان بن حذيفة الطوالة

جامعة المجمععة

S.tw@outlook.com

١٤٤٠/٣/٨ هـ

(١) ديوان المتنبي ص ٩٦.

(٢) حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع ص ٧.

شرح الألفية

١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

استفتح الناظم - ﷺ - منظومته بوصف ربه وإلهه بالكمال مع المحبة والتعظيم؛ إذ هو المدبر والمتصرف، والقائل هو محمد، والمقول: كل الألفية؛ بدءاً من قوله: (أحمد ربي).

ونصّ على (مالك) مع أنه جده؛ لأنه اشتهر به، بخلاف أبيه، كما قال النبي ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب»^(١)، مع أنه ابن عبدالله.

٢ - مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَإِلَيْهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

ألقى الناظم - ﷺ - حمدَه الله تعالى بالصلاة على النبي ﷺ الذي اختاره الله واصطفاه، والصلاة كذلك على أتباعه في دينه من قرابته الذين كملوا بأنفسهم وأخلاقهم، وجمعوا بين شرف الإيمان وشرف النسب. ويصح في (الشرفا) ضمُّ الشين وفتحها.

٣ - وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

أي: أطلب العون من الله تعالى في نظم هذه المنظومة من ألف بيت^(٢)، وقد حوّيتُ بها المقصود من النحو ومهامته وجمعه.

(١) أخرجه البخاري في باب: من قاد دابة غيره في الحرب رقم (٢٨٦٤) ٣٠/٤، ومسلم في باب: غزوة حنين رقم (١٧٧٦) ٣/١٤٠٠.

(٢) دليل السالك، للشيخ عبدالله الفوزان ٣٩/١، وفيه: "أي، عدد أبياتها ألف بيت من بحر الرجز، وقد جاءت مقدمتها في سبعة أبيات، والختام في أربعة، والمجموع ١٠٠٢".

٤ - تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظِ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بِوَعْدِ مُنْجَزٍ

أي: تُقَرَّبُ هذه الألفية قواعد النحو التي يستصعبها كثير من الناس إلى الذهن بلفظ مختصر قليل الحروف كثير المعنى، كما تشرح تلك القواعد بطريقة مُحَكِّمة مُستوفية دون تأخير أو تقصير.

٥ - وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِي

أي: تستحق هذه الألفية ممن يقرؤها أن يرضى عنها رضا كاملاً؛ لأنها فاقت ألفية ابن معط من وجهين:

الوجه الأول: أن ألفية ابن مالك - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - على بحر واحد، أما ألفية ابن معط - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فهي على أكثر من بحر.

الوجه الثاني: أن ألفية ابن مالك - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أكثر استيعاباً، وأكثر سلاسة في اللفظ؛ بخلاف ألفية ابن معط - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -.

٦ - وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلِ

أي: أدرك ابن معط - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - التفضيل بسبب سبقه لنظم ألفية في النحو؛ لأنه فتح الباب للناس ليسيروا على منواله، فكان له فضل القدوة والأسوة، فيجب أن نثني عليه الثناء الجميل.

- وجاء السيوطي ونظم ألفية قال فيها:

فائقة ألفية ابن مالك لكونها واضحة المسالك

والحقيقة ما فاقت ألفية ابن مالك؛ لعدم وضوح كثير منها^(١)، ثم جاء العلامة الأجهوري من بعده فنظم ألفية وقال:

فائقة ألفية السيوطي لكونها محكمة الربوط

(١) شرح ابن عثيمين ٣٠١/١.

٧- وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

أي: أسأل الله أن يحكم بعطايا وهبات كثيرة لابن مالك ولابن معط - رحمهما الله -، وبدأ بنفسه؛ لأن السنة أن يبدأ الإنسان بنفسه؛ لحديث: «ابدأ بنفسك»^(١).



(١) أخرجه مسلم في باب: الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة رقم (٩٩٧)

الكلام وما يتألف منه

- ٨ - كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ ك (أَسْتَقِمُّ) وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ، الْكَلِمُ
٩ - وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

أي: الكلام عندنا - معاصر النحويين - جمع كلمة وهو: اللفظ الذي ينطق به اللسان - بخلاف الكتابة ونحوها - ويفيد فائدة يحسن السكوت عليها من قبل المتكلم والمخاطب، مثل: (استقم) فهي لفظ تكوّن من كلمتين، أي: استقم أنت، سواء أفادت فائدة جديدة أم لم تفد، مثل: السماء فوقنا.

وأما الكَلِمُ فهو اسم جنس جمعي، والكلام: ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أو لم يُفد، مثل: إن جاء محمد.
والكلام على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الاسم، وهو ما دلّ على معنى دون زمن، مثل: محمد.

النوع الثاني: الفعل، وهو ما دلّ على معنى وزمن، مثل: ذهب.

النوع الثالث: الحرف، وهو ما دلّ على معنى في غيره، مثل: مِنْ.

كما أن القول يعمّ الكلام والكلمة - على الأحسن -، فكل كلام أو كلمة فإنه يُسمّى قولاً وليس العكس، وقد يُراد ويُقصد بالكلمة الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [سورة الكهف: ٥]، أي: كلاماً؛ لأنهم قالوا جملة، ومثله: قال الخطيب: كلمة مؤثرة، ومنه: كلمة التوحيد، وهي جملة: (لا إله إلا الله).

١٠ - بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَ(أَلْ) وَمُسْنَدٍ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ
 أي: يحصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بقبوله أحد الأمور
 الآتية وهي:

الأول: الجر، ويسمى (الخفض)، والجر يكون بالحرف أو بالإضافة
 أو بالتبعية مثل: ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّجَالَ﴾.

الثاني: التنوين، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
 [سورة الشورى: ٥٢]، والتنوين على أربعة أنواع:

النوع الأول: التمكين: اللاحق لغالب الأسماء المعربة المنصرفة،
 مثل: جاء خالدٌ مستبشراً.

النوع الثاني: التنكير: اللاحق لبعض الأسماء المبنية، مثل: صه.

النوع الثالث: المقابلة: اللاحق لجمع المؤنث السالم، مثل:
 حضرت بناتٌ عاقلاتٌ.

النوع الرابع: العوض، وهو ما كان عوضاً عن محذوف سواء أكان
 جملة، مثل: قدم والدي وكنت حينئذٍ غائباً، أي: حين إذ قدم، أم كان اسماً
 وهو ما يلحق (كل وبعض) مثل: زملائي كثيرون، فدعوت بعضاً، وتركت
 بعضهم، أم كان حرفاً، مثل: الليالي مواضٍ بحوادثها، والأصل: مواضٍ^(١).

الثالث: النداء والمقصود كون الكلمة مناداةً، مثل: قوله تعالى:
 ﴿يَنْبُؤُحْ أَهِيْطُ﴾ [سورة مود: ٤٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [سورة
 يس: ٢٦]، فالمنادى محذوف، أي: يا ربِّ ليت قومي يعلمون.

الرابع: دخول (أل) عليه، مثل: (المساجد)، ويستثنى (أل) الموصولة
 فهي تدخل على الفعل، مثل قول الفرزدق:

ما أنتَ بالحكمِ التُّرَضَى حُكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ

(١) دليل السالك ٤٦/١، ٤٧.

الشاهد: قوله: (الترضى) ف (أل) موصولة، وقد دخلت على الفعل (ترضى).

الخامس: المسند إليه، فكل كلمة يصح أن يسند إليها شيء فهي اسم، مثل التاء في: (قمت) ف (التاء) اسم؛ لأنه أسند إليها القيام.

١١ - بِتَا (فَعَلْتَ) وَ(أَتَتْ) وَيَا (أَفْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبَلَنْ) فِعْلٌ يَنْجَلِي

أي: يتميّز الفعل عن الاسم والحرف بعدة علامات منها:

الأولى: تاء الفاعل، مثل: (فعلتُ، وفعلتَ، وفعلتِ).

الثانية: تاء التانيث الساكنة، مثل: (أَتَتْ)، ومثل: (ضُرِبَتْ).

الثالثة: ياء المخاطبة، مثل: (اضربي، كلي)، ومنه قوله تعالى:

﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي﴾ [سورة مريم: ٢٦].

الرابعة: نون التوكيد، مثل: (أقبلن)، ومنه قوله تعالى:

﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [سورة يوسف: ٣٢].

١٢ - سِوَاهُمَا الْحَرْفُ ك (هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) ك (يَشَمُّ)

أي: ما سوى الفعل والاسم فهو الحرف، وهو ما لا يقبل علامات

الاسم والفعل، مثل: (هل)، فتقول: هل زيد قائم؟، و(في)؛ كقوله

تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [سورة الذاريات: ٢٢]، و(لم)؛ كقوله سبحانه: ﴿لَمْ

يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [سورة الإخلاص: ٣].

كما يأتي الفعل على ثلاثة أنواع: المضارع، والماضي، والأمر،

فعلامه المضارع: دخول (لم) عليه، مثل: لم يشم، بفتح الشين، مضارع

شَمِمْتُ الطيب، بكسر الميم^(١).

١٣ - وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّائِي، وَاسْمٌ بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمُرُ فِهِمْ

(١) شرح ابن عثيمين ٤٠/١.

أي: يتميز الفعل الماضي عن غيره بأمرين:

الأمر الأول: قبول (تاء) الفاعل، مثل: فعلتُ.

الأمر الثاني: قبول (تاء التأنيث) الساكنة، مثل: أتتُ.

وعلاوة على ذلك، فإن علامة فعل الأمر: قبول (نون) التوكيد، بشرط أن يفهم الأمر من الكلمة نفسها، وإذا قبلت الكلمة النون ولم يفهم منه الأمر فليس للأمر بل للمضارع، مثل قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [سورة التكاثر: ٨]، وقوله جل وعلا: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [سورة يوسف: ٣٢].

١٤ - وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حِيَّهْلُ)

أي: إذا دلت الكلمة على الأمر بصيغتها ولم تقبل علامته فهي (اسم فعل)، مثل: صه، أي: اسكت، وحيهل، أي: أقبل.



المعرب والمبني

١٥ - والاسمُ منه مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبَهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٍّ

أي: ينقسم الاسم إلى قسمي:

القسم الأول: المعرب.

القسم الثاني: المبني.

وسبب بناء الأسماء: قربها من الحرف في الشبه؛ لأن الحروف كلها مبنية؛ سماعاً عن العرب.

١٦ - كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي (جِئْتَنَا) وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هَنَا)

أي: يُبنى الاسم في أحوال:

الحال الأولى: (الشبه الوضعي) إذا كان الاسم شبيهاً بالحرف في الوضع على حرف أو حرفين؛ لأن أصل الحروف على حرف واحد أو اثنين، مثل: (جئتنا) فالتاء: اسم مبني، وهي موضوعة على حرف واحد، مثل: الباء الجارة، وكذلك: نا: اسم مبني، وهي موضوعة على حرفين، مثل: في.

الحال الثانية: (الشبه المعنوي) إذا كان الاسم يشبه الحرف في المعنى؛ كـ (متى) تشبه حرف (إن) الشرطية وهمزة الاستفهام، وكذلك (هنا) سماعاً عن العرب؛ لأنها شابهت حرفاً غير موجود عند العرب يُشار به إلى المكان.

١٧ - وَكَنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتُرُ، وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا

الحال الثالثة: (الشبه النيابي) إذا كان الاسم شبيهاً بالحرف بالنيابة

وهو الشبه الاستعمالي، بحيث يؤثر ولا يتأثر، وهو ما يسمى بـ (اسم الفعل)، مثل: صه، وأف، وشَتَّان، فهو يشبه حرف (في) مثلاً حيث يجر ما بعده، ولا يتأثر بغيره أيًا كان موقعه.

الحال الرابعة: (الشبه الافتقاري) إذا كان الاسم مفتقراً افتقاراً أصلياً لما بعده، مثل: الاسم الموصول؛ لأنه يفتقر إلى صلته.

فائدة: البناء يكون في ستة أبواب ذكرها الناظم - رَحِمَهُ اللهُ - وهي: الضمائر؛ لقوله: (كاسمي جتتنا)، وأسماء الشرط؛ لقوله: (متى) الشرطية، وأسماء الاستفهام؛ لقوله: (متى) الاستفهامية، وأسماء الإشارة؛ لقوله: (هنا)، وأسماء الأفعال؛ لقوله: (وكناية عن الفعل)، والأسماء الموصولة؛ لقوله: (وكافتقارٍ أصلاً).

١٨ - وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كـ (أَرْضٍ) وَ(سَمَا)

أي: وتُعرف الأسماء المعربة بعدم مشابهتها للحروف، والمعرب من الأسماء: ما يتغير آخره باختلاف العوامل لفظاً، مثل: (أرض) فهو اسم صحيح الآخر، فيقال: هذه أرضٌ واسعةٌ، ورأيت أرضاً واسعةً، ومررت بأرضٍ واسعةٍ. أو تقديراً، مثل: (سما) وهو اسم معتل الآخر.

١٩ - وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِبَا

أي: إن فعل الأمر والمضارع مبنيان؛ فيبنى الأمر على ما يُجزم به مضارعه كما يأتي:

أولاً: يبنى على السكون، مثل: لم يَنَمْ، فتُحذف الأداة وحرف المضارعة فيكون: نَمَ.

ثانياً: يُبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، مثل: اذْهَبَنَّ.

ثالثاً: يُبنى على حذف آخره: إن كان آخره حرف علة، مثل: زَكَ مالك، وادْعُ ربك، واسعٌ في الخير، فالأفعال: (زَكَ، ادْعُ، اسع) مبنية على حذف حرف العلة.

رابعًا: يُبنى على حذف حرف - النون - إذا اتصلت به ألف الاثنيين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، مثل: قوما، قوموا، قومي. فهذه الأفعال مبنية على حذف النون.

والفعل الماضي يُبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل: ضربوا، ويُبنى على السكون إذا اتصلت به تاء الفاعل، أو نا الفاعلين، أو نون الإناث، مثل: ضربتُ، ضربنا، ضربن، ويُبنى على الفتح فيما عدا ذلك، مثل: سمع، وسمعنا.

والأصل في الفعل المضارع الإعراب، مثل: يقوم، لن يقوم، لم يقم.

٢٠ - مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إِنْثَاءٍ كـ (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ) أي: يُعرب الفعل المضارع إذا خلا من أمرين:

الأول: نون التوكيد المباشرة، مثل: ليقومنَّ زيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [سورة يوسف: ٣٢]، فالفعل (يسجننَّ ويكُونًا) مبنيان على الفتح؛ لاتصالهما بنون التوكيد المباشرة.

الثاني: نون الإناث، مثل: يرُعَنَ من فتنة، ف (يرعن) فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣]، فالفعل (يرضعن) مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

وإذا اتصلت النون بالفعل مع وجود فاصل بينهما فإنه يُعرب؛ كما لو أسند الفعل المضارع إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنيين، أو ياء المخاطبة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْعَانَّ﴾ [سورة يونس: ٨٩] فهنا فصل بين النون والفعل بألف الاثنيين، ف(لا) ناهية، و(تبعاننَّ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنيين فاعل، ونون التوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب.

وقد يكون الفاصل مقدراً فيُعرب المضارع أيضاً، مثل قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لِنُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [سورة التكاثر: ٨]، فالأصل: تسألوننَّ، فحذفت نون الرفع؛ لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان: (واو الجماعة، والنون الأولى من نون التوكيد) فحذفت واو الجماعة، وبقيت الضمة دليلاً عليها فصارت (لنُسألننَّ)، فالنون هنا غير مباشرة للفعل فهو معرب.

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

أي: إن كل الحروف مبنية وهذا البناء حق من حقوق الحرف، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وقد يأتي على غير السكون؛ كالفتح، مثل: ضرب، والضم، مثل: ضربوا؛ لاتصاله بواو الجماعة.

٢٢- وَمِنْهُ: ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ كَ (أَيْنَ) (أَمْسِ) (حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ (كَمْ)

أي: يأتي البناء على الفتح، مثل: أين، أو الكسر، مثل: أمس، أو الضم، مثل: حيث، أو السكون، مثل: كم.

٢٣- وَالرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

أي: يكون الرفع والتنصب إعراباً للاسم والفعل، فيرفع الاسم، مثل: قامَ محمدٌ، ف(محمدٌ) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ويُنصب، مثل: رأيتُ محمدًا ف(محمدًا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، كما يرفع الفعل، مثل: يقومُ زيدٌ، ف(يقومُ) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وينصب، مثل: لن يقومَ، ولن أهابَ.

٢٤- وَالاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

أي: يختص الاسم بالجر، مثل: مررت بمحمدٍ، ويختص الفعل المضارع بالجزم، مثل: لم يقمَ محمد.

٢٥- فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَاَنْصِبَنَّ فَتْحًا، وَجُرِّ كَسْرًا ك (ذَكَرُ اللهُ عَبْدَهُ يَسْرًا)

أي: للإعراب علامات أصلية أربع وهي:

العلامة الأولى: الضمة في حالة الرفع، مثل: يقوم زيدٌ.

العلامة الثانية: الفتحة في حالة النصب، مثل: لَنْ أَحْرَمَ الْمَسْكِينِ.

العلامة الثالثة: الكسرة في حالة الجر، مثل: مررتُ بزيدٍ، والمثال

الجامع لما سبق قول الناظم - رَضِيَ اللهُ -: (ذَكَرُ اللهُ عَبْدَهُ يَسْرًا) فاسم الجلالة (الله)

مجرور بالإضافة، وعلامته: الكسرة، و(عبدَه) مفعول به منصوب وعلامة

نصبه الفتحة، و(يسر) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومعنى هذا المثال: إن الله إذا ذكر عبده فإن ذلك يسرُ العبد.

٢٦- وَاَجْزِمِ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرِ مَا ذَكَرُ يَنْوُبُ نَحْوُ: (جَا أَحْوَبَنِي نَمْرًا)

العلامة الرابعة: السكون في حالة الجزم، مثل: لم يقم، ومنه قوله

تعالى: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [سورة الإخلاص: ٣].

وأما غير هذه العلامات الأصلية: (الضمة، والفتحة، والكسرة،

والسكون)، فتكون علامات بالنيابة، مثل: جاء أخو بني نمر، ف (أخو)

فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، و(بني) مضاف إليه

مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة.

٢٧- وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ

ثم بدأ بالأسماء الستة وهي: تُرْفَعُ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ

بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَتُجْرُ بِالْيَاءِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ، وَهِيَ: أَبوك،

وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهنوك.

٢٨- مِنْ ذَلِكَ (ذُو) إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا وَالْ (فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

أي: من هذه الأسماء الستة: (ذو) إذا كانت بمعنى صاحب وتبين

فيها ذلك، مثل: جاءني ذو مال، أي: صاحب مال، بخلاف (ذو) التي

بمعنى الموصول، مثل: بثري ذو حفرت وذو طويت.

ومن الأسماء الستة: (فو) التي بمعنى: فم، بشرط أن تنفصل عنها الميم، مثل: هذا فوك، ورأيت فاك، وأمسكت بفيك، فإن كانت متصلة بالميم فإنها تعرب بالحركات، مثل: فمك طيب، إن فمك طيب، وأمسكت بفيك.

٢٩- (أب) (أخ) (حم) كَذَاكَ وَهَنْ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

أي: ومن هذه الأسماء الستة: (أب، وأخ، وحم)، وأيضاً: (هن)، مثل: هذا هنو زيد، واستر هنا زيد، ولا تنظر إلى هني زيد، والأحسن في (هن) أن تكون ناقصة، أي: من غير مد، فتعرب بحركات الإعراب الأصلية، مثل: هذا هنك، واستر هنك، ولا تنظر إلى هنك.

وإذا كان الأحسن في (هن) أن تُعرب بالحركات فإنها تخرج، وتكون الأسماء خمسة - على الصحيح^(١) -، وقد جاء في الحديث: «فأعضوه بهن أبيه»^(٢).

٣٠- وَفِي (أب) وَتَالِيهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

أي: يَقِلُّ النقص في (أب)، وكذلك (أخ، وحم)، مثل قول الشاعر:

بأبه اقتدى عدي في الكرم وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

الشاهد: قوله: (بأبه، أبه) حيث ذكرهما الشاعر على لغة النقص.

وتعرب بالحروف بكثرة، مثل: هذا أخو زيد، ورأيت أبا زيد، ومررت بأخيك زيد، وَقَصْرُ (أب، وأخ، وحم) أشهر من النقص، ومعنى القصر: أن تكون بالألف دائماً فيكون الاسم مقصوراً فتعرب بحركات مقدرة على الألف، مثل قول الشاعر:

إن أباه وأبا أباهَا قَد بَلِغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٦/١.

(٢) أخرجه أحمد رقم (٢١٢٣٦) ١٥٨/٣٥، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة

الشاهد: قوله: (وأبا أباها) حيث جرَّ المضاف إليه (أباها) بالفتحة المقدرة على القصر.

٣١ - وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا لِليَاك (جَا أَحُو أَبِيكَ ذَا اعْتِيَلَا)

أي: يشترط في إعراب الأسماء الستة بالحروف أربعة شروط وهي:

الشرط الأول: أن تكون مضافة، مثل: جاء أبوك، فهي مضافة للكاف، فإن لم تكن مضافة أعربت بالحركات، مثل: رأيت أبا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [سورة يوسف: ٧٨].

الشرط الثاني: أن تكون الإضافة لغير الياء، فإن أضيفت للياء فتعرب بالحركات وهي حركات مقدرة لانشغال المحل بحركة المناسبة أيضًا، مثل: هذا أخي، ورأيت أخي، ومررت بأخي، ومنه قوله سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ [سورة ص: ٢٣].

الشرط الثالث: أن تكون مفردة؛ فإذا كانت مثناة أعربت إعراب المثني، مثل: جاء أبوا زيد، ورأيت أبوي زيد، وإن كانت جمع تكسير فإنها تعرب بالحركات، مثل: هؤلاء آباءك، ورأيت آباءك، ومررت بآباءك، ومنه قوله جل وعلا: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِيَّةِ﴾ [سورة الدخان: ٨].

الشرط الرابع: أن تكون مكبرة، وأما المصغرة فتعرب بالحركات، مثل: هذا أبيتك، ف(أبي) خبر مرفوع بالضممة، ورأيت أبيتك، وسلمت على أبيتك، ف(أبي) مفعول به منصوب بالفتحة، وعلى أبيتك مجرور بالكسرة، والضمير في الجميع في محل جر مضاف إليه.

٣٢ - بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا

ومما ينوب فيه حرف عن حركة أيضًا: المثني - وهو: كل اسم دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره أغنت عن متعاطفين متفقين لفظًا ومعنى -، فيرفع بالالف نيابة عن الضمة، مثل: جاء الرجلان، ف(الرجلان) فاعل مرفوع بالالف، وينصب ويجر بالياء، نحو: رأيت الرجلين، وسلمت على الرجلين.

وتلحق كلمة (كَلَا) بالمشني، فترفع بالألف نيابة عن الضمة: إذا أُضيفت إلى ضمير، مثل: جاءني الرجلان كلاهما، ف(كلاهما) توكيد مرفوع بالواو، وتنصب بالياء، نحو: رأيت الرجلين كليهما، ف(كليهما) توكيد منصوب بالياء، وتجر بالياء نحو: مررت بالرجلين كليهما، و(كليهما) توكيد مجرور بالياء، ومنه قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [سورة الإسراء: ٢٣].

وإذا أُضيفت لاسم ظاهر فإنها تعرب إعراب الاسم المقصور فتُقدَّر عليها جميع الحركات، مثل: جاءني كلا الرجلين، ف(كلا) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، ورأيت كلا الرجلين، ف(كلا) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف، وسلمت على كلا الرجلين، ف(كلا) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف.

٣٣ - (كِلْتَا كَذَاكَ، اثْنَانِ) و(اِثْنَانِ) كـ (ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

أي: تلحق (كلتا) بالمشني مثل (كلا) إذا أُضيفت إلى ضمير، ويجوز فيهما مراعاة اللفظ في الإفراد، فتقول: كلا الرجلين قائم، ف(كلا) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، والرجلين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مشني، وقائم: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ومراعاة المعنى في التثنية، فتقول: كلا الرجلين قائمان.

ومما يُلحق بالمشني: اثنان واثنتان؛ لأنه لا واحد لها من لفظها، فترفعان بالألف، وتنصبان وتجران بالياء، مثل: أقبل اثنان من الناس، ورأيت اثنتين من الناس، ف(اثنان) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمشني، و(اثنتين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْإِهْيَابِ اثْنَيْنِ﴾ [سورة النحل: ٥١]، ف(لا): ناهية، و(تتخذوا): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(واو الجماعة) ضمير مبني في محل رفع فاعل، و(الهيئتين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مشني، و(اثنتين) نعت

منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمشني، وجملة (لا تتخذوا إلهين اثنين) في محل نصب مفعول به (مقول القول).

٣٤- وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفَ جَرًّا وَنَضْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

أي: تأتي الياء بدلاً عن الألف في المشني والملحق به حال النصب والجر، ويُشترط فتح ما قبل ياء المشني وكسر النون؛ احترازاً من ياء الجمع التي يكون ما قبلها مكسوراً وما بعدها مفتوحاً، مثل: رأيت مسلمين، وفي الجمع تقول: رأيت مسلمين، وهذا هو المشهور في لغة العرب.

٣٥- وَارْفَعُ بَوَاوٍ، وَبِئَا اجْرُزُ وَأَنْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبٍ)

أي: فيرفع هذا الجمع بالواو، مثل: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ١]، ويجر وينصب بالياء، مثل: رأيت المسلمين، وسلمت على المسلمين، وسمي بالسالم؛ لأن مفردة سلم من التغيير عند الجمع، فمؤمنون مفردها: مؤمن فلم يتغير المفرد عند الجمع، بخلاف الجمع غير السالم فيتغير مفرده، فرجال، مفردها: رجل.

ويكون جمع المذكر السالم جمعاً للأعلام، مثل: عامر، عامرون، بدأ بذكر جمع المذكر السالم وهو: كل اسم دلّ على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، وسلم مفرده عند الجمع من التغيير بزيادة واو ونون على مفرده في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر، ويكون جمعاً للأوصاف، مثل: مذنب، مذنبون.

ويُشترط لجمع المذكر السالم عدة شروط منها: أن يكون علماً، مذكراً، عاقلاً، ومنها أن يكون: خالياً من تاء التأنيث، وقيل: إنه لا يلزم، مثل: طلحة، فيصح: طلحون^(١)، ومنها أن يكون خالياً من التركيب، وقيل: بجواز جمع التركيب المزجي، فتقول: جاء بعلبكون، وجاء

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٦٢.

سَيَبِيْهُونَ^(١)، وكذلك التركيب الإضافي، فيُجمع الجزء الأول منه ويضاف إلى الجزء الثاني، مثل: جاء عبدو الله، وأما التركيب الإسنادي فإنه لا يُجمع ويلحق به سبع كلمات: من، عالمون، عليون، أرضيون، سنون وبابه، أولو، أهلون.

٣٦- وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونًا) وَبَابُهُ الْحَقُّ وَالْأَهْلُونَ

أي: ومما يلحق بجمع المذكر السالم: ما شابه ما سبق في كونه علمًا أو صفة، و(عشرون إلى التسعين) وكونه ملحقًا؛ لأنه ليس علمًا ولا صفة، كما أنه لا يدل على مفردة، ف(عشرون) ليست جمع عشر، وكلمة (الأهلون) وهو اسم جنس، وليس علمًا ولا صفة.

٣٧- (أُولُو) و(عَالَمُونَ) (عَلِيُونَ) وَ (أَرْضُونَ) شَذُّو (السَّنُونَ)

أي: ومما يلحق بالجمع المذكر السالم كلمة (أولو) بمعنى أصحاب، وكونها ملحقة؛ لأنها ليس لها واحد من لفظها، وكذلك: (عالمون) وكونها ملحقة؛ لأنها ليست علمًا ولا صفة، ولا دالة على مفرد، وعالم وعالمون معناهما واحد، بخلاف: عالمون، فهي جمع مذكر سالم.

وكذلك: (عليون) وهو اسم لأعلى الجنة، وكونها ملحقة بالمذكر السالم؛ لأنها ليست علمًا لعاقل، كما أنها علم لمؤنث.

وكذلك: (أرضون) جمع أرض، وكونها ملحقة بالجمع المذكر السالم؛ لأنها ليست علمًا ولا صفة ولا لمذكر، واختلفت حركاتها مع المفرد، فهي شاذة بحسب القواعد؛ لبعدها عن القياس.

وكذلك: (السنونا) وهي جمع: سنة، وكونها ملحقة بالجمع المذكر السالم؛ لأنها ليست علمًا ولا صفة ولا لمذكر ولا لعاقل، ولا وافقت المفرد في حركاته، ولذا شذت.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٦٢/١.

٣٨ - وَبَابُهُ، وَمِثْلَ (حِينَ) قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدُ

أي: ومما يلحق بالجمع المذكر السالم: باب (سين)، وهو: كل اسم ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها تاء التانيث المربوطة ولم يُجمع جمع تكسير، مثل: مئة، جمعها: مئتين في النصب والجر، ومثون في الرفع، فتقول: مرّ على هذا المسجد مئون من السنين.

كما أن (باب سين) وما ألحق به قد يأتي في اللغة العربية مثل كلمة (حين) في الحكم، فيعرب بالحركات على آخره ويلزم الياء، وهو مطرد عند بعض العرب، فيقال مثلاً: مكثت في هذا البلد سنيناً، ف(سنيناً) مفعول فيه (ظرف زمان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٣٩ - وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحَ، وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

أي: تفتح نون جمع المذكر السالم سواء أكان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، وكذلك الملحق به، وتُكسر شذوذاً في حالتَي النصب والجر؛ كقول الشاعر:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

الشاهد: أن الشاعر كسر نون الجمع هنا في قوله: (آخِرِينَ).

وأما في حالة الرفع فلا؛ لأنه لم يسمع عن العرب، فلا تقول: جاء المسلمون.

٤٠ - وَنُونٌ مَا نُثِّنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَاثْنَيْهِ

أي: تُكسر نون المثني والملحق به في حالة الرفع، والنصب، والجر، مثل: قام الرجلان، ورأيت الرجلين، وورد فتح النون بقلّة في حالة الرفع، والنصب، والجر، مثل: قام الرجلان، وكما في قول الشاعر:

على أحوذيين استقلت عشيةً فما هي إلا لمحّة وتغيبُ

الشاهد: أن الشاعر فتح النون من كلمة (أحوذيين) على لغة بعض العرب، وليس الفتح هنا ضرورة؛ لأن الكسر يصح معه الوزن.

٤١ - وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

أي: ذكر الناظم هنا ما ينوب فيه حركة عن حركة، فبدأ بالمجموع بالألف والتاء وهو ما يسمّى بجمع المؤنث السالم وهو: اسم دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء على آخره، ولم يتغير مفرده عند الجمع في حالتي الجر والنصب، مثل: رأيت المسلمات، ف(المسلمات) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه مجموع بالألف والتاء، ومررت بالمسلمات، ف(بالمسلمات) الباء حرف جر، والمسلمات: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، وأما في حالة الرفع فإنه يبقى على الأصل فيرفع بالضمة، مثل: جاءت المسلمات.

والعبرة هنا بزيادة الألف والتاء على المفرد، فإن كان فيه ألف وتاء ليستا بزائدتين فلا يُعرب إعراب جمع المؤنث السالم، مثل: بيت، جمعها: أبيات، فالتاء هنا ليست زائدة، فحينئذ ينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة.

نحو: شاهدت أبياتاً جميلةً، ف(أبياتاً) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه جمع تكسير.

٤٢ - كَذَا (أُولَاتٌ)، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَ (أُذْرِعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيضًا قَبْلُ

أي: وكذلك تُعرب كلمة (أولات) إعراب جمع المؤنث السالم، فترفع بالواو، وتنصب وتجر بالكسرة؛ لأنها ملحقة، وليس لها مفرد من لفظها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ [سورة الطلاق: ٦]، ف(أولات) خبر كان منصوب وعلامة نصبها الكسرة، و(حمل) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

ومما يلحق بجمع المؤنث السالم فينصب ويجر بالكسرة: كُلُّ ما جعل اسماً لمفرد، وصورته صورة الجمع، مثل: (أذرعَات)، وهو اسم لبلدة في

الشام وليس جمعًا، وكذلك: (عرفات) اسم لموضع معروف، و(بركات) إذا كان علمًا على مذكر.

٤٣ - وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدِفَ

أي: ومما نابت فيه حركة عن حركة: الممنوع من الصرف، فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مثل: مساجد، فيقال: مررت بمساجد كثيرة، ف(بمساجد) الباء حرف جر، ومساجد: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [سورة الملك: ٥]، ويمنع من الصرف في حالين:

الحال الأولى: إذا لم يكن مضافًا؛ فإن أضيف جر بالكسرة، مثل: مررت بأفضل القوم.

الحال الثانية: إذا لم تقترن به (أل)؛ فإن اقترنت به (أل) فإنه يجر بالكسرة، مثل: مررت بالأفضل.

٤٤ - وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا رَفْعًا وَ(تَدْعِيْنَ) وَ(تَسْأَلُونَا)

أي: إن الأفعال الخمسة - وهي: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، على مثل: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، - تُرفع بثبوت النون، مثل: أنتم تسألون، وأنتما تقومان، وهما يجلسان، وأنتِ تدعين، والرجال يقومون، ومنه قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [سورة النبا: ١]، ف(يتساءلون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، و(واو) الجماعة فاعل.

٤٥ - وَحَذَفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهُ ك (لَمْ تَكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَهُ)

أي: تُحذف نون الأفعال الخمسة في حالتي النصب والجزم؛ ليكون الحذف علامة عليها، مثل: لم تكوني لترومي مظلمة، والأصل: تكونين، فحذفت النون من أجل الجازم، ولترومي، والأصل: ترومين، فحذفت النون من أجل لام النفي وهي لام الجحود التي ينصب الفعل بعدها، ومنه

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا نَارَ الَّتِي وَوُودَهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [سورة البقرة: ٢٤].

ف(لم تفعلوا): لم: حرف جزم، و(تفعلوا): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، و(واو) الجماعة فاعل، و(لن تفعلوا): (لن): حرف نفي ونصب، و(تفعلوا): فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون، و(واو) الجماعة فاعل.

فائدة: قد تحذف النون لغير النصب والجزم جوازًا بقلة؛ تخفيفًا أو للمجانسة، ومنه قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»^(١)، والأصل: لا تدخلون ولا تؤمنون^(٢).

٤٦ - وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ك (المُصْطَفَى) و(المُرْتَقِي مَكَارِمًا)

أي: إذا كان آخر الاسم حرف علة - وهو الألف اللازمة المفتوح ما قبلها، أو الياء اللازمة المكسور ما قبلها - فإنه يُسمى: معتلاً، مثل: المصطفى، فهذا معتل بالألف، وكذلك: المرتقي، معتل بالياء.

٤٧ - فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

أي: إن الاسم المذكور أولاً وهو المعتل بالألف؛ كمصطفى، يُقدَّر فيه الحركات جميعًا ولا تظهر عليه، ويُسمى بالمقصور، مثل: جاء موسى، ورأيت موسى، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ الْفُلَّ﴾ [سورة آل عمران: ٧٣]، ومررت بموسى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [سورة الأعلى: ١٨، ١٩]، ف(الأولى): صفة مجرورة بالكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، و(موسى): (الواو): حرف عطف، و(موسى): معطوف مجرور بالكسرة المقدرة للتعذر.

(١) أخرجه أبو داود في باب: إفشاء السلام، رقم (٥١٩٥) ٥١٦/٤، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢/١، وفي رواية مسلم بإثبات النون للجملة الأولى: " لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا"، رقم (٢٠٣) ٥٣/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عثيمين ٦٠/١.

٤٨ - وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرَّرُ

أي: يُسمى الاسم المذكور ثانيًا وهو المعتل بالياء بالمنقوص، وفي حالة النصب تظهر عليه العلامة وهي الفتحة، مثل: رأيت القاضي، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ [سورة آل عمران: ١٩٣]، ف(مناديًا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وتُقدَّر حركاته في حالتي الرفع والجرح، مثل: جاء القاضي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقْصِبْ مَأْتِكَ قَاضٍ﴾ [سورة طه: ٧٢]، ف(أنت): مبتدأ، و(قاض) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومررت بالقاضي^(١).

٤٩ - وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

أي: إن الفعل المعتل هو ما كان آخره ألفًا قبلها فتحة، مثل: يخشى، أو واوًا قبلها ضمة، مثل: يغزو، أو ياءً قبلها كسرة، مثل: يرمي.

٥٠ - فَالْأَلِفُ أَنْوَافٌ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبَدٌ نَصَبَ مَا ك (يَدْعُو) (يَرْمِي)

أي: إذا كان آخر الفعل ألفًا فإن حركته تُقدَّر على الألف حالة الرفع والنصب، بخلاف الجزم، فيقال في الرفع: زيدٌ يخشى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: ٢٨]، ف(إنما): كافة ومكفوفة، و(يخشى): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، و(الله): اسم الجلالة منصوب على التعظيم (مفعول به)، و(من عباده) جار ومجرور ومضاف إليه وشبه الجملة في محل نصب حال، (العلماء) فاعل مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وفي حالة النصب: الرجل لن يخشى.

(١) يعامل الاسم المعتل بالواو معاملة الاسم المعتل بالياء فتظهر عليه الفتحة في حال النصب، وفي حالتي الرفع والجرح تقدر بالحركات، مثل: سمندو، وقمندو، وهما أعجميان. ينظر: شرح ابن عقيل ٨٢/١، وشرح ابن عثيمين ٦٣/١.

وإذا كان معتلاً بالواو والياء ففي حالة النصب تظهر عليه العلامة،
مثل: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [سورة الكهف: ١٤]، (ندعوا):
فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ومثل:
ويعجبني أن يدعوا المنيب ربّه، وكذلك: يعجبني أن يرمي الرجل.

وتظهر الفتحة في الواو والياء بخلاف الألف، والمانع لها من الظهور
التعذر، وأما الواو والياء فالمانع فيهما هو الثقل فقط.

٥١ - والرَّفْعُ فِيهِمَا انُوَ وَاحِدٌ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

أي: تُقدر الضمة في المعتل بالواو والياء حالة الرفع ك: (يدعو،
ويرمي)، وأما في حالة الجزم فيُحذف حرف العلة في الجميع، فمثال
المعتل الواو: المستكبر لم يدعُ ربه، ومنه قوله تعالى: ﴿ذُرُوبٍ أَقْتَلُ مُوسَى
وَلِيدَعُ رَبَّهُ﴾ [سورة غافر: ٢٦]، (وليدع): الواو: حرف عطف، واللام: حرف
أمر وجزم، يدع: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة،
والفاعل ضمير مستتر، و(ربه): مفعول به منصوب بالفتحة والهاء ضمير
مبني في محل جر مضاف إليه.

ومثال المعتل بالألف: الجاهل لم يسعَ لنيل الفهم، ومثال المعتل
بالياء: فلان لم يأت.



النكرة والمعرفة

٥٢ - نَكْرَةٌ قَابِلٌ (أَل) مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَ

أي: إن النكرة هي الاسم الذي يقبل (أَل) وتؤثر فيه بالتعريف، مثل: رجل، فتقول: الرجل.

وقد يقبل الاسم (أَل) ولكن لا تؤثر فيه شيئاً، مثل: العباس، فهو معرفة وإن دخلت عليه (أَل) أولاً.

وإذا كانت الكلمة لا تقبل (أَل) ولكنها واقعة موقع ما يقبل (أَل) المؤثرة فيه التعريف نحو (صاحب) فيصير لها حكمها وتكون نكرة، مثل: (ذو) بمعنى صاحب، فيقال: جاءني رجل ذو مال.

٥٣ - وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَ (هُم) وَ (ذِي) وَ (هِنْدَ) وَ (ابْنِي) وَ (الْغَلَامِ) وَ (الَّذِي)

أي: وغير النكرة يقال له: معرفة، وهو ما لا يقبل (أَل) ولا يقع موقع ما يقبل (أَل)، أو هي ما دلّ على معيّن بذاته، وهي محصورة في سبعة أنواع، ذكر الناظم - رَحِمَهُ اللهُ - منها ستة وهي: الضمائر، مثل: هم، واسم الإشارة، مثل: ذي، والعَلَم، مثل: هند، والمضاف إلى معرفة، مثل: ابني، والمحلّى بـ (أَل)، مثل: الغلام، والاسم الموصول، مثل: الذي، وكذلك النكرة المقصودة، مثل: يا رجل.

٥٤ - فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَ (أَنْتَ) وَ (هُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

أي: ما جاء للغائب يُطلق عليه: ضمير الغائب، مثل: هو، وكذلك ما جاء للحضور وهو نوعان:

النوع الأول: ضمير المخاطب، مثل: أنت.

النوع الثاني: ضمير المتكلم، مثل: أنا.

٥٥ - وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ: مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا

أي: يُشترط للضمير المتصل شرطان:

الشرط الأول: لا يصح الابتداء به.

الشرط الثاني: لا يقع بعد (إلا) في الكلام المنثور بخلاف الضرورة الشعرية، مثل قول الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ

الشاهد: قوله: (إلاه) حيث إن (الهاء) وهي ضمير متصل جاءت بعد (إلا) للضرورة.

٥٦ - كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ (ابْنِي أَكْرَمَكَ) وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكَ)

أي: ومن أمثلة الضمير المتصل (ياء) المتكلم من قولك: (ابني)، و(كاف) الخطاب من قولك: (أكرمك) فلم يُبتدأ بهما، ولا جاءتا بعد (إلا)، و(ياء) المخاطب في قولك: (سليه)، و(الهاء) في (سليه) ضمير متصل للغائب.

٥٧ - وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلْفُظٌ مَا نَصِبٌ

أي: إن الضمائر كلها مبنية إما على السكون، مثل: (أنا)، وإما على الضم، مثل: (نحن)، وإما على الفتح، مثل: (قمت)، وإما على الكسر، مثل: (قمت).

وإذا كان الضمير يصلح للجر والنصب فإن اللفظ فيه واحد في الأغلب، مثل (الياء) في قولك: ربي أكرمني، والياء في (مر بي) فالأولى في محل نصب، والثانية في محل جر.

وقد يتغير اللفظ أحياناً، مثل: الهاء، في (أكرمهُ) فهي مبنية على الضم، والهاء في (مر به) فهي مبنية على الكسر.

٥٨ - لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ (نَا) صَلَّحْ ك (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنَحَ)

أي: إن الضمير المتصل (نا) يصلح للرفع والنصب والجر، مثل: (اعرف بنا) للجر، و(إننا) للنصب، و(نلنا) للرفع، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [سورة آل عمران: ١٩٣].

ف(نا) في (ربنا): في محل جر بالإضافة.

و(نا) في (إننا): في محل نصب اسم إنَّ.

و(نا) في (سمعنا): في محل رفع فاعل.

٥٩ - وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ الثُّنُونُ لِمَا غَابَ وَعَیْرِهِ ك (قَامَا) و(اعْلَمَا)

أي: إن ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، تأتي لضمير الغائب والمخاطب، مثل: (قاما) للغائب، و(اعلما) للمخاطب، و(قاموا) و(قوموا) للمخاطب للجمع، و(فُمنن) لنون الإناث و(جَلَسنَ).

٦٠ - وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ك (أَفْعَلُ أَوْ أَفِقُ نَغْتَبِطُ إِذْ تُشْكِرُ)

أي: ذكر الناظم - ﷺ - بعض المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوبًا، وهي كالاتي:

أولًا: (افعل) للأمر الواحد المخاطب، أي: أنت، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْ أَنتَ﴾ [سورة البقرة: ٣٥].

اسكن: فعل أمر وفاعله مستتر وجوبًا تقديره أنت.

أنت: المذكورة هنا توكيد للضمير المستتر.

ثانيًا: الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، مثل: (أوافق)، أي: أنا.

ثالثًا: الفعل المضارع المبدوء بالنون، مثل: (نغبتط)، أي: نحن.

رابعًا: الفعل المضارع المبدوء بتاء المخاطب، مثل: (تشكر)، أي: أنت.

ويجوز استتار الضمير: إذا حلَّ محلَّ الظاهر، مثل: زيدٌ يقوم، أي:

هو، فتقول: زيدٌ يقوم أبوه، وإذا أسند إلى غائب أو غائبة، مثل: زيدٌ قائمٌ، أي: هو.

٦١ - وَذُو اِرْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوَ) وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

أي: تنقسم ضمائر الرفع المنفصلة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: للمتكلم، مثل: أنا.

القسم الثاني: للغائب، مثل: هو وهي وهم.

القسم الثالث: للمخاطب، مثل: أنت، أنتم.

وكذلك الفروع الواضحة لهذه الأقسام، مثل: (نحن، هما، أنتما) وفروعها.

٦٢ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

أي: يختص ضمير النصب المنفصل بـ(إيَّايَ) والتفريع منها لا إشكال فيه وهي اثنا عشر ضميراً، مثل: (إيانا، إياك، إياك، إياكما، إياكم، إياكن، إيَّايَ، إياه، إياهما، إياهن، إياهم، إياها)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥].

٦٣ - وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

أي: إذا أمكن الإتيان بالضمير المتصل، فلا يجوز الإتيان بالضمير المنفصل، مثل: ضربتك، فلا تقول: ضربت إياك؛ لأنه أخصر، وأبين في المعنى، إلا في الضرورة الشعرية، فربما لا يتأتى المجيء بالمتصل فحينها يُؤتى بالمنفصل؛ كقول الشاعر:

بالباعث الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إياهُمُ الأرضُ في دهرِ الدَّهَارِ

الشاهد: أن الشاعر عدل عن وصل الضمير إلى فصله في قوله:

(ضمنت إياهم)، وهذا خاص بالشعر، ولو كان في سعة الكلام لقال: قد ضمنتهم الأرض.

٦٤ - وَصِلَ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

أي: إن فعل (سَلْنِيهِ) وما شابهه، مثل: (أَعْطَى) و(كَسَا) مِمَّا يَنْصَبُ مَفْعُولِينَ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ يَجُوزُ فِيهَا الْوَصْلُ وَالْفَصْلُ بَيْنَ هَاءِ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (سَلْنِيهِ)، فيقال: سَلْنِي إِيَاهُ، وَقِيلَ: يَجِبُ الْوَصْلُ، وَالْإِنْفِصَالُ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ.

وأما (كُنْتَهُ) وما شابهها) وهي كان وأخواتها فقد اختلف النحويون في فصل الهاء عن الفعل، ومن الوصل قوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْه فَلَنْ تَسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(١).

٦٥ - كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَاتِّصَالًا أُخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ

أي: ومما اختلف فيه النحويون: (خِلْتَنِيهِ) بمعنى الظن، فالناظم - ﷺ - يرى أن الاتصال هو الأولى، مثل: الْعَالِمُ خِلْتَنِيهِ، وَغَيْرِ النَّاطِمِ كَسِيْبِيهِ - ﷺ - يَخْتَارُ الْإِنْفِصَالَ، مِثْلُ: الْعَالِمُ خِلْتَنِي إِيَاهُ.

٦٦ - وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَ مَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

أي: إذا اجتمع ضميران منصوبان متصلان وكانا مختلفي الرتبة، فيُقدِّمُ الضَّمِيرَ الْأَخْصَّ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ، ثُمَّ الْمَخَاطَبُ، ثُمَّ الْغَائِبُ، مِثْلُ: الدَّرْهَمُ أُعْطِيْتَنِيهِ، فَتَقْدَمُ يَاءُ الْمَخَاطَبَةِ عَلَى هَاءِ الْغَائِبِ، وَلَا يَصِحُّ قَوْلُ: أُعْطِيْتُهُوِي؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الثَّقَلِ عَلَى اللِّسَانِ.

أما إذا كان الضمير منفصلاً فقدّم ما تشاء، مثل: أُعْطِيْتَنِيهِ، لِكَ أَنْ تَقُولَ: الدَّرْهَمُ أُعْطِيْتَهُ إِيَاكَ، أَوْ أُعْطِيْتِكَ إِيَاهُ بِشَرَطِ أَمْنِ اللِّبْسِ، وَأَلَا يُقَدِّمُ غَيْرَ الْأَخْصِ عَلَى الْأَخْصِ، مِثْلُ: زَيْدٌ أُعْطِيْتِكَ إِيَاهُ، فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ ضَمِيرِ الْغَائِبِ عَلَى الْمَخَاطَبِ، فَلَا تَقُلْ: زَيْدٌ أُعْطِيْتَهُ إِيَاكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلْ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ أَوْ آخِذٌ، فَيُحَدِّثُ اللِّبْسَ.

(١) أخرجه البخاري في باب: كيف يعرض الإسلام على الصبي رقم (٢٨٩٠) ٣/١١١٢، ومسلم في باب: ذكر ابن صياد رقم (٧٥٣٨) ٨/١٩٢.

٦٧- وَفِي اتِّحَادِ الرَّثْبَةِ الرَّزْمُ فَضْلًا وَقَدْ يُبْسِحُ الْعَيْبُ فِيهِ وَضَلَا

أي: إذا كان الضميران المنصوبان في رتبة واحدة فيجب الفصل؛ لأن اجتماع المتصلين مستقبح لفظًا، فيصح أن يقال: ملكني إياي، ولا يصح: ملكتيني.

وأما ضمير الغائب فيصح الوجهان إذا اختلف لفظهما، فيقال في حال الفصل: الزيدان الدرهم أعطيتهما إياه، أو: أعطيتهما.

٦٨- وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزْمُ نُونٌ وَقَايَةٌ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ

أي: إذا جاء ضمير المتكلم (الياء) متصلًا بالفعل وجب اقتران نون الوقاية به، مثل: أكرمني، ولا يجوز: أكرمي، وسميت نون وقاية؛ لأنها تقي الفعل الكسر.

أما (ليس) فالأصل أن تقترن بنون الوقاية، ويجوز أن تخلو منها في النظم؛ للضرورة، مثل قول الشاعر:

عددتُ قومي كعديد الطَّيسِ إذا ذهب القوم الكرام ليسي

الشاهد: قوله: (ليس) حيث ذكرها الشاعر غير مقترنة بالنون.

وإنما اختلفوا في أفعل التعجب، والصحيح أنها تلزمه، مثل: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا تقول: ما أفقرني إلى عفو الله.

٦٩- وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدْرًا وَمَعَ (لَعَلَّ) اعْكِسَ، وَكُنْ مَخِيرًا

أي: تدخل نون الوقاية على (ليت) بكثرة، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [سورة النساء: ٧٣]، ويقالُ حذفها، مثل: ليتي قائم.

وأما (لعل) فعكسها؛ حيث يكثر حذفها، مثل قوله ﷺ: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾ [سورة المؤمنون: ١٠٠]، ويقالُ إثباتها، فتقول: لعلني فاهم.

٧٠- فِي الْبَاقِيَّاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَفَا (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

أي: إن الأحرف الباقية من الحروف الناسخة وهي: (إِنَّ، وَأَنَّ،
وَكأَنَّ، وَلكِنَّ) يجوز فيها الإثبات والحذف، مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا
اللَّهُ﴾ [سورة طه: ١٤]، وقوله جل وعلا: ﴿إِنِّي لَكُرٌّ نَذِيرٌ﴾ [سورة هود: ٢٥].

ويجوز تخفيف النون في (مِنْ وَعَنْ) إذا اتصلتا بياء المتكلم اضطراراً
في حالة الشعر؛ لوروده عن العرب، مثل قول الشاعر:

أيها السائل عنهم وَعَنِي لست من قيس ولا قيس مِنِي

الشاهد: قوله: (عَنِي، مِنِي) حيث ذكرهما الشاعر بالتخفيف.

٧١- وَفِي (لُدْنِي): (لُدْنِي) قَلٌّ، وَفِي (قُدْنِي) وَ(قَطْنِي) الْحَذْفُ أَيضًا قُدْنِي

أي: يقلُّ تخفيف نون (لدن)، فتقول: (لُدْنِي)، ويكثر تشديدها
فتقول: (لُدْنِي)، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]،
فمعظم القراء يقرؤونها بالتشديد.

وأما: (قدني) و(قطني) وهما اسمان، فيقلُّ حذف نون الوقاية منهما
إذا اتصلتا بياء المتكلم، ومثال الحذف والإثبات قول الشاعر:

قُدْنِي مَنْ نَصْرَ الْخُبَيْبِينَ قُدِي لیس الإمامُ بالشَّحیح المُلحد

الشاهد: أن الشاعر أثبت النون في قوله: (قدني) كما حذفها في
قوله: (قدي) وقد اتصلتا بياء المتكلم.



العلم

٧٢- إِسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلمُهُ كـ (جَعْفَرٍ) و(خِرْنَقًا) من أنواع المعارف: العلم وهو النوع الثاني مما عدّه الناظم وهو الاسم الذي يعين مسمّاه مطلقًا دون حاجة إلى قرينة، بخلاف اسم الإشارة مثلاً، فَيُعَيَّنُ بالإشارة وهكذا، مثل: (جعفر) اسم لمذكّر، و(خرنق): اسم لامرأة.

٧٣- وَ(قَرْنٍ) و(عَدَنِ) و(لَاحِقٍ) وَ(شَدُقِمٍ) و(هَيْلَةٍ) و(وَاشِقٍ) أي: ومن أمثلة العلم: (قرن): اسم لقبيلة، و(عدن): اسم لبلد، و(لاحق): اسم لفرس، و(شدقم): اسم لجمل، و(هيله): اسم لشاة، و(واشق): اسم لكلب، ومن خلال الأمثلة يتبين أن العلم يكون للمذكر والمؤنث، والعاقل وغيره.

٧٤- وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبًا أي: يأتي العلم على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون اسمًا دالًّا على مسمّاه من غير إشعار بمدح أو ذم، مثل: زيد.

النوع الثاني: أن يكون كنية: وهي ما صدر به (أب، أو أم، أو ابن، أو أخ، أو عم، أو عمة) مثل: أبي بكر، وأم عبدالله.

النوع الثالث: أن يكون لقبًا: وهو ما كان مشعرًا بالمدح أو الذم، مثل: قفة، للذم، وزين العابدين، للمدح.

وإذا اجتمع الاسم والكنية واللقب فالأفضل الترتيب، مثل: جاء محمدٌ أبو عبدالله زينُ العابدين، ولا تقل: جاء زينُ العابدين أبو عبدالله محمدٌ؛ لأن اللقب بمنزلة الصفة، والصفة تكون بعد الموصوف.

إلا إذا كان مشهورًا باللقب فَيُقَدَّم على الاسم، مثل: جاء الفاروق عمر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [سورة النساء: ١٧١].

وإذا اجتمعت الكنية مع اللقب فالناظم - ﷺ - يرى تقديم الكنية، فتقول: قال أبو بكر الصديق.

٧٥- وَإِنْ يُكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدَفَ أَي: إذا اجتمع الاسم واللقب وكانا مفردين فيجب إضافة الأول إلى الثاني، مثل: جاء عليُّ قُفَّةً.

أما إذا لم يكونا مفردين فعلى أحوال:

الحال الأولى: أن يكونا مركبين: فيجب الإتيان، مثل: جاء عبدالله زينُ العابدين.

الحال الثانية: أن يكون الأول مركبًا، والثاني مفردًا: فيجب الإتيان أيضًا، مثل: جاء عبدالله قُفَّةً.

الحال الثالثة: أن يكون الأول مفردًا، والثاني مركبًا: فيجوز هنا الإضافة مثل: جاء عليُّ زينِ العابدين، والإتيان، مثل: جاء عليُّ زينُ العابدين.

٧٦- وَمِنْهُ: مَنْقُولٌ كَ (فَضْلٍ) وَ(أَسَدٌ) وَذُو ارْتِجَالٍ كَ (سُعَادَ) وَ(أَدَدٌ) أَي: ينقسم العَلَمُ إلى قسمين:

القسم الأول: المنقول، وهو: ما أُطلق على لفظ نُقل من شيء سابق، فكلمة (فضل) عَلمٌ منقول من مصدر، و(أسد) عَلمٌ منقول من اسم جنس للحيوان المفترس.

القسم الثاني: المرتجل، وهو: الذي لم يسم به شيء قبله، مثل: (سعاد) اسم امرأة، و(أدد) اسم رجل معروف، ويصح أن يكون اسم امرأة، وكذلك من المرتجل: عبدالله، ونحوه.

٧٧- وَجُمَلَةٌ، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغْيِرِ (وَيْهِ) تَمَّ أَعْرَبًا

أي: ومن الأعلام ما يكون جملة وهو على نوعين:
النوع الأول: المركب تركيبًا إسناديًا، فيكون منقولًا من جملة فعلية، مثل: تأبط شرًا، أو اسمية، مثل: الثغر باسم.

النوع الثاني: المركب تركيبًا مزجيًا، مثل: بعلبك، وحضرموت، ومعديكرب، فهذه تعرب إعراب ما لا ينصرف، فتقول: هذه بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك.

وإذا ختم المركب تركيبًا مزجيًا بـ (ويه) بُني على الكسر، مثل: سيبويه، فتقول: هذا سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه، وما لم يختم بـ (ويه) فإنه يعرب ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، نحو: ذهبت إلى حضرموت.

٧٨- وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كـ (عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَةَ)

أي: يكثر في الأعلام نوعٌ يقال له: المركب الإضافي، ويُعرب الجزء الأول منه على حسب موقعه، ويُعرب الثاني مضافًا إليه مجرورًا، مثل: عبد شمس، وأبي قحافة، فتقول: هذا عبدُ شمس، ورأيت عبدَ شمس، ومررت بعبدِ شمس، وهذا أبو قحافة، ورأيت أبا قحافة، وسلمت على أبي قحافة.

وذكر الناظم - رَحِمَهُ اللهُ - هذين المثالين؛ لأن المثال الأول يُعرب منصرفًا، والمثال الثاني يعرب جزؤه الأول بالحروف، والثاني يعرب إعراب ما لا ينصرف.

٧٩- وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمَ كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمَّ

٨٠- مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عَرِيْطٍ) لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا (تُعَالَةُ) لِلتُّعْلَبِ

أي: وضع العرب أعلامًا تدل على أحد أمرين:

الأمر الأول: علم الأشخاص: وهو اسم يعين مسمّاه دون قرينة،

مثل: محمد، وعلي، وقد سبق.

الأمر الثاني: علم الأجناس: وهو ما دلّ على الجنس دون تعيين فرد

منه ليميزه عن غيره من الأجناس؛ كقولهم: أم عريط للعقرب، فالعقرب

معروف وهو اسم جنس، وأما أم عريط فهو علم جنس، وتُعالة: علم على

جنس الثعالب.

٨١- وَمِثْلُهُ (بِرَّةٌ) لِلْمَبْرَةِ كَذَا (فَجَارٍ) عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

أي: إن علم الجنس كما يشمل المحسوسات؛ كالحيوان مثلاً، فإنه

يشمل المعنويات، مثل: برة، فتقول: شملتني برةٌ زيدٍ واسعةً، وكذلك

كلمة (فجار) علم جنس الفجور.



اسم الإشارة

٨٢ - ب (ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرَبُ ب (ذِي) و (ذِيَّة) (تِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى ائْتَصِرَ

أي: يُشار للمفرد المذكر ب (ذا)، مثل: ذا قلم، وللأنثى ب (ذِي)، مثل: ذِي هِنْد، و (ذِيَّة) بالإسكان، تقول: ذِهْ هِنْد، أو بكسر الهاء مع عدم الإشباع (ذِيَّة)، أو بالكسر مع الإشباع (ذِيَّة)، وكذلك: (تِي)، فتقول: تِيكَ المرأة امرأة ذات دين، و (تَا)، فتقول: تَا هِنْد، أي: هذه هِنْد.

٨٣ - وَ (ذَان) (تَان) لِمُثْنَيْ الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطْعَمُ

أي: يُشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع ب (ذَان)، مثل: ذَانِ رِجْلَانِ، وفي حالة النصب والجر ب (ذَيْنِ)، مثل: رَأَيْتَ ذَيْنِ الرِّجْلَيْنِ، ومررت بذَيْنِ الرِّجْلَيْنِ.

كما يُشار للمثنى المؤنث في حالة الرفع ب (تَان)، مثل: تَانِ امْرَأَتَانِ، وفي حالة النصب والجر ب (تَيْنِ)، فتقول: رَأَيْتَ تَيْنِ المَرَأَتَيْنِ، ومررت بتَيْنِ المَرَأَتَيْنِ.

٨٤ - وَب (أُولَى) أَشْرَبُ لَجْمَعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أُولَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

أي: يُشار لجمع المذكر والمؤنث ب (أُولَى)، والأُولَى: أن تكون ممدودة؛ لأنها لغة القرآن، فتقول: أولاء قوم صالحون، ويصح أن تأتي بالقصر، فتقول: أولى قوم صالحون.

٨٥ - بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَا) مُمْتَنِعَةٌ

أي: يُوْتَى بالكاف عند الإشارة للبعيد سواء أكان حسيًّا أم معنويًّا،

فتقول: ذاك الرجل، أو ذاك الكتاب، ويصح أن تأتي باللام معها، أو لا تأتي بها، مثل: ذلك الرجل، أو ذاك الرجل.

ولا تجتمع الكاف واللام، فلا يصح أن تقول: هذالك، وأما قول: هذا لك، فليس من هذا الباب.

٨٦- وَبِ (هُنَا) أَوْ (هَهُنَا) أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَبِ الْكَافِ صَلَا

أي: يُشار إلى المكان القريب بـ (هنا) أو (هاهنا)، مثل: اجلس هنا، أو اجلس هاهنا، ويمكن وَضَلُ (هنا) بالكاف، فتصبح (هناك) وتكون للمكان البعيد.

٨٧- فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِ (ثُمَّ) فَهْ، أَوْ (هَنَا) أَوْ بِ (هُنَالِكَ) انْطَقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

أي: إذا كان المشار إليه بعيداً فتراد الكاف، مثل: اجلس هناك، أو اجلس هنالك، ومنه قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأحزاب: ١١].

ومما يُشار به للبعيد (ثُمَّ) فتقول: اجلس ثمَّ، أي: في مكان بعيد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [سورة الإنسان: ٢٠]، أو تقول: (هِنَّا) مثل: اجلس هنا، أو تقول: (هنالك) بدل هنا، أو (هِنَّا).



الموصول

٨٨- مَوْضُوعُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْتَى (الَّتِي) وَالْيَا إِذَا مَا تُنْبِئًا لَا تُثْبِتِ

أي: من أنواع المعارف الاسم الموصول وهو ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المختص.

القسم الثاني: المشترك.

وبدأ الناظم بذكر القسم الأول وهو المختص، فيؤتى به (الذي) للاسم الموصول المفرد المذكر، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [سورة الزمر: ٣٣]، وب(التي) للمفردة المؤنثة، مثل قوله سبحانه: ﴿وَالَّتِي أَحْصَدَتْ فَرْجَهَا﴾ [سورة الأنبياء: ٩١].

وتُحذف الياء ويؤتى بعلامة المثني للمثنى المذكر أو المؤنث، مثال المذكر: قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا﴾ [سورة النساء: ١٦]، ومثله: أقبل اللذان يحبان العلم، ومثال المؤنث: رأيت اللتين اجتهدتا.

فائدة: والموصولات نوعان:

النوع الأول: موصول اسمي: وهو ما ذكره الناظم هنا.

النوع الثاني: موصول حرفي: وهو خمسة: (أن، أن، لو، كي، ما)، وعلامته: صحة وقوع المصدر موقعه، مثل: وددت لو تقوم، أي: قيامك، وليس هناك أفعال موصولة، ولم يذكر الناظم الموصول الحرفي.

٨٩- بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِيهِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدِّدَ فَلَا مَلَامَةَ

أي: اجعل علامة المثني بعد الذال في (الذي)، وبعد التاء في

(التي) مباشرة بعد حذف يائها، وعلامة التثنية: هي الألف التي بعدها نون في حال الرفع، والياء التي بعدها نون في حالتي النصب والجر، فيكون للمذكر (اللذان)، وللمؤنث (اللتان)، وكذلك في حالتي النصب والجر للمذكر (اللذين)، وللمؤنث (اللتين).

ويصح تشديد نون المثني حال الرفع، مثل: جاء اللذانُ أكرمهما، أو النصب، مثل: أكرمتُ اللذينِ أكرماني، أو الجر، مثل: مررت باللذينِ أكرماني.

٩٠ - وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدُّدًا أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا

أي: يجوز أيضًا تشديد (نون) اسم الإشارة من (ذين وتين) في حالة الرفع أو النصب أو الجر، وفي حالة التثنية، مثل: هذانُ الرجلان، أو رأيت هذينِ الرجلين، وتشديد النون هو عوض عن الياء المحذوفة، أو الألف المحذوفة للمثني المرفوع.

٩١ - جَمْعُ (الَّذِي): (الَّذِينَ) مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا

أي: لجمع المذكر صيغتان (الألئى)، مثل: أكرمت الطلبة الألى اجتهدوا، و(الذين)، مثل: أكرمت الطلبة الذين اجتهدوا، وتُلازم الياء (الذين) في جميع الأحوال سواء في حالة الرفع، مثل: جاء الذين، أو النصب: رأيت الذين، أو الجر: مررت بالذين.

ويصح أن تأتي (الذين) بالواو في حالة الرفع، فتكون (اللذون)، وفي حالة النصب والجر بالياء (الذين) ومثال الرفع قول الشاعر:

نحن الذون صبَّحُوا الصَّبَاحَا يوم النُخَيْلِ غَارَةٌ مَلْحَاحَا

الشاهد: قوله: (الذون) حيث جاءت بالواو في حالة الرفع كجمع المذكر السالم على لغة بعض العرب.

٩٢ - بـ (اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَ(الَّلَاءِ) كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا

أي: لجمع المؤنث السالم (اللوات) أو (اللاء) بحذف الياء، مثل: جاء النساء اللواتِ قمن، ورأيت النساء اللاءِ قمن.

ويجوز إثبات الباء، مثل: (اللآئي) و(اللآتي)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّتِي يَأْتِيكِ الْفَدْحَشَةُ﴾ [سورة النساء: ١٥]، ومثله قوله سبحانه: ﴿وَأَلَّتِي لَتَرِ بِحِصْنٍ﴾ [سورة الطلاق: ٤].

وقد ورد (اللآء) بمعنى (الذين) بقلّة، ومنه قول الشاعر:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَد مَهَّدُوا الْحُجُورَا
الشاهد: أن الشاعر أطلق (اللآء) على جماعة الذكور، جاء به وصفاً
لآباء.

٩٣ - وَ(مَنْ) و(مَا) و(أَل) تُسَاوِي مَا ذَكَرَ وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّبِي شَهْرُ
القسم الثاني من أقسام الموصول: المشترك وله صيغ وهي (مَنْ، وما، وأل) فهي أسماء موصولة مشتركة، ومعانيها عامة، فتشمل معاني الصيغ السابقة وهي: (الذي، والتي...) فتكون بلفظ واحد فتأتي للمفرد المذكر وغيره، مثل: يعجبني مَنْ قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قُمن.

وقبيلة طيء يجعلون (ذو) عامة بمعنى: (الذي) و(الذين) و(مَنْ وما..). وتكون بلفظ واحد للمذكر وغيره، مثل: جاءني ذو قام، وجاءتني ذو قامت، وجاءني ذو قامتا، وجاءني ذو قاموا.

٩٤ - وَكَ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ: (ذَاتُ) وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)
أي: تستعمل قبيلة طيء (ذات) للمفردة المؤنثة، و(ذوات) لجمع الإناث، مثل: تعجبني ذات قامت، وتعجبني ذوات قمن.

٩٥ - وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
أي: تستعمل (ذا) من بين أسماء الإشارة، مثل (ما) الموصولة العامة فتستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث وغيرهما بشرطين:

الشرط الأول: إذا سُبقت ب(ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين.

الشرط الثاني: إذا لم تُلغَ ذا في الكلام، ومثال الشرطين: ماذا عندك؟ فعلى الإلغاء تكون: (ماذا): مبتدأ، و(عندك): خبره.

وعلى عدم الإلغاء تكون: (ما): مبتدأ، و(ذا): خبر، و(عندك): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. أما إن كان بعدها اسم موصول، مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]، فإنها تلغى؛ لأن المعنى بدون إلغائها: من الذي الذي، وهذا لا يصح.

٩٦- وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ
أي: لا بد للأسماء الموصولة من صلة، ويُشترط لهذه الصلة ثلاثة شروط وهي:

الشرط الأول: أن تكون بعد الموصول مباشرة، فلا يصح أن تقدم الصلة على الاسم الموصول فتقول: جاء قام الذي، بل تقول: جاء الذي قام.

الشرط الثاني: ألا يفصل بينها وبين موصولها فاصل أجنبي، مثل: جاء الذي زيد قائم في البيت، ويصح إذا كان غير أجنبي، مثل: جاء الذي زيدًا أكرم.

الشرط الثالث: أن يكون في الصلة ضميرٌ عائد على الموصول ومناسب له، فيكون مذكرًا مع المذكر، ومؤنثًا مع المؤنث، وهكذا، مثل: جاء الذي قام، وجاءت التي قامت، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [سورة فصلت: ٣٠]، فل(إن): حرف توكيد ونصب، و(الذين): اسم موصول مبني في محل نصب، و(قالوا): فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة فاعل وهي عائد الصلة، وجملة (قالوا) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و(ربنا): رب: مبتدأ ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه، و(الله): خبر، وجملة (ربنا الله) مفعول به مقول القول.

ويصح: جاء الذي قام أبوه؛ لأن فيه ضميرًا يعود على الاسم الموصول وهو الهاء في (أبوه)، ولا يصح: جاءني الذي قاموا.

٩٧ - وَجُمَلَةٌ أَوْ شَبَّهَهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ كـ (مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ)

أي: يُشترط في صلة الموصول أحدُ شرطين:

الشرط الأول: أن تكون جملة خبرية سواء أكانت اسمية، مثل: الذي ابنه كفل. فجملة (ابنه كفل) صلة الموصول جملة اسمية والهاء عائد الصلة، أم فعلية، مثل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [سورة الزمر: ٢٣]؛ فجملة (جاء بالصدق) صلة الموصول وهي جملة فعلية وعائد الصلة ضمير مستتر.

الشرط الثاني: أن تكون شبه جملة - ظرفًا أو جارًا ومجرورًا -، ومثال الطرف: أكرمت مَنْ عِنْدِي، ومثال الجار والمجرور: جاء الذي في البيت، وهذا في غير صلة (أل).

ولا بد في شبه الجملة من متعلق يتعلق به، وهو هنا فعل محذوف تقديره: اسْتَقَرَّ، أي: جاء الذي استقر في البيت.

ويرى النحويون أنه لا بد لجملة الصلة أن تكون خبرًا، ولا يصح أن تكون إنشائية طلبية؛ كالأمر في مثل: جاءني الذي اضربه، وإن جاء شيء من ذلك فيكون التقدير: جاء الذي يقال في حقه: اضربه.

٩٨ - وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ (أل) وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلِّ

أي: إذا جاءت (أل) موصولة، فلا بد أن تكون صلتها صفة صريحة لا يدخلها تأويل؛ كاسم الفاعل، نحو: جاء الصائم، والصفة المشبهة، مثل: جاء الرجل الحسنُ وجهه، وأما إذا كانت الصفة غير صريحة فلا تكون موصولة؛ كاسم التفضيل، مثل: مررت بالرجل الأكرم.

كما لا يصح أن تكون (أل) موصولة بفعلٍ الماضي والأمر؛ لأنهما مبنيان، وأما المضارع المعرب فيصح بقله، مثل: جاء اليحكم بالعدل، ف (أل) اتصلت ب (يحكم) وهو فعل مضارع، ومنه قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرْصِيِّ حَكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدْلِ

الشاهد: دخلت (أل) الموصولة على الفعل المضارع (تَرْضَى)، والمعنى: ما أنت بالحكم الذي يرضاه الناس للفصل بينهم، وهذا قليل.

وتدخل (أل) الموصولة على (الظرف) مثل (مع) كقول الشاعر:

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حَرٍ بِعَيْشَةٍ ذاتِ سَعَه

الشاهد: قوله: (المعه) أي الذي معه حيث جاء بصلة (أل) ظرفاً.

وكذلك على الجملة الاسمية، مثل قول الشاعر:

مِنَ القومِ الرسولُ اللهُ منهم لهم دانت رقابُ بني معدِّ

الشاهد فيه: قول: (الرسولُ اللهُ فيهم) حيث وصل (أل) بالجملة الاسمية وهي جملة المبتدأ أو الخبر، وهذا شاذ.

٩٩- (أَيُّ) ك(مَا) وَأَعْرِبْتَ مَا لَمْ تُضْفِ وَصَدْرٌ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ

أي: إن (أَيُّ) مثل (مَا) الموصولة فتكون بلفظ واحد، وتعرب إلا إذا أُضيفت وكان صلتها جملة اسمية محذوف صدرها وهو المبتدأ، مثل: يعجبني أيهم قائم، أي: (أيهم هو قائم) فحذف صدر الصلة وهو المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [سورة مريم: ٦٩]، ف(أيهم): اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، وهم: ضمير مبني في محل جر مضاف إليه، و(أشدُّ): خبر لمبتدأ محذوف واقع في صدر الصلة تقدير هو أشد.

١٠٠- وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ذَا الْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيُّ) يَفْتَنِي

١٠١- إِنْ يُسْتَظَلُّ وَضَلُّ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُحْتَزَّلُوا

١٠٢- إِنْ صَلَّحَ البَاقِي لِوَضَلِّ مُكْمَلٍ وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

أي: أعرب بعض العرب (أَيًّا) مطلقاً، ولو كانت مضافة، وحذف صدر صلتها، مثل: رأيت أيهم قائم، ويعجبني أيهم قائم، ومررت بأيهم قائم.

وإذا كان صدر صلته مرفوعاً جاز حذفه سواء طالته الصلة أم لم تطل، مثل: يعجبني أيهم هو قائم، أو: يعجبني أيهم قائم.

أما غير (أي) فيحذف إن طالته الصلة، مثل: جاء الذي راكب بعيره، وإن لم تطل فلا يحذف، مثل: جاء الذي هو قائم، وقد يحذف بقله، مثل قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٤]، أي: هو، على قراءة الرفع (أحسن).

كما منع النحاة حذف صدر الصلة إذا كانت الجملة تستغني عنه بعد الحذف؛ لأنه لا دليل عليه، مثل: جاء الذي هو في البيت، فلا يصح حذف صدر الصلة فتقول: جاء الذي في البيت؛ لأن في البيت تصلح أن تكون صلة، ومثله: جاء زيد الذي هو أبوه منطلق، فلا يجوز الحذف.

١٠٣ - فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَ (مَنْ نَرَجُو يَهَبُ) أي: لا يخلو الضمير العائد المنصوب من حالين:

الحال الأولى: أن يكون متصلًا، وهو على قسمين:

القسم الأول: أن يكون متصلًا بفعل تام أو وصف، وهذا على نوعين:

النوع الأول: أن يكون متصلًا بفعل تام فيجوز حذفه بكثرة، مثل: جاء الذي أكرمته، ويصح: جاء الذي أكرمت، فهنا حذفت الهاء؛ لأنه ضمير متصل منصوب بفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرَفِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [سورة المدثر: ١١].

النوع الثاني: أن يكون متصلًا بوصف فيجوز حذفه بقله، مثل: الدرهم الذي أنا معطيكه جيد، ويصح بحذف الهاء: معطيك، ومثّل الناظم - رَحْمَةُ اللَّهِ - بقوله: (مَنْ نَرَجُو يَهَبُ) أي: الذي نرجوه يهب لنا.

قال الشاعر:

ما الله موليك فضلٌ فاحمدنه به فما لَدَى غيره نفع ولا ضرر

الشاهد فيه: (ما الله موليك) حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول؛ لأنه منصوب وهو اسم فاعل، والأصل: (ما الله موليكه).

القسم الثاني: أن يكون متصلًا بغير فعل أو وصف وهو الحرف، فلا يجوز الحذف، مثل: جاء الذي إنه منطلقٌ، فلا يجوز حذف (الهاء) مع إبقاء الحرف.

الحال الثانية: أن يكون منفصلًا فلا يجوز الحذف، مثل: جاء الذي إياه ضربت، فلا يصح حذف (إياه) فتقول: جاء الذي ضربت.

١٠٤ - كَذَاكَ حَذَفَ مَا بَوَّصِفِ حُفْصًا ك (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى) أي: ويجوز كذلك حذف العائد المجرور بالإضافة في حالين: الحال الأولى: إذا كان مجرورًا بوصف (اسم فاعل).

الحال الثانية: إذا كان الوصف بمعنى الحال والاستقبال، مثل قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [سورة طه: ٧٢] أي: (اقض ما أنت قاضيه)، فيحذف الضمير المجرور؛ لأنه مجرور بوصف.

وإن جُرَّ بغير اسم الفاعل؛ كالاسم الجامد لم يجر الحذف، مثل: أكرم الذي غلامه في البيت، فلا تحذف الهاء.

١٠٥ - كَذَا الَّذِي جُرَّ بِ (مَا) الْمَوْضُوعِ جَرَّ ك (مُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ)

أي: ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف، إذا كان في الجملة حرفان متفقان، وعاملان متفقان لفظًا ومعنى، مثل قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٣٣] أي: منه، فحذف العائد وهو الضمير المجرور بـ (من) وحذف حرف الجر، ومثل: مُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ، أي: مررت به.

وإن اختلف حرف الجر فلا يحذف المجرور، مثل: رغبت فيما رغبت عنه، فلا يصح حذف الهاء في (عنه)، وإن اختلف اللفظ فلا يحذف أيضًا، مثل: وقفت على ما قمت عليه.



المعرّف بأداة التعريف^(١)

١٠٦ - (أَل) حَرْفٌ تَعْرِيفِيٌّ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ف (نَمَطٌ) عَرَّفَتْ قُلُ فِيهِ: (النَّمَط) أي: اختلف النحويون في (أَل) هل كلها أداة التعريف أو اللام فقط دون الهمزة؟ وليس في هذا الخلاف كبير فائدة، مثل: إذا قلت لابنك: أعطني نمطًا - وهو البساط - فإن (نمطًا) هنا نكرة، فيحق أن يأتي لك بأي بساط، وإذا أردت التعريف ببساط معين فتزيد (أَل) وتقول: أعطني البساط^(٢).

١٠٧ - وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا ك (اللَّاتِ) وَ (الآنَ) وَ (الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ) أي: تأتي (أَل) ولا يحصل بها التعريف فتكون زائدة، وهي على نوعين:

النوع الأول: أن تكون زائدة لازمة، مثل: (اللاتي) و(الذين)؛ لأنهما من الأسماء الموصولة المعرّفة بجمللة الصلة، و(الآن) ظرف زمان للحاضر بمنزلة اسم الإشارة، فالتعريف حصل دون (أَل).

و (اللات) عَلِمَ عَلَى صنم تعبده قريش، والعلم أصلًا معرفة، ف (أَل) فيما سبق لازمة ولا تنفك عن الاسم.

١٠٨ - وَلاَضْطِرَّارٍ ك (بَنَاتِ الأَوْبَرِ) كَذَا وَ (طَبَّبَتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ)

(١) قوله: (أداة التعريف) ولم يقل: (أَل)؛ ليشمل حرف (أم) على لغة بعض العرب. شرح

ابن عثيمين ٥٥/١.

(٢) المرجع السابق.

النوع الثاني: الزائدة غير اللازمة، وهي الداخلة على العَلَم؛ للضرورة الشعرية، مثل قول الشاعر:

ولقد جنيثك أكمؤًا وعساقلاً ولقد نهيثك عن بنات الأوبر

الشاهد: قوله: (بنات الأوبر)؛ حيث زاد الشاعر (أل)؛ لأجل ضرورة الوزن، والأصل: بنات أوبر، وهُنَّ: صغار الكمأة (الفقع).

ومنه قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت، وطبت النفس يا قيس عن عمرو

الشاهد: قوله: (وطبت النفس)، والأصل: وطبت نفسًا، فزاد الشاعر (أل) على التمييز الذي يجب فيه التنكير للضرورة.

١٠٩- وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلًا
١١٠- ك (الْفُضْلِ) وَالْحَارِثِ) وَالنُّعْمَانَ) فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سَيِّان

أي: وقد تدخل (أل) على بعض الأعلام وتكون زائدة؛ لأنها دخلت لأجل لمح الأصل الذي كان عليه سابقًا، مثل: الفضل بن العباس رضي الله عنه، فلو حذف (أل) لقليل: فضل، ويصح الكلام؛ لأنه علم، والأصل في (فضل) أنه مصدر، فلو قلت: الفضل، ففيه تفاعل بأن هذا المسمى سيكون ذا فضل وشرف، ومثله: الحارث والنعمان.

فذكر (أل) وحذفها في الأمثلة السابقة متساوٍ لبقاء الاسم معرفًا في الحالين؛ لأنه علم، وقيل: إن ذكرها يفيد معنى لا يستفاد بدونها كما سبق بيانه، فلا يكون الحذف والإثبات سواءً.

١١١- وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ (أَل) ك (الْعَقَبَةِ)

أي: قد تأتي الكلمة علمًا على شخص بالتغليب لا بالتسمية، فعند الإطلاق ينصبُ الذهن إليه مباشرة، وإن كان يشاركه فيه غيره، وهو على نوعين:

النوع الأول: المضاف، مثل: ابن عباس، وهذا علم على

الصحابي عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، وَعَلَبَ هذا الاسم عليه فصار علمًا بالتغليب.

النوع الثاني: الاسم المحلى بـ(أل) الذي غلب اسمه على شيء معين وإن كان غيره يشاركه فيه، مثل: العقبة، وهو اسم لكل طريق وَعِرٍ، وعند الإطلاق يقصد به: جمره العقبة، وكذلك: المدينة، لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

١١٢- وَحَذَفَ (أل) ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِيفُ أَوْ جِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تُنْحَذِفُ أي: لا تحذف (أل) إلا في موضعين:

الموضع الأول: عند النداء، مثل: الصَّعِقُ، عَلم على رجل مات بالصاعقة، فتقول: يا صَعِقُ، ولا تقول: يا الصعق.

الموضع الثاني: عند الإضافة إلى ما كان للغلبة؛ كالعقبة، فتقول: عقبة مِنِّي، ولا تقول: العقبة مني، وأما في غيرهما (أي في غير النداء والإضافة) فقد تحذف (أل) شذوذًا أو بقلة فتقول: عقبة، وصعق.



الابتداء

١١٣ - مُبْتَدَأٌ: (زَيْدٌ)، و(عَاذِرٌ): خَبَرٌ إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ أَعْتَذَرَ)
 أي: ينقسم المبتدأ وهو - كل اسم مرفوع عارٍ عن العوامل اللفظية -
 إلى قسمين:

القسم الأول: مبتدأ له خبر، مثل: زيدٌ عاذر من اعتذر، فزيدٌ هو
 المبتدأ، وعاذِرٌ هو الخبر.

١١٤ - وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ، والثاني فاعِلٌ اغْنَى فِي: (أَسَارِ ذَانَ؟)
 القسم الثاني: مبتدأ له فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، فتشتمل الجملة على
 وصف يكون مبتدأ معتمداً على نفي أو استفهام، ويكون الثاني فاعلاً سدَّ
 مسد الخبر، مثل: أسارِ ذان؟، أي: أسارِ هذان؟ فالأول (سارٍ): وصف
 في محل مبتدأ، والثاني (ذان): فاعل سدَّ مسد الخبر.

١١٥ - وَقَسْ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ)
 أي: ويُقاس على مثال: أسارِ ذان؟ أمثلة أخرى، فيقال: أداعِ ذان؟ وأقائم
 الزيدان؟ كما يقاس اسم المفعول على اسم الفاعل، مثل: أمضروب الرجلان؟
 ويقوم النفي مقام الاستفهام، وبناءً عليه تُحذف الهمزة، مثل: ما قائمٌ
 الزيدان.

كما يأتي الوصف مستغنياً بمرفوعه بقلة دون أن يعتمد على نفي أو
 استفهام، مثل: فائزٌ أولو الرشد، ومنه قول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهب فلا تكُ مُلغياً مقالةٌ لهبِي إذا الطير مرّت

الشاهد: قوله: (خبير بنو لهب) استغنى الشاعر بفاعل خبير عن الخبر، والمعنى: أخبير بنو لهب؟ فخبير: مبتدأ، وبنو: فاعل سد مسد الخبر عند الكوفيين ولم يعتمد، والبصريون يقولون: خبير: خبر مقدم، وبنو: مبتدأ مؤخر.

١١٦- والثان مُبْتَدَأٌ، وذا الوصفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرَّ أَي: إذا تطابقت الكلمتان في التثنية، مثل: أقاثمان الزيدان، أو في الجمع، مثل: أقاثمون الزيدون، فيجب أن تكون الكلمة الأولى - الوصف - خبرًا مقدمًا، والكلمة الثانية مبتدأ مؤخرًا.

وإن كانت الأولى مفردة، والثانية مثنى، أو جمعًا، فيجب أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلًا، مثل: أقائم الرجال؟ أو نائب فاعل أغنى عن الخبر، مثل: أمضروب الرجال؟

وإذا كان الوصف مع موصوفه متطابقًا في الأفراد فيجوز الوجهان وهما: الوجه الأول: أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا.

الوجه الثاني: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلًا، مثل: أقائم زيد، أو نائب فاعل أغنى عن الخبر، مثل: أمحمود عليّ.

ويستثنى إذا كان الوصف مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فيجوز الوجهان، مثل: أجنبّ الرجلان؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ [سورة المائدة: ٦] فأخبر بـ (جنب) عن الجماعة؛ لأن (جنبًا) مما يصلح للمفرد وغيره.

١١٧- وَرَفَعُوا مُبْتَدَأًا بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ أَي: رفع النحاة المبتدأ؛ لكونه ابتدئ به فاستُحِقَّ أن يكون مرفوعًا، فالعامل فيه معنوي وليس لفظيًا.

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، مثل: زيد قائم، فزيد: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائم: خبر مرفوع بالمبتدأ، والمسألة فيها خلاف لا طائل تحته.

١١٨ - وَالْخَبِيرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ ك (اللهُ بَرٌّ)، و(الْأَيْدِي شَاهِدَةٌ)

أي: إن الخبر هو الجزء المكمل للفائدة مع المبتدأ، مثل: الله برٌّ، ف(الله) اسم الجلالة: مبتدأ، و(بر) خبر، والأيدي شاهدة، فالأيدي: مبتدأ، وشاهدة: خبر.

وزيد في تعريف (مع المبتدأ)؛ لأنه قد تتم به الفائدة مع غير المبتدأ ولا يكون خبراً، مثل: قام زيد، ف (زيد) تَتِمُّ به الفائدة، وهو فاعل، وليس خبراً.

١١٩ - وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ
أي: يأتي الخبر على حالين:

الحال الأولى: أن يكون مفرداً، ويقصد به ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيدخل فيه المثنى والجمع، مثل: الرجل قائم، أو الرجلان قائمان، أو الرجال قائمون، ف (قائم) و(قائمان) و(قائمون) خبر مفرد؛ لأنه ليس جملة ولا شبه جملة.

الحال الثانية: أن يكون جملة ليست مبتدأ في المعنى فلا بُدَّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط على أربعة أنواع:

النوع الأول: أن يكون ضميراً، مثل: الطالب كتابه نظيف، ف(الطالب): مبتدأ أول، و(كتابه): كتاب: مبتدأ ثان والهاء ضمير مبني في محل جر مضاف إليه وهو الضمير الرابط، و(نظيف): خبر المبتدأ الثاني وخبره (كتابه نظيف) في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

فالرابط هو (الهاء) في كتابه؛ لأنه يعود على المبتدأ.

النوع الثاني: أن يكون اسم إشارة، مثل: قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسٍ تَلْقَوْنَ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [سورة الأعراف: ٢٦]، ف(و): للحال، و(لباس): مبتدأ، و(التقوى): مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة للتعذر، و(ذلك): اسم إشارة في محل

رفع مبتدأ وهو الرابط، و(خير): خبر المبتدأ، والجمله الاسمية (ذلك خير) خبر المبتدأ (لباس).

النوع الثالث: أن يُعاد المبتدأ بلفظه لا بضميره، ويأتي للتفخيم، مثل: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ [سورة الحاقة: ١ - ٢]، ف(الحاقة): مبتدأ أول، و(ما): مبتدأ ثان، و(الحاقة): خبر المبتدأ الثاني، وجمله (ما الحاقة) في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ولغير التفخيم، مثل: الطالب، ما الطالب.

النوع الرابع: أن يكون الرابط للعموم، مثل: عليّ نعم الرجل، ف (نعم الرجل) ليس فيها ضمير يعود على المبتدأ (علي) والرابط هو العموم؛ لأن عليّاً من الرجال، ف(عليّ): مبتدأ، و(نعم): فعل ماض جامد، و(الرجل): فاعل، وجمله (نعم الرجل) في محل رفع خبر المبتدأ (عليّ).

١٢٠ - وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اِكْتَفَى بِهَا ك (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى)

أي: إذا كانت جملة الخبر بمعنى المبتدأ فُيُستغنى بها عن الرابط، مثل: نطقي الله حسبي، ف (نطقي) مبتدأ، واسم الجلالة (الله) مبتدأ ثان، و(حسبي) خبر المبتدأ الثاني، وجمله (الله حسبي) في محل خبر المبتدأ الأول.

١٢١ - وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

أي: ينقسم الخبر المفرد إلى قسمين:

القسم الأول: الجامد، وهو ما يكون فارعاً من الضمير، مثل: زيد رجلٌ، ف (رجل) مفرد جامد، وليس فيه ضمير.

القسم الثاني: المشتق، وهو ما يكون فيه الضمير مستتراً وجوباً؛ كاسم الفاعل، مثل: زيد قائم، أي: هو، واسم المفعول، مثل: زيد مضروب، أي: هو، والصفة المشبهة، مثل: زيد حسن، أي: هو.

وإذا أظهر الضمير في المشتق يكون توكيداً وليس فاعلاً، مثل: زيد قائم هو.

١٢٢ - وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

أي: إذا جاء الخبر وصفًا مشتقًا تاليًا للمبتدأ، ولا يعود معناه على المبتدأ، فإنه يجب أن يستتر الضمير، مثل: زيدٌ عمروٌ ضاربه، ف (زيد) هو المضروب، و(عمرو) هو الضارب، والضمير مستتر، أي: هو.

أما إذا أردت أن تخبر بأن الضارب زيد فلا بد أن تظهر الضمير، مثل: زيدٌ عمروٌ ضاربه هو؛ لأن الوصف (ضاربه) تلا ما ليس معناه له.

ويرى الناظم أنه يجب الإظهار سواء أمن اللبس، مثل: زيدٌ هندٌ ضاربها هي؛ للدلالة الهاء على التأنيث، أم لم يؤمن اللبس، مثل: زيدٌ عمروٌ ضاربه هو.

١٢٣ - وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوْ (اسْتَقَرَّ)

أي: يأتي الخبر عند العرب متعلقًا في شبه الجملة (الظرف، أو الجار والمجرور) ناوين معنى (كائن) أو (استقر)، مثل: زيد في البيت، أي: كائن، فالجار والمجرور متعلقان بـ (كائن) وهو خبر المبتدأ، أو متعلق بفعل وهو (استقر)، وعلى هذا يكون الخبر مفردًا إذا تعلق بكلمة (كائن)، ويكون جملة فعلية إذا تعلق بـ (استقر).

١٢٤ - وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبْرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدَ فَأَخْبِرًا

أي: لا يقع ظرف الزمان خبرًا عن ذات؛ لعدم الفائدة ما لم تقدر إضافة معنى إليه، مثل: محمدٌ اليومَ، ويخبر به عن المعنى، نحو: موعذك اليوم؛ لأنه ليس ذاتًا، وأما ظرف المكان فإنه يكون خبرًا عن الذات، مثل: زيد عندك.

وإذا أفاد ظرف الزمان مع الذات فإنه يجوز؛ لأن المقصود فهم المعنى، مثل: الليلة الهلالُ، والتقدير: طلوعُ الهلالِ الليلة.

١٢٥ - وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفِدْكَ (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَهُ)

أي: لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة، مثل: رجلٌ قائمٌ، بل تقول: الرجل قائمٌ، إلا إذا أفادت، وتفيد النكرة في حالات:

الحال الأولى: أن يقع المبتدأ نكرة متأخرًا، والخبر ظرفًا مقدمًا، مثل: عند زيد نمرة، أو جارًا ومجرورًا، مثل: في البيت رجل.

١٢٦- وَ (هَلْ فَتَى فِيكُمْ؟) ذ (مَا خِلُّ لَنَا) وَ (رَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)

الحال الثانية: أن يكون المبتدأ نكرة مسبوقة بأداة استفهام؛ لأن أداة الاستفهام لها الصدارة في الكلام، وتفيد العموم، مثل: هل فتى فيكم؟ وهل رجل في السوق؟

الحال الثالثة: أن يكون المبتدأ نكرة مسبوقة بحرف نفي ك (ما)، مثل: ما خلُّ لنا؟ ف (خل) نكرة سبقت بنفي.

الحال الرابعة: أن يكون المبتدأ نكرة موصوفًا، مثل: رجل من الكرام عندنا، أو رجل كريم عندنا، وأما: رجل عندنا، فلا يصح.

١٢٧- وَ (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ (عَمَلٌ بِرِّ يَزِينُ)، وَ (لِيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلِّ)

الحال الخامسة: أن يكون المبتدأ نكرة مخصوصة، مثل: رغبة في الخير خير، فقد حُصِّصَت الرغبة بأن تكون في الخير.

الحال السادسة: أن يكون المبتدأ نكرة عاملة، مثل: ضاربٌ رجلًا قائم.

الحال السابعة: أن يكون المبتدأ نكرة مضافًا مخصوصًا، مثل: عمل برِّ يزِينُ، فليس كل عمل هو المراد، بل المراد عمل هذا البر.

ويقاس على ما لم يقله الناظم - ﷺ - من مسوغات الابتداء بالنكرة على ما قاله، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الصافات: ١٨١]، فإن المبتدأ (سلام) جاء نكرة؛ لأنها أفادت الدعاء وهكذا^(١).

(١) وأوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين. شرح ابن عقيل ٢٠٥/١.

١٢٨ - وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

أي: الأصل أن يتأخر الخبر عن المبتدأ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يتقدم، والخبر حكم فحقه أن يتأخر، مثل: زيد قائم، ف(زيد) محكوم عليه بالقيام.

وأجاز النحويون تقدم الخبر على المبتدأ إذا لم يكن هناك لبس.

١٢٩ - فَاثْنَعُهُ جِئْنَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ

أي: يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ في أحوال:

الحال الأولى: إذا استوى المبتدأ والخبر في التنكير والتعريف وليس ثمة قرينة تحدّد أيهما المبتدأ، فيتعين تأخر الخبر، مثل: زيد أخوك، ف (زيد) معرفة، و(أخوك) معرفة، والمعنى: أن زيدًا هو أخوك، ولو قلت: أخوك زيد، التبس المعنى، هل أنت تريد أن تخبر عن زيد بأنه أخوك، أو عن أخيك بأنه زيد، فبينهما فرق، ثم إن المعنى يكون: لا أخ له غيره، وأما قول: زيد أخوك، فيحتمل أن يكون هناك أخ ثانٍ وثالث ورابع.

وإذا وجد دليل أو قرينة تدل على المراد فلا مانع، مثل قول القائل:

بُنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتِنَا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

الشاهد: أن الشاعر قدّم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) مع أن كليهما معرفة؛ لأنه معلوم البيان؛ إذ يريد تشبيه بني الأبناء بالأبناء، وليس العكس.

١٣٠ - كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

الحال الثانية: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها لم يتصل به ضمير، ولم يرفع اسمًا ظاهرًا، مثل: زيدٌ قام، ف(زيد) مبتدأ، و(قام) فعل وفاعله ضمير مستتر، والجملة الفعلية في محل رفع خبر، ولو قلت: قام زيد، أصبحت فعلًا وفاعلًا.

الحال الثالثة: إذا كان الخبر منحصراً بل (إنما) أو بنفي واستثناء، مثل: إنما زيدٌ قائم، أي: انحصار زيد في القيام، وليس راکعاً أو ساجداً مثلاً، وأما إذا حصرت المبتدأ فقلت: إنما قائم زيد، فهنا لا يصح أن يشاركه غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾ [سورة النساء: ١٧١] فليسا إلهين.

١٣١ - أو كان مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أو لَازِمِ الصَّدْرِ كـ (مَنْ لِي مُنْجِدًا) **الحال الرابعة:** إذا كان الخبر مسنداً لمبتدأ فيه لامُ الابتداء؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة، مثل: لزيدٌ قائم، فلا يصح أن تقول: قائم لزيد.

الحال الخامسة: إذا كان المبتدأ له الصدارة، مثل: اسم الاستفهام في قولك: مَنْ لي منجداً؟ فـ (مَنْ) مبتدأ، و(لي) في محل خبر، وكذلك: اسم الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [سورة النساء: ١٢٣]، فلا يصح: يعمل سوءاً مَنْ، فـ (مَنْ): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، و(يعمل): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر، و(سوءاً): مفعول به، و(يجز): فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو جواب الشرط ونائب الفاعل ضمير مستتر، و(به): جار ومجرور، وجملة (يعمل سوءاً) خبر المبتدأ (مَنْ).

١٣٢ - وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، و(لِي وَطْرٌ) مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ أي: ويجب تقديم الخبر على المبتدأ في أحوال:

الحال الأولى: إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوَّغ له إلا التأخير، والخبر جار ومجرور أو ظرف، مثل: عندي درهم، فـ (درهم) نكرة وهو مبتدأ، ولا يصح أن تقول: درهم عندي، ومثل: (لي وطر)، أي: حاجة، ولا يصح أن تقول: وطر لي، أما إذا وُجِدَ مسوَّغ؛ كالوصف مثلاً فيصح، مثل: عندي رجلٌ ظريفٌ، فنقول: رجلٌ ظريفٌ عندي.

١٣٣ - كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبَرُ

الحال الثانية: إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على الخبر، مثل: في الدار صاحبها، ف (صاحب) مبتدأ، والضمير (ها) يعود على (الدار)، و(في الدار) هو الخبر المتعين تقدمه؛ لأن الضمير هنا يعود على متقدم لفظاً متأخر رتبةً.

١٣٤ - كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْدِيرَ كـ (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا)

الحال الثالثة: إذا كان الخبر مما له صدر الكلام، مثل: الاستفهام؛ كقولك: أين زيد؟، فيجب تقديم (أين) وهي الخبر، ولا يجوز أن تقول: زيد أين، ومثل قول الناظم - رَحِمَهُ اللهُ -: (أين من علمته نصيرًا).

١٣٥ - وَخَبَرَ الْمَحْضُورِ قَدَّمَ أَبَدًا كـ (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا)

الحال الرابعة: إذا كان المبتدأ محصوراً بـ(إنما) أو بنفي واستفهام، مثل: ما لنا إلا اتباع أحمد، أي: ما لنا في العمل إلا اتباع محمد ﷺ، فالخبر هو (لنا) وهو المحصور، والمبتدأ (اتباع)، وهو المحصور فيه، ومرتبة المحصور فيه التأخير، والمحصور التقديم، ولو عكست لاختلف المعنى فقلت: (ما اتباع أحمد إلا لنا) فهذا لا يدل على المعنى ذاته.

١٣٦ - وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمْ؟)

١٣٧ - وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفٌ) فـ (زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفَ

أي: يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إذا دلَّ عليهما دليل، مثل: إذا سأل سائل فقال: مَنْ عندكم؟ فقيل: زيد، فالذي حُذِفَ هو الخبر (عندنا) واستقام الكلام.

ومثل حذف المبتدأ؛ كسائل يقول: كيف زيد؟ فيقال له: دَنِفٌ، أي: مريض، ف (دنف) خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: (زيد دنف)، أو (هو دنف)، فإذا كان المحذوف معروفاً جاز الحذف للمعلوم.

وقد يحذف المبتدأ والخبر، مثل قول القائل: أزيد قائم؟ فيقال له: نعم، فقد حُذِفَ المبتدأ والخبر، والتقديم: نَعَمْ زيد قائم.

١٣٨ - وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمًا، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرَّ

أي: ويجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

الموضع الأول: بعد لولا الشرطية، مثل: لولا زيد لأتيتك، أي: لولا زيد موجود، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [سورة البقرة: ٦٤] أي: لولا فضل الله ورحمته موجودان.

وقد يبقى الخبر بعد (لولا)، مثل قوله ﷺ: «لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة»^(١)، ف (قوم) مبتدأ، و(حديث) خبر، و(لنقضت الكعبة) جواب (لولا) وهو مذكور.

والخبر بعد (لولا) على نوعين:

النوع الأول: أن يكون كونًا مطلقًا، فيُحذف وجوبًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [سورة الحج: ٤٠] أي: ولولا دفع الناس حاصل لهُدمت صوامع.

النوع الثاني: أن يكون كونًا مقيدًا فله صورتان:

الصورة الأولى: ألا يدل عليه دليل، فيُذكر وجوبًا، مثل قوله ﷺ: «لولا قومك حديث عهدهم بكفر»^(٢)، فلو حذفنا: (حديث عهدهم بكفر) فما يمكن أن يُقدر: (لولا قومك موجودون).

الصورة الثانية: أن يدلَّ عليه الدليل، فيُحذف جوازًا، ويُذكر بقله، مثل: لولا زيد لهلكت من الجوع، فلا يصح أن يكون التقدير: (لولا زيد موجود) بل المعنى: (لولا زيد أطعمني لهلكت من الجوع)، فكلمة (لهلكت من الجوع) تدل على (أطعمني)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

(١) أخرجه البخاري في باب: من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه رقم (١٢٦) ٥٩/١، واللفظ له، ومسلم في باب: جدر الكعبة وبابها رقم (٣٣١٣) ٤/١٠٠.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ: ٣١] أي: لولا أنتم صددتمونا، فهذا كون خاص دلّ عليه قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ صَدَدْنَاكُمْ﴾ [سورة سبأ: ٣٢].

الموضع الثاني من مواضع حذف الخبر وجوباً: إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين، مثل قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الحجر: ٧٢] أي: لعمرك قسمي، ف(اللام): لام الابتداء، و(عمرك): مبتدأ والكاف مضاف إليه والخبر محذوف وجوباً تقديره قسمي، و(إنهم): إن واسمها، و(لفي): اللام مزحلقة، وفي: حرف جر، و(سكرتهم): اسم مجرور، والضمير في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور خبر إن، و(يعمهون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال.

وإذا كانت اليمين ليست نصّاً في القسم فيجوز الحذف وعدمه، مثل: (عهد الله لأفعلن) ف (عهد) ليست نصّاً في اليمين فقد تكون يميناً أو ميثاقاً، لهذا يجوز أن تقول: (عهد الله عليّ لأفعلن) أو (عهد الله لأفعلن).

١٣٩ - وَبَعْدَ (وَإِ) عَيَّنْتَ مَفْهُومَ (مَعَ) كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

الموضع الثالث: بعد (واو) المعية التي بمعنى (مع) وتكون دالة على المصاحبة، مثل: كل صانع وما صنع، فالخبر محذوف وجوباً، والتقدير: كل صانع وما صنع مقترنان.

وإن كانت الواو سالحة للعطف ولم تكن متعينة للمعية، فلا يجب حذف الخبر، مثل: زيدٌ وعمروٌ قائمان.

١٤٠ - وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرًا

١٤١ - (كَلْضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا)، وَ(أَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوُطًا بِالْحَكْمِ)

الحال الرابعة: إذا كان المبتدأ مصدرًا، وبعده حال لا تصح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الموجود فيجب تقدم الخبر مع حذفه، مثل: شرائي السيارة خاطئًا، ف (شرائي): مبتدأ، و(خاطئًا): حال، والخبر محذوف، ومثله قول الناظم - بِحَالِهِ -: ضربي العبد مسيئًا، ف (ضربي): مبتدأ،

و(مسيئًا): حال، والخبر محذوف، ولا يحتاج إلى تقدير الخبر إطلاقًا؛ لأن المقصود الفائدة وقد تمت، والحال أغنت عن الخبر.

ومثله قول الناظم - رحمته - : **أَنْتُمْ تَبِينِي الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحَكْمِ، ذ (أْتَم):** مبتدأ، و(منوِطًا): حال، والخبر: محذوف، والحال أغنت عنه؛ لأن المقصود تحقيق الفائدة.

ويُحذف المبتدأ وجوبًا في أربعة مواضع:

الموضع الأول: النعت المقطوع إلى الرفع، مثل: مررتُ بزيدٍ الكريمِ، أي: هو الكريم.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مخصوص (نعم، وبئس)، مثل: نعم الرجلُ زيدٌ، أي: هو زيد، ف(نعم): فعل ماض جامد، و(الرجل): فاعل، و(زيد): خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره هو، وهذا أحد الأوجه الإعرابية.

الموضع الثالث: ما كان الخبر فيه صريحًا بالقسم، مثل: في ذمتي لأفعلنَّ، أي: في ذمتي يمينٌ.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل، مثل: صبرٌ جميلٌ، أي: صبري صبرٌ جميلٌ^(١).

١٤٢ - وَأَخْبَرُوا بِأَشْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنِّ وَاحِدٍ ك(هُم سَرَاةٌ شُعْرَا)
أي: أخبر العرب عن المبتدأ الواحد بخبرين فأكثر بغير حرف العطف، مثل: هم سراة شعراء، ف(هم): متبداً، و(سراة): خبر أول، و(شعراء): خبر ثانٍ.

وللعطف بين الأخبار أحوال وهي:

الحال الأولى: إذا كان الخبر بمعنى واحد فلا يجوز العطف، مثل:

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٣٧.

برتقالي حلوٌ حامضٌ، فإذا عطفت تغير المعنى؛ لأن المراد أن الطعم مزيج من الطعمين.

الحال الثانية: إذا كان المبتدأ متعدداً فيجب العطف، وكل خبر يختص بوصف معين، مثل: بنوك شاعر، ومهندس، ونحوي، وفقية، فلولا العطف لأصبح كل واحد منهم متصفاً بهذه الصفات وليس كذلك.

الحال الثالثة: إذا كان المبتدأ واحداً، ووُصِف بأوصاف متعددة فيجوز الأمران، مثل: ابني شاعر، كاتب، فقيه، سلفي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ١٤ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ١٥ ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج: ١٤ - ١٦].



كان وأخواتها

١٤٣- تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كـ (كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)

أي: إن (كان) ترفع المبتدأ ويكون اسمًا لها، وتنصب الخبر ويكون خبرًا لها، مثل: كان عمرُ سيِّدًا، ف (عمر): اسم كان، و(سيِّدًا): خبرها.

١٤٤- كـ (كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا) (أَمْسَى) (وَصَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)

١٤٥- (فَتِيَ) و(انْفَكَ) وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبِعَةٍ

أي: لا (كان) أخوات تعمل عملها وهي على قسمين:

القسم الأول: ما يعمل عملها مطلقًا بلا شرط، وهي:

(ظَلَّ): التي بمعنى (صار)، ومنه قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ

كُظِيمٌ﴾ [سورة النحل: ٥٨] أي: صار، ف(ظَلَّ): فعل ماضٍ ناسخ، و(وجهه):

اسم ظل مرفوع، والهاء ضمير في محل جر مضاف إليه، و(مسودًّا): خبر

ظل منصوب، و(وهو): ضمير مبني في محل رفع مبتدأ، و(كظيم): خبر،

والجملة في محل نصب حال.

(بَاتَ)، مثل: بات الرجل نائمًا، و(أضحى)، مثل: أضحى الرجل

صائمًا، و(أصبح)، مثل: أصبح الرجل نشيطًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ

فُؤَادُ أَمْرِ مُوسَىٰ فَزِعًا﴾ [سورة القصص: ١٠] و(أمسى)، مثل: أمسى الرجل

جائعًا، و(صار): من الصيرورة، وهو الانقلاب من حال إلى حال، مثل:

صار الخبز إبريقًا، و(ليس): مثل: ليس الكسول محصلاً.

القسم الثاني: ما يعمل عملها بشرط وهو أحد أمرين:

الأمر الأول: أن يسبق بنفي أو شبهه وهو (النهي)، وهي:

(زال): التي مضارعها (يزال)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، (لا): نافية، و(يزالون): فعل مضارع ناسخ والواو اسم يزال، و(مختلفين): خبر يزال منصوب وعلامة نصبه الياء.

(وبرح)، مثل: قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوقِنِينَ﴾ [سورة طه: ٩١]، (لن): حرف نفي ونصب، و(نبرح): فعل مضارع ناقص منصوب وعلامة نصبه الفتحة واسمه ضمير مستتر تقديره نحن، و(عاكفين): خبر نبرح منصوب وعلامة نصبه الياء.

(وفتئ)، مثل: قوله تعالى: ﴿نَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾ [سورة يوسف: ٨٥]، أي: تالله لا تفتأ تذكر يوسف، لكن القاعدة أن النفي يحذف من تفتأ إذا سبقها قسم، وكانت بصيغة المضارع وأداة النفي قبلها (لا)، و(انفك)، مثل: ما انفك البرد شديداً.

١٤٦ - وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ(مَا) ك (أَعْطَى مَا دُمَّتْ مُصِيبًا دِرْهَمًا)

الأمر الثاني: أن يسبق بـ (ما) المصدرية الظرفية، وهي: (دام)، مثل: أعط ما دمت مصيباً درهماً، فـ (ما): مصدرية ظرفية، و(دمت): فعل ماض ناقص، و(التاء): اسمها، و(مصيباً): خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [سورة مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حياً، فـ(ما): حرف مصدري ظرفي، و(دمت): فعل ماضي ناقص، والتاء: اسمه، و(حياً): خبر (ما دمت)

١٤٧ - وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلًا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلًا

أي: يعمل غير الماضي عمل الماضي إن استعمل؛ كالمضارع، والأمر، والمصدر، مثل: كان المطر شديداً، فتقول: يكون المطر شديداً، وكذلك: كُنْ مطيعاً لله، وأيضاً: يعجبني كونك فاهماً، وكذلك: البيت كائن هناك.

وهذه الأدوات من حيث التصرف وعدمه على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يتصرف مطلقاً، ك (ليس) والخلاف في (دام).

النوع الثاني: ما يتصرف مطلقاً، وهي السبعة (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).

النوع الثالث: ما يتصرف قليلاً؛ فيكون ماضياً، ومضارعاً، واسم فاعل، وهي الأربعة المسبوقة بنفي (زال، فتي، انفك، برح).

١٤٨ - وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْرُ، وَكُلُّ سَبْقِهِ (دَامَ) حَظْرُ

أي: يجوز في هذه الأفعال جميعاً توسط خبرها بين الفعل والاسم، مثل: لا يزال شديداً المطرُ، ف (يزال): فعل ناقص، و(شديداً): خبرها مقدم، و(المطر): اسمها مؤخر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم: ٤٧]، ف (حقاً) هي الخبر، وتوسطت بين كان واسمها (نصر المؤمنين).

واتفق النحويون على منع تقدم الخبر على (ما دام) كلها، مثل: قائماً ما دام زيدٌ، فلا يصح، أما أن يتوسط الخبر بين (ما) و(دام) فظاهر كلام الناظم - رحمه الله - أنه ممنوع.

١٤٩ - كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتَلُوَّةٌ لَا تَالِيَةَ

أي: وكذلك يمتنع تقدم الخبر على ما سبق من الأدوات ب (ما) النافية) فقط دون غيرها، فلا يتقدم على (ما) النافية شيء، مثل: ما كان زيدٌ ظلوماً، فلا يصح: ظلوماً ما كان زيدٌ.

ويُشترط تقدم (ما) النافية وما بعدها تالياً لها؛ لأن (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فتقول: ما ضربت زيداً، ولا يصح: زيداً ما ضربت.

١٥٠ - وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اضْطْفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفِعٍ يَكْتَفِي

أي: اختلف النحويون في جواز تقدم خبر (ليس) عليها، ويرى الناظم - رحمه الله - المنع، فلا يصح أن تقول: قائماً ليس زيد.

وتنقسم هذه الأفعال إلى قسمين:

القسم الأول: الفعل التام، وهو الذي يتم الكلام بمرفوعه (الفاعل) دون الخبر، مثل: كان زيدٌ فمات، ف(كان) بمعنى: وُجد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [سورة الروم: ١٧]، ف (تمسون) و(تصبحون) من أخوات (كان)، وهي تامة؛ لأن المعنى: حين تدخلون في الصباح أو المساء.

١٥١ - وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي (فَتَى) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

القسم الثاني: الفعل الناقص، وهي: (فتى، وليس، وزال) فهي ناقصة ولا تكتفي بمرفوعها، وتحتاج إلى منصوب.

١٥٢ - وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرِّ

أي: لا يأتي معمولٌ خبر (كان) أو إحدى أخواتها بعدها مباشرة، فلا تقول مثلاً: كان طعامك زيدٌ أكلاً؛ لأن (طعامك) هي المعمول، والعامل (كان)، ويستثنى من ذلك إذا كان المعمول ظرفاً، مثل: كان عندك زيدٌ جالساً، أو جاراً ومجروراً، مثل: كان في المسجد زيدٌ جالساً.

١٥٣ - وَمُضَمَّرَ الشَّانِ اسْمًا إِنْ وَقَعَ مُوَهِّمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

أي: إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره أنه ممنوع - حسب القاعدة - فقدّر فيه ضمير الشأن محذوفاً، مثل قول الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدَا

الشاهد: قوله: (إياهم) حيث قدم الشاعر معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عودا) عن الاسم أيضاً، وهذا أجازة الكوفيين، ومنعه البصريون، وخرّجوه على زيادة كان أو إضمار اسم مراد به الشأن أو راجع إلى (ما)، والتقدير إذا: بما كان هو إياهم.

١٥٤ - وَقَد تَرَادُّ (كَانَ) فِي حَشْوِكَ (مَا) كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

أي: من خصائص (كان) أنها تأتي زائدة، فلا تعمل حينئذٍ بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون بصيغة الماضي.

الشرط الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين؛ كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، و(ما) التعجبية، وفعل التعجب كما مثل الناظم بقوله: ما كان أصح علم من تقدما.

وقد تأتي زائدة بصيغة المضارع، ولكن للضرورة، مثل قول المرأة:

أنت تكون ماجدٌ نبيلٌ إذا تهبُّ شمأٌ بَلِيلٌ

الشاهد: في قول الشاعرة (أنت تكون ماجد) حيث زادت المضارع من (كان) بين المبتدأ (أنت) والخبر (ماجد).

١٥٥ - وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرُ

أي: يحذف العرب (كان) واسمها بعد (إن، ولو) الشرطيتين بكثرة، ويجوز بقاءها، مثل قوله عنه: «التمس ولو خاتماً من حديد»^(١)، أي: ولو كان الملتمس خاتماً، فحذف الفعل الناسخ (كان) واسمها بعد (لو)، وخاتماً: خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكذلك قول الشاعر:

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قولٍ إذا قِيلاً؟

الشاهد: في قول الشاعر (إن صدقاً، وإن كذباً) حيث حذف الشاعر (كان) مع اسمها وأبقى خبرها، والتقدير: إن كان المقول صدقاً.

١٥٦ - وَيَعْدُ (أَنْ) تَعْوِضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبُ كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

أي: تحذف (كان) بعد (أن) المصدرية ويُعوّض عنها بـ (ما) مع بقاء

(١) أخرجه البخاري في باب: السلطان ولي رقم (٤٨٤٢) ١٩٧٣/٥.

اسمها وخبرها، مثل: أما أنت برًا فاقترب، أي: أن كنت برًا فاقترب؟،
ومنه قول الشاعر:

أبا خراشةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهُمُ الضَّبُعُ

الشاهد: في قول الشاعر (أما أنت ذا نفر) والأصل، لأن كنت ذا نفر، فحذف (كان) و عوض عنها (ما) الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله: (أنت) وخبرها وهو (ذا).

١٥٧ - وَمِنْ مُضَارِعِ ل(كَانَ) مُنْجَزِمٌ تُحَدَفُ (نُونُ)، وَهُوَ حَذَفَ مَا التُّزِمَ
أي: تُحذف نون (كان) تخفيفًا بأربعة شروط:

الشرط الأول: إذا كانت بصيغة المضارع (يكون).

الشرط الثاني: إذا كانت مجزومة بـ (لم) أو (لا) أو (إن).

الشرط الثالث: إذا كان بعدها متحرك، وقيل: لا يلزم.

الشرط الرابع: ألا يليها ضمير نصب متصل، فإن وليها فلا تحذف،
مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة النحل: ١٢٠]، فهي بصيغة
المضارع، ومجزومة بـ (لم)، وبعدها متحرك، وأيضًا ليس فيه ضمير نصب
متصل، ويجوز أن تبقى النون ولو وجدت الشروط السابقة، مثل قوله
تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [سورة مريم: ٤].



فصل

في (ما) و(لا) و(لات) و(إن) المشبهات بـ (ليس)

١٥٨- إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْسِي وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

أي: أعمل بعض العرب وهم الحجازيون (ما) عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، مثل قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ولكن بثلاثة شروط:

الشرط الأول: ألا تقترن بـ (إن) الزائدة، فإن اقترنت بـ (إن) فإنها لا تعمل، فالعامله مثل: ما زيدٌ قائمًا، فإن اقترنت بـ (إن) نحو: ما إن زيدٌ قائمٌ، لم تعمل، ف(ما): غير عاملة، و(إن): زائدة، و(زيد): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(قائم): خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

الشرط الثاني: أن يبقى النفي، فإن انتقض النفي بطل العمل، مثل: ما زيدٌ إلا قائمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [سورة المؤمنون: ٣٣].

الشرط الثالث: وجود الترتيب بين (ما) ثم اسمها ثم خبرها، ولو اختلف الترتيب انتقض الحكم، مثل: ما قائمٌ زيدٌ، فهنا لم تعمل؛ لأن الخبر تقدم على المبتدأ.

١٥٩- وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كِ (مَا) بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

أي: أجاز علماء النحو تقدم معمول خبر (ما) العاملة عمل (ليس) على الاسم إذا كان ظرفًا، أو جازًا ومجرورًا فقط، مثل: ما عندك زيدٌ قائمًا، أو ما في المسجد زيدٌ قائمًا، ومثال الناظم - كَلِمَةٌ -: ما بي أنت معنيًا، ف (بي) جار ومجرور، وهو معمول الخبر، و(أنت) الاسم، و(معنيًا) الخبر.

ويُفهم من ذلك أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على (ما)، فلا يصح أن تقول: قائماً ما زيدٌ.

١٦٠ - وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بـ(لِكن) أَوْ بـ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بـ(مَا) الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

أي: إذا جاء الكلام المعطوف بـ (لكن) أو بـ (بل) بعد منصوب بـ (ما) وجب رفعه؛ لأن الكلام يؤول إلى الإثبات، مثل: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، أي: بل هو قائم، وكذلك (لكن)، مثل: ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ، ف(ما): نافية عاملة، و(زيد): اسم (ما) مرفوع بالضممة، و(قائماً): خبر (ما) منصوب بالفتحة، و(لكن): حرف عطف للاستدراك، و(قاعد): خبر المبتدأ محذوف تقديره (هو).

وأما غيرهما فيكون منصوباً، مثل (الواو)؛ كقولك: ما زيدٌ قائماً ولا قاعدًا.

١٦١ - وَبَعَدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرَ وَبَعَدَ (لَا) وَنَفِي (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ

أي: يكثر جرُّ الباء للخبر إذا كان خبراً لـ (ما)، مثل: ما زيدٌ بقائم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧٤]، ف(ما): نافية عاملة، واسم الجلالة (الله): اسم لا مرفوع بالضممة، و(بغافل): الباء حرف زائد، و(غافل): خبر مجرور لفظاً منصوب محلاً، و(عما): جار ومجرور، و(تعملون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و(واو) الجماعة فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

أو خبراً لـ (ليس)، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ [سورة الزمر: ٣٧]، فإعراب المدخول عليه (الباء) فيما مضى خبراً لـ (ما)، أو خبراً لـ (ليس) وتجرُّه الباء لفظاً.

كما يُجر الخبر بالباء بعد (لا) النافية، مثل: لا أحدٌ بمغني عن الإنسان شيئاً سوى الله، ولا رجلٌ بقائم، وقد يُجر بعد نفي (كان)، مثل: ما كان البليد بفاهم.

ويجوز اقتران الخبر بالباء إذا كانت (كان) بلفظ (المضارع) المجزومة بـ(لم)، ومن ذلك قول الشاعر:

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم، إذ أجشعُ القومِ أعجلُ
الشاهد: قوله: (بأعجلهم): حيث أدخل الباء الزائدة على خبر كان المنفية بـ(لم).

١٦٢ - فِي النَّكْرَاتِ أَعْمَلْتُ - كـ (ليس) - (لا) وَقَدْ تَلِي (لَات) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا
أي: تعمل (لا) عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر إذا دخلت على نكرة، مثل: لا رجلٌ قائمًا.

كما يعمل حرف (لات) عمل (ليس)، ولكن أقل بالنسبة من عمل (لا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص: ٣]، أي: ولات الحين حين مناص، ف(الواو): للحال، و(لات): حرف نفي يعمل عمل ليس، واسمه محذوف تقديره: الحين، و(حين): خبر لات منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و(مناص): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وجملة (ولات حين مناص) في محل نصب حال.

ومما يعمل عمل (ليس): (إن)، ومنه قول الشاعر:

إن المرء ميتًا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذَلَا
الشاهد: قوله: (إن المرء ميتًا)، حيث أعمل (إن) النافية عمل (ليس) فرفعت (المرء) اسمًا لها ونصبت (ميتًا) خبرًا لها، ويعلم أيضًا أن (إن) النافية مثل (ما) لا تختص بالدخول على النكرات كـ(لا).

١٦٣ - وَمَا لَ (لَات) فِي سَوَى (حِينَ) عَمَلٌ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلَّ
أي: إن (لات) لا تعمل إلا في (الحين)، ويكثر حذف مرفوعها وهو الاسم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص: ٣]، أي: ولات الحين حين مناص، ويحذف منصوبها بقله، كما في قراءة الرفع

(ولات حينُ مناص) والخبر محذوف، أي: حينًا لهم؛ والمراد بالحين: ما دل على الحين ولو كان بلفظ آخر، مثل قول الشاعر:

ندم البغاة وولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم
الشاهد: أن الشاعر أدخل (لات) على ساعة، وهي ليست بلفظ الحين، لكنها تدل على الحين وهو الوقت.



أفعال المقاربة

١٦٤ - ك (كَانَ) (كَادَ) و(عَسَى)، لَكِنْ نَدَّرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرَ
 أي: إن (كاد) و(عسى) يشبهان (كان) في العمل؛ فيرفعان المبتدأ،
 وينصبان الخبر، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧١]،
 ف (الواو) في (كادوا) اسم (كاد) في محل رفع، وجملة (يفعلون) في محل
 نصب خبر (كاد)، وقوله جل وعلا: ﴿فَعَسَىٰ أَوْلَىٰكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾
 [سورة التوبة: ١٨]، ف: (عسى): فعل ماض جامد يرفع المبتدأ وينصب الخبر،
 و(أولئك): اسم إشارة مبني في محل رفع اسم (عسى)، و(أن): حرف
 نصب، و(يكونوا): فعل مضارع ناقص منصوب بحذف النون، والواو:
 اسمه، و(من المهتدين): جار ومجرور وهو الخبر، وجملة: (أن يكونوا
 من المهتدين) في محل نصب خبر (عسى).

ويكون خبر (كاد) و(عسى) فعلاً مضارعاً في الأغلب، مثل قوله
 تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧١]، وقد يأتي الخبر فعلاً غير
 مضارع نادراً، مثل: كاد زيد قام، أو اسماً، مثل: كاد زيد قائماً.

١٦٥ - وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزَّرُ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا
 أي: يكثر في خبر (عسى) أن يكون مقترناً بـ (أن) المصدرية، مثل
 قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [سورة المائدة: ٥٢].

وأما (كاد) فهي بعكس (عسى) فيقول أن يقترن خبرها بـ (أن)، مثل
 قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧١].

١٦٦ - وَكَ (عَسَى): (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتْمًا بـ (أَنْ) مُتَّصِلًا

أي: إن (حرى) ك (عسى) في العمل والدلالة على الرجاء، مثل: حرى زيدٌ أن يقوم.

وتختلف (حرى) عن (عسى) بأن خبرها متصل بـ (أن) المصدرية لزومًا، فيجب أن تقول: حرى زيد أن يقوم، ولا يصح: حرى زيدٌ يقوم.

١٦٧- وَالزُّمُّوا (اخْلُولِقْ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزْرًا
أي: يجب في خبر (اخلولق) أن يقترن بـ (أن) كخبر (حرى)، مثل: اخلولقت السماء أن تمطر، ولا يصح: اخلولقت السماء تمطر.

وأما خبر (أوشك) فيقترن بـ (أن) بكثرة، مثل: أوشكت السماء أن تمطر، ويصح أن تحذف بقلة، مثل: أوشكت السماء تمطر.

١٦٨- ومِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصْحَحِّ: (كَرَبًا) وَتَرَكَ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
أي: يأتي خبر (كرب) خاليًا من (أن) كخبر (كاد)، مثل قول الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدُ غَضُوبُ

الشاهد: أن الشاعر أتى بخبر (كرب) فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) وهو (يذوب)، وحكمه الجواز مع التغليب.

ويَقِلُّ اقترانها بـ (أن)، مثل: كَرَبَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُصْفِي، كما يجب ترك (أن) مع أفعال الشروع وسيأتي ذكرها.

١٦٩- ك (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِقُ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقُ)

أي: تعمل أفعال الشروع وهي: (أنشأ، وطفق، وجعل، وأخذ، وعلق) عمل (كان)، ويكون خبرها فعلاً مضارعاً غير مقترن بـ (أن)؛ لأنها تفيد الاستقبال، وهذا يتنافى مع زمن أفعال الشروع، مثل: أنشأ السائق يحدو، وطفق زيدٌ يدعو.

١٧٠- وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا ل (أَوْشَكَ) وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكًا)

أي: استخدم العرب للفعل المضارع فعلين:

الفعل الأول: (أوشك) فيكون (يوشك)، مثل قوله ﷺ: «يوشك أن يقع فيه»^(١).

الفعل الثاني: (كاد) فيكون (يكاد)، مثل قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطُفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٠]، ولا يستعمل غيرهما.

كما استخدموا لـ (أوشك) اسمًا فاعلاً يعمل عملها فيكون (موشك) كما قال الشاعر:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

الشاهد: قوله: (موشكة) حيث ورد اسم الفاعل من (أوشك).

وكذلك يصح استخدام اسم الفاعل من (كاد) فتكون (كائد)؛ كقول الشاعر:

أَمُوتُ أَسَى يَوْمِ الرَّجَامِ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالذِّي أَنَا كَائِدٌ

الشاهد: قوله: (كائد) حيث استخدم الشاعر اسم الفاعل من الفعل (كاد) الذي هو من أفعال المقاربة.

١٧١- بَعْدَ (عَسَى) (اخْلُولُوقَ) (أَوْشُكَ) قَدْ يَرِدُ غِنَى بِ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدَ

أي: تأتي (عسى، واخلوق، وأوشك) أفعالاً تامة، وتستغني بـ (أن يفعل) عن معموليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [سورة البقرة: ٢١٦]، فـ (عسى): فعل تام ماض جامد، و(أن): حرف مصدرى ونصب، و(تكرهوا): فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة فاعل، و(شيئًا): مفعول به، والمصدر المؤول (أن تكرهوا) في محل رفع فاعل (عسى).

(١) أخرجه مسلم في باب: أخذ الحلال وترك الشبهات رقم (٤١٨١) ٥١/٥.

١٧٢- وَجَرَّدَن (عَسَى) أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ
أي: اختصت (عسى) بأنها إذا سبقها اسمٌ ظاهر ففي استعمالها
وجهان:

الوجه الأول: أن ترفع ضميرًا، وتكون ناقصة، مثل: زيد عسى أن
يقوم، ف(زيد): مبتدأ، و(عسى): فعل ماضي ناقص واسمه ضمير مستتر،
و(أن يقوم): أن حرف نصب، يقوم: فعل مضارع منصوب، وجملة (أن
يقوم) في محل نصب خبر (عسى)، وجملة (عسى أن يقوم) في محل رفع
خبر المبتدأ.

الوجه الثاني: أن تجرد من الضمير، وتكون تامة، مثل: زيد عسى
أن يقوم، ف(زيد): مبتدأ، و(عسى): فعل ماضي جامد تام، و(أن): حرف
مصدرى ونصب، و(يقوم): فعل مضارع منصوب، والمصدر المؤول (أن
يقوم) في محل رفع فاعل، وجملة (عسى أن يقوم) خبر المبتدأ.
وأما غير (عسى) فيجب إبراز الضمير فيه وتكون ناقصة، مثل:
السماء اخلولقت أن تمطر.

١٧٣- وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزَى فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ
أي: إذا أضيفت (عسى) إلى (تاء) الفاعل جاز كسر سينها وفتحها،
نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾
[سورة البقرة: ٢٤٦]، فقرئت (عسيتم) بفتح السين وكسرهما، ومعنى (زكن)،
أي: علم.



إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

١٧٤ - لِإِنَّ (أَنَّ) (لَيْتَ) (لَكِنَّ) (لَعَلَّ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِه (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ
 أي: تعمل (إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَكِنَّ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ) عكس عمل
 (كان)، فإذا كانت (كان) ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، فإن هذه الأحرف
 تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، مثل: إن المسلمين كرامٌ.

١٧٥ - كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَاءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ
 أي: من أمثلة (إِنَّ) وأخواتها: إن زيدًا عالمٌ، فنصبت (إن) المبتدأ
 اسمًا لها (زيدًا)، ورفعت الخبر (عالم)، وكذلك: أني كفاءٌ، ف(أَنَّ) حرف
 ناسخ مبني على الفتح، والياء ضمير مبني في محل نصب اسم (أَنَّ)،
 و(كفاء) خبر (أَنَّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وكذلك: لكنَّ ابنه ذو
 ضغن، فنصبت (لكن) (ابنه) اسمًا لها، ورفعت الخبر (ذو ضغن).

١٧٦ - وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَ (لَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ)
 أي: يجب تقديم اسم (إن) على خبرها، إلا إذا كان الخبر ظرفًا، أو
 جازًا ومجرورًا فإنه يجوز أن يتقدم على الاسم، مثال الظرف: ليت هنا غير
 البدي، ف (هنا) هي الخبر وتقدمت على المبتدأ (غير البدي)، ومثال الجار
 والمجرور: ليت فيها غير البدي، ف (فيها) هي الخبر وتقدمت على المبتدأ
 (غير البدي)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ وكذلك: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾
 [سورة النازعات: ٢٦]، ف(إِنَّ): حرف توكيد ونصب، و(لدينا): لدى: ظرف مكان
 منصوب والضمير في محل جر مضاف إليه، ولدينا: خبر مقدم شبه جملة في
 محل رفع، و(أنكالًا): اسم إن مؤخر منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ويجب تقديم الخبر: إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على الخبر، مثل: إن في الدار صاحبها، ولو قيل: إن صاحبها في الدار، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا لا يصح.

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الأداة، ولو كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، مثل: فيها إن زيذاً؛ لأن العمل في الحروف ضعيف، فلا تقوى على أن تعمل فيما تقدمها.

١٧٧ - وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدَّ مَضْرَبِ مَسَدِّهَا، وَفِي سِوَى ذَلِكَ الْكُسْبِ أَي: تُفْتَحُ هَمْزَةُ (إِنَّ) وَجُوبًا إِذَا سَدَّ مَسَدُهَا الْمَصْدَرُ مَعَ مَعْمُولِيهَا، وَهَذَا يَكُونُ فِي الْأَغْلَبِ فِي تِسْعِ مَوَاضِعَ، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ فَاعِلًا، أَوْ نَائِبَ فَاعِلٍ، أَوْ مَفْعُولًا بِهِ، أَوْ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، أَوْ مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، أَوْ خَبْرًا، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

مثال الفاعل: قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [سورة العنكبوت: ٥١] أي: إنزلنا.

ونائب الفاعل؛ كقوله: ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [سورة الجن: ١] أي: أوحى إليّ استماع.

والمبتدأ المؤخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [سورة فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك الأرض.

والمضاف إليه؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ نَطِقُونَ﴾ [سورة الذاريات: ٢٣] أي: مثل نطقكم.

وفي غير هذا يجب كسرها كما سيأتي.

١٧٨ - فَالْكَسْرِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُّكْمَلَةٍ أَي: يَجِبُ كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ) فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ:

الموضع الأول: إذا وقعت في ابتداء الكلام، مثل: إني قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [سورة الانفطار: ١٣]، فتحت (إِنَّ) مع أنها

في ابتداء الجملة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٦٠]؛ لأن هذا على تقدير اللام، أي: لأنهم إلى ربهم راجعون.

الموضع الثاني: إذا وقعت صدرَ صلة؛ لأنها في الحقيقة في ابتداء الجملة، مثل: يعجبني الذي إنه فاهم، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [سورة القصص: ٧٦] أي: الذي إن مفاتحه.

الموضع الثالث: إذا وقعت جوابًا للقسم، مثل: والله إن زيدًا قائم.

١٧٩ - أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كَـ (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ)

الموضع الرابع: إذا وقعت مقولًا للقول، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [سورة مريم: ٣٠].

الموضع الخامس: إذا وقعت هي وجملتها في محل حال؛ لأنها في الحقيقة وقعت في الابتداء، مثل: زرته وإنني ذو أمل، أي: زرته والحال إنني ذو أمل.

١٨٠ - وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ عَلَّقًا بِاللَّامِ كـ (اعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى)

الموضع السادس: إذا جاءت (إنَّ) بعد فعلٍ من أفعال القلوب معلق باللام، مثل: اعلم إنه لذو تقى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [سورة المنافقون: ١].

فإذا حذف اللام انتفى الكسر، مثل: اعلم أنه ذو تقى، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاعَلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة محمد: ١٩].

١٨١ - بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةً، أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نَمِي

أي: يجوز فتح همزة (إنَّ) وكسرها في أربعة مواضع:

الموضع الأول: إذا وقعت (إنَّ) بعد (إذا) الفجائية، مثل: خرجت فإذا إنَّ زيدًا قائم، ويجوز: فإذا أنه قائم.

الموضع الثاني: إذا وقعت (إنَّ) جواب قسم ليس بعده (لام)، وذُكر معه فعل القسم، مثل: حلفتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، أو إنَّه قائمٌ.

وإذا حُذف الفعل وجب الكسر، مثل: والله إنك قائم، فهنا يجب الكسر؛ لأن فعل القسم لم يذكر، ولو قلت: حلفت بالله إنك لقائم، فيجب الكسر؛ لوجود اللام والفعل، ولو قلت: حلفت بالله إنك قائم، فيجوز الوجهان؛ لأن فعل القسم مذكور، ولم يذكر اللام في الخبر.

١٨٢ - مَعَ تَلْوِفاً الْجَزَاءِ، وَذَا يَطَّرُدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

الموضع الثالث: إذا وقعت (إنَّ) بعد الفاء الواقعة جواباً للشرط، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٠]، ومثله: إذا زارني زيد فإنه صادق في مودته، ويجوز: فإنه صادق.

الموضع الرابع: إذا وقعت (إن) بعد مبتدأ فيه معنى القول، وخبر (إن) فيه معنى القول، وفاعل القولين واحد، مثل: خير القول إني أحمد الله، أي: خير القول أن أقول: إني أحمد الله، أو إني أحمد الله.

١٨٣ - وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبْرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَّرُ)

أي: يجوز دخول (لام) الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة، مثل: إنَّ زيدًا لِقائمٌ، وقولك: إني لوزر، أي: ناصر، فاللام دخلت على الخبر.

١٨٤ - وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَدَ (رَضِيَا)

أي: لا تدخل (لام) الابتداء على الخبر في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان خبر (إنَّ) منفيًا؛ لأن اللام للتوكيد، وهو يتنافى مع النفي، فلا يقال: إن زيدًا لما قام، سواء كان النفي ب (ما) كما سبق، أو غيرها مما يدل على النفي ك (غير) ونحوها.

الموضع الثاني: إذا كان الخبر فعلًا ماضيًا متصرفًا غير مقرون (ب(قد)؛ ك(رضي، جاء، ذهب)، فلا تقول: إنَّ زيدًا لرضي؛ لأن ذلك غير مسموع عن العرب.

١٨٥ - وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كـ (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا)

أي: تدخل اللام على الفعل الماضي المتصرف في حالة واحدة وهي مع (قد)، مثل: إن ذا لقد سما على العدا مستحوذًا، ف (سما) فعل ماض متصرف، ودخلت عليه اللام مع (قد).

١٨٦ - وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ، وَأَسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبِرُ

أي: تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان متوسطًا بين الاسم والخبر، مثل: إن زيدًا لطعامك آكلٌ، ف (زيد) هو الاسم، (لطعامك) معمول الخبر، و(آكل) هو الخبر، وإذا كان المعمول غير متوسط بين المبتدأ والخبر فلا تدخل اللام عليه، فلا يصح مثل: إن زيدًا آكلٌ لطعامك.

كما تدخل على ضمير الفصل إذا وجد بين اسم (إن) وخبرها، مثل: إن زيدًا لهو الفاضل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَصْلُ الْحَقُّ﴾ [سورة آل عمران: 62]، ف(إن): حرف توكيد ونصب، و(هذا): اسم إشارة في محل نصب اسم (إن)، و(لهو): اللام مزحلقة، و(هو): ضمير متصل لا محل له من الإعراب، و(القصص): خبر (إن) مرفوع بالضمّة، وهنا دخلت (لام) الابتداء على ضمير الفصل (هو).

وتدخل أيضًا على الاسم إذا تأخر عن الخبر وكان الخبر ظرفًا، أو جارة ومجرورًا، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [سورة آل عمران: 13]، ولو تقدم الاسم على الخبر لم تدخل اللام، ف(إن): حرف توكيد ونصب، و(في ذلك): جار ومجرور وهو شبه جملة في محل رفع خبر (إن)، و(لعبرة): (اللام) مزحلقة. و(عبرة): اسم إن منصوب بالفتحة، و(لأولي): اللام حرف جر، و(أولي): اسم مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و(الأبصار): مضاف إليه مجرور بالكسرة، وشبه الجملة (لأولي الأبصار) في محل نصب نعت.

١٨٧ - وَوَضِلُّ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبِطِلٌ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

أي: إذا وُصِلت (ما) بهذه الحروف بطل عملها، مثل: إنما زيدٌ قائمٌ، وقد يبقى العمل بقلة، مثل: إنما زيدًا قائمٌ، وقيل: إن هذا خاص في (ليت) فهي التي يجوز فيها الوجهان، أما بقية الحروف فلا، فتقول: ليثما زيدٌ قائمٌ، أو ليثما زيدًا قائمٌ.

١٨٨ - وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا

أي: إذا جاء بعد اسم (إِنَّ) وخبرها عاطف جاز في الاسم المعطوف بعده الرفع، مثل: إن زيدًا قائمٌ وعمروٌ، أو عمرًا؛ لأن (عمرو) جاء بعد اسم (إِنَّ) وخبرها، وعطف عليه، والتقدير: وعمرو قائمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [سورة التوبة: ٣] على الرفع وهي قراءة جمهور القراء، فلأن: حرف توكيد ونصب، ولفظ الجلالة (الله): اسم (أَنَّ)، و(بريء): خبر (أَنَّ)، و(من المشركين): جار ومجرور، و(ورسوله): (الواو) عاطف، و(رسوله): مبتدأ مرفوع، والهاء ضمير في محل جر مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: بريء منهم، وجملة (أَنَّ الله بريء من المشركين) في محل جر.

أما إذا كان العطف قبل أن تستكمل الجملة فحينئذ يتعين النصب، ولا يصح الرفع، مثل: إن زيدًا وعمرًا في المسجد؛ لأن الخبر (في المسجد) جاء بعد العطف فيتعين نصب المعطوف (عمرو).

١٨٩ - وَأَلْحَقْتُ بِ(إِنَّ): (لِكِنَّ) وَ(أَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)

أي: يجوز في المعطوف على اسم (لِكِنَّ) وَ(أَنَّ) بعد استكمال الخبر: الرفع والنصب، مثل: ما انطلق عليٌّ لكنَّ زيدًا منطلقٌ وعمروٌ، أو عمرًا، ومثله: علمت أن زيدًا منطلقٌ وعمروٌ، أو عمرًا.

أما الحروف الأخرى وهي (ليت، ولعل، وكأن) فلا يجوز فيها إلا النصب؛ لثلا يزول المعنى الذي فيها، مثل: ليت زيدًا قائمٌ وعمرًا، فلو رفعت (عمرًا) لتغير المعنى وصار: وعمروٌ قائمٌ، فأثبت القيام له.

١٩٠ - وَخُفِّفْتُ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

أي: إذا حُفِّفَتْ (إِنَّ) فالأكثر إهمالها، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام - للتفريق بينها وبين (إن النافية) -، مثل: إن زيدًا لقائمٌ، وإذا أعملت فلا تأتي باللام، مثل: إن زيدًا قائمٌ.

١٩١ - وَرُبَّمَا اسْتُعْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

أي: قد يُسْتَعْنَى عن اللام عند الإهمال إذا اتضح المقصود، مثل قول الشاعر:

ونحن أباة الضَّيِّمِ من آلِ مالِكِ وإن مالِكُ كانت كرامَ المعادن

الشاهد: قوله: (وإن مالِكُ كانت ..) هنا يتعين أن تكون (إن) المخففة وليست النافية؛ لأنه لو كانت نافية لتغير المعنى، وأصبح بعد أن يثني على قبيلة مالك ينفي ذلك ويقول: وما مالِكُ كريمة.

١٩٢ - وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِ(إِنْ) ذِي مُوَصَّلًا

أي: لا تدخل (إن) المخففة إلا على الأفعال الناسخة: ك(كان) وأخواتها، مثال ذلك: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ﴾ [سورة الإسراء: ٧٦]، وكذلك: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٩٨]، وقد يليها الفعل غير الناسخ بقله، مثل قول بعض العرب: إن يزيتك لنفسك، وإن يشينك لهية.

١٩٣ - وَإِنْ تُخَفِّفَ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ)

أي: إذا حُفِّفَتْ (أَنَّ) بقي عملها وحُذِفَ اسمها، مثل: علمت أن زيدًا قائمٌ، أي: أنه، ولا يلزم أن يكون المحذوف ضمير الشأن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقَتْنَا﴾ [سورة المائدة: ١١٣]، أي: أنك.

وقد يذكر اسم (أَنَّ) المخففة من الثقيلة ولكن هذا نادر، من ذلك قول الشاعر:

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنتُ هُناك تكونُ الثَّمالًا

الشاهد: أن الكاف في قوله: (أَنْك) وقعت اسمًا ل(أَنْ) المخففة، وهذا نادر، أو للضرورة.

ويأتي الخبر بعد ذلك جملة فعلية، مثل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾ [سورة المزمل: ٢٠]، ف (سيكون) جملة فعلية، أو يكون جملة اسمية، مثل: علمت أن زيدٌ قائمٌ، ف (زيد قائم) جملة اسمية.

١٩٤ - وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيْفُهُ مُمْتَنِعَاً

١٩٥ - فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ بِ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيْسٍ أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

أي: إذا وقع الخبر جملة فعلية فهي إما فعلية فعلها متصرف، أو غير متصرف، فإن كان متصرفًا ولم يكن دعاءً، فالأحسن أن يفصل بين (أَنْ) وخبرها بفاصل، وهو أحد هذه الأمور:

الأمر الأول: (قد)، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾

[سورة المائدة: ١١٣].

الأمر الثاني: (النفي)، مثل قوله سبحانه: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾

[سورة المزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [سورة البلد: ٧].

الأمر الثالث: (التنفييس) وهو (السين وسوف)، مثال (السين): ﴿عَلِمَ

أَنْ سَيَكُونُ﴾ [سورة المزمل: ٢٠].

الأمر الرابع: (لو): مثل قوله تعالى: ﴿وَأَلْوِ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ

لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [سورة الجن: ١٦]، والأصل: وأنهم لو استقاموا.

فإن لم يكن متصرفًا لم يؤت بفاصل؛ كأن يكون الفعل جامدًا، مثل قوله

تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [سورة النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ

يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [سورة الاعراف: ١٨٥]، أو دعاءً نحو قوله تعالى: ﴿وَالْحَنِيْسَةَ

أَنْ غَضَبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾ [سورة التور: ٩] في قراءة من قرأ (وغضب) بصيغة الماضي.

١٩٦ - وَخَفَّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فُنُوي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

أي: كما أن العرب خَفَّفُوا (إِنَّ) و(أَنَّ)، فقد خَفَّفُوا أَيْضًا (كَأَنَّ)،

وأخبروا عنها بجملة اسمية، نحو: كأن محمدًا قائم، أو جملة فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَّمْ تَنْفَكْ بِالْأَمْسِ﴾ [سورة يونس: ٢٤]، وقد روي عن بعض العرب عدم حذف الاسم، ومن ذلك قول الشاعر:

وَصَدْرٍ مُّشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثُدْيِيهِ حُقَّانِ

الشاهد: قوله: (كأن ثديه حقان) حيث روي بنصب ثديه على أنه اسم (كأن)، وقد روي (ثدياه) على الأغلب الكثير.



(لا) التي لنفي الجنس^(١)

١٩٧- عَمَلٌ (إِنَّ) اجْعَلْ ل (لَا) فِي نِكْرَةٍ مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةٌ

أي: تعمل (لا) التي لنفي الجنس عمل (إِنَّ) في أربعة مواضع:

الموضع الأول: إذا كان اسمها وخبرها نكرتين، مثل: لا رجل قائمٌ، فإذا كان أحدهما معرفة بطل عملها فلا يصح مثل: لا زيد قائمٌ؛ لأن زيّدًا معرفة.

الموضع الثاني: إذا تكررت (لا)، مثل: لا رجل في البيت ولا امرأة.

الموضع الثالث: إذا وُجد الترتيب في الجملة، وهو الأداة ثم الاسم ثم الخبر.

الموضع الرابع: إذا لم يُفصل بين الأداة والاسم بفاصل.

١٩٨- فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَةَ

أي: إذا دخلت (لا) التي لنفي الجنس على المضاف أو الشبيه

(١) المقصود بها هي التي تنفي وجود الجنس، فهي نص في العموم، وتعمل عمل (إِنَّ) فتنبص المبتدأ، مثل: لا رجل في البيت، ويخرج عن (لا) التي لنفي الجنس أنواع أخرى وهي: (لا) النافية لغير الجنس، مثل: لا رجل في البيت، و(لا) الناهية، مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَةَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و(لا) الزائدة، مثل: ﴿غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة: ٧، فهي زائدة للتوكيد، و(لا) التي بمعنى (غير)، مثل: جئت بلا زاد، والصحيح: هنا أنها زائدة تفيد التوكيد. شرح ابن عقيل ٣٦٠/١، وشرح ابن عثيمين ٦٥/١.

بالمضاف وجب النصب، مثال المضاف: لا صاحبَ كرم ممقوتٌ، ومثال شبيه المضاف: لا طالعاً جبلاً حاضرٌ، ويلزم ترتيب الجملة، فيذكر الخبر بعد اسم (لا) مرفوعاً، والرافع له (لا).

١٩٩ - وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا ك (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِ اجْعَلَا

أي: إذا تكررت (لا) النافية للجنس، وتكرر اسمها مفردًا - وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف -، فإنه يُرَكَّبُ بالفتح، كما تركب كلمة عشرَ مع ثلاثة، فتقول: ثلاثة عشرَ، وفي المفرد تقول: لا حولَ، فركبت (لا) مع (اسمها) مفتوحًا.

فإن كان اسمها مفردًا فإنه يُبنى على الفتح في محل نصب، أما خبرها فيُعرب ولا يُبنى، مثل: لا رجلَ قائمٌ، ولا يصح أن تقول: قائمٌ؛ لأنه معرب، أو لا رجلين حاضران، ولا رجال مقصرون.

٢٠٠ - مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

أي: عند تكرار (لا) النافية للجنس، فإن اسم (لا) النافية للجنس الأولى يجوز فيه البناء والرفع، فإن كان مبنياً على الفتح، فإن لاسم (لا) النافية الثانية ثلاث حالات:

الحال الأولى: أن يرفع، مثل: لا حولَ ولا قوةً، فتكون (قوةً) مبتدأ؛ لأننا أهملنا (لا) الثانية.

الحال الثانية: أن يُنصب، مثل: لا حولَ ولا قوةً، فتكون معطوفة على محل اسم (لا) الأولى.

الحال الثالثة: أن يُركب، فتقول: لا حولَ ولا قوةً، فيكون هنا عطف جملة (لا قوةً) على جملة (لا حولَ).

ويجوز فيما بعد (لا) الأولى: الرفع، مثل: (لا حولَ) بناء على أن (لا) نافية ولا تعمل، ولك في الجملة الثانية (لا قوةً) وجهان:

الوجه الأول: الرفع، فتقول: (ولا قوةً) فتلغي عمل (لا) الثانية.

الوجه الثاني: البناء على الفتح، فتفتح (لا قوة) فألغيت (لا) الأولى، وأعملت الثانية.

ولا يجوز النصب (لا قوة).

٢٠١ - وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَاْفَتْحُ أَوْ اَنْصِبَنَّ أَوْ اَرْقَعُ تَعْدِلُ

أي: إذا كان اسم (لا) مبنياً، ونُعت بمفرد يليه فلم يُفصل بينهما بفاصل، جاز في هذا النعت ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: البناء، مثل: لا رجلَ ظريفَ في البيت؛ بناء على أنه مركب مع اسم (لا).

الوجه الثاني: النصب، مثل: لا رجلَ ظريفًا في البيت؛ بناء على أنه وصفٌ لمحل اسم (لا).

الوجه الثالث: الرفع، مثل: لا رجلَ ظريفٌ في البيت؛ مراعاة لمحل (لا) مع اسمها؛ لأن محلها الرفع.

٢٠٢ - وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَأَنْصِبُهُ، أَوْ الرَّقْعَ اقْصِدِ

أي: إذا فُصل بين النعت والمنعوت بفاصل امتنع البناء، ويبقى الرفع والنصب، مثل: لا رجل في البيت ظريفٌ أو ظريفًا.

وإذا كان النعت غير مفرد فلا يصح البناء، ويصح الرفع والنصب فقط، مثل: لا رجلَ صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، وكذلك: لا رجلًا طالعًا جبلاً حاضرًا.

وإذا كان المنعوت غير مفرد فلا يصح البناء ويجوز: الرفع والنصب فقط، مثل: لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ أو ظريفًا حاضرًا.

وإذا تكررت (لا) ثلاث مرات، مثل: لا حول ولا قوة ولا قدرة إلا بالله، ف (قدرة) يجوز فيها البناء والرفع والنصب إذا عطفت على الأول، ولا تعطف على الثاني إلا إذا أهملت الأولى، مثل: لا حولٌ ولا قوةٌ ولا قدرةٌ إلا بالله^(١).

(١) شرح ابن عثيمين ٦٦/١.

٢٠٣- وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) أَحْكَمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى

أي: إذا عطف على (لا) واسمها ولم تتكرر (لا) مثل: لا حول وقوة إلا بالله، ففيه وجهان:

الوجه الأول: النصب، مثل: لا حول وقوة.

الوجه الثاني: الرفع، مثل: لا حول وقوة، وذلك مثل النعت المفصول الذي يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء.

٢٠٤- وَأَعْطِ (لا) مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ

أي: إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس فإن عملها باقٍ، مثل: لا رجل في البيت، فتقول: ألا رجل في البيت؟، أي: أتقول لا رجل في البيت.

٢٠٥- وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

أي: إذا دلّ الدليل على خبر (لا) النافية للجنس كثر حذفه، مثل أن يقال: هل في البيت من رجل؟ فتقول: لا رجل، أي: في البيت، ومثل القول للمريض: لا بأس، أي: عليك.

وإذا لم يظهر المراد فلا يصح الحذف، كأن تقول: لا رجل، فيحتمل: لا رجل صحيح أو موجود أو قائم.



ظن وأخواتها

٢٠٦- أَنْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدًا)

٢٠٧- (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) (وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدَّ) (حَجَا) (دَرَى)، وَ(جَعَلَ) (اللَّدَّ) (كَ) (اعْتَقَدَ)

أي: من الأفعال الناسخة التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (ظن وأخواتها) وهي على قسمين:

القسم الأول: أفعال القلوب، وهي الأفعال المتعلقة بالقلب وعددها ثلاثة عشر فعلاً، مثل: ظن، فتقول: ظننت الحرَّ شديداً.

ومن أفعال القلوب (جعل) إذا كانت بمعنى الاعتقاد؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾.

وإذا لم تكن الأفعال السابقة من أفعال القلوب فلا تنصب المبتدأ والخبر، مثل: (رأى) فلها أكثر من معنى، فتأتي بمعنى (علم) فتنصب المبتدأ والخبر، فتقول: رأيت الحق نوراً، أي: علمته، وتأتي غير عمل القلب وهي البصرية، فتقول: رأيت زيدا، أي: أبصرته، فتنصب مفعولاً واحداً.

٢٠٨- وَ(هَبَّ) (تَعَلَّمَ)، وَالَّتِي كَ(صَبَّرًا) أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

أي: ومن أفعال القلوب أيضاً: (هب)؛ كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ، وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

الشاهد: قوله: (فهبني امرأ) فإن (هب) بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: (امرأ).

ومن الأفعال كذلك (تعلم)؛ كقول الشاعر:

تَعَلَّمَ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَهَا فَبَالِغِ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

الشاهد: قوله: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) فإن (تعلم) بمعنى اعلم، وقد نصب مفعولين، أحدهما (شفاء)، وثانيهما قوله: (قهر).

القسم الثاني: أفعال التحويل، وهي التي بمعنى (صير)؛ ك(اتخذ، وردّ، وجعل)، وزاد بعضهم: (وهب، واتخذ، وترك).

ومن الأمثلة لهذه الأفعال: صيرت الحديد باباً، واتخذت فلاناً صديقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْآبِتَةَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْبِدَّ ذَلِكَ لِيَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٩٧]، ف(جعل): فعل ماضي يفيد التحويل، ولفظ الجلالة (الله): فاعل مرفوع بالضمّة، و(الكعبة): مفعول به أول منصوب بالفتحة، و(البيت): بدل منصوب بالفتحة، و(الحرام): نعت منصوب بالفتحة، و(قيامًا): مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، و(للناس): جار وجرور متعلق ب(قيامًا).

٢٠٩ - وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، وَالأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

أي: تختص الأفعال السابقة التي قبل كلمة (هَبْ) وهي أحد عشر فعلاً (رأى، خال، علم، وجد، ظن، حسب، زعم، عدّ، حجا، درى، جعل) بأمرين:

الأمر الأول: الإلغاء، وهو: إبطال عملها لفظاً ومحلاً، مثل: زيد قائمٌ ظننتُ، ف (زيد): مبتدأ، و(قائم): فاعل، و(ظننت): فعل وفاعل.

الأمر الثاني: التعليق، وهو: إبطال عملها لفظاً لا محلاً، مثل: ظننت لزيد قائمٌ، ف (ظننت): فعل وفاعل، و(اللام): للابتداء، و(زيد): مبتدأ، و(قائم): خبر، والجملة من المبتدأ أو الخبر في محل نصب، سدّدت مسد مفعولي (ظن).

وتلزم (هَبْ) وهي فعل جامد بصيغة الأمر ولا ماضي له بمعنى الظن، ولا تأتي لغيره؛ كالماضي، أو المضارع، أو نحوهما، فتقول: هَبْ زيدًا قائمًا، ولا تقول: وهب زيدًا قائمًا.

٢١٠- كَذَا (تَعَلَّمَ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكْنٌ أَيْ: ومما يأتي بصيغة الأمر من أفعال القلوب (تَعَلَّمَ)، ولا يأتي لغير الأمر، ومنه قول الشاعر:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغَ بَلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
الشاهد: قوله: (تعلم شفاء النفس قهر) حيث جاءت (تعلم) بصيغة الأمر فنصبت المبتدأ (شفاء) وصار مفعولًا به أول، ونصبت الخبر (قهر) وصار مفعولًا به ثان.

وجميع الأفعال سواء أكانت أفعال القلوب أم التصيير يصح أن تكون لغير الماضي وتعمل عمله إلا (هب، وتعلم)، مثل: أظن زيدًا فاهمًا.

٢١١- وَجَوَّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنْوَضِمِ الشَّانَ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ
٢١٢- فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالْتَزِمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

أي: إذا وقع الفعل في ابتداء الجملة فلا يجوز فيه الإلغاء، فلا يصح أن تقول: ظننتُ زيدًا قائمًا؛ لأن الفعل وقع في الابتداء، أما إن وقع الفعل في الوسط أو الأخير صح الإلغاء، مثل: زيدًا ظننتُ قائمًا، أو زيدًا ظننتُ قائمًا.

وإذا وُجد في كلام العرب ما يقتضي الإلغاء مع التقدم فإما أن تنوي ضمير الشأن، مثل قول الشاعر:

كَذَاكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ
الشاهد: قوله: (رأيت ملاك الشيمة الأدب) حيث ألغي عمل (رأيت)

مع تقدمه، ولو أعمله لنصب (ملاك)، و(الأدب)، وخرج البيت على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المفعول الأول في (رأيت) ضمير الشأن والتقدير: (رأيتَه).

الوجه الثاني: أنه من باب التعليق، و(لام) الابتداء مقدر، والتقدير: (رأيت لملاك الشيمة الأدب).

الوجه الثالث: أنه من باب الإلغاء، وسببه: أن الفعل (رأيت) لم يأت في أول الكلام.

٢١٣- وَ(إِنْ) وَ(لَا)، (لَمْ) ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ كَذَا، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ أَي: يجب تعليق هذه الأفعال التي قبل (هَبْ، وتعلم) إذا جاء بعد الفعل أحد هذه الأمور، وهي:

الأمر الأول: نفي (ما)، مثل: ظننت ما زيدٌ قائمٌ.

الأمر الثاني: نفي (إن)، مثل: ظننت إن زيدٌ قائمٌ.

الأمر الثالث: نفي (لا)، مثل: علمت لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ.

الأمر الرابع: (لام) الابتداء، مثل: علمت لزيدٌ منطلقٌ.

الأمر الخامس: (لام) القسم، مثل: علمت لأفعلنٌ كذا وكذا.

الأمر السادس: (الاستفهام) وله صور ثلاث منها: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، مثل: علمت أين زيدٌ.

٢١٤- لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهَمَهُ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

أي: إذا كان الفعل (علم) بمعنى عَرَفَ تَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، مثل: علمت زيدا، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [سورة النحل: ٧٨]، أي: لا تعرفون، والمنصوب هنا واحد وهو (شيئا).

ومما ينصب مفعولاً واحداً: (ظن) التي بمعنى: التهمة، مثل: ظننت زيّداً، أي: اتهمته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ آلَيْبٍ بِظَنِّينَ﴾ [سورة التكويد: ٢٤]، على قراءة (بظنين) أي: بمتهم.

٢١٥- وَلِ (رَأَى) الرُّؤْيَا أَنْ مَ ل (عَلِمَا) طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى
أي: إذا كانت (رأى) حُلْمِيَّةً تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كما تَعَدَّتْ إِلَيْهِمَا (علم) المذكورة قبل، مثل: ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَغْصِرُ حَمْرًا﴾ [سورة يوسف: ٣٦]، ف (الياء) مفعولها الأول، وجملة (أعصر) من الفعل والفاعل مفعولها الثاني.

٢١٦- وَلَا تُحِزُّ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ
أي: لا يجوز حذف المفعول الواحد أو المفعولين في باب (ظن) وأخواتها إلا بدليل، كما لو قيل لك: ما ظننت زيّداً؟ فقلت: ظننتُ فاهماً، فهنا حذف

المفعول الأول (زيّداً) وهذا يصح؛ لأن الاستفهام دلّ عليه، وكذلك لو قيل لك: أظنن زيّداً قائماً؟، فقلت: أظنُّ، أي: أظن زيّداً قائماً، ومنه قول الشاعر:

بأيِّ كتابٍ أم بأيِّ سُنَّةٍ ترى حُبَّهُم عاراً عليّ وتحسبُ

الشاهد: قوله: (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة ما سبق عليهما، والتقدير: (وتحسب حبههم عاراً عليّ).

٢١٧- وَكَ (تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِيَّ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
أي: ينصب الفعل (تقول) مفعولين مثل الفعل (تظن) بخمسة شروط وهي:

الشرط الأول: أن يكون بصيغة المضارع (تقول).

الشرط الثاني: أن يكون بمعنى الظن.

الشرط الثالث: أن يكون بعد الاستفهام.

الشرط الرابع: ألا يفصل الاستفهام عن الفعل (تقول).

الشرط الخامس: أن يكون للمخاطب، بخلاف (يقول).

والمثال الجامع لذلك: أتقول زيدًا منطلقًا؟، أي: أظن زيدًا منطلقًا؟

٢١٨- بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بَعْضِ ذِي فَصَلْتٍ يُحْتَمَلُ

أي: يصح أن يكون الفصل بين الاستفهام والفعل: بالظرف أو الجار والمجرور، أو العمل، مثال الفصل بالظرف: أعندك تقول زيدًا منطلقًا؟ ومثال الفصل بالجار والمجرور: أفي البيت تقول زيدًا جالسًا؟، ومثال الفصل بالعمل، أي: بالمعمول: أطعامك تقول زيدًا آكلًا؟ ف(طعامك) معمول (آكلًا).

٢١٩- وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَ (ظَنَّ) مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

أي: أجرى بعض العرب وهم (سليم) القول مجرى الظن مطلقًا، أي: مع فقد الشروط المذكورة سابقًا غير معنى الظن مع نصب المفعولين، مثل: قلتُ زيدًا منطلقًا.



أعلم وأرى

٢٢٠ - إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَا) عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)

أي: إذا دخلت همزة التعدية على (علم) و(أرى) فإنهما تنصبان ثلاثة مفاعيل، فتقول: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا، وَأَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا، أي: أعلمته.

٢٢١ - وَمَا لِمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا لِثَانٍ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

أي: كل ما ثبت لمفعولي (علمت) من الأحكام وهي: أن أصلهما المبتدأ والخبر، ويجوز فيهما الإلغاء والتعليق، وحذف مفعولهما بدليل، فإنها تثبت للمفعول الثاني والثالث من (أعلم) و(أرى)، فتقول في التعليق: أعلمت محمدًا لزيدًا قائمًا.

٢٢٢ - وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلِثَنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

أي: إذا كانت (علم) بمعنى: عرف، و(أرى) بمعنى: أبصر، مما ينصب مفعولًا واحدًا، فإذا دخلت عليهما همزة التعدية نصبًا مفعولين، مثل: علمتُ المسألة، فتقول: أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ، ومثل: رأيت القمر، فتقول: أَرَيْتُ زَيْدًا الْقَمَرَ.

٢٢٣ - وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي انْتِي (كَسَا) فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْسَا

أي: يأتي المفعول الثاني في (علم) و(أرى) كالمفعول الثاني في باب (كسا) من حيث إنه لا يصح أن يكون خبرًا، مثل: أعلمت زيدًا

المسألة، فلا يصح: زيد المسألة، وكذلك (كسا) وأخواتها فتقول: كسوتُ زيدًا جبةً، ولا يصح: زيدٌ جبةً.

٢٢٤- وَكَ (أَرَى) السَّابِقِ (نَبَأًا) (أَخْبَرًا) (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَاكَ (حَبَّرًا)

أي: كما أن (رأى) و(علم) تنصب ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليهما همزة التعدية، فهناك أفعال خمسة تنصب ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، والأول فضلة، وهذه الأفعال تنصب المفاعيل إما لدخول همزة التعدية، أو للتضعيف فيها وهي:

الأول: (نَبَأًا) مثل: نبأتُ محمدًا العلمَ نافعًا.

الثاني: (أَنْبَأَ) مثل: أنبأتُ محمدًا العلمَ نافعًا.

الثالث: (أَخْبَرَ)، مثل: أخبرتُ زيدًا عمرًا فاهمًا.

الرابع: (خَبَّرَ) مثل: خبَّرتُ زيدًا عمرًا فاهمًا.

الخامس: (حَدَّثَ)، مثل: حدَّثتُ زيدًا عمرًا قادمًا.



الفاعل

٢٢٥- الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي: (أَتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهَهُ، نِعَمَ الْفَتَى)

أي: يأتي الفاعل مرفوعًا دائمًا وهو في عرف النحاة: الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به، ورافعه أحد هذه الأمور:

الأول: فعلٌ متصرفٌ، مثل: أتى زيد، ف (أتى) فعل متصرف،
و(زيد) فاعل مرفوع.

الثاني: فعلٌ جامدٌ، مثل: نعم الفتى، ف (نعم) فعل ماض جامد،
و(الفتى) فاعل مرفوع.

الثالث: شبه الفعل؛ كاسم الفاعل، مثل: منيرًا وجهه ف (منيرًا) اسم
فاعل، و(وجهه) فاعل مرفوع.

وقد يأتي الفاعل اسمًا صريحًا، مثل: يعجبني فهمك، أو مؤولًا،
مثل: يعجبني أن تفهم.

٢٢٦- وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

أي: لا بد للفاعل من فعل متقدم عليه، مثل: جاء الرجل، ف (جاء)
فعل، و(الرجل) فاعل، ولو قلت: الرجل جاء، فيكون (الرجل) مبتدأ وليس
فاعلًا، و(جاء) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر والجمله الفعلية خبر المبتدأ.

وينقسم الفاعل إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون ظاهرًا، مثل: قام الرجل.

القسم الثاني: أن يكون ضميراً مستتراً، مثل: الرجل قام، فالفاعل غير موجود وتقديره (هو).

٢٢٧ - وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ (فَارَ الشُّهَدَا)

أي: إذا أسند الفعل إلى مثنى أو جمع جُرد من علامة التثنية والجمع، مثل: فاز الشهداء، ولا تقول: فازوا الشهداء، وتقول: قام الرجلان، ولا تقول: قاما الرجلان، هذه هي اللغة المشهورة، أما غير التثنية والجمع؛ كالتأنيث، فإنك تذكرها، مثل: قامت هند.

٢٢٨ - وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا) وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ

أي: يجوز على لغة بعض العرب ذكر ضمير التثنية أو الجمع في الفعل المسند إلى الظاهر بقلة، مثل: قاموا الزيدون، وهي لغة قليلة.

وإذا كان الفعل مسنداً إلى المتصل به من الألف والواو والنون، وكان الظاهر مبتدأ، أو بدلاً من الضمير فلا يكون قليلاً، مثل: قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [سورة الأنبياء: ٣]، وقوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(١)، ومثله على لغة: أكلوني البراغيث، والأصل: أكلني البراغيث.

٢٢٩ - وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرًا كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَأَ؟)

أي: يجوز أن يرفع الفاعل فعلٌ محذوف مقدر، مثل: لو سألك إنسان مَنْ قرأ الكتاب؟ فتقول: زيدٌ، أي: قرأ زيدٌ، فالفاعل (زيد)، والفعل محذوف تقديره (قرأ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة لقمان: ٢٥، سورة الزمر: ٣٨]، أي: خلقهن الله.

ويُحذف وجوباً إذا فسر بما بعده من فعل مسند إلى ضميره، مثل:

(١) أخرجه البخاري في باب: فضل صلاة العصر رقم (٥٣٠) ٢٠٣/١، ومسلم في باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما رقم (٦٣٢) ٤٣٩/١.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة: ٦]، أي: وإن استجارك أحد استجارك.

٢٣٠ - وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي، إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كـ (أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)

أي: إذا كان الفعل ماضياً والفاعل مؤنثاً، لزم دخول تاء التأنيث على آخر الفعل الماضي، مثل: هند، فتقول: قامت هند، ولا يصح: قام هند.

٢٣١ - وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ

أي: يجب تأنيث الفعل في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً متصلًا عائداً على مؤنث حقيقي، مثل: هند قامت، أو عائداً على مجازي التأنيث، مثل: الشمس طلعت.

الموضع الثاني: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلًا بعامله، مثل: قامت هند، ولدت الناقة.

المقصود بحقيقي التأنيث: هو الذي له فرج سواء أكان آدمياً أو غير آدمي، فإن كان مؤنثاً غير حقيقي التأنيث، مثل: البيضة، فيجوز الوجهان: انكسرت البيضة، وانكسر البيضة؛ لأنه لا فرج لها، ولهذا قال الناظم - رَحِمَهُ اللهُ -: (أو مفهم ذات حر) أي: فرج^(١).

والمؤنث الحقيقي الذي لا يفرق بينه وبين مذكرة فإن كان مجرداً عن التاء وجب تذكيره، مثل: أتى البرغوث، وإن كان فيه التاء وجب تأنيثه، مثل: قالت نملة^(٢).

٢٣٢ - وَقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرَكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ)

(١) شرح ابن عثيمين ٧٠/١.

(٢) المرجع نفسه.

أي: إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، وفَصَلَ بينه وبين الفعل فاصلاً جاز إثبات التاء وحذفها، مثل: أتى القاضي بنتُ الواقف، ف (أتى) فعل ماضٍ، و(القاضي) مفعول به، و(بنت) فاعل، فذُكِرَ الفعل؛ لأن المفعولَ فَصَلَ بين الفعل والفاعل الحقيقي، ويصح: أتت القاضي بنتُ الواقف.

٢٣٣- وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِ (إِلَّا) فَضْلاً كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

أي: إذا كان الفصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي ب (إلا) فالأفضل حذف التاء، مثل: ما زكا إلا فتاة ابن العلا، ويصح: ما زكت إلا فتاة ابن العلا.

٢٣٤- وَالْحَذْفُ قَدْ بَاتِيَ بِلا فَضْلٍ، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَع

أي: قد تحذف التاء مع وجوب التأنيث من غير فصل شذوذاً، مثل: قال فلانة، كما تُحذف التاء مع ضمير المؤنث المجازي في الشعر؛ كقول الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَذَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ يُقَالُهَا

الشاهد: قوله: (ولا أرض أبقل) حيث حذف (تاء) التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث العائد على الأرض وهو مؤنث مجازي، فحذفت التاء للضرورة.

٢٣٥- وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ - كالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى (اللَّبَنِ)

أي: يجوز ذكر التاء وحذفها في الجمع في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان الجمع مجازي التأنيث، مثل: سقطت اللبنة، أو سقط اللبنة، وإحدى اللبن: اللبنة.

الموضع الثاني: إذا كان جمع التكسير، مثل: قال الرجال، قالت الرجال، وقال الهنود، قالت الهنود، وتقول: قالت المسلمات، وقال المسلمات، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [سورة يوسف: ٣٠]، وقوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنًا﴾ [سورة الحجرات: ١٤].

ولا يخلو جمع المؤنث السالم من حالين:

الحال الأولى: إذا كان حقيقي التأنيث فتجب فيه التاء، مثل: قامت المسلمات، والمثنى: يتبع المفرد، فإن كان المفرد مذكراً فلا يلحقه التاء، وإن كان مؤنثاً لحقه التاء، مثل: قام الرجلان، وقامت المرأتان.

الحال الثانية: إذا كان مجازي التأنيث فيجوز الأمران: طلعت الشمس، وطلع الشمس.

وأما جمع المذكر السالم فلا يقترن بالتاء، مثل: جاء المسلمون، ولا تقول: جاءت المسلمون.

٢٣٦- وَالْحَذْفُ فِي (نَعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

أي: استحسنت العرب إثبات التاء وحذفها وإن كان الإثبات أولى فيما إذا قصد بالكلام الجنس وليس الشخص، مثل: نعم الفتاة، أو نعمت الفتاة، والمقصود جنس الفتاة وليس واحدة بعينها، ومثل: بئس الفتاة، أو بئست الفتاة.

٢٣٧- وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

أي: الأولى بالفاعل أن يلي الفعل، ولا يفصل بينهما بفاصل؛ لأنه كالجاء منه، مثل: أكل محمد التفاحة، وقد يكون الفاعل ملتصقاً بالفعل، مثل: ضربت.

كما أن الأولى في المفعول أن يفصل عن الفعل؛ لأنه يحال بينهما بالفاعل، مثل: ضرب عمرو زيداً.

٢٣٨- وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

أي: الأصل أن الفاعل يتقدم على المفعول به، وقد يكون خلاف ذلك فيتقدم المفعول به على الفاعل، مثل: ركب السيارة رجل.

ويأتي المفعول قبل الفعل، وهو على نوعين:

النوع الأول: ما يجب فيه تقديم المفعول به؛ كما لو كان المفعول به

اسم استفهام، مثل: أَيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟، ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥].

النوع الثاني: ما يجوز فيه التقديم، مثل: السيارة ركب محمد.

٢٣٩- وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

أي: يجب تقديم الفاعل على المفعول به في موضعين:

الموضع الأول: إذا حصل التباس بين الفاعل والمفعول؛ كما لو كانا مقصورين، مثل: ضرب موسى عيسى، أو كانا اسمي إشارة، مثل: أكرم هذا ذاك؛ لعدم وجود العلامة الفارقة.

وإذا أمن الالتباس فلا إشكال، مثل: أكل الكمثرى موسى؛ لأنه لا يتصور أن تأكل الكمثرى موسى بل العكس.

الموضع الثاني: إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً غير محصور، مثل: أكرمتُ زيداً، وإن كان منحصرًا جاز، مثل: ما أكرم زيداً إلا أنا.

٢٤٠- وَمَا بـ (إِلَّا) أَوْ بـ (إِنَّمَا) انْحَصَرَ أَخْرَجَ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ

أي: ما كان منحصرًا بـ (إلا) أو بـ (إنما) وجب تأخيره سواء أكان فاعلاً، مثل: إنما أكل زيداً عمرو، أم مفعولاً، مثل: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، وإنما ضرب زيدٌ عمراً.

وقد يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) على مفعوله بشرط أن تتقدم معه وتسبقه، مثل: لا ينفع إلا العملُ الحميدُ المرءُ، فـ (العمل) فاعل محصور بـ (إلا)، وجاز تقدمه لعدم اللبس؛ لأن وجود (إلا) قبله دليل على أنه هو المحصور.

٢٤١- وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ)

أي: كثر في لسان العرب تقديم المفعول إذا وُجد فيه ضمير يعود على الفاعل؛ لأن الفاعل متقدم رتبة في الأصل، مثل: خاف ربُّه عمرٌ، فـ (ربه) مفعول به، و(عمر) فاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ﴾

خَيْفَةً مُوسَى ﴿ [سورة طه: ٦٧]، ف (في نفسه) فيها ضمير يعود على موسى عليه السلام، فهنا الضمير عاد على متأخر لفظًا لا رتبة.

وإذا وجد في الفاعل ضمير يعود على المفعول به فلا يصح؛ لأنه يعود على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأن الأصل في المفعول التأخير، مثل: زان نوره الشجر، ف (نوره) فاعل وفيه ضمير، و(الشجر) مفعول به، وهذا شاذ، فالأصل: زان الشجر نوره؛ ليعود الضمير على متقدم لفظًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [سورة البقرة: ١٢٤].



النائب عن الفاعل

٢٤٢- يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ، كَد(نَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ)

أي: جميع الأحكام المتعلقة بالفاعل تُنقل إلى نائب الفاعل، فيُرفع نائبُ الفاعل كالفاعل، وإذا أسند الفعل إلى اثنين أو جماعة فيجرد الفعل، مثل: ضُرب الرجل، وضُرب الرجلان، ويؤنث الفعل وجوبًا أو جوازًا مثل الفاعل، مثل: نيل خير نائل، أي: نال الرجل خير نائل.

٢٤٣- فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرَ فِي مُضِيِّ كَد(وُصِلَ)

أي: إذا أُريد أن يُصاغ الفعل الماضي للمجهول فإنه يُضم الحرف الأول، ويكسر الحرف قبل الأخير، مثل: ضَرَبَ، فتقول: ضُربَ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرٌ﴾ [سورة عبس: ١٧]، فد(قُتِلَ): فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، و(الإنسانُ): نائب فاعل مرفوع بالضمّة.

٢٤٤- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَد(يَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى)

أي: إذا أُريد أن يُصاغ الفعل المضارع للمجهول فإنه يفتح الحرف قبل الأخير، ويُضم أوله، مثل: قرأ، فتقول: يُقرأ، وينتحي، تقول: يُنتحَى.

٢٤٥- وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةَ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَةَ

أي: يُضم الحرف الثاني المباشر لحرف (التاء) في الفعل الماضي الخماسي المبدوء بالتاء، كما أن الأول مضموم بلا نزاع بين أهل اللغة والعرب، مثل: تَعَلَّمَ محمدُ الدرسَ، فتقول: تُعَلِّمُ الدرسُ، فد(تُعَلِّمُ):

فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، و(الدرس): نائب فاعل مرفوع بالضمّة.

٢٤٦ - وَتَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ ك(اسْتَحْلِي)

أي: يُضم الحرف الثالث من كل فعل ماضٍ ابتدأ بهمزة الوصل؛ كالحرف الأول ويكون في الخماسي والسداسي، مثل: اسْتَحْلِي، فتقول: اسْتَحْلِي، أي: صار حلواً، واستَغْفِر، فتقول: اسْتَغْفِر.

٢٤٧ - وَأكْسِرَ أَوْ اشْمِمَ فَا ثَلَاثِيَّ أُعِلَّ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا ك(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ

أي: إذا كان الفعل ثلاثياً وعينه حرف علة، فله عند بنائه لما لم يُسم فاعله أحوال:

الحال الأولى: أن يُكسر كسرًا خالصًا، مثل: قال، فتقول: قيل، وهذا كثير.

الحال الثانية: أن يُضم بين الضم والكسر؛ جمعًا بين اللغتين.

الحال الثالثة: أن يُضم، مثل: قال، فتقول: قُولَ، وهذا هو الأقل، ومنه ما جاء عن العرب في قولهم:

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ

الشاهد: قوله: (بوع) حيث جاء من الفعل (باع) الثلاثي المعتل العين حيث أخلص ضم فائه فقلبت ألفه واوًا، وإخلاص الضم لغة بعض العرب

٢٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِي (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبَّ)

أي: إذا خيفَ اللبسُ في وجه من هذه الأوجه السابقة وهي: الكسر والإشمام والضم، فيُعدل عنه إلى ما لا لبس معه؛ كما لو خيف بأن يلتبس الفاعل بنائبه إذا ضم فإنه يمتنع الضم، مثل كلمة: باع، فإذا اتصل بالفاعل يقال له: بَعْتُ، وإذا بني للمجهول واتصل بالتاء فيجوز الأوجه الثلاثة،

وإذا كسرت وقلت: بَعْتُ، فيشتبه المبني للفاعل بالمبني للمفعول، فيتعين الضم، وتقول: بُعْتُ.

وكل ما ثبت لـ (باع) من الأوجه الثلاثة من جواز الضم والكسر والإشمام فإنه يثبت لفاء كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم، مثل: حَبَّ وشدَّ، لكن الأفصح: الضم، فتقول: حَبَّ زيدٌ، أي: صار محبوباً، أو حُبَّ زيدٌ، وإن شئت أشممت.

٢٤٩ - وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي (اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ) وَشِبْهِ يَنْجَلِي

أي: ما ثبت لفاء (باع) وهو حرف الباء من الأوجه الثلاثة، فإنه يثبت للذي تليه العين في (اختار) و(انقاد)، فمثلاً: اختار على وزن (افتعل) والذي تليه العين التاء، فيجوز في التاء الأوجه الثلاثة، مثل: أُخْتِيرَ الكتابُ، أو أُخْتُورَ الكتابُ، والضم بقلة، ومثله: انقاد، فتقول: انقيد للقائد، أو انقود للقائد.

٢٥٠ - وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

أي: ينوب عن المفعول به إذا لم يوجد أحد هذه الأمور:

الأمر الأول: الظرف، بشرط أن يتحول عن الظرفية، مثل: يوم، فتقول: صيمَ يومَ الخميس.

الأمر الثاني: المصدر، مثل: شَرِبَ شُرْبٌ كثيرٌ، وإن كان لا يتحول عن المصدرية فلا يصح، مثل: سبحان.

الأمر الثالث: الجار والمجرور، مثل: مُرَّ بزَيْدٍ، ومنه قوله تعالى:

﴿يَعْرِفُ الْمَجْرُومَ بِسِمَتِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي﴾ [سورة الرحمن: ٤١].

٢٥١ - وَلَا يَتَوَبُّ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ

أي: إذا وجد في اللفظ مفعول به وغيره؛ كالظرف، والجار والمجرور، والمصدر، فلا يجوز أن ينوب شيء منها عن الفاعل؛ لوجود المفعول به، مثل: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الخميس أمامَ الأمير في داره.

وقد ينوب بعض هذه الثلاثة مع وجود المفعول به لكن بقلة أو نادر،
مثل قول الشاعر:

لم يُعَن بالعلِيَاءِ إِلا سَيِّدًا وَلا شَفَى ذَا الغِي إِلا ذُو هُدَى
الشاهد: قوله: (لم يعن بالعلياء إلا سيدًا) حيث أناب الجار
والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيدًا)، وهذا جائز
عند الكوفيين، وضرورة عند البصريين.

٢٥٢- وَيَاتَّفَاقِي قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا التَّبَاسُءُ أَمِنْ
أي: اتفق النحاة على جواز إنابة المفعول الثاني من باب (كسا) إذا
أمن اللبس، مثل: كُسي زيدًا جبّةً.

وإذا وجد اللبس فلا يجوز، مثل: مُلِّكْ زيدٌ عمرًا، فلا يجوز
العكس؛ لأن المعنى يختلف، فالرقيق في الجملة الأولى (عمرو)، ولو
قلت: مُلِّكْ زيدًا عمرو، أوهم أن الرقيق هو: زيد.

٢٥٣- فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ
أي: منع جمهور النحويين إنابة غير الأول كالثاني في باب (ظن)، أو
الثالث في باب (رأى)، فيتعين أن يكون الأول هو نائب الفاعل، مثل: أَعْلَمَ
زيدٌ فرسك مُسْرَجًا، وتقول: ظَنَّ زيدٌ قائمًا، ولا يصح: ظَنَّ زيدًا قائمًا.

ويرى الناظم - رَحِمَهُ اللهُ - أنه لا مانع من إنابة الثاني أو الثالث دون
الأول بشرط عدم اللبس، مثل: ظن زيدًا منطلقًا، ولا يصح: ظن زيدًا
عمرو، بل لا بد: ظن زيدٌ عمرًا.

٢٥٤- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقًا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا
أي: إن حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل، وينصب ما
سواه مما يتعلق بالفعل من ظرف ونحوه، فتقول: (ضرب زيدٌ يوم الجمعة
في داره ضربًا شديدًا أمام المسجد)، فيرفع زيد وحده، وينصب ما عداه
لفظًا أو محلاً؛ كالمجرور.

اشتغال العامل عن المعمول

٢٥٥- إن مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ

٢٥٦- فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أُضْمِرًا حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

أي: إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضممر لفظاً، فيجب نصب الاسم السابق قبل الفعل لفعل محذوف وجوباً، ويكون الفعل المحذوف موافقاً للفعل الظاهر سواء باللفظ، مثل: طعامك أكلته، أي: أكلت طعامك، أو المعنى، مثل: زيداً مررت به، ولا يصح: أتلفت طعامك.

٢٥٧- وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

أي: إذا تلا الاسم المتقدم على الفعل ما يختص بالفعل كـ(إن) و(حيثما) فإنه يتعين النصب؛ لأن أدوات الشرط تختص بالفعل، مثل: إن زيداً لقيته فأكرمه، ولا يصح: إن زيداً لقيته فأكرمه، وكذلك (إذا) و(هالا).

٢٥٨- وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا

٢٥٩- كَذَا إِذَا الفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجِدْ

أي: يتعين رفع الاسم المشتغل عنه في موضعين:

الموضع الأول: إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء؛ كـ (إذا) الفجائية، مثل: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمروٌ.

الموضع الثاني: إذا فصل بين المشغول عنه والمشغول فاصل لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ كـ الاستفهام، مثل: زيدٌ هل تضربه، ولا يصح: زيداً هل تضربه.

٢٦٠ - وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ

٢٦١ - وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرًّا أَوْ لَا

أي: يترجح نصبُ المشغولِ عنه في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دال على طلب؛ كالأمر، والنهي، مثل: زيدًا اضربه، ويجوز: زيدًا اضربه، ومثله: النمام لا تطعه، ويجوز: النمام لا تطعه.

الموضع الثاني: إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها فعل؛ كهزمة الاستفهام، مثل: أزيدًا لقيته، ويصح: أزيد لقيته.

الموضع الثالث: إذا وقع الاسم بعد حرف عطف على معمول فعل سابق، مثل: ضربتُ زيدًا وعمراً أكرمتُهُ، فجملة (ضربتُ زيدًا) ليس فيها اشتغال، وجملة (وعمراً أكرمتُهُ) فيها اشتغال، فيجوز في (عمرو) النصب والرفع، ويترجح النصب.

٢٦٢ - وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبِرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفْنَا مُخْبِرًا

أي: إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف على فعل مُخْبِر به عن اسم، جاز فيه الرفع والنصب، مثل: زيدٌ أكرمتُهُ وعمروٌ أهنتُهُ، أو زيدٌ أكرمتُهُ وعمراً أهنتُهُ.

٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ، وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَيَّحْ

أي: الأصل في الاسم المشغول عنه الرفع، إلا في المسائل التي ذكرت قبل هذا البيت، فيجب الالتزام بها عند موجبات الترجيح لها من نصب أو رفع.

٢٦٤ - وَفُضِّلَ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَاضِلٍ يَجْرِي

أي: إذا فصل الفعل - المشغول - عن الشاغل فإنه لا يتأثر، فكما لو اتصل به، ويكون الفصل بأحد أمرين:

الفاصل الأول: حرف الجر، مثل: زيدٌ مررت به، فهنا فُصِّلَ

بحرف جر، فهذا الفصل بحرف جر كالوصل، مثل: زيدٌ ضربته، فهنا ليس فيه فاصل.

الفاصل الثاني: الإضافة؛ كقولك: زيدٌ دخلتُ بيته، فالفصل هو الإضافة (بيت) فهو كالوصل.

٢٦٥- وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَضَفًّا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

أي: إن الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل في الأحوال الخمسة السابقة؛ كاسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، مثل: زيدٌ أنا ضاربه غدًا، أو زيدًا أنا ضاربه غدًا، ولا يعمل إذا كان للماضي، مثل: زيدٌ أنا ضاربه أمس، فيجب الرفع.

فإذا حصل مانع فإنه لا يعمل فيما قبله ويجب الرفع، أو إذا اقترن الوصف بـ (أداة الاستفهام)، مثل: زيدٌ هل أنا ضاربه غدًا؟ فلا يجوز النصب.

٢٦٦- وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ

أي: أن الشاغل إذا كان أجنبيًا وله تابع سببي، فالحكم معه كالحكم مع السببي المحض، فأطلق التابع وهو مقيد بالنعته نحو: هند أكرمت زوجها يحبها، وعطف البيان نحو: زيدًا أكرمت عمرًا أخاه، وعطف بالواو خاصة نحو: محمد أكرمت عمرًا أخاه.



تعدي الفعل ولزومه

٢٦٧ - عِلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدِّي أَنْ تَصِلَ (هَا) غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلُ)

أي: يأتي الفعل على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم؛ كالأفعال الناسخة.

النوع الثاني: المتعدي وله علامتان وهما:

العلامة الأولى: أن يتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، مثل: الباب أغلقته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [سورة آل عمران: ٩٧]؛ أما (هاء) المصدر فإنها تتصل بالفعل المتعدي واللازم فليست عاملة لوحد منهما.

العلامة الثانية: أن يصاغ منه اسم مفعول تام نحو: مضروب.

٢٦٨ - فَأَنْصِبُ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ)

أي: ينصب الفعل المتعدي المفعول به سواء كان موجوداً، مثل: تدبَّرتُ الكتبَ، أم محذوفاً، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [سورة الضحى: ٦]، أي: آواك، ويرفعه إذا كان نائباً عن فاعل، مثل: تُدبَّرْتُ الكتبُ.

٢٦٩ - وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعَدِّي، وَحُتِمَ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كـ(نَهِمُ)

أي: إن الفعل اللازم عكس الفعل المتعدي فهو الذي لا يقبل الضمير، وله عدة أشكال:

الشكل الأول: إذا كان من أفعال السجايا والطبائع، مثل: نام زيدٌ،

وكذلك: سخط، ورضي إذا كانت ضد السخط، أما إذا كانت بمعنى اختار فهي متعدية، مثل قوله تعالى: ﴿وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [سورة المائدة: ٣] أي: اخترت.

٢٧٠- كَذَا (أَفْعَلَّ) وَالْمُضَاهِي (أَفْعُنَسَا) وَمَا أَقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا

الشكل الثاني: كل فعل على وزن (أفعلل)، مثل: اقشعر، واظمأن.

الشكل الثالث: كل ما جاء على وزن (أفعلنل)، مثل: اقعنسس البعير، أي: امتنع عن الانقياد.

الشكل الرابع: كل ما دلَّ على النظافة أو الدنس، مثل: نَظَفَ الثوبُ، أو وَبِخَ الثوبُ.

٢٧١- أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَى لِوَاحِدٍ كـ (مَدَّهُ فَاْمْتَدًّا)

الشكل الخامس: كل ما دلَّ على عَرَضَ، مثل: غضب الرجلُ، أو مرض وهكذا، وكذلك: كره ورضي، إذا لم تكن بمعنى الاختيار.

الشكل السادس: كل ما كان مطاوعًا لما تعدَّى إلى مفعول واحد، مثل: مددتُ الحديدَ فامتدَّ.

وإن كان مطاوعًا لما يتعدى إلى اثنين فلا يكون لازمًا؛ بل متعديًا إلى مفعول واحد، مثل: فهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهَمَهَا.

٢٧٢- وَعَدَّ لِأَزِمًا بِحَرْفٍ جَرَّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصَبُ لِلْمُنَجَّرِ

٢٧٣- نَقَلًا، وَفِي (أَنْ) وَ(أَنْ) يَطْرِدُ مَعَ أَفْنٍ لَبْسٍ كـ (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

أي: ينصب الفعلُ اللازمُ المفعولَ بنفسه بحرف جر، مثل: مررتُ بزَيْدٍ، وقد يُحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، وهو قسمان:

القسم الأول: سماعي، نحو قول القائل:

تَمْرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

الشاهد: قوله: (تمرون الديار) حيث حذف الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه، والأصل: تمرون بالديار، لكنه حذف حرف الجر، ويسمى ذلك: (الحذف والإيصال) وهو مقصور على السماع.

القسم الثاني: قياسي مطرد، وقد كثر حذف حرف الجر مع (أن) و(أن) بشرط ألا يكون هناك لَبْسٌ، مثل: عجبت أن يدوا، أي: من أن يعطوا الدية، فلفظ (يَدُوا) من (وَدَي) يدي، بمعنى: دفع الدية.

ومع اللبس لا يصح، مثل: رغبتُ في أن تقوم، إلا إذا كان في الكلام قرينة توضح المراد، مثل: رغبتُ أن أجلس إلى زيد؛ لأنه يلهيني، فالقرينة (يلهيني) تدل على أن الحرف المحذوف هو (عن)، ولولا هذه القرينة لا يدري المخاطب هل المقصود: رغبت عن، أو رغبت في.

٢٧٤- والأصلُ سَبَّوْ فاعِلٍ مَعْنَى كَ (مَنْ) مِنْ (أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنُ)

أي: إذا وُجد فعلٌ ينصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر فإنه يجوز أن يُقدِّم الفاعل في المعنى، مثل: أعطيتُ زيدًا درهمًا، ف (زيدًا) و(درهمًا) ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقدَّمتنا (زيدًا)؛ لأن الأصل في زيد أنه الفاعل والآخذ، ويجوز (أعطيتُ درهمًا زيدًا)، ولكن خلاف الأصل، ومثله: ألبسن مَنْ زاركم نسج اليمن، ف (مَنْ) فاعل في المعنى، ولذا قُدِّم على (نسج).

٢٧٥- وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَا وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَثْمًا قَدْ يُرَى

أي: يجب تقديم الفاعل في المعنى لسبب يقتضي، كما لو حصل لبس في تقديم ما ليس بفاعل في المعنى، مثل: وهبتُ زيدًا عمرًا، وأردت أن الموهوب له عمرًا فلا يصح؛ لأنه يلبس الأمر.

وقد يؤخر الفاعل في المعنى وجوبًا إذا كان فيه ضمير يعود على الآخر، مثل: ألبستُ الثوبَ صاحبه، والأصل: ألبستُ صاحبه الثوبَ، لكن لوجود الضمير في الفاعل المعنى (صاحبه) أخرت؛ لثلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

٢٧٦ - وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَأُ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصِرَ

أي: يجوز حذف الفضلة وهو ما يمكن الاستغناء عنه؛ كالمفعول به إذا دلَّ عليه الدليل، مثل قولك: أَكَلْتُ خَبِزًا، فيصح حذف (خبزًا)؛ لأن الكلام يستقيم بدونه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [سورة الضحى: ٣]، أي: قلاك، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [سورة التوبة: ٢٩] أي: يعطوكم الجزية.

ولا يصح حذفه في حالين:

الحال الأولى: إذا كان المفعول جوابًا، مثل: مَنْ ضَرَبْتَ؟ فتقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا.

الحال الثانية: إذا وقع المفعول به محصورًا، مثل: ما ضَرَبْتَ إِلَّا زَيْدًا.

٢٧٧ - وَحَذَفُ النَّاصِبِهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا

أي: يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دلَّ عليه الدليل، مثل قولك: مَنْ أَكْرَمْتَ؟ فتقول: زَيْدًا؟

وقد يجب حذف ناصب المفعول الفضلة في موضعين:

الموضع الأول: التحذير، مثل: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أي: أنج نفسك من الأسد.

الموضع الثاني: في باب الاشتغال؛ مثل قولك: زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ.



التنازع في العمل

٢٧٨ - إن عامِلانِ افْتَضَيَا فِي اسمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
 أي: إذا تقدم عاملان على معمول مطلوب لكل منهما، مثل: ضربتُ
 وأكرمتُ زيدًا، فهل (زيدًا) مفعول لـ (ضربت)، أو مفعول لـ (أكرمت)،
 فالعمل لواحد منهما دون الآخر؛ لأنه لا يمكن أن يرد عاملان على
 معمول واحد.

٢٧٩ - وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرِهِ
 أي: يرى البصريون أن العمل يكون للفعل الثاني الموالي للمعمول؛
 لقربه منه، وإن كان يصح أن يكون العمل للأول منهما، ويرى الكوفيون
 عكس ذلك فيكون العمل للأول؛ لتقدمه، وإن كان يصح أن يكون العمل
 للثاني، (وذا أسرة) أي: صاحب قوة، وهي بضم الهمزة، ويجوز الفتح.

٢٨٠ - وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَارَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التُّزِمَا
 ٢٨١ - كَ (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) وَ (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ)

أي: إذا أهملت أحد الفعلين ولم تعمله، فإنك تجعله يعمل في
 الضمير بدلًا من الظاهر وتلتزم بذكره ولا تحذفه، وأمثلة ذلك:

المثال الأول: على رأي البصريين، فقال: (يحسنان ويسيء ابناكا)
 فـ (يحسنان) هذا الفعل الأول أهمل، وذكر فيه الألف؛ ليكون فاعلاً،
 والفعل الثاني (يسيء) أُعْمِلَ، وفاعله (ابناكا) وهو ظاهر.

المثال الثاني: على رأي الكوفيين، فقال: (وقد بغى واعتدبا عبداكا)

فهنا أعمل الأول وهو (بغى)، وأهمل الثاني وهو (اعتديا) ولهذا أثبت الضمير فيه.

٢٨٢ - وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْ هَلَا
٢٨٣ - بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

أي: إذا أهملت الأول أتيت معه بضمير الرفع، مثل: يحسنان ويسيء ابناكا، وفي حالتي النصب والجر تلزم حذف الضمير فلا تقول: ضربتُهُ وضربني زيدٌ، ولا مررتُ به ومرّ بي زيدٌ، بل تلزم الحذف فتقول: ضربتُ وضربني زيدٌ، ومررتُ ومرّ بي زيدٌ، إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل كباب (ظن وأخواتها)، فلا يجوز حذفه، بل يُؤتى به مؤخرًا، فتقول: ظنّني وطننتُ زيدًا قائمًا إيّاهُ، وأما الثاني فيؤتى معه بالضمير مطلقًا.

٢٨٤ - وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا
٢٨٥ - نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيُظَنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

أي: إذا كان مطلوب الفعل الثاني المهمل ضميرًا خبرًا في الأصل، وهو المفعول الثاني ل(ظن)، وكان هذا الضمير لا يطابق مرجع الضمير، فجئ به اسمًا ظاهرًا، مثل: أظن ويظناني محمدًا وعليًا أخوين، ف (الياء) في: يظناني، مفعول أول ل(ظن)، ويحتاج إلى مفعول ثاني، فإن قلت: إيّاه، أي: أظن ويظناني إيّاه..، لفاتت المطابقة بين ضمير (إيّاه) المفرد مع ما يعود عليه وهو (أخوين) المثني، ولو قلت: إيّاهما، أي: أظن ويظناني إيّاهما..، لفاتت المطابقة بين المفعولين، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب العدول عنه إلى الإظهار، فتقول: أظن ويظناني أخًا محمدًا وعليًا أخوين، ف(محمدًا وعليًا أخوين)، مفعولا أظنّ، والياء المفعول الأول ل(يظنان) و(أخا) مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة من باب التنازع حينئذ.



المفعول المطلق

٢٨٦- الْمَصْدَرُ: اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ ك(أَمِنَ) مِنْ (أَمِنَ)

أي: إن المصدر هو الاسم الذي يدلُّ على الحدث دون الزمان، مثل: القيام، من: قام، والأمن، من: أمن.

والمفعول المطلق هو المصدر، المنتصب توكيدًا لعامله أو بيانًا لنوعه أو عدده.

٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصَبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَٰذَيْنِ انْتِخَابِ

أي: لا يخلو ناصب المصدر من أحوال:

الحال الأولى: أن يكون مصدرًا مثله، مثل: عجبْتُ من ضربك العبد ضربًا شديدًا، وهما هنا: (ضربك)، المصدر الأول، و(ضربًا) المصدر الثاني.

الحال الثانية: أن يكون فعلًا، مثل: ضربت زيدًا ضربًا.

الحال الثالثة: أن يكون وصفًا، مثل: أنا الضاربُ المجرمَ ضربًا أليمًا، فالمصدر هو: (ضربًا)، وناصبه هو (الضارب) وهو وصف (اسم فاعل).

وأصل الأفعال والأوصاف هي المصادر؛ لأن الفعل (ضرب) مأخوذ من المصدر (الضَّرْبُ)، وكذلك الوصف (الضارب) مأخوذ من (الضرب) وهذا هو المختار.

٢٨٨- توكيدًا أو نوعًا يُبينُ أو عَدَدَ ك(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ)

أي: يأتي المفعول المطلق أو (المصدر) لعدة أسباب:

السبب الأول: التوكيد، مثل: ضربتُ ضربًا، ومنه قوله تعالى:

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٤].

السبب الثاني: تبيين العدد، مثل: سرت سيرتين.

السبب الثالث: تبيين النوع، مثل: سرت سير ذي رشد، ووثبت ووثوب الأسد.

٢٨٩- وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ

أي: ينوب عن المفعول المطلق أمران:

الأمر الأول: كلُّ ما يدل عليه؛ ك(كل وبعض)، مضافين إلى المصدر، مثل: أَكْرَمَهُ بعضَ الإكرام، ف (بعض) منصوب مضاف إلى المصدر وهو (الإكرام) فيكون (بعض) مفعولاً مطلقاً، وكذلك: جِدَّ كُلَّ الجِدِّ، ف (كل) منصوب مضاف إلى المصدر (الجِدِّ) فيكون مفعولاً مطلقاً.

الأمر الثاني: المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، مثل: قُمْ وقوفاً، ف (وقوفاً) مرادف للقيام، فتكون نائباً عن المصدر ويسمى مفعولاً مطلقاً، ومثله: افرح الجدل، ف (الجدل) مرادف للفرح.

٢٩٠- وَمَا لِتَوْكِيدِهِ فَوْحٌ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

أي: لا يخلو عامل المصدر من حالين:

الحال الأولى: أن يكون مؤكداً فيلزم الأفراد ولا يُثنى أو يُجمع؛ لأنه لو ثُنِيَ أو جُمِعَ دَلٌّ على معنى آخر غير التوكيد وهو العدد، مثل: حضرت حضوراً، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٤].

الحال الثانية: أن يكون غير مؤكد؛ كالعدد، والنوع فيجوز إفرادهما، وتثنيتهما، وجمعهما، مثل: سرت سيرَيَّ زيدَ السريعِ والبطيِّ، ف (سيري) مصدر مثنى مُبَيَّنٌّ للنوع، وتقول: ضربته ضربةً، ف (ضربة) مُبَيَّنٌّ للعدد المفرد.

٢٩١- وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِإِدْلِيلِ مُتَّسَعٍ

أي: إذا كان عامل المصدر مؤكداً فلا يجوز حذفه؛ لأن المقصود بالتوكيد تقوية العامل، وكيف يوجد المؤكَّد ولا يوجد المؤكَّد، مثل: ضربتُ زيداً ضرباً، فلو قلت: زيداً ضرباً، لم يصح.

وأما غير المصدر المؤكد؛ كالمبين للعدد، وللنوع فيجوز حذفهما، فمثال المبين للنوع، لو سألك سائل: كيف سِرْت؟ فقلت: سيرًا بطيئًا، فهذا يجوز، أي: سرتُ سيرًا بطيئًا.

ومثال المبين للعدد، لو سألك سائل: كم ضربتَ غلامك؟ فقلت: ضربتَين، فهذا يجوز، أي: ضربته ضربتَين.

٢٩٢ - وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِّنْ فِعْلِهِ كَ (نَدَلًا) (اللَّذْكَ) (انْدَلًا)

أي: يجب حذف عامل المصدر إذا ناب عن فعل الأمر؛ لأنه لا يجتمع النائب والمنوب عنه، مثل قول الشاعر:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُ أمورهـم فَنَدَلًا زُرَيْقُ المَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ

الشاهد: قوله: (فندلاً) حيث ناب مناب فعله وهو مصدر فحذف الفعل في قوله: (فندلاً) فلم يقل: اندل ندلاً؛ لأنه نائب عن فعل الأمر وهو محذوف وجوبًا، ولا يجتمع النائب والمنوب عنه.

٢٩٣ - وَمَا لِتَفْصِيلِ كَ (إِمَّا مَنَّا) عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا

أي: إذا جاء المصدر مُفَصَّلًا بعد (إما) وجب حذف عامله حيث عرض، مثل: إذا لقيت زيدًا فإما ضربًا وإما إكرامًا، أي: إما تضربه ضربًا، وإما تكرمه إكرامًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ [سورة محمد: ٤]، أي: إما تمثون منَّا، وإما تفدون فداءً.

٢٩٤ - كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَضْرٍ وَرَدَ نَائِبَ فِعْلِ لِاسْمِ عَيْنِ اسْتِنْدَ

أي: إذا جاء المصدر نائبًا عن فعل مُخْبِرٍ به عن اسم عين وجب حذف عامله في حالين:

الحال الأولى: إذا كان المصدر مكرَّرًا، مثل: زيدٌ سيرًا سيرًا، أي: زيد يسير سيرًا، فلما كرَّر المصدر (سيرًا) وجب حذف العامل (يسير)؛ لأنه لو جُمعا صار في الكلام ثقل.

الحال الثانية: إذا كان المصدر محصورًا، مثل: ما زيدٌ إلا سيرًا، أي: إلا يسير سيرًا، ومثله: إنما زيد مشيًا، أي: يمشي مشيًا؛ فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف.

٢٩٥- وَمِنْهُ: مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ

٢٩٦- نَحْوُ: (لَهُ عَلِيٌّ أَلْفٌ عُرْفًا) وَالثَّانِي كـ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)

أي: ومن المصادر التي يجب حذف عاملها اثنان:

المصدر الأول: المؤكّد لنفسه: وهو الواقع بعد جملة لا تحتملُ غيره، مثل: له عليٌّ ألفٌ عرفًا، فـ (عرفًا) اسم مصدر بمعنى: اعترافًا، وليس المراد العادة، فالمعنى: أعترف اعترافًا، وحُذف الفعل؛ لأن الجملة بمعناه وهي قوله: (له عليٌّ ألفٌ) وهي بمعنى: أعترف.

المصدر الثاني: المؤكّد لغيره: وهو الواقع بعد جملة تحتملُهُ وتحتملُ غيره، مثل: أنت ابني حقًا، فيمكن أن يكون ابنه نسبيًا، أو يكون ابنه احترامًا وعطفًا، فقولك: (حقًا) أكدت أنه ابنك حقيقة نسبيًا، فالجملة التي قبله تحتمل المعنيين، والمعنى: أحق ذلك حقًا.

٢٩٧- كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلِهِ كـ(لِي بُكَّا بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلِهِ)

أي: يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، مثل: لي بُكَّا بكاءَ ذاتِ عضلة، أي: أبكي بكاءً، فالمعنى: لي بكاءً كبكاء ذات عضلة، وهي: المُصابة بمصيبة عظيمة.



المفعول له

٢٩٨- يُنصبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ أبانَ تعليلًا كـ (جُدْ شكرًا ودينَ)

٢٩٩- وهو بما يعملُ فيه متَّحدٌ وقتًا وفاعلاً، وإنْ شرطُ فقدُ

أي: ينصب المصدرُ مفعولاً له أو (لأجله) بثلاثة شروط:

الشرط الأول: إذا كان مصدرًا، مثل: قمتُ إجلالاً لك، فـ (إجلال)

مصدر.

الشرط الثاني: إذا بينَ علة الفعل، مثل: قمتُ إجلالاً لك، فكأن

المعنى: ما السبب في أنك قمت؟ إجلالاً لك، أي: للإجلال لك.

الشرط الثالث: إذا كان المصدر متَّحدًا مع الفعل في الوقت

والفاعل، مثل: قمتُ إكرامًا لي، أي: لتكرمني، أما لو قال: أقوم الآن

إجلالاً لك غدًا، فلا يصح؛ لأن الوقت اختلف.

ومن الأمثلة المنطبقة على الشروط السابقة: جُدْ شكرًا، أي: كن

جوادًا؛ لأجل أن تشكر الله تعالى، ومثله: دين شكرًا لله تعالى، أي: من

الديانة لله تعالى.

٣٠٠- فأجرُّه بالحرفِ وليسَ يمتنع مع الشرطِ كـ (لزهدٍ ذا قنع)

أي: إذا افتقد شرط من الشروط السابقة تعيَّن جرُّ المصدر بحرف

الجر، مثل: أكرمتك شكرًا لي، فهنا فقد شرط اتحاد الفاعل، فوجب الجر

باللام، فتقول: أكرمتك للشكر لي.

وإذا تمت الشروط جاز الجر بالحرف، أو النصب، مثل: هذا قنَع زهدًا، أو هذا قنَع للزهد.

٣٠١- وَقَلَّ أَنْ يَضْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا

٣٠٢- «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ»^(١)

أي: لا يخلو المصدر من حالين:

الحال الأولى: أن يكون مجردًا من (أل) فيكثر نصبه، مثل: قنع هذا زهدًا.

الحال الثانية: أن يكون مصحوبًا بـ (أل) فيكثر جرُّه، مثل: قنع هذا للزهد، ويجوز النصب؛ كقول القائل:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالَتْ زمرُ الأعداءِ

الشاهد: قوله: (لا أقعد الجبن) حيث ورد (الجبن) مفعولاً له مع كونه محلي بـ(أل).



(١) لم يدخل ابن مالك في ألفيته من شواهد العرب إلا هذا البيت. ولم يُدرَ قائله. لكن الناظم حجة. وقد حفظه وسمعه. ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ. دليل السالك ٢٢٦/١.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

٣٠٣- الظرفُ: وَقْتُ، أو مَكَانٌ، ضَمَّنَا (فِي) بِاطْرَادٍ كَ (هُنَا امْكُثْ أَرْمُنَا)

أي: يأتي الظرف على نوعين:

النوع الأول: ظرف الزمان - الوقت -، مثل: جلست ساعة في البيت، ف (ساعة) هي الظرف، ومثله: امكث أرمناً.

النوع الثاني: ظرف المكان، مثل: جلست عندك، ف (عندك) ظرف مكان، ومثله: هنا امكث.

ولا بد لظرفي الزمان والمكان أن يشتملا على معنى (في) ولذلك سمي (مفعولاً فيه)، فمثال الزمان: جلست ساعة، أي: في ساعة، ومثال المكان: سكنت الدار، أي: في الدار.

٣٠٤- فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَانِ، وَإِلَّا فَأَنْوِيهِ مُقَدَّرًا

أي: يُنْصَبُ الظرف بالشئ الذي وقع مفعولاً فيه سواء أكان فعلاً، مثل: جلست عندك ساعة، ف (جلست) فعل، أم قائماً مقام الفعل، مثل: أنا جالس عندك ساعة، ف (جالس) اسم فاعل قائم مقام الفعل.

وقد يكون العامل ظاهراً، مثل: هنا امكث، ف (امكث) هو العامل وهو ظاهر، أو مقدرًا؛ كما لو سُئِلت: كم مكثت في هذا المكان، فتقول: ساعة، أي: مكثت ساعة.

٣٠٥- وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

أي: إن ظرف الزمان يقبل النصب على الظرفية، مثل: ساعة،

ودقيقة، وثانية، فتقول: انتظرني ثانية، ف (ثانية) مفعول فيه؛ لأنه ظرف زمان.

وأما ظرف المكان فلا يكون مفعولاً فيه إلا في موضعين:

الموضع الأول: المبهم منه، وهو الذي لا يدل على شيء محدد معين، بخلاف الذي يدل على شيء معين محدد، مثل: حجرة، وغرفة، وبيت، فيصح أن تقول: دخلت المسجد، ولا يصح أن تقول: جلست المسجد، على اعتبار أن (المسجد) مفعول فيه؛ لأنه معين محدد، وإنما تُعربه مفعولاً به، أو على نزع الخافض.

٣٠٦- نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ك (مَرَّمِي) مِنْ (رَمَى) أي: ومن الأمثلة على المبهم: الجهات الست المحيطة بالإنسان نحو: (فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف)، فيصح أن تكون مفعولاً فيه، مثل: جلست أمامك، وكذلك مقادير المسافة نحو: (ميل، وفرسخ)، مثل: سرتُ ميلين.

الموضع الثاني: أن يكون ظرف المكان مصوغاً من الفعل، مثل: مرمى من رمى، فتقول: رميت مرمى زيد، أي: المكان الذي رمى فيه زيد. وشرط نصبه أن يكون عامله من لفظه نحو: (جلست مجلس السلطان)، وهذا هو القياس، ولو كان عامله من غير لفظه تعين الجر (بـ) ولا ينصب إلا شذوذاً.

٣٠٧- وَشَرَطُ كَوْنِ دَا مَقِيْسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ أي: ويُشترط في كون ما صيغ من الفعل ظرفاً: أن يكون مطابقاً لعامله في مادته، ف (مرمى) العامل فيه (رمى) وهكذا.

٣٠٨- وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩- وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

أي: ينقسم الظرف - الزماني أو المكاني - إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون متصرفاً وهو: الذي يأتي مرة ظرفاً ومرة غير ظرف، مثل: يوم، فمثالها في الظرف: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [سورة إبراهيم: ٤١]، ف (يوم) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ومثالها فيما ليست بظرف: قوله ﷻ: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ﴾ [سورة الدخان: ٤٠]، ف (يوم) اسم (إنّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وليست بظرف.

القسم الثاني: أن يكون غير متصرف وهو: الذي لا يأتي إلا ظرفاً، مثل: عند؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٦]، أو يكون ملازماً شبه الظرفية، وهو الجرُّ بحرف معين من حروف الجر، مثل قوله سبحانه: ﴿بِحَيَّةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [سورة النور: ٦١].

٣١٠ - وَقَدْ يَنْوِبُ عَنِ مَكَانٍ مَّصْدَرٌ وَذَٰكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

أي: ينوب المصدر عن ظرف المكان بقلّة، مثل: جلستُ قُربَ زيدٍ، أي: مكانَ قُربِ زيدٍ.

ويكثر نيابته عن ظرف الزمان، مثل: آتيتُك طلوعَ الشمسِ، ف (طلوع) مصدر نائب عن ظرف الزمان، فكأن المعنى: آتيتُك وقت طلوع الشمس.



المفعول معه

٣١١- يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهُ)

أي: إن المفعول معه هو: الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى (مع) المسبوقة بالفعل، مثل: سرتُ والطريقَ، أي: سرت معه.

٣١٢- بِمَا مِّنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ، لَا بِالْوَائِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

أي: الناصب للمفعول معه على القول الأرجح أحد أمرين:

الأمر الأول: الفعل المتقدم على الواو، مثل: سرتُ والطريقَ، فالسابق هو (الفعل)، فلو قال: والطريقَ سار محمد، لا يصح؛ لأنه لا بد أن يتقدم الفعل.

الأمر الثاني: شبه الفعل المتقدم على الواو، مثل: أنا سائرُ والطريقَ، ف (سائر) اسم فاعل وهو شبه الفعل.

وقيل: إن الناصب للاسم هو الواو، مثل: سرت والطريقَ ف (الطريق) مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وعامل النصب فيه الواو على هذا الرأي وهو مرجوح.

٣١٣- وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصْبٌ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُّضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

أي: نَصَبَ بَعْضُ الْعَرَبِ الْمَفْعُولَ مَعَهُ بَعْدَ الْوَائِ الَّتِي لَمْ تُسَبَقْ بِفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ وَسَبَقَتْ بِ(مَا) أَوْ (كَيْفَ) الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: مَا أَنْتَ وَزَيْدًا، فَنَصَبُوا الْاسْمَ (زَيْدًا) وَلَمْ يُسَبَقْ بِفِعْلِ، وَنَحْوِ: (كَيْفَ أَنْتَ وَقِصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ).

وحينها يُقدَّر فعل مشتق من الكون، فيكون المعنى: ما أنت تكون وزيدًا، وكيف تكون وقصعة من تريد.

٣١٤- وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقَّ وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

أي: لا يخلو الاسم الواقع بعد الواو من حالين:

الحال الأولى: إذا أمكن العطف، ولها صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون العطف بضعف، فالنصب على المعية أولى، مثل: إذا عطفت على ضمير متصل؛ كقولك: جئتُ وزيدًا، ف (جئتُ) فعل وفاعل، و(الواو) للمعية، (وزيدًا) منصوب على المعية؛ لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل، ويصح بضعف: جئتُ وزيدًا.

الصورة الثانية: أن يكون العطف بلا ضعف، فالعطف أولى من المعية؛ لأنه الأصل، مثل: قام زيدٌ وعمروٌ، فالتشريك أولى من عدم التشريك، ويصح أن تقول: قام زيدٌ وعمراً، على أن (الواو) للمعية.

٣١٥- وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ

الحال الثانية: إذا لم يمكن العطف، - إما صناعة أو معنى - وجب النصب على المعية، مثل: استوى الماء والخشبة؛ لأن المعنى: استوى الماء مع الخشبة، أي: صار مساويًا لها، ولا معنى لقولك: استوى الماء واستوت الخشبة.

أو وجب النصب على إضمار فعل محذوف فلا يكون النصب على المعية، فيقدَّر عاملٌ مناسبٌ، مثل قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

الشاهد: قوله: (وماءً) فلا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى العامل على حاله، لذا ف(ماءً) مفعول لفعل محذوف؛ لأن الماء لا يُعلف، والتقدير: وسقيتها ماءً باردًا.



الاستثناء (١)

٣١٦- مَا اسْتَنْتَ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتُخِبَ
 ٣١٧- إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِدْأَلٌ وَقَعُ

أي: المستثنى بـ(إلا): هو ما يقع بعد (إلا) ويختلف إعرابه على حسب ما قبلها، وهو على قسمين:

القسم الأول: إذا كان الكلام تامًا - مكتمل الأركان - وموجبًا - لم يُسبق بنفي أو شبهه، يعني: مثبتًا، وجب نصب المستثنى، مثل: جاء القوم إلا زيدًا، فـ(زيدًا) مستثنى واجب النصب، وأسلوب الاستثناء تام موجب.

القسم الثاني: إذا كان الكلام غير موجب، يعني: منفيًا، - مسبقًا بنفي كـ (ما) أو شبهه كـ (النهي والاستفهام) - فله حالان:

الحال الأولي: أن يكون منقطعًا بحيث يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه فيجب فيه النصب، مثل: ما قام القوم إلا فرسًا، فـ(فرسًا) ليس من جنس القوم، وبنو تميم لا يقولون بوجوب نصب المنقطع بل يرجحونه مع جواز الإبدال.

الحال الثانية: أن يكون متصلًا، يعني: أن المستثنى من جنس المستثنى منه، فالمختار هو الإتيان، مثل: ما قام القوم إلا زيدًا، فـ(زيد) بدل من القوم، ويصح: ما قام القوم إلا زيدًا، لكنه خلاف الراجح.

(١) هو: إخراج الاسم الواقع بعد (إلا) أو إحدى أخواتها كـ (سوى وغير وحاشا) من حكم ما قبلها.

٣١٨- وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرَانُ وَرَدَ

أي: إذا جاءت جملة تامة مسبوقة بنفي أو شبهه، وكان المستثنى متقدمًا على المستثنى منه جاز في المستثنى وجهان:

الوجه الأول: الإتيان، مثل: ما قام إلا زيدُ الناسُ.

الوجه الثاني: النصب وهو الأرجح، مثل: ما قام إلا زيدًا الناسُ.

ومنه قول الشاعر:

فما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

الشاهد: قول: (إلا آل أحمد)، وقوله: (إلا مذهب الحق)؛ حيث نصب المستثنى بـ(إلا) في الموضعين، لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي وهذا المختار.

٣١٩- وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِمَا

أي: إذا جاءت الجملة قبل (إلا) غير تامة، أي: مفرغة له فتطلب معمولًا لها، فيكون ما بعد (إلا) هو المعمول لها إن طلبته على أنه فاعل فهو فاعل وهكذا، مثل: ما قام إلا زيدٌ، ف (زيد) فاعل، كأنَّ (إلا) غير موجودة، ومثله: ما ضربتُ إلا زيدًا، ف(زيدًا) مفعول به، ولا يكون التفرغ إلا بعد نفي وشبهه.

٣٢٠- وَأَلْفٌ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَ (لَا) تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

أي: إذا كررت (إلا) لقصد التوكيد فإنها لا تؤثر، ولا تُقد غير توكيد الأولى، سواء كانت في عطف بيان أو نسق أو بدل، مثل: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا، فإن (إلا) في (إلا العلا) مؤكدة للأولى فتلغى؛ لأن العلا هو الفتى، ومثله: لا تكرم إلا زيدًا وإلا عمرًا، ف (وإلا) هنا ملغاة، ويصح أن تقول: إلا زيدًا وعمرًا.

٣٢١- وَإِنْ تُكْرِرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعٌ تَفْرِيعُ التَّائِيرِ بِالْعَامِلِ دَع

٣٢٢- فِي وَاحِدٍ مِمَّا بَد (إِلَّا) اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنِ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

أي: إذا تكررت (إلا) لغير التوكيد فلها حالان:

الحال الأولى: إذا كان الاستثناء مفرغاً فإنه يعمل بواحدةٍ منها سواء أكانت الأولى أم الثانية أم الثالثة والبقية ينصبها، مثل: لم يقم إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكرًا، فعلمت بـ (زيد) على أنه مرفوع؛ لأنه مفرغ، ونصبت الباقي (عمرو، وبكر)، ويصح لو قيل: لم يقم إلا زيدًا إلا عمرو إلا بكرًا، فعلمت بـ (عمرو)، ونصب البقية: الأول (زيدًا)، والثالثة (بكرًا).

٣٢٣- وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمِ

الحال الثانية: إذا كان الاستثناء غير مفرغ، فعلى نوعين:

النوع الأول: أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه فيجب نصب الجميع، مثل: ما قام إلا بكرًا إلا زيدًا إلا عمراً القوم.

٣٢٤- وَأَنْصِبَ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

٣٢٥- ك (لَمْ يَفُؤَا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلِيًّا) وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

النوع الثاني: أن تتأخر المستثنيات على المستثنى منه، فله صورتان:

الصورة الأولى: إذا كان الكلام موجباً، فيجب نصب الجميع، مثل: قام القومُ إلا زيدًا إلا عمراً إلا بكرًا.

الصورة الثانية: إذا كان الكلام غير موجب، فإن المستثنيات تُنصبُ إلا واحداً منها، فإنه يعامل كما لو لم يكن معه غيره، مثل: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكرًا، ومثله: لم يفوا إلا امرؤً إلا عليًّا، فهنا رفع الأول (امرؤً)، ونصب الثاني وهو (إلا عليًّا)، والأصل في المتن: إلا عليًّا ووقف بالسكون كلغة ربيعة، لكن لأجل الروي.

كما أن المستثنيات كلها تختلف في الإعراب وتتفق في المعنى،

أي: يجوز الجرُّ بـ(عدا، وخلا) إذا لم تتقدم (ما)، مثل: قام القوم
خلا زيد، وجاء القوم عدا زيد.

وإن وقعا بعد (ما) وجب النصب، فتقول: قام القوم ما خلا زيداً،
وجاء القوم ما عدا زيداً، وقد يجوز الجر بقلّة على أنّ (ما) زائدة، فتقول:
جاء القوم ما خلا زيد.

وإن جرّرت بـ(خلا وعدا) فهما حرفا جر، وإن نصبت فهما فعلان.

٣٣١- وَكَ(خَلَا) (حَاشَا)، وَلَا تَصَحُّبُ (مَا) وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

أي: تأتي (حاشا) مثل (خلا) في كل ما سبق، إلا أنها لا تُسبق
بـ(ما)، فتقول: قام القوم حاشا زيداً، أو حاشا زيد، ولا يصح أن تقول:
قام القوم ما حاشا زيداً.

ويصح (حاشَ، أو حاشا، أو حشا)، ومعناها واحد، ولقلة
الاستعمال كان الأفضل أن تحفظها.



الحال^(١)

٣٣٢ - الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كـ (فَرْدًا أَذْهَبُ)

أي: يشترط في الحال ثلاثة شروط وهي:

الشرط الأول: أن يكون وصفًا في الكلام يمكن الاستغناء عنه.

الشرط الثاني: أن يكون منصوبًا دائمًا.

الشرط الثالث: أن يكون على تقدير (في حال).

مثال الشروط السابقة: جاء زيدٌ راکبًا، ف (راکبًا) حال موصوف ليس عمدة في الكلام فيصح الكلام دونه، فتقول: جاء زيد، وكذلك على تقدير (في حال) أي: في حال كونه راکبًا، ومثله: أذهب فردًا، أي: أذهب في حال انفراد.

٣٣٣ - وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

أي: يغلب في الحال وصفان:

الوصف الأول: أن يكون منتقلًا، مثل: جاء زيدٌ راکبًا، وقد يأتي

أحيانًا ماضيًا، ف (راکبًا) ليست صفة لازمة.

وقد يكون لازمًا، مثل: خلق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها،

ف (أطول) صفة لازمة.

(١) الحال في الأصل: الهيئة التي عليها الشيء، وهي مذكرة لفظًا مؤنثة معنى، فتكون دائمًا (الحال) ولا يصح (الحالة) وما بعدها يكون مؤنثًا، مثل: الحال مستقيمة، وتقول: هذا له حالان، ولا يصح: هذا له حالتان.

الوصف الثاني: أن يكون مشتقًا من اسم الفاعل أو اسم المفعول وليس ذلك واجبًا، مثل: راكب ومركوب، وفاهم ومفهوم، وهكذا.

٣٣٤- وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلا تَكْلُفٍ
٣٣٥- ك(بِعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًّا بِبِد) و(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أي: كَأَسَد

أي: تكون الحال جامدة بكثرة في ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: السعير، مثل: بعه مدًّا بكذا، ف(مدًّا) حال جامدة، أي: في حال كونه مُسَعَّرًا المُدُّ بكذا، وكذلك: بعه رطلاً بكذا.

الحال الثانية: الجامد بمعنى المشتق، مثل: بع الذهب بالفضة يدًّا بيدًا، ف(يدًّا) أي: مقايضة.

الحال الثالثة: الشبه، مثل: كرَّ زيدٌ أسدًا، أي: مشابهًا الأسد.

٣٣٦- وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى ك(وَحَدَّكَ اجْتَهِدْ)

أي: لا تكون الحال إلا نكرة، وإن جاءت معرفة فهي مؤولة بالنكرة، مثل: اجتهد وحدك، ف(وحدك) معرفة؛ لأنها مضافة إلى الكاف، فيكون التقدير: اجتهد منفردًا، ومثله: ادخلوا الأول فالأول، أي: مرتبين.

٣٣٧- وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكثْرَةٍ ك(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعَ)

أي: يجيء الحال مصدرًا نكرة بكثرة، مثل: زيدٌ طلع بغتةً، ف(بغتة) حال وهو مصدر، والتقدير: زيدٌ طلع باغتًا.

٣٣٨- وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِينْ

٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ ك(لَا يَبِغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيٍّ مُسْتَسْهِلًا)

أي: الأصل في صاحب الحال أنه معرفة ويكون نكرة في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا تأخر صاحب الحال عن الحال، مثل: جاء راكبًا رجلٌ، ف(رجل) صاحب الحال وهو نكرة؛ لأنه تأخر عن الحال (راكبًا).

الموضع الثاني: إذا خُصص صاحب الحال، مثل: جاء رجلٌ فقيرٌ راكبًا، ف (رجل) صاحب حال، و (فقير) صفة مخصصة لرجل، و (راكبًا) حال.

الموضع الثالث: أن يقع صاحب الحال بعد نفي أو ما يشابهه (النهي والاستفهام)؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمّت صارت من جهة المعنى معرفة، فمثال النفي: ما في الدار رجلٌ جالسًا، ومثال الاستفهام: هل من أحد في البيت قائمًا، ومثال النهي: لا يبيع امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً، ف (امرؤ) الأولى هي صاحب الحال ووقعت بعد نهي، و (مستسهلاً) هي الحال.

كما يكون نكرة بلا مسوِّغ؛ كقولهم: عليه مائةٌ بيضاء، ف (بيضاء) حال من (مائة)، ولذا قال الناظم: (ولم يُنكر غالبًا ذو الحال) فدلّ على أنه قد يأتي نكرة في غير المواضع المذكورة.

٣٤٠ - وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَكَدَّ وَرَدَ
أي: منع النحويون تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، فلا يصح أن تقول: مرّ نائمًا بي زيدًا، ف (نائمًا) حال تقدمت على صاحب الحال المجرور بحرف الجر وهو (بي).

أما الناظم - رَكَّ اللَّهُ - فيرى الجواز؛ لوروده عن العرب، ومن ذلك قول القائل:

لئن كان بردُ الماءِ هيْمَانًا صَادِيًا إِلَيَّ حَاسِبِيًّا، إِنَّهَا لَحَاسِبِيٌّ

الشاهد: قوله: (هيمان صاديًا) حالان من ياء المتكلم المجرورة في (إلي)، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور وهو مذهب بعض النحاة.

٣٤١ - وَلَا تُجْرُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

٣٤٢ - أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْءِهِ، فَلَا تَحْيِفَا

أي: لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، مثل: جاء عبداً لله

سميًّا، ف (سميًّا) حال من (عبد) وليس من اسم الجلالة (الله)، إلا في مواضع:

الموضع الأول: إذا صح أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه، مثل: هذا ضاربٌ زيدٍ ركبًا، ف (راكبًا) حال من (زيد)، و(ضارب) عامل فيما يليه وهو (زيد).

الموضع الثاني: إذا كان المضاف جزءًا مما أضيف إليه، مثل: قطعت يدَ السارقِ جانيًا، ف (السارق) مضاف إليه، وصح مجيء الحال منه؛ لأن اليد بعضه.

الموضع الثالث: إذا كان المضاف متعلقًا بالمضاف إليه وكأنه جزء منه؛ بحيث لو حذف استُغني عنه، مثل قوله تعالى: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [سورة النحل: ١٢٣]، ف (حنيفًا) حال من المضاف إليه، و(ملة) ليست جزءًا من (إبراهيم) لكنها شبه جزئه، ولو في غير القرآن لجاز حذفه.

٣٤٣ - وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفًا
٣٤٤ - فَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ ك(مُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

أي: يجوز تقدم الحال على ناصبها في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان الناصب لها فعلاً متصرفًا، مثل: مخلصًا زيدٌ دعا، ف(دعا) فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال (مخلصًا).

الموضع الثاني: إذا كان الناصب لها صفة تشبه الفعل المتصرف، مثل: فمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ، ف(راجل) اسم فاعل أشبهت الفعل المتصرف، وتقدمت عليها الحال (مسرعًا)، والمعنى: هذا راجلٌ مسرعًا.

٣٤٥ - وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦ - ك(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدْرَ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجْرٍ)

أي: لا يجوز تقديم الحال إذا كان عاملها متضمنًا معنى الفعل دون حروفه، مثل: ليت، معناه نفس معنى الفعل: أتمنى، لكن ليس فيها

حروفه، ولهذا لا يقال: راكبًا ليت زيدًا حاضرًا، أو: مجردةً تلك هندًا، أو: راكبًا كأنَّ زيدًا أسدًا؛ بل يقال: ليت زيدًا حاضرًا راكبًا، أي: ليته حضر وهو راكب.

وندر تقديمها على عاملها الجار والمجرور، مثل: زيدٌ مستقرًا في هجر.

٣٤٧- وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ أي: أجاز العلماء تقديم الحال على عاملها في أفعال التفضيل، وأنه كلام فصيح ليس فيه وهن ولا ضعف، مثل: زيدٌ مفردًا أنفع من عمرو معانًا، ف (مفردًا) حال، وعاملها تأخر عليها وهو (أنفع).

٣٤٨- وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فَاغْلَمَ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ أي: لا تخلو الحال من أحوال:

الحال الأولى: أن تتعدد وصاحبها واحد، مثل: جاء الرجلُ راكبًا غانمًا، ف (الرجل) صاحب الحال، و(راكبًا، وغانمًا) هذان حالان.

الحال الثانية: أن تتعدد لجماعة، مثل: ضرب الرجلُ قائمًا ناقته باركةً، فالحال متعددة وهي (قائمًا) و(باركةً)، وصاحبها متعدد أيضًا (الرجل) و(ناقته).

الحال الثالثة: أن تكون واحدة وصاحبها متعدد، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [سورة النحل: ١٢]، ف (مسخرات) حال على قراءة نصب (النجوم مسخراتٍ)، وصاحبها الأصناف الخمسة السابقة.

٣٤٩- وَعَامِلٌ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرًا فِي نَحْوِ: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) أي: الأصل أن تكون الحال مؤسسة فتفيد معنى جديدًا، وقد تجيء مؤكدة لعاملها وهي على نوعين:

النوع الأول: أن تكون مؤكدة لعاملها لفظًا، مثل: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ

حَسَنَ قَبْلَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾ [سورة النساء: ٧٩]، ف (رسولًا) حال من صاحبها الكاف في (أرسلناك) وكلاهما (العامل والحال) بمعنى ولفظ واحد.

النوع الثاني: أن تكون مؤكدة لعاملها معنى دون اللفظ، مثل: لا تعث في الأرض مفسدًا، ف (مفسدًا) حال وعامله (تعث) وقد اتفقا في المعنى واختلفا في اللفظ.

٣٥٠- وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

أي: قد تجيء الحال مؤكدة معنوية لجملة سابقة، ويحذف عاملها وجوبًا؛ لثلاثي يكون مؤكِّدًا واحد لمؤكِّدين، مثل: هذا أخوك عطوفًا، ف (عطوفًا) حال لجملة (هذا أخوك) والتقدير، أي: أحقه عطوفًا.

٣٥١- وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً ك (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِبٌ رِحْلَةً)

أي: تأتي الحال جملة اسمية في محل نصب، مثل: جاء زيد وهو نائِبٌ رحلة، ف (وهو نائِبٌ) جملة اسمية حالية، أي: جاء زيد نائِبًا رحلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَيِّرُ وَجْهَكَ لِلدِّينِ عَدُوًّا وَلَا صَدِيقًا﴾ [سورة البقرة: ١٨٧]، ف ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ﴾ حال، أي: والحال أنكم عاكفون.

٣٥٢- وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ نَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ

أي: وتأتي الحال جملة فعلية بثلاثة شروط:

الشرط الأول: فعلها مضارع مثبت.

الشرط الثاني: أن تكون جملة الحال مشتملة على ضمير يعود على صاحب الحال.

الشرط الثالث: ألا تقترن بها الواو، مثل: جاء الرجلُ يَجْرُ ثوبه، فجملة (يجر ثوبه) جملة فعلية في محل نصب حال، و (يجر) فعل مضارع مثبت، أي: يجر هو، فالضمير يعود على صاحب الحال (الرجل).

٣٥٣- وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اِنْوِ مُبْتَدَأٌ لُهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

أي: إذا جاءت الجملة الحالية جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بالواو فإنك تقدر بعد الواو مبتدأ؛ لتكون الجملة اسمية لا فعلية، ويكون المضارع خبرًا للمبتدأ الذي تقدره، مثل: أقبل المجرم ويغطي رأسه، ف (ويغطي رأسه) جملة فعلية مثبتة مسبوقة بالواو، فتقدر المبتدأ فتقول: جاء المجرم وهو يغطي رأسه.

٣٥٤- وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

أي: إذا جاءت الجملة الحالية خلاف ما سبق، وهو كونها مضارعًا مثبتًا؛ كأن تكون مضارعًا منفيًا، أو جملة اسمية، أو طلبية، فإنه يجوز أن تكون بعد الواو أو الضمير أو كليهما، مثل: جاء زيد لم يضحك، ويصح: جاء زيد ولم يضحك، ومثال اقترانهما بالواو والضمير معًا: جاء الرجل وهو صاحبي.

٣٥٥- وَالْحَالُ قَدْ يُحَدَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحَدَفُ ذِكْرُهُ حُظِّلَ

أي: يحذف عامل الحال في حالين:

الحال الأولى: جوازًا إذا دلَّ عليه دليل، مثل: كيف جئت؟ فتقول:

ماشيا، أي: جئت ماشيًا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَاتَهُمْ﴾ [سورة القيامة: ٤]، أي: بلى نجمعها قادرين.

الحال الثانية: وجوبًا في مواضع:

الموضع الأول: إذا كانت الحال سادة مسد الخبر، مثل: احترامي

الطالب مهذبًا، ف(مهذبًا) حال سد مسد الخبر، أي: إذا كان مهذبًا.

الموضع الثاني: إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة، مثل:

خالد أبوك عطوفًا، ف(عطوفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة وعاملها محذوف وجوبًا، أي: أحبه.

الموضع الثالث: إذا كانت الحال دالة بلفظها على زيادة أو نقص

تدريجيًا، مثل: تصدق على الفقير بريالٍ فصاعدًا، ف(صاعدًا) حال منصوبة
وعلامه نصبها الفتحة وعاملها محذوف وجوبًا، أي: فذهب المتصدق به
صاعدًا.

الموضع الرابع: إذا كانت الحال مسبوقه باستفهام يراد به التوبيخ،
مثل: أقعدًا وقد أقيمت الصلاة؟ أي: أتوجد قاعدًا.

وقد يحذف سماعيًا، مثل: هنيئًا لك، أي: ثبت لك الخير هنيئًا.



باب التمييز

٣٥٦ - اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبَيِّنٌ نَكْرَهُ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

٣٥٧ - ك (شِبْرٍ أَرْضًا)، و (قَفِيْزٍ بُرًّا) وَ (مَنْوِيْنٍ عَسَلًا وَ تَمْرًا)

أي: إن التمييز اسم نكرة متضمن معنى (من) يُبَيِّن ويوضح حالة عامله، وهو المفسر نفسه الذي فسره هذا التمييز، وهو على نوعين:

النوع الأول: المبين للذات، مثل: لي شِبْرٌ أَرْضًا، واشترت قفيزًا بُرًّا، ف (أَرْضًا، وَ بُرًّا) كلاهما تمييز للذات، ومثله: اشترت منًا تمرًا، ومنًا عَسَلًا، ف (تمرًا، وَعَسَلًا) كلاهما تمييز، و(المنًا) مقدار بالوزن.

النوع الثاني: المبين للنسبة، مثل: طاب زيدٌ نفسًا، ف(نفسًا) تمييز منقول من الفاعل، والأصل: طابت نفسُ زيدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر: ١٢]، ف(عيونًا) محول عن المفعول به والتقدير (وفجرنا عيونَ الأرض).

٣٥٨ - وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهَهَا اجْرُرُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا ك (مُدَّ حِنْطَةٍ غِذَا)

أي: إذا أضفت ما تقدم ذكره من المُقَدَّرَات السابقة جاز جرُّ التمييز بالإضافة، مثل: لي شِبْرٌ أَرْضًا، واشترت منًا تمرًا وعَسَلًا، فتقول: عندي شِبْرٌ أَرْضٍ، وَمَتَوَا عَسَلٍ وَ تَمْرٍ، ومثله: مد حِنْطَةٍ غِذَا.

٣٥٩ - وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)

أي: إذا أُضِيفَ المُمَيِّزُ إِلَى غَيْرِهِ تَعَيَّنَ النَّصْبُ، مثل: اشترت مثقالَ درهمٍ عَسَلًا، وَلَا يَصِحُّ: عَسَلٍ، ومثله: مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا، ف(ذهبًا) تمييز

منصوب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُفَبِّكَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [سورة آل عمران: ٩١].

٣٦٠- وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصَبِنُ بِأَفْعَالًا مُفَضَّلًا: كـ(أنت أعلى منزلاً)
أي: التمييز الواقع بعد (أفعل) التفضيل له حالان:

الحال الأولى: أن يكون فاعلاً في المعنى فيجب نصبه على التمييز،
مثل: أنت أعلى منزلاً، فيصح: أنت علا منزلك، ف (منزلاً) يقوم مقام
الفاعل فهي فاعل في المعنى.

الحال الثانية: إذا لم يكن فاعلاً في المعنى وجب جرّه بالإضافة،
مثل: زيدٌ أفضلُ رجل، وهندٌ أفضلُ امرأة، وضابطه أن يكون أفعل
التفضيل بعض جنس التمييز، ف(زيد) واحد من جنس الرجل، و(هند)
واحدة من جنس النساء.

٣٦١- وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزَ كـ(أكرمِ أبِي بكرٍ أبا)
أي: يقع التمييز بعد كل ما دلَّ على التعجب، مثل: ما أحسن زيداً
رجلاً، ف (رجلاً) تمييز، ومثله: أكرمِ أبِي بكرٍ أبا، ومثله لو جاء بعد
التعجب بغير صيغته، مثل: لله درُّهُ فارسًا.

٣٦٢- واجرُّر به (من) إن شئتَ غيرَ ذي العَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ(طَبِ نَفْسًا تُفَدِّ)
أي: يجوز جرُّ التمييز به (من)، مثل: اشتريت شبرًا أرضًا، ويصح:
شبرًا من أرضٍ، إلا في حالين:

الحال الأولى: تمييز العدد فإنه ينصب أو يجر بالإضافة، مثل:
عندي عشرون كتابًا، وعندي خمسة كتب، ولا يصح: عندي عشرون من
كتاب.

الحال الثانية: تمييز الفاعل في المعنى، مثل: أكثر منك مالًا، فلا
يصح: أكثر منك من مال، ومثله: طب نفسًا، فلا يصح: طب من نفس.

٣٦٣- وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا

أي: لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله، فلا يصح أن يقال: عندي رجلًا عشرون، ويجوز بقلة إذا كان العاملُ فعلًا متصرفًا، مثل: أبا أكرم بأبي بكر؛ لأن الفعل متصرف.

ومنه قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

الشاهد: قوله: (نفسًا) فإنه تمييز قدم على عامله (تطيب) وهو جائز عند الكوفيين، وعند الجمهور ضرورة.



حروف الجر

٣٦٤- هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهِيَ: (مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَن، عَلَى
٣٦٥- مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَي، وَأَوْ، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)
أي: خذ الحروف التي تجر الأسماء وهي عشرون حرفاً كما ذكرها
الناظم - ﷻ -

٣٦٦- بِالظَّاهِرِ اخْضُصْ (مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّاءَ)
أي: من حروف الجر ما لا يدخل إلا على الظاهر، وهي سبعة:
(منذ، ومذ، وحتي، والكاف، والواو، ورب، والتاء)، مثل: حضرت منذ
يومين، ولا يصح: حضرت مندهما، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَّمُوا هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ
الْفَجْرِ﴾ [سورة القدر: ٥]، ذ (حتى) حرف جر دخل على الظاهر وهو (مطلع).

٣٦٧- وَأَخْضُصْ بِ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) وَقْتًا وَبِ(رُبُّ) مُنْكَرًا، وَالتَّاءَ لِ(اللَّهِ)، وَ(رَبِّ)
أي: تختص (مذ) و(منذ) بظرف الزمان نكرة أو معرفة، مثل: ما
رأيت منذ سنة، أو ما رأيت منذ اليوم.

وتختص (رب) بالنكرات، فتقول: رَبُّ رَجُلٍ لَقَيْتَهُ، وَلَا يَصِحُّ: رَبُّ
الرَّجُلِ لَقَيْتَهُ.

وَلَا تَدْخُلُ (التَّاءَ) إِلَّا عَلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ (اللَّهِ) فَتَقُولُ: تَاللَّهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ﴾ [سورة الأنبياء: ٥٧]، وَتَدْخُلُ عَلَى (رَبِّ)
كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: تَرَبَّ الْكَعْبَةِ لَا أَقُومُ.

٣٦٨- وَمَا رَوَّوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبُّهُ قَتَى) نَزَرُ، كَذَا (كَهَأَ)، وَنَحْوُهُ أَتَى

أي: ما روى النحاة عن بعض العرب من دخول (رب) على الضمير، مثل: ربّه، وكذلك دخول الكاف على الضمير، مثل: كها، وكه، وكهنّ، فهذا نزرٌ قليل خارج عن القياس.

٣٦٩ - بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمَكِنَةِ بِ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدِئِ الْأَزْمِنَةِ
أي: لحرف الجر (من) معانٍ منها:

المعنى الأول: التبويض، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [سورة البقرة: ٨]، أي: بعض الناس.

المعنى الثاني: البيان، مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [سورة البينة: ٦]، ف(من أهل الكتاب) بيان للكفار.

المعنى الثالث: الابتداء في الأماكن، مثل قوله ﷻ: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [سورة الإسراء: ١]، وقد تأتي للابتداء في الزمان، مثل: جلست عندك من يوم الأحد إلى يوم الأربعاء.

٣٧٠ - وَزَيْدٌ فِي نَفْسِي وَشِبْهُهُ فَجَرَّ نَكِرَةً ك(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرٍ)
المعنى الرابع من معاني (من): الزائدة، بشرطين:

الشرط الأول: إذا سُبقت بنفي ك(ما، ولا، وليس)، أو شبهه وهو (النهي، والاستفهام الذي بمعنى النفي).

الشرط الثاني: إذا دخلت على نكرة ولا تكون النكرة إلا مبتدأ، مثل: (ما لباغٍ من مفر)، فقد جاء النفي (ما) ودخلت (من) على نكرة (مفر) وهي مبتدأ، أو فاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [سورة المائدة: ١٩]، أو مفعولاً به نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [سورة الملك: ٣].

٣٧١ - لِإِلَاتِهَا (حَتَّى، وَلَا، وَإِلَى) وَ(مِنْ)، وَ(بَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلًا
أي: من حروف الجر ما تكون للغاية والانتها، وهي:

الحرف الأول: حتى، مثل: قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾

الحرف الثاني: اللام، مثل: قوله ﷺ: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسَمًّى﴾ [سورة الرعد: ٢٢]، وهذا قليل.

الحرف الثالث: إلى، وهي الأصل، مثل: قوله سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [سورة الإسراء: ١].

ومن حروف الجر (مِنْ) تأتي بمعنى (البدل) وهما (مِنْ، والباء)، مثل: قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [سورة التوبة: ٣٨]، أي: بدل الآخرة، وكذلك قول كعب بن مالك رضي الله عنه: «ما أحب أن لي بها مشهد بدر»^(١)، أي: بدلًا عنها بدرًا.

٣٧٢ - وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ - أَيْضًا - وَتَعْلِيلٍ فُفِي
أي: تأتي (اللام) لمعانٍ منها:

المعنى الأول: الملك، مثل: المال لزيد، أي: مِلْكٌ لزيد.

المعنى الثاني: الاختصاص - شبه الملك - فتختص به ولا تملكه، مثل: الباب للدار، أي: مختصة به ولا تملكه.

المعنى الثالث: التعديّة، إذا كان العامل ضعيفًا؛ كاسم الفاعل، مثل: أنا ضاربٌ زيدًا، فتقول: أنا ضاربٌ لزيد.

المعنى الرابع: التعليل، مثل قوله ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [سورة البقرة: ٢٩]، أي: لأجلكم، ومنه قول الشاعر:

وإني لتَعْرُوني لِذِكْرِكِ هَزَّةٌ كما انتفضَ العصفورُ بللّه القطر
الشاهد: قوله: (لذكراك) فإن اللام للتعليل.

(١) أخرجه البخاري في باب: حديث كعب بن مالك وقول الله ﷻ: ﴿وَعَلَّ الْأَنْثَى الْأَيْرُ﴾ خُلْفُوا [سورة التوبة: ١١٨] رقم (٤١٥٦) ٤/١٦٠٣، ومسلم، في باب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبه رقم (٧١٩٢) ٨/١٠٥.

٣٧٣- وَزَيْدٌ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبَيْنَ بِ (بَا) وَ (فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا
 المعنى الخامس من معاني (اللام): الزائدة، مثل قوله سبحانه:
 ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿لِيُطْفِئُوا﴾
 [الصف: ٨].

وتأتي (في، والباء) لمعنيين:

الأول: الظرفية، مثل: سكنت في مكة، أو: سكنت بمكة، ومنه
 قوله ﷺ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُفُورُونَ عَلَيْهِمْ مُّصِحِّحِينَ﴾ (١٢٧) ﴿وَبِأَيْدِيهِمْ أَفْلا تَعْقِلُونَ﴾ [سورة
 الصافات: ١٣٧ - ١٣٨]، أي: في الليل.

الثاني: السببية بأن يدخل على السبب، فمثال (الباء) قوله تعالى:
 ﴿فِيظَلِمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٦٠]،
 أي: بسبب ظلمهم، ومثال (في): قوله ﷺ: «عذبت امرأة في هرة حبستها
 حتى ماتت جوعاً فدخلت فيها النار»^(١)، أي: بسبب هرة.

٣٧٤- بِالْبَاءِ اسْتَعِنَ، وَعَدُّ، عَوْضٌ، أَلْصِقٌ وَمِثْلَ (مَعٍ)، وَ (مِنْ)، وَ (عَنْ) بِهَا انْطِقِ
 أي: تأتي (الباء) لمعانٍ منها:

المعنى الأول: الاستعانة، مثل: أستعين بالله.

المعنى الثاني: التعديّة، أي: تعديّة الفعل اللازم إلى مفعوله، مثل
 قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [سورة البقرة: ١٧].

المعنى الثالث: التعويض، مثل: اشترت كتاباً بدرهم.

المعنى الرابع: الإلصاق سواء أكان مباشرة، مثل: مسحت رأسي
 بيدي، أم كانت للمجاورة، مثل: مررت بزيد.

المعنى الخامس: بمعنى (مع) مثل: بعثك الفرس بلجامه، أي: مع لجامه.

(١) أخرجه البخاري في باب: فضل سقي الماء رقم (٢٢٣٦) ٨٣٤/٢، واللفظ له،
 ومسلم، في باب: تحريم قتل الهرة رقم (٥٩٨٩) ٤٣/٧.

المعنى السادس: بمعنى (من) مثل قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [سورة الإنسان: ٦]، أي: يشرب منها.

المعنى السابع: بمعنى (عن) مثل: سألتك بعلمك، أي: عن علمك.
٣٧٥- (عَلَى) لِلإِسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنِّي مَن قَدْ فَطَنَ
أي: تأتي (على) لمعانٍ منها:

المعنى الأول: بمعنى العلو، مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه: ٥]، ف(على) هنا للعلو.

المعنى الثاني: بمعنى (في)، مثل قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةً﴾ [سورة القصص: ١٥]، أي: في حين غفلة.

المعنى الثالث: بمعنى (عن) ومنه قول الشاعر:

إذا رضيتُ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لعمرُ الله أعجَبَنِي رِضَاهَا
الشاهد: قوله: (رضيت عليّ) فإن (على) هنا بمعنى (عن)،
والتقدير: رضيت عني.

كما تأتي (عن) لمعانٍ منها:

المعنى الأول: بمعنى المجاوزة وهو: مرور شيء وانفصاله عنه،
مثل: رميتُ السهمَ عن القوسِ، أي: مجاوزًا القوسِ.

٣٧٦- وَقَدْ تَجَى مَوْضِعَ (بَعْدِ)، وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعِ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

المعنى الثاني: بمعنى (بعد) فتكون للترتيب، مثل قوله تعالى:
﴿اتَّكَبَنَ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [سورة الانشقاق: ١٩]، أي: طبقًا بعد طبق.

المعنى الثالث: بمعنى (على) كما قال الشاعر:

لا وِابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

الشاهد: قوله: (عني) هنا بمعنى (على)، والتقدير: لا جعلتُ فاضلاً

عليّ.

فكما تأتي (عن) في موضع (على)، فكذلك تأتي (على) في موضع (عن) فيتناوبان.

٣٧٧- شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَ
أي: تأتي (الكاف) لمعانٍ منها:

المعنى الأول: التشبيه، مثل: زيدٌ كالبدْر، أي: في الجمال.

المعنى الثاني: التعليل بقلّة، مثل قوله سبحانه: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايته إياكم، ومثله الصلاة الإبراهيمية: كما صليت على إبراهيم، أي: لأنك صليت على إبراهيم.

المعنى الثالث: الزائدة، لكن للتوكيد، مثله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، أي: ليس مثله شيء.

٣٧٨- وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
أي: هناك من الحروف ما يستعملها العرب أسماء وهي:

الحرف الأول: (الكاف)، مثل: ما رأيتُ كالْيَوْمِ قَطْ، أي: ما رأيت مثل اليوم قط.

الحرف الثاني: (عن، وعلى)، ولهذا يصح دخول (من) عليهما، مثل: دخلت من عن يمينه، أي: من جانب يمينه، ف(عن) هنا تعرب: اسم مبني على السكون في محل جر، ومثله: نظرت إليه من على السطح، أي: فوق.

٣٧٩- وَ(مُنْذُ)، وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ ك(جِئْتُ مُنْذُ دَعَا)
أي: تُسْتَعْمَلُ (مَنْذُ، وَمَنْذُ) اسْمَيْنِ فِي حَالَيْنِ:

الحال الأولى: إذا كان ما بعدهما مرفوعًا، مثل: جئت منذ يومان، أو: منذ يومان، ف(مَنْذُ، وَمَنْذُ) هنا اسمان وهما في محل رفع مبتدأ، وما بعدهما خبر.

الحال الثانية: إذا جاء بعدهما فعل مباشرة، مثل: جئت منذ دعا، فتكون (مَنْذُ) ظرفًا مبنيًا في محل نصب.

٣٨٠ - وَإِنْ يَجْرًا فِي مُضِيٍّ فَكَـ (مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنِ
 أي: تُستعمل (مذ ومنذ) بمعنى (مِنْ) في الفعل الماضي، مثل:
 جئتكَ منذ يومين، أي: من يومين، وبمعنى (فِي) في الفعل المضارع،
 مثل: جئتكَ منذ الآن، أي: في الآن.

٣٨١ - وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءِ زَيْدَ (مَا) فَلَمْ يَعْثُقْ عَنِ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
 أي: تزداد (ما) بعد (عَنْ) و(مِنْ) و(الباء)، ويبقى عملها، مثل قوله
 تعالى: ﴿يَمَّا خَطِبْتَهُمْ أُغْرِقُوا﴾ [سورة نوح: ٢٥]، ذ (ما) لم تبطل عمل (مِنْ)،
 ومثله قوله ﷺ: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَنَنَّ ثَلَمِينًا﴾ [سورة المؤمنون: ٤٠]، أي: عن
 ما، وما بعدها مجرور بـ (عَنْ)، ومثله قوله سبحانه: ﴿يَمَّا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾
 [سورة آل عمران: ١٥٩]، فقد دخلت على (ما) ولم تبطل عملها، بل جرَّت ما
 بعدها (رحمة).

٣٨٢ - وَزَيْدٌ بَعْدَ (رُبِّ) وَالْكَافِ فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ
 أي: تزداد (ما) بعد (رُبِّ) و(الكاف) فتكفهما عن العمل، مثل قوله
 تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة الحجر: ٢]، فدخلت (رُبِّ) هنا على
 الفعل لزيادة (ما)، ولو لم توجد (ما) لما دخلت (رب) على الفعل، وقد
 تزداد بعد (الكاف) و(رب) ويبقى العمل نحو قول الشاعر:

وننصر مولانا ونعلم أنه كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
 الشاهد: قوله: (كما الناس) ذ (الكاف) حرف جر، و(ما) زائدة،
 و(الناس) اسم مجرور، ومثله: زيدٌ كما البحر، وربما رجلٍ لقيته.

٣٨٣ - وَحَذِفَتْ (رُبِّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَل) وَالْقَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
 أي: تُحذف (رب) وتجرُّ ما بعدها بعد ثلاثة حروف:

الحرف الأول: (بَل)، مثل: ما رأيت رجلاً صالحاً، بل رجلٍ
 فاسق، أي: بل رب رجلٍ فاسق.

الحرف الثاني: (الفاء)، مثل قول الشاعر:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَالْهَبْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مَحْوَلٍ

الشاهد: قوله: (فمِثْلِكَ) حيثُ حذف حرف الجر (رب) وبقي عمله، وهذا على رواية الجر وهو نادر بعد الفاء، والتقدير: فُرُبَّ مثلكِ حبلِي.

الحرف الثالث: (الواو) بكثرة، مثل قول الشاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سَدْوَلَهُ عَلِيٌّ بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لِيَبْتَلِي

الشاهد: قوله: (وليلٍ) حيثُ حذفت منه (رب) وبقي عملها بعد الواو، والتقدير: وَرُبَّ لَيْلٍ.

٣٨٤ - وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى (رُبِّ) لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا

أي: تَجُرُّ بعض الحروف ما بعدها وهي محذوفة وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: بقلّة، مثل قول من قيل له: كيف أصبحت؟ فقال:

خير والحمد لله، أي: أصبحت بخير.

القسم الثاني: بكثرة، وذلك في تمييز (كم) الخبرية، مثل: كم درهمٍ

أفنيته في الكرم، أي: كم من درهمٍ أفنيته.



الإضافة

٣٨٥- نُؤنَّا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضَيَّفُ احْدِفْ كـ(طُورِ سِينَا)
أي: يجب عند إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف وهو أحد
أمرين:

الأمر الأول: نون المثني، ونون جمع المذكر السالم، وما ألحق
بهما، مثل: هذان غلامان، فتقول عند الإضافة: هذان غلامًا زيد.

الأمر الثاني: التنوين، مثل: هذا طورٌ، فتقول عند الإضافة: هذا
طورٌ سيناء.

٣٨٦- وَالثَانِي اجْرُؤْ، وَأَنْوَ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَمْ يَصْلِحِ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا
أي: يجب جرُّ الاسم الثاني من المتضايقين على تقدير حرف جر
محذوف، وإذا لم يصلح في الإضافة إلا تقدير (مِنْ) أو (فِي) فانوهما،
وتنوي تقدير (مِنْ) في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: الأعداد، مثل: عندي عشرةٌ دراهمَ، أي: من دراهم.

الأمر الثاني: المساحة، مثل: عندي شبرٌ أرضٍ، أي: من أرض.

الأمر الثالث: الأجناس، مثل: عندي خاتمٌ فضيةً، أي: من فضة،
وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه.

وتنوي (فِي) إذا كان المضاف إليه ظرفًا، مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ
أَلَيْلٍ﴾ [سورة سبأ: ٣٣]، أي: مكر في الليل، وضابطه أن يكون المضاف إليه
وقع فيه المضاف.

وإذا لم يعلم تقدير (مِنْ) ولا (فِي) فإنك تقدر اللام وهو الأكثر،
مثل: كتابٌ زيدٌ، أي: لزيد.

٣٨٧- لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَأَخْصَصُ أَوَّلًا أَوْ أَعْطِيهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
أي: تنقسم الإضافة إلى قسمين:

القسم الأول: المعنوية؛ حيث إن المضاف يكتب من المضاف إليه
أحد أمرين:

الأمر الأول: التخصيص إذا أضيف لنكرة، مثل: اشتريتُ ثوبَ
رجلٍ، فقد أفادت الإضافة هنا: التخصيص، بأنه ثوب رجل.

الأمر الثاني: التعريف، مثل: اشتريتُ ثوبَ زيدٍ، فيصير الأول
معرفة؛ لأنه أضيف إلى معرفة.

٣٨٨- وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافُ (بِفَعْلٍ) وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعَزَلُ

٣٨٩- ك (رُبَّ رَاجِحِنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ)

القسم الثاني: اللفظية؛ حيث إن المضاف الشبيه بالفعل المضارع عملاً
ومعنى دون الوزن لا يتعرف بالإضافة ولا يتخصص بها بل تفيد تخفيف
اللفظ، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: اسم الفاعل، نحو: قوله تعالى: ﴿هَدِيًّا بَلِغَ الْكَمْبَةِ﴾

[سورة المائدة: ٩٥]، ف (بالغ) اسم فاعل مضاف، وهو صفة ل (هدياً) فيكون
(بالغ) نكرة ولا معرفة؛ لأنه اسم فاعل فيبقى نكرة لا يتعرف بالإضافة،
ومثله: رُبَّ رَاجِحِنَا، ف (راجي) اسم فاعل نكرة لم يتعرف بالإضافة، ولذا
دخلت عليه (رب) وهي خاصة بالنكرات.

المثال الثاني: الصفة المشبهة، مثل: عظيم الأمل، ف (عظيم) صفة

ل (راجي) وهي نكرة؛ لأن صفة النكرة نكرة، وأيضاً: قليل الحيل.

المثال الثالث: اسم المفعول، مثل: مروّع القلب، ف (مروّع) اسم

مفعول صفة ل (راجي) وهي نكرة، وصفة النكرة نكرة.

٣٩٠- وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفِظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

أي: تُسَمَّى الإِضَافَةُ الشَّبِيهَةَ بِالفِعْلِ إِضَافَةً لَفْظِيَّةً فَتَفِيدُ التَّخْفِيفَ فَقَطْ، وَسَمِيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فَائِدَتَهَا فِي اللفظ، وَتَسْمَى غَيْرَ مَحْضَةٍ أَوْ مَجَازِيَّةٍ أَيْضًا، وَأَمَّا الإِضَافَةُ الَّتِي سَبَقَتْ فِي الأَبْيَاتِ الثَّلَاثَةِ الأُولَى فَهِيَ المَعْنَوِيَّةُ المَحْضَةُ، فَتَفِيدُ التَّعْرِيفَ أَوْ التَّخْصِيفَ، وَسَمِيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فَائِدَتَهَا فِي المَعْنَى.

٣٩١- وَوَصَلُ (أَل) بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنْ وَصَلَتْ بِالثَّانِ ك (الجعدِ الشَّعرِ)

٣٩٢- أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي ك (زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الجَانِي)

أي: لَا يَجُوزُ دُخُولُ (أَل) عَلَى المِضَافِ فِي الإِضَافَةِ المَعْنَوِيَّةِ، وَأَمَّا الإِضَافَةُ اللفْظِيَّةُ فَيُصَحُّ فِي مَوْضِعَيْنِ:

المَوْضِعُ الأَوَّلُ: إِذَا وَصَلَتْ بِالمِضَافِ إِلَيْهِ كَمَا تُوصَلُ بِالمِضَافِ، مِثْلُ: جَاءَنِي الرَّجُلُ الجَعْدُ الشَّعْرَ، ف (الجعد) مُضَافٌ وَصَلُ بِ (أَل)؛ لِأَنَّ المِضَافَ إِلَيْهِ مُوصُولٌ بِ (أَل).

المَوْضِعُ الثَّانِي: إِذَا وَصَلَتْ بِالمِضَافِ إِلَيْهِ الثَّانِي وَليْسَ الأَوَّلُ، مِثْلُ: زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الجَانِي، ف (الضارب) مُضَافٌ، وَ (رأس) مُضَافٌ إِلَيْهِ أَوَّلُ، وَ (الجاني) مُضَافٌ إِلَيْهِ ثَانِي.

٣٩٣- وَكُوْنُهَا فِي الوُضْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنِي، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

أي: لَا يَجُوزُ وَصَلُ (أَل) فِي المِضَافِ دُونَ المِضَافِ إِلَيْهِ، إِلا إِذَا كَانَ المِضَافُ مِثْنِي أَوْ جَمْعًا (اتَّبَعَ سَبِيلَ المِثْنِي) أَي: حَدَ المِثْنِي، وَهُوَ المَذْكُورُ السَّالِمُ، مِثْلُ: يَعْجَبُنِي الأَكْلُ طَعَامِهِمْ، وَيَعْجَبُنِي التَّارِكَا سُوءَ.

٣٩٤- وَرَبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلاً تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَدْفِ مُوهَلًا

أي: أَنَّ المِضَافَ قَدْ يُوْنِثُ لِتَأْنِيثِ المِضَافِ إِلَيْهِ بِشَرَطِ صِحَّةِ حَذْفِهِ وَالاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالمِضَافِ إِلَيْهِ، وَيَشْمَلُ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونُ المِضَافُ جِزْءًا وَهُوَ مُؤْنِثٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كفى الأيتام فقد أبي اليتيم إذا بعض السنين تعرقتنا

الشاهد: قوله: (بعض السنين) حيث إن بعضًا اكتسبت التانيث مما بعده بدليل قوله: (تعرفتنا).

النوع الثاني: أن يكون بعضًا وهو مذكر، ومنه قول الشاعر:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم
الشاهد: قوله: (شرقت صدر) فهي مؤنثة وفاعلها الصدر مذكر وكان القياس شرف.

النوع الثالث: أن يكون وصفًا للمؤنث، ومنه قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم
الشاهد: قوله: (مر الرياح) حيث أنث الفعل مع كون فاعله مذكر وهو (مر) لإضافته ل(الرياح).

النوع الرابع: ألا يكون بعضًا ولا وصفًا، ولكنه شبيه بالجزء، ومثله: اجتمعت أهل اليمامة.

وقد يكتسب المضاف تذكيرًا من المضاف إليه، مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [سورة الاعراف: ٥٦]، ف (رحمة) مؤنث اكتسب التذكير، وجاء الخبر (قريب) مذكر.

٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ
أي: لا يصح أن يتوافقا المضاف والمضاف إليه في المعنى؛ بل يلزم التغاير بينهما، مثل: غلامٌ زيد، ولا يصح: هذا كتابٌ كتابٍ.

وإذا ورد عن العرب ما يدل على إضافة الشيء إلى ما يشبهه في المعنى فإنه يصرف عن ظاهره، مثل: مسجد الجامع، أي: مسجد المكان الجامع، وهذا يوهم إضافة الموصوف إلى صفته فيؤول بحذف المضاف إليه، وإقامة صفة مقامه.

٣٩٦- وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

أي: تأتي بعض الأسماء ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، وبعضها تأتي مفردة لفظاً، ومضافة معنى.

والأسماء اللازمة للإضافة على ضربين:

الضرب الأول: ملازم للإضافة لفظاً ومعنى، نحو: (لدى).

الضرب الثاني: ملازم لها معنى لا لفظاً، نحو: (كل، بعض).

٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمَا امْتَنَعَ إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

٣٩٨- ك (وَحَدَ، لَبِّي، وَدَوَالِي، سَعْدِي) وَشَذَّ إِيلَاءَ (يَدِي) لِـ (لَبِّي)

أي: لا يجوز إضافة بعض الأسماء التي تتعين فيها الإضافة إلى اسم ظاهر؛ بل تُضاف إلى المضمَر، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: وَحَدَ، فتقول: خرجتُ وحدي، وإذا قلت: رأيت الرجل وحده، ف (وحده) حال مؤولة بـ (منفردًا).

المثال الثاني: دوالي، فتقول: دواليك، أي: تارة بعد أخرى.

المثال الثالث: لَبِّي، فلا بد أن تُضاف إلى المخاطب فقط، فتقول: لبيك، أي: إجابة بعد إجابة.

المثال الرابع: سعدي، فتقول: سعديك، ومثالهما حديث: «لبيك وسعديك»^(١).

وما ورد عن العرب بخلاف ما سبق فهو شاذ، مثل قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا فَلَبِّي لَبِّي يَدِي مَسُورِ

الشاهد: أن الشاعر أضاف (لبي) إلى الاسم الظاهر (يدي) وهذا شاذ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في باب: قصة يأجوج ومأجوج رقم (٣١٧٠) ٣/١٢٢١، ومسلم، في باب: قوله يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين رقم (٢٢٢) ١/٢٠١.

وشدَّ إضافته إلى ضمير الغيبة في قول الشاعر:

لَقُلْتُ: لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

الشاهد: قوله: (لبيّه) حيث أضاف (لبيّ) إلى ضمير الغائب (الهاء).

٣٩٩- وَأَلزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلِ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

٤٠٠- إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَذَا (إِذْ) مَعْنَى كَذَا (إِذْ) أَضِيفَ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَاءَ نُبْدُ)

أي: أوجب النحاة الإضافة إلى الجملة في نوعين:

النوع الأول: (حيث) فتضاف إلى الجمل الاسمية، مثل: جلستُ

حيث زيدٌ جالس، أو الفعلية، مثل: حيث جلس زيدٌ.

وقد تضاف إلى مفرد سماعًا، مثل قول الشاعر:

أما ترى حيث سهيلٍ طالعاً نجمًا يضيء كالشهاب لامعًا

الشاهد: قوله: (حيث سهيل) أضيفت إلى مفرد.

النوع الثاني: (إِذْ)، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا

نَكَرْتُمْ﴾ [سورة الأعراف: ٨٦].

وإذا جاءت (إِذْ) منونةً احتُمل أن تُفرد عن الإضافة لفظًا، ويكون

التنوين عوضًا عن الجملة، مثل قوله سبحانه: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾

[سورة الواقعة: ٨٤]، أي: حينئذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون.

وما وافق (إِذْ) في المعنى بكونه دالًّا على زمان مبهم غير مقيد

فيُضاف جوازًا، مثل: حين جاء بُبْدُ، ف (حين) أضيفت إلى الجملة وهي

(جاء بُبْدُ) أي: بُبْدُ حين جاء، ويجوز ألا تضاف فتقول: بُبْدُ حينًا.

٤٠١- وَابْنِ أَوْ أَعْرَبِ مَاكَ (إِذْ) قَدْ أُجْرِبَا وَاخْتَرَبْنَا مَتَلَوْ فَعَلِ بُنْيَا

٤٠٢- وَقَبْلَ فِعْلِ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبِ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْتَنَدَا

أي: ما أضيف إلى الجملة جوازًا جاز فيه البناء والإعراب، مثل:

هذا يومٌ جاء زيدٌ، أو هذا يومٌ جاء زيدٌ.

وإذا أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماضٍ فالمختار البناء، مثل:
استقيظت على حينَ أذن المؤذن.

وأما ما وقع قبل فعلٍ معربٍ أو قبل مبتدأٍ فالمختار فيه الإعراب،
مثل قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ [سورة المائدة: ١١٩]، على قراءة الرفع
على الإعراب ل (يوم)، وقد قرئت بالفتح على البناء، ومن بنى في جميع
الحالات فهو صحيح ولا يُغلط.

٤٠٣ - وَأَلْرَمُّوا (إِذَا) إِضَافَةٌ إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كـ (هُنَّ إِذَا اعْتَلَى)
أي: أوجب النحويون إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية، مثل: إذا جاء
رمضانُ فاجتهد بالطاعة، وكذلك: هُنَّ إِذَا اعْتَلَى، أي: كن متواضعا إذا
تعاضم غيرك.

٤٠٤ - لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا) وَ(كِلَا)
أي: ومما تجب إضافته (كلا) و(كلتا) بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون المضاف إليه معرفة، مثل: قوله تعالى:
﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [سورة الكهف: ٣٣].

الشرط الثاني: أن يكون المضاف إليه مثنى غير مفرق، فتقول: جاء
كلا الرجلين، ولا يصح: كلا زيد وعمرو جاء.

ويصح أن تضافا إلى ضمير، مثل: جاء الرجلان كلاهما.

٤٠٥ - وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مَعَرَّفٍ (أَيَّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفْ

٤٠٦ - أَوْ تَنَوَّجَ اجْزَاءُ، وَاخْضُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً (أَيَّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ

٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلِّ بِهَا الْكَلِمَا

أي: تُضاف (أي) إلى المفرد النكرة، مثل: أيُّ رجلٍ قام،
وتضاف إلى المعرفة الجمع، مثل: أيُّ الرجال قاموا، والمثنى: أيُّ
الرجلين قاما.

ولا تضاف إلى المفرد المعرّف، فلا يصح أن تقول: أيُّ زيدٍ قام،
إلا في حالين:

الحال الأولى: إذا كررت، مثل: أيُّ زيدٍ وأيُّ عمرو خيرٌ؟

الحال الثانية: إذا نويت أجزاء المفرد المعرّف، مثل: أيُّ الثوب
أحسن؟ أي: أيُّ جزء من الثوب أحسن؟

كما أن (أي) الموصولة مخصوصة بالمعرفة، مثل: يعجبني أيهم
أقوم، أي: الذي هو أقوم، و(أي) الموصوفة مخصوصة بالنكرة، مثل:
مررت برجلٍ أيّ رجلٍ.

وأما (أي) الشرطية أو الاستفهامية فإنهما تضافان إلى المعرفة والنكرة
والمفرد والجمع، وربما لا تضافان إلى شيء، مثال الشرطية: أيّ طريق
تسلكُ أسلكُ، ومثال الاستفهامية: أيّ رجلٍ عندك؟

٤٠٨ - وَالرَّمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرَّ وَنَضَبُ (غُدْوَةٌ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ
أي: أوجب العرب إضافة (لدى) فتجرُّ المضاف إليه، مثل: سرت
من لدى البيتِ إلى المدرسة، وإذا كان بعدها كلمة (غدوة) بلا فاصل
بينهما جاز فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: النصب على التمييز، مثل: مكثت هنا لدى غدوة حتى
الغروب، أي: لدى كانت الساعة غدوةً.

الوجه الثاني: الرفع على أنها فاعل، والتقدير: لدى كانت غدوةً.

الوجه الثالث: الجر على أنها مضاف إليه.

٤٠٩ - وَمَعَ (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَسَّرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ
أي: كما أوجبوا إضافة (مع)، مثل: الرجلُ مع صاحبه، ولا تخلو
من حالين:

الحال الأولى: ألا يليها ساكن، فتُعرب وتُنصب بالفتح، مثل:

الرجل مَعَ صاحبه، وهو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة الذاريات: ٥١]، أو تُبنى على السكون.

الحال الثانية: أن يليها ساكن فتُفتح أو تُكسر، مثل: جئت مَعَ الرجل، أو مَعَ الرجل؛ لالتقاء الساكنين.

٤١٠- وَأَضْمُ - بناءً - (غَيْرًا) أَنْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أُضِيفَ نَائِبًا مَا عُدِمَا

٤١١- (قَبْلُ) كـ(غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ) وَدُونُ) وَالْجِهَاتُ أَيضًا، وَ(عَلُ)

٤١٢- وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا)، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا،

أي: لا تخلو هذه الأسماء وهي (غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون) وكذلك الجهات الست، وهي: أمامك وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، وكذلك (عَلُ) من حالين:

الحال الأولى: البناء على الضم، وذلك إذا حُذف المضاف إليه، ونُوي معناه دون لفظه، مثل: أخذت منك درهمين لا غيرُ، أي: لا غيرهما أخذت، ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة الروم: ٤]، أي: من قبل غلبهم.

الحال الثانية: الإعراب، وله ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى لفظه، فتعرب بلا تنوين، مثل: جئتكَ من قبل، أي: من قبل الموعد، وقرىء: (لله الأمر من قبل ومن بعد).

النوع الثاني: أن يُذكر المضاف إليه فتعرب دون تنوين، مثل: جئتكَ من قبل الموعد؛ لأنه مضاف، والمضاف لا ينون.

النوع الثالث: أن يُحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه، فتعرب منونة، مثل قول الشاعر:

فساغ لي الشَّرَابُ وكنْتُ قَبْلًا أكادُ أَعْصُ بِالماءِ الحميمِ

الشاهد: في قوله: (قبلاً) حيث أعربه منوناً؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

٤١٣ - وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

أي: يُحذف المضاف إذا دلّ عليه دليل، ويقوم المضاف إليه مقامه، وهذا كثير، مثل: قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة البقرة: ٩٣]، أي: حب العجل.

٤١٤ - وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

٤١٥ - لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَاتِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

أي: يجوز أن يبقى المضاف إليه مجروراً بعد حذف المضاف، بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عُطف؛ كقول الشاعر:

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا؟ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

الشاهد: قوله: (ونارٍ) حيث حذف المضاف، وهو (كل) وأبقى المضاف إليه مجروراً، وهو (نار) كما كان قبل الحذف؛ لكون المضاف المحذوف معطوفاً على مماثل له وهو كل في قوله: (أكل امرئ)، والتقدير: وتحسين كل نار.

٤١٦ - وَيُحَذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ - بِشَرْطِ عَطْفِ وَإِصَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَا

أي: يُحذف الثاني وهو المضاف إليه، ويبقى الأول وهو المضاف ويُعرب بلا تنوين على حاله قبل حذف المضاف إليه، بشرط أن يوجد في المعطوف مثل المحذوف الأول، مثل: قطع الله يدَ رجلٍ من قطع الطريق، فالحذف من الأول؛ لدلالة الثاني عليه، فالمضاف الأول (يد) أُضيفت تقديراً، والمضاف الثاني (رجل) أُضيفت لفظاً وتقديراً، والمعنى: قطع الله يدَ من قطع الطريق، ورجلٍ من قطع الطريق.

٤١٨ - فصل مضافٍ شبه فعلٍ ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز، ولم يُعب

٤١٩ - فصلٌ يمين، واضطراراً وُجداً بأجنبي، أو بنعت، أو ندأ

أي: يجوز الفصل بلا ضرورة بين المضاف وهو شبه الفعل، والمضاف إليه إذا كان الفاصل أحد ثلاثة أمور:

الأمر الأول: المفعول به، مثل: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧]، ففصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم)، وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشكين قتلُ أولادهم شركائهم) في قراءة ابن عامر بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)، والفاصل (أولادهم)، والتقدير: قتلُ شركائهم أولادهم.

الأمر الثاني: الظرف، مثل قول بعض العرب: تركُ يوماً نفسك وهواها، سعيُّ لها في رداها.

الأمر الثالث: الجار والمجرور، مثل قول النبي ﷺ في شأن أبي بكر رضي الله عنه: «فهل أنتم تاركو لي صاحبي»^(١)، فالمضاف (تاركو) والمضاف إليه (صاحبي) والفاصل (لي) وهو جار ومجرور.

ولم يُعب في الكلام الفصل باليمين وهو القسم، مثل: شرُّ والله المجالسِ مجالسُ الغيبة.

كما يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ضرورة في أحوال:

الحال الأولى: أن يكون الفصل بأجنبي عن المضاف، مثل قول الشاعر:

كما حُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديُّ يُقاربُ أو يُزِيلُ

الشاهد: قوله: (بكف يوماً يهودي) حيث إن الشاعر فصل بين المضاف (بكف) والمضاف إليه (يهودي) والفاصل (يوماً) وهو ظرف، وكان الفاصل أجنبيًّا؛ لأن الظرف غير متعلق بالمضاف، وإنما تعلق به (حُطَّ).

(١) أخرجه البخاري في باب: قصة يأجوج ومأجوج رقم (٣٤٦١) ٣/١٣٣٩.

الحال الثانية: أن يكون الفصل بنعت المضاف، مثل قول الشاعر:

نجوت وقد بلَّ المُرادِيُّ سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

الشاهد: قوله: (أبي شيخ الأباطح طالب) حيث إن الشاعر فصل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب) والفاصل (شيخ الأباطح)، وهو نعت لأبي، وأصل الكلام: (من أبي طالب شيخ الأباطح).

الحال الثالثة: أن يكون الفصل بالنداء، مثل قول الشاعر:

وفاقُ كعبُ بُجيرٍ مُنقذُك من تَعجيلِ تهلِكَةِ والخلدِ في سقر

الشاهد: قوله: (وفاق كعب بجير) حيث إن الشاعر فصل بين المضاف (وفاق) والمضاف إليه (بجير) والفاصل وهو (كعب)، وهو منادى وأصل الكلام: (وفاق بجير يا كعبُ منقذ لك).



المضاف إلى ياء المتكلم

٤٢٠ - آخِرَ مَا أَضِيفَ لِيَا اكسِرْ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كـ (رَام) و(قَذَى)

٤٢١ - أَوْ يَكُ كـ (ابنَيْن) و(زَيْدِينَ) فَذِي جَمِيعُهَا يَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتِذِي

أي: يُكسر الحرف الأخير المضاف إلى ياء المتكلم، مثل: قلبي، ويستثنى الآتي:

أولاً: المعتل، سواء كان منقوصاً، مثل: رامي، أم مقصوراً، مثل: هذه عصاي.

ثانياً: الملحق بالمشئى، مثل: ابني، وتقول: بعث غلامي، فالذي قبل الياء ساكن.

ثالثاً: جمع المذكر السالم، مثل: زَيْدِينَ، فتقول: مررت بزَيْدِيَّ. ففي هذه الحالات الثلاث تبقى الياء مفتوحة إذا كانت بعد الألف أو الياء.

٤٢٢ - وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَאוِ ضُمَّ فَاكسِرُهُ يَهْن

أي: تُدغم ياء آخر المضاف - وهي ياء المشئى وجمع المذكر وياء المنقوص - في ياء المتكلم، وهو المضاف إليه، مثل: هذا قاضي، ويا مكرمي.

كما تدغم الواو في الياء بعد قلبها ياء؛ لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، مثل: أنتم مشاركي في الدعوة إلى الله، والأصل: مشاركون لي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِخٍ﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢]

وإن كان ما قبل الواو مضمومًا فإنه يكسر ليسهل النطق بالكسرة قبل الياء المشددة بدلًا من الضمة، مثل: بَنِيَّ، فأصلها (بنون) فحذفت النون للإضافة، وقلبت الواو ياءً، وكسر ما قبلها، وأدغمت الياء في الياء.

٤٢٣ - وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ أَي: إذا أُضيفت (ألف) المثني إلى الياء فإنها تبقى، مثل: لن أجازي إلا بما قدمت يداي، والأصل: يدان لي.

وإذا أُضيفت (ألف) المقصور إلى الياء فإنها تبقى، إلا عند هذيل فتقلب ياءً، مثل: هدايَ خير طريق لنجاتي، وعند هذيل: هُدَيَّ، وعلى لغة هذيل يقول الشاعر:

سَبَقُوا هَوِيَّ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُحْرَمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعُ
الشاهد: قوله: (هَوِيَّ) وأصله (هواي) حيث قلبت الألف ياءً على لغة هذيل وأدغمها في الياء الثانية وهي ياء المتكلم.



إعمال المصدر

٤٢٤ - يَفْعَلُهُ الْمَصْدَرُ أَلْحَقُ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ (أَل)

٤٢٥ - إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلَّ مَحَلَّهُ، وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

أي: يعمل المصدر عمل فعله في موضعين:

الموضع الأول: أن يكون نائبًا مناب الفعل، مثل: ضربًا زيدًا،
ف(ضربًا) ناب مناب الفعل (اضرب) ونصب المفعول (زيدًا).

الموضع الثاني: إذا جعلت محله فعلًا مُصَدَّرًا بـ (أَنْ) أو (مَا) واستقام المعنى، مثل: عجبت من ضربك زيدًا، فيصح أن تقول: من أن تضرب زيدًا، أو مما تضرب زيدًا.

وإذا لم يحل محله (أَنْ) و(مَا) فلا يصح، مثل: ضربني شديد، فلا يصح: أن أضرب شديد.

ويعمل المصدر المقدر في ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: إذا كان مضافًا، مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [سورة الحج: ٤٠]، فـ (دفع) مبتدأ وهو مضاف، و(الله) اسم الجلالة مضاف إليه، و(الناس) مفعول به لـ (دفع).

الحال الثانية: إذا كان مجردًا، مثل قوله سبحانه: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبٍ﴾ [سورة البلد: ١٤ - ١٥]، فـ (إطعام) مصدر مجرد من الإضافة ومن (أَل)، وَعَمِلَ عَمَلُ الْفِعْلِ فَنُصِبَ مَفْعُولُهُ (يَتِيمًا).

الحال الثالثة: إذا كان محلي بـ (أَل)، مثل: عجبت من الضرب عمرًا، أي: من ضربك، وهذا قليل.

والفرق بين المصدر واسم المصدر: أن اسم المصدر يكون فيه معنى الفعل دون حروفه، مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [سورة نوح: ١٧]، ف (نباتًا) اسم مصدر؛ لأن فيه معنى الفعل دون حروفه، فمصدر الفعل (أنبت): (إنباتًا).

والمصدر يكون فيه معنى الفعل وحروفه، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٤]، ف (تكليمًا) مصدر.

٤٢٦ - وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٍ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهُ
أي: يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ فَيَجْرَهُ، ثُمَّ يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ، مِثْلُ:
عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الْعَسَلِ، ف (شُرب) مصدر مضاف إلى الفاعل
المجرور (زيد) ونصب المفعول به (العسل).

ويضاف إلى مفعوله فيرفع فاعله، مثل قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

الشاهد: قوله: (نفي) مصدر مضاف إلى مفعوله (الدراهم)، و(تنقاد) فاعل (نفي).

٤٢٧ - وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ
أي: يَجُوزُ فِي التَّابِعِ لِلْمَجْرُورِ حَالَانِ:

الحال الأولى: الجُرُّ مراعاة اللفظ، مثل: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الطَّوِيلِ عَمْرًا، ف (الطويل) جُرَّتْ مراعاة للفظ المجرور (زيد).

الحال الثانية: الرفع والنصب مراعاة للمحل، مثل: عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ، والظريفُ (الظريف) تابع لمحل (شرب زيد).

والأصل مراعاة اللفظ، إلا إذا حصل لبسٌ فحينها يكون مراعاة المحل أحسن، مثل: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ القَوِيِّ عَمْرًا، ف (القوي) إذا جررتها مراعاة للفظ فيحتمل أن يكون صفة للضرب، أو صفة لزيد، فتكون مراعاة المحل أفضل هنا.

عمل اسم الفاعل

٤٢٨ - كَفَعِلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنِ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزِلِ
 ٤٢٩ - وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ، أَوْ نَفِيًّا، أَوْ جَا صِفَةً، أَوْ مُسْنَدًا
 ٤٣٠ - وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ
 أي: يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان مجردًا من (أل) بشرطين:

الشرط الأول: أن يدلَّ على الحال أو الاستقبال، فيكون بعيدًا عن معنى الماضي، مثل: هذا ضاربٌ زيدًا، بمعنى مضارعه: يضرب.

الشرط الثاني: أن يقع بعد أحد هذه الأمور:

الأمر الأول: الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتِ يَتَّبِعُونَ هَيْمًا﴾ [سورة مريم: ٤٦]، ومثل: أبالغ أنت قصدك؟

الأمر الثاني: حرف النداء، مثل: يا سائقًا سيارةً تمهل.

الأمر الثالث: النفي، مثل: ما حامدٌ السوقَ إلا من ربح.

كما يصح أن يأتي اسمُ الفاعل على شكلين:

الشكل الأول: صفةً، مثل: صحبت رجلاً عارفاً آدابَ السفر.

الشكل الثاني: خبرًا عن مبتدأ، مثل: أنت حافظٌ غيبةً جارك، أو خبرًا لناسخ، مثل: إنك حافظٌ غيبةً جارك.

وقد يعتمدُ على موصوفٍ مقدَّرٍ فيعملَ عَمَلَ فعله؛ كقول الشاعر:

كناطحِ صخرةً يوماً لِيُوهِنَهَا فلم يَضِرْها وأوهى قرنه الوِعْلُ

الشاهد: قوله: (كناطح صخرةً) حيث أعمل اسم الفاعل (ناطح) عمل الفعل ونصب به المفعول (صخرة) مع أنه غير معتمد في الظاهر على شيء، ولكنه من حيث المعنى معتمد على موصوفٍ محذوف؛ لأن الأصل كوعلي ناطح.

٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَل) فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ

أي: إذا كان اسم الفاعل مبدوءاً بـ (أَل) الموصولة، فإنه يعمل عمل فعله في الزمان الماضي وغيره، مثل: الكاتمُ سرّاً إخوانه محبوب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرِينَ الْعَاقِبِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [سورة آل عمران: ١٣٤].

٤٣٢ - (فَعَّالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولٌ) فِي كَثْرَةِ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ

أي: من صيغ المبالغة التي تعني عند إرادة الكثرة عن اسم الفاعل ما يأتي:

الصيغة الأولى: فَعَّالٌ، مثل قول: القائد الناجح ليس بهيَّاب عند الفرع.

الصيغة الثانية: مِفْعَالٌ، مثل: الكريم منْحَارٌ إبله لضيفه.

الصيغة الثالثة: فَعُولٌ، مثل: المؤمن شُكُورٌ ربّه على نعمه.

٤٣٣ - فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِيلٍ)

أي: تستحق هذه الصيغ ما يستحقه (فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل.

كما أن صيغتي (فَعِيلٍ، وَفَعِيلٍ) قليل في الاستعمال بالنسبة للثلاثة الأول، مثل: إن الله سميعٌ دعاءً مَنْ دِعا، ومثله: لا تكن جَزِعاً عند الشدائد.

٤٣٤ - وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

أي: إن غير المفرد؛ كالمثنى والجمع بأنواعه الثلاثة - المذكر

والمؤنث والتكسير - كالمفرد في العمل والشروط، مثل: قوله تعالى: ﴿وَلَا ءَامِينَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ﴾ [سورة المائدة: ٢]، ف (أمين) اسم فاعل، وهو جمع مذكر سالم، وقد نصب المفعول به (البيت الحرام).

٤٣٥ - وَأَنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلُؤًا وَآخِضٍ وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

أي: لا يخلو مفعول اسم الفاعل من حالين:

الحال الأولى: أن يتلوه ولا يُفصل بينهما ففيه وجهان:

الوجه الأول: النصب، مثل: هذا كاتبُ الدرسِ.

الوجه الثاني: الجر، مثل: هذا كاتبُ الدرسِ، ومنهما قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغَ أَمْرِهِ﴾ [سورة الطلاق: ٣]، وفي قراءة بالتونين ونصب (أمره).

الحال الثانية: أن يُفصل بينهما بفاصل فيجب النصب؛ لتعذر الإضافة، مثل: هذا كاتبُ اليومِ الدرسِ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة: ٣٠].

وإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول، نصب ما عداه، مثل: أنت مخبرُ عصامِ السفرِ قريباً؟

٤٣٦ - وَاجْرُرْ أَوْ أَنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ ك(مُبْتَغِي جَاءٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ)

أي: إذا جاء تابع للاسم المجرور بعد اسم الفاعل جاز فيه الجر والنصب، مثل: لست بمصاحبِ الفاسقِ والمنافقِ، أو المنافقِ، ومثله: مبتغي جاءٍ ومالاً من نهض، فنصب (مالاً) وهو معطوف على (جاءٍ) بالنظر لأصله.

٤٣٧ - وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ

٤٣٨ - فَهُوَ كَفَعْلٍ صَبِغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ ك(المُعْطَى كَفَأًا يَكْتَفِي)

أي: كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط فإنه يثبت لاسم المفعول، بلا زيادة في أحدهما على الآخر، مثل: مُنحَ الفائزُ جائزةً فهو

ممنوح، فاسم المفعول (ممنوح) يدل على معنى مجرد وهو (منح الجائزة)، فتصبح الجملة: أممنوح الفائزُ جائزة؟

وإذا أردت عمل اسم المفعول المستوفي للشروط فهو كالفعل المبني للمجهول في المعنى، وهو الدلالة على الحدث الواقع على الذات؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْمَوْلَفَةَ فَلُوِيَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٦٠]، ف (قلوبهم) نائب فاعل لاسم المفعول.

٤٣٩ - وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَ (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)

أي: قد يُضَافُ اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به وهو نائب الفاعل بقله، مثل: العلمُ معروفةٌ فوائدهُ، فتقول: العلمُ معروفٌ الفوائدِ، ومثله قول الناظم - بِكَلِمَةٍ -: الورع محمودُ المقاصدِ، والأصل: الورع محمودٌ مقاصدُهُ، فيكون مجرور اللفظ، مرفوع المحل؛ مراعاة لأصله.



أبنية المصادر

٤٤٠ - (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدِّي مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَـ (رَدَّ رَدًّا)

أي: يكون مصدر الفعل الثلاثي المتعدي على وزن (فَعْلٌ) بفتح فسكون، سواء كان الفعل على وزن (فَعْلٌ)، مثل: أَكَلَ أَكْلًا، أو على وزن (فَعِلَ)، مثل: فَهَمَ فَهَمًا.

٤٤١ - وَ(فَعِلَ) اللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلَ) كَـ (فَرِحَ) وَكَـ (جَوَى) وَكَـ (شَلَّ)

أي: يجيء مصدر (فَعِلَ) اللازم على وزن (فَعَلَ) سواء أكان صحيحًا، مثل: فَرِحَ فَرِحًا، أم معتلًا، مثل: جَوِيَ جَوَى - وهو الحرقه من عشق أو حزن -، أم مضعفًا، مثل: شَلَّتْ يده شَلًّا.

٤٤٢ - وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ، كَـ (عَدَا)

٤٤٣ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا: (فَعَالَا) أَوْ (فَعَلَانَا) - فَادِرٍ - أَوْ (فُعَالَا)

٤٤٤ - فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَـ (أَبَى)، وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا

٤٤٥ - لِلدَّاءِ (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلٌ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَـ (صَهَلَ)

أي: يجيء مصدر (فَعَلَ) اللازم على وزن (فُعُول) قياسًا، مثل: قَعَدَ فُعُودًا، وَجَلَسَ جَلُوسًا، وَعَدَا عُدُودًا، وَهَذَا يَكُونُ فِي الْحَالَةِ الَّتِي لَا يَسْتَوْجِبُ فِيهَا الْفِعْلُ مَصْدَرًا آخَرَ عَلَى وَزْنِ (فِعَالٌ) أَوْ (فَعَلَانٌ) أَوْ (فُعَالٌ)؛ لِمَا يَأْتِي:

أولًا: أن الوزن الأول: (فِعَالٌ) مصدر لكل فعل دلَّ على امتناع، مثل: أبى إباءً، وشرد شرادًا، ونفر نفارًا.

ثانيًا: أن الوزن الثاني: (فَعْلَان) مصدر لكل فعل دلَّ على حركة وتقلب، مثل: طَافَ طَوْفَانًا، وجال جولَانًا.

ثالثًا: أن الوزن الثالث: (فُعَال) مصدر لكل فعل دلَّ على داءٍ، مثل: سَعَلَ سُعَالًا، وزكم زكامًا، أو صوت، مثل: نَعَقَ نَعَاقًا.

رابعًا: قد يستعمل (فَعِيل) فيكون مصدرًا للفعل الدال على الصوت، مثل: صَهَلَ صَهِيلًا، ونَعَقَ نَعِيقًا، أو الدال على سير، مثل: رَحَلَ رَحِيلًا.

٤٤٦ - (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) (فُعَلًا) كـ (سَهْلَ الأَمْرِ)، وَ (زَيْدٌ جَزُلًا) أي: إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ)، ولا يكون إلا لازمًا، فله مصدران: المصدر الأول: (فُعُولَةٌ) مثل: سَهْلٌ سُهُولَةٌ، وصعب صعوبَةٌ، وعذب عذوبَةٌ.

المصدر الثاني: (فَعَالَةٌ) مثل: جَزُلٌ جَزَالَةٌ، وَفَضَحٌ فَصَاحَةٌ، وضخم ضخامة.

٤٤٧ - وَمَا أتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كـ (سُخِطَ) وَ (رِضَا) أي: ما جاء من أوزان مصادر الثلاثي مخالفاً للأوزان القياسية فيقتصر على السماع ولا يقاس عليه، مثل: سَخِطَ سُخْطًا، وَرَضِيَ رِضًا، وَذَهَبَ ذَهَابًا، وَشَكَرَ شُكْرًا.

٤٤٨ - وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ مَصْدَرُهُ كـ (قُدِّسَ التَّقْدِيسُ) ٤٤٩ - وَ (زَكَّوْهُ تَزْكِيَةً)، وَ (أَجْمَلًا) إِجْمَالٌ مِّنْ تَجْمُلًا تَجْمَلًا ٤٥٠ - وَ (اسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً)، ثُمَّ (أَقِمَّ) إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِمِ

أي: لا بد للفعل غير الثلاثي من مصدر قياسي، وأوزانه:

الوزن الأول: ما كان على (فَعَلَ) وله حالان:

الحال الأولي: إذا كان صحيح اللام فمصدره (تَفْعِيل)، مثل: قُدِّسَ

التقديس، وكلّم تكليماً، ومنه: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٤].

الحال الثانية: إذا كان معتل اللام فمصدره (تَفْعِلَة)، مثل: زكى تَرْكِيَّة، وندر مجيئه على تفعيل: مثل: تنزى تنزياً.

وإذا كان مهموزاً، فمصدره (تَفْعِيل)، و(تَفْعِلَة)، مثل: خطأ تَخْطِئًا وتَخْطِئَةً، وجزأ تجزئًا وتجزئة، ونبا تنبئًا وتنبئة.

الوزن الثاني: ما كان على (أَفْعَل) فمصدره (إِفْعَال) وله حالان:

الحال الأولى: إذا لم يكن معتل العين، مثل: أجمل إجْمَالًا، وأحسن إحسان، وأقبل إقبال.

الحال الثانية: إذا كان معتل العين، فُتُحذف عينه، وتُحوض التاء عنها في الأغلب، مثل: استَعَاذ استَعَاذَةً، وأقام إِقَامَةً، وأفاد إفادةً.

الوزن الثالث: ما كان على (تَفَعَّل) فمصدره (تَفَعَّل) مثل: تجمل تجمُّلاً، وتعلم تعلمًا، وتقدم تقدُّمًا.

٤٥١ - وَمَا يَلِي الْأَخْرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تَلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتِحَا
٤٥٢ - بِهِمْزٍ وَضِلْ كِ (اصْطَفَى)، وَضَمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمَّمَا)

أي: إذا كان المصدر مبدوءًا بهمزة وصل كُسر ثالث، وزيد ألف قبل آخره، مثل: اصطفى اصْطِفَاءً، وانطلق انْطِلاقًا.

وإذا كان الفعل على وزن (تَفَعَّلَل)، مثل: تَلَمَّم، فيُضم الحرف الرابع من مصدره ك: (تَلَمَّمًا).

٤٥٣ - (فَعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِ(فَعْلَلَا) . وَاجْعَلْ مَقِيَسًا ثَانِيًا لَا أَوْلَا

أي: يأتي مصدر (فَعْلَل) على (فَعْلَل) بقلّة، مثل: دَخَرَج دِحْرَاجًا، ورُزِلت الأرض زلزالًا، ويأتي على (فَعْلَلَة) وهو المقيس فيه، مثل: دَخَرَج دَخْرَجَةً، ورُزِلت الأرض زلزلةً.

٤٥٤- لِ(فَاعِلٍ): (الْفِعَالُ) وَالْمُفَاعَلَةُ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

أي: إذا كان الفعل على وزن (فَاعِلٍ) فمصدره (الْفِعَالُ) و(المفاعلة) وهو أكثر وأعم اطرادًا، مثل: قاتل قِتَالًا ومُقَاتَلَةً، وخاصم خصامًا ومخاصمة، وجادل جدالًا ومجادلة.

وما ورد مخالفًا لذلك فهو مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، مثل: اقشعر المريض قشعريرة، والقياس: اقشعرارًا.

٤٥٥- وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ كَ(جَلَسَهُ) وَ(فَعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ كَ(جَلَسَهُ)

أي: إذا كان المصدر ثلاثيًا فلا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يدلَّ على المرة الواحدة فوزنه (فَعْلَةٌ)، مثل: رُبَّ أَكْلَةٍ منعت أكلات، وضربته ضربة.

الحال الثانية: أن يدلَّ على الهيئة فوزنه (فَعْلَةٌ)، مثل: جلست جِلْسَةً حسنة، ومات ميتة.

٤٥٦- فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّامَّةِ وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَ(الْخُمْرَةِ)

أي: إذا كان المصدر غير ثلاثي دالًّا على المرة الواحدة، فتكون بزيادة التاء في آخر المصدر، مثل: أغفى المريض إغفاءً، وكبر المصلي تكبيرة.

وأما الهيئة فلا تجيء منه من غير الثلاثي، وما جاء فهو شاذ، مثل: هي حسنة الخُمْرَةِ، فبنوا (فَعْلَةٌ) من (اختمر) وهو غير ثلاثي، وهو حسن العِمَّة من الفعل تعمم.



أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

٤٥٧ - كَ (فَاعِلٍ) صُغِ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا مِّنْ ذِي ثَلَاثَةِ يَكُونُ كَ (عَظْمًا)

أي: إذا أُريدَ بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال (فاعل) وهو مقيس فيما يلي:

الأول: إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ)، مثل: ضَرَبَ فهو ضارب، وَعَظَمًا فهو عَظِمٌ، وذَهَبَ فهو ذاهب.

٤٥٨ - وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ (فَعِلَ) غَيْرَ مُعَدِّي، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلَ)

٤٥٩ - وَ (أَفْعَلُ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشِرَ) وَنَحْوُ: (صَدْيَانُ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)

الثاني: إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ)، فهو قليل في اسم الفاعل، مثل: طَهَّرَ فهو طاهر، وَحُمِضَ فهو حامض.

الثالث: إذا كان الفعل على وزن (فَعِلَ) فإن كان متعدبًا فقياسه (فاعل)، مثل: رَكِبَ فهو راكِبٌ، وَعَلِمَ فهو عالِمٌ، وإن كان لازمًا، فلا يأتي اسم الفاعل على وزن (فاعل) إلا سماعًا، مثل: أَمِنَ فهو آمِنٌ، والقياس فيه أن يكون على ثلاثة أوزان وهي:

الوزن الأول: (فَعِلَ)، مثل: أَشِرَ فهو أَشِيرٌ.

الوزن الثاني: (فَعْلَانُ)، مثل: عَطِشَ فهو عَطِشَانُ، وَصَدِيَ فهو صَدْيَانُ.

الوزن الثالث: (أَفْعَلُ)، مثل: سَوِدَ فهو أَسْوَدٌ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرٌ.

٤٦٠ - وَ(فَعَلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِ(فَعُلٍ) كد(الضَّخْمِ) وَ(الجَمِيلِ)، وَالْفِعْلُ (جَمُلٌ)

٤٦١ - وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلٌ) وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلٌ)

أي: إذا كان الفعل على وزن (فَعُل) بضم العين، فالأولى أن يكون اسم فاعله على أحد الوزنين:

الوزن الأول: (فَعُل)، مثل: ضَخْمُ الفيل فهو ضَخْمٌ، وشَهْمُ فهو شَهْمٌ.

الوزن الثاني: (فَعِيل)، مثل: جَمُلُ الغزال فهو جَمِيلٌ، وشَرُفُ الرجل فهو شَرِيفٌ.

ويقولُ مجيئه على أحد هذين الوزنين:

الوزن الأول: (أَفْعَلٌ)، مثل: خطبُ فهو أخطبُ.

الوزن الثاني: (فَعَلٌ)، مثل: حَسُنُ فهو حَسَنٌ.

وقد يستغنى عن صيغة (فاعل) من الفعل الثلاثي المفتوح العين بغيرها؛ كقوله: طاب فهو طَيِّبٌ، وشاخ فهو شيخٌ.

٤٦٢ - وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كد(المُؤَاصِلِ)

٤٦٣ - مَعَ كَسْرِ مَتَلَوُّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمُّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

أي: يجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن المضارع بعد إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر على كل حال، مثل: أُكْرِمَ: مُكْرِمٌ، ويدحرج: مُدَحْرَجٌ، ويواصل: مُؤَاصِلٌ، ويستغفر: مُسْتَغْفِرٌ.

٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كِمِثْلِ: (الْمُنْتَظَرُ)

أي: لا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول إلا في الحرف الذي قبل الأخير، فإن كسرتة فهو اسم فاعل، وإن فتحته فهو اسم مفعول، فمثلاً: منتظر، اسم فاعل، ويكون اسم مفعول: منتظر، وهذا كله فيما إذا زاد على الثلاثة.

٤٦٥ - وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدَ زِنَةٌ (مَفْعُولٍ) كَأَتْ مِنْ (قَصْد)

أي: إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي فعلى زنة (مفعول) باطراد، مثل: كلمة (قصد) ثلاثي، واسم المفعول منها: مقصود وهكذا.

٤٦٦ - وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلٍ) نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ)

أي: ينوب (فعيل) بالنقل عن (مفعول) في الدلالة على معناه، مثل: فتاة كحيل، ورجل جريح، وامرأة قتيل، فنابت كحيل عن مكحول، وجريح عن مجروح، وقتيل عن مقتول، وهو غير مقيس بل يقتصر فيه على السماع.

ونبه الناظم بقوله: (فتاة أو فتى كحيل) إلى أن وزن فعيل بمعنى مفعول، يستوي فيه التذكير والتأنيث.



الصفة المشبهة باسم الفاعل^(١)

٤٦٧ - صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

أي: الصفة المشبهة هي الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى، مثل: هذا رجلٌ حسنٌ الوجه، ف (حسن) صفة مشبهة وهي مضاف، والمعنى: حسنٌ وجهه، أو يحسن وجهه.

٤٦٨ - وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كـ (ظَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

أي: تُصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم الذي يدل على الحال، بخلاف الماضي والمستقبل؛ لأنها لو كانت للماضي أو المستقبل زال المعنى في الصفة المشبهة وهو الثبوت والاستمرار، مثل: طاهر القلب، ف (طاهر) اسم فاعل وهو صفة مشبهة، أي: طهر قلبه، وكذلك: جميل الظاهر، أي: جمل ظاهره، ولا يصح تقييدها ب (غداً) و(أمس).

٤٦٩ - وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ

أي: تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المُتعدّي بالنصب والرفع والجر، مثل: طاهر حسنٌ الوجه، ف(الوجه) منصوب على التشبيه بالمفعول به، ويجوز الرفع والجر أيضاً، وتعمل هذا العمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو شرط الاعتماد.

٤٧٠ - وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَّ

(١) يفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في أن اسم الفاعل يدل على الحدث وفاعله، والصفة المشبهة تدل على الثبوت والاستمرار. ينظر: شرح ابن عثيمين ١٥/٢.

أي: لا يصح تقدّم معمول الصفة المشبهة عليها، فلا تقول: جاء الوجه الحسن؛ لضعفها، ويلزم أن تعمل في السببي، مثل: زيدٌ حسنٌ وجهه، ولا تعمل في أجنبي، فلا يصح: زيدٌ حسنٌ عمراً.

٤٧١ - فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجَرَّ - مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ) - مَصْحُوبَ (أَلْ)، وَمَا اتَّصَلَ

٤٧٢ - بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجَرَّرُ بِهَا - مَعَ (أَلْ) - سُمًّا مِنْ (أَلْ) خَلَا

٤٧٣ - وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا

أي: إذا كان معمول الصفة المشبهة مصحوبًا بـ (أل)، مثل: جاء الحسن الوجه، فالمعمول (الوجه) محلى بـ (أل) والصفة (الحسن) كذلك لذا يجوز في المعمول: الرفع والنصب والجر، مثل: جاء الحسن الوجه والوجه والوجه.

وكذلك إذا كانت الصفة مجردة من (أل)، مثل: جاء حسنٌ الوجه والوجه والوجه، كما أن ما اتصل بها يجوز فيه الأوجه الثلاثة السابقة.



التعجب

٤٧٤ - بِ(أَفْعَلٍ) انطوقُ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبًا أَوْ جِيءَ بِ(أَفْعِلٍ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِ(بَا) أي: إذا أريد التعجب من شيء ففيه صيغتان:

الصيغة الأولى: على وزن (أَفْعَلٍ) مسبوقه بـ (ما)، مثل: ما أجودَ النبي ﷺ، ومنه قوله تعالى: ﴿قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْرَمُ﴾ [عبس: ١٧].

الصيغة الثانية: أن يُجاءَ بفعل على وزن (أَفْعِلٍ) قبل المجرور بـ(الباء) وجوبًا، مثل: أجملُ بعمرٍ، ومنه قوله سبحانه: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

٤٧٥ - وَتَلَوُ (أَفْعَلٍ) انصَبْنَهُ ك(ما) أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقُ بِهِمَا أي: يُنصب الاسم بعد (أَفْعَلٍ) التعجب، مثل: ما أوفى خليلينا، فـ (خليلينا) منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، كما أن ما بعد (أَفْعِلٍ) يكون مجرورًا، مثل: أصدق بها.

٤٧٦ - وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ اسْتِخَاحَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ أي: يجوز حذف المتعجب منه إذا صحَّ المعنى، مثل قوله سبحانه: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [سورة الكهف: ٢٦]، أي: أسمع به، فحذف المتعجب منه (به)؛ لوضوحه وظهور المعنى، ومثله: ما أكرم زيدًا وما أجود، أي: أجوده.

وإذا لم يتضح المعنى بعد الحذف فلا يصح، مثل: ما أكرم زيدًا، وأبخل عمرًا، فلا يصح حذف عمرو؛ لأن المعنى لا يتضح.

٤٧٧ - وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمًا

أي: لا يصح تقدم المتعجب منه على الفعلين، فلا تقول: أسمع يزيد، وبه أبصر، كما لا يصح أن يصاغ من فعلي التعجب غير الماضي، فلا تقول: ما يحسن زيدًا.

٤٧٨ - وَصُغُهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلًا) وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلَ (فِعْلًا)

أي: يُشترط لما يُصاغ منه فعلاً التعجب سبعة شروط وهي:

الشرط الأول: أن يكون من الفعل الثلاثي، ذ (أسمع) من (سمع).

الشرط الثاني: أن يكون متصرفًا، بخلاف الجامد، فلا يصح من: (نعم، وبئس، وليس).

الشرط الثالث: أن يقبل الفعلُ التفاضلَ والتفاوت فيكون شيء أكثر من شيء؛ كالكرم مثلاً، بخلاف (العمى)، أي: عمى البصر، فلا يقال: ما أعمى زيدًا، ولا يجوز من مات؛ إذ لا تفاضل.

الشرط الرابع: أن يكون الفعل تامًا، فلا يصح الناقص؛ (ك(كان) وأخواتها، فلا يقال: ما أكونه قائمًا.

الشرط الخامس: أن يكون الفعل غير منفي، فلا يصح في: ما قام زيد، أن تقول: ما أقومه.

الشرط السادس: ألا يكون منبئًا للمجهول، مثل: ضُرب بكرٌ.

الشرط السابع: ألا يكون الوصف منه على (أفعل) فعلاً، مثل: شَهْلٌ يشهل فهو أشهل، فلا يقال: ما أشهله، أو ما أحمره، أو ما أسوده؛ لأن الوصف منها على وزن (أفعل) أحمر وأسود.

٤٨٠ - وَ(أَشْدِدُّ) أَوْ (أَشَدُّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمًا

أي: إذا اختل شرط من الشروط السابقة فيؤتى ب(أشدِّد) أو (أشدَّ)، نحو: ما أشد استغفاره، أو أشدد باستغفاره.

٤٨١ - وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَيَبْعَدُ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَحِبُّ

أي: يأتي المتعجب منه بعد (أشد) مصدرًا منصوبًا، فتقول: ما أشد استغفاره، وبعد (أشد) مجرورًا ب (الباء) فتقول: أكثر باستغفاره.

٤٨٢ - وَبِالنَّدُورِ احْكُمِ لِعَيْرِ مَا ذَكَرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُتِرَ

أي: إذا وُجد من كلام العرب ما يخالف الشروط السابقة فيكون شاذًا ولا يقاس عليه، مثل قولهم: ما أخصره، وهو أكثر من ثلاثة أحرف، كما أنه مبني للمجهول، ومثله: ما أحمقه، وما أغساه.

٤٨٣ - وَفَعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا

٤٨٤ - وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

أي: لا يصح تقدم معمول فعل التعجب على فعله، سواء تقدم على الفعل دون (ما) أو على الفعل و(ما)، فلا يصح أن تقول: ما السماء أحسن، أو بالسماء أحسن.

كما لا يصح أن يُفصل بين الفعل ومفعوله بفاصل، فلا تقول: ما أصفى في الغرفة المصباح.

واختلف النحاة في فصله بالظرف، وحرف الجر، فورد عن بني سليم: ما أحسن في الهيجاء لقاءها.



نعم وبئس وما جرى مجراهما

٤٨٥ - فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ : (نَعْمَ) و(بِئْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

أي: إن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان جامدان وليسا اسمين؛ لدخول تاء التأنيث عليهما، فيرفعان الاسم الذي بعدهما على أنه فاعل، مثال ذلك كله: نعم الرجل، ف (نعم) فعل ماضٍ جامد، و(الرجل) فاعل مرفوع.

٤٨٦ - مُقَارِنِي (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا ك(نَعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا)

أي: ينقسم فاعل (نعم) و(بئس) إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون مقروناً بـ (أل)، مثل قوله تعالى: ﴿نَعْمَ الْمَوْلَى﴾ [سورة الأنفال: ٤٠]، ولا يصح: نعم مولى، ف(نعم): فعل ماضٍ جامد، و(المولى): فاعل.

القسم الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه (أل)، مثل قوله سبحانه: ﴿وَلِنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة النحل: ٣٠]، ف(نعم): فعل ماضٍ جامد، و(دار): فاعل، و(المتقين): مضاف إليه.

ويصح أن يكون مضافاً إلى مضافٍ إلى ما فيه (أل)، مثل: نعم دارٍ كريمٍ القوم، وهكذا، المهم: أنه لا بد أن تأتي بـ (أل).

٤٨٧ - وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفْسِّرُهُ مُمَيِّزٌ ك(نَعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ)

أي: يجوز أن يكون فاعل (نعم) و(بئس) ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز، مثل: نعم قوماً معشره، أي: نعم هم، أي: القوم قوماً، ومنه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [سورة الكهف: ٥٠]، ف(بئس): فعل ماضٍ جامد،

والفاعل ضمير مستت تقديره هو، و(للفاليمين): جار ومجرور حال، و(بدلاً): تمييز منصوب للضمير المستتر.

٤٨٨ - وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِشْتَهَرَ

أي: اختلف النحويون اختلافاً مشتهداً عنهم في جواز الجمع بين الظاهر المرفوع والتمييز أو لا؟ مثل: نعم القومُ قوماً معشره، ف (نعم): فعل ماضٍ، و(القوم): فاعل، و(قوماً): تمييز، و(معشره): مبتدأ خبره الجملة السابقة.

٤٨٩ - وَ(مَا) مُتَمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ فِي نَحْوِ: (نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

أي: اختلف النحويون في (ما) الواقعة بعد (نعم وبئس) في قولك: نعم ما يقول الفاضل، على قولين:

القول الأول: أن تكون نكرة منصوبة على التمييز، مثل: نعم قولاً يقوله الفاضل، وكأنَّ الناظم - رَحِمَهُ اللهُ - يرجح التمييز.

القول الثاني: أن تكون هي الفاعل وهي اسم معرفة، والتقدير: نعم القول يقوله الفاضل، ف(نعم): فعل ماضٍ جامد للمدح، وفاعله ضمير مستتر فيه، و(ما): تمييز، وقيل: فاعل، وجملة (يقول الفاضل) في محل نصب نعت ل(ما) على الإعراب الأول، وفي محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف تقديره (نعم الشيء شيء يقوله الفاضل) والمسألة فيها تفصيل.

٤٩٠ - وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

أي: يُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ (نَعَمْ) وَ(بئس) فاعلهما، أو التمييز النائب عن الفاعل، وفي إعرابه وجهان:

الوجه الأول: أن يكون مبتدأ مؤخرًا، والجملة قبله خبر عنه.

الوجه الثاني: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوفٍ وجوبًا، مثل: نعم الرجل زيد، ف (زيد) هو المخصوص فإما أن يكون مبتدأ مؤخرًا والجملة التي قبله (نعم الرجل) خبر، وإما أن يكون خبرًا ومبتدؤه محذوف تقديره (هو).

٤٩١ - وَإِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كـ(الْعِلْمُ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى)

أي: إذا تقدم المخصوص أو ما يُشعر به فلا حاجة إلى ذكره مرة أخرى، مثل: العلم نعم المقتنى، ذ (العلم) هو المخصوص، وتقدم على الجملة، ولا حاجة أن يذكر مرة أخرى، فنقول: العلم نعم المقتنى العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿نَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، أي: أيوب.

٤٩٢ - وَاجْعَلْ كَدِيسٍ: (سَاءً)، وَاجْعَلْ (فُعَلًا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَدِيسٍ (نَعَمَ) مُسَجَّلًا

أي: تأتي (ساء) مثل (بئس) للذم ورفع الاسم بعدها، مثل: ساء الرجل زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٧]، ذ(ساء): فعل ماض للذم، والفاعل ضمير مستتر، و(مثلاً): تمييز منصوب، و(القوم): خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو.

وما كان على وزن (فعل) من كل فعل ثلاثي تام ك (نعم) مطلقاً، مثل: صدق الرجل زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [سورة الكهف: ٥]، ف(كبرت): فعل ماض للذم، والفاعل ضمير مستتر أي الكلمة، و(كلمة): تمييز منصوب بالفتحة، و(تخرج): فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر، والجملة في محل نصب نعت (لكلمة).

٤٩٣ - وَمِثْلُ (نَعَمَ): (حَبِّدًا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) وَإِنْ تُرِدُ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبِّدًا)

أي: يقال في المدح: (حببًا) كما يقال: (نعم)، وتكون (ذا) هي الفاعل، مثل: حببًا زيد، ف(حب) فعل ماض، و(ذا) فاعل، و(زيد) مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر.

ويقال في الذم: (لا حببًا) مثل: لا حببًا زيد.

٤٩٤ - وَأَوَّلُ (ذَا) الْمُخْصُوصِ أَيًّا كَانَ، لَا تَعْدِلُ بِ(ذَا)؛ فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

أي: يأتي المخصوص بعد (ذا) مباشرة ولو كان جمعاً، أو مثني، وتبقى (ذا) على ما هي عليه لا تتغير؛ لأنها كالأمثال تُجرى على حالها

لا تُغَيِّر، فلا تقول مثلاً: حَبَّ القوم هؤلاء، بل تقول: حبذا القوم، وحبذا الرجال، وحبذا الرجال، وحبذا هند.

٤٩٥- وَمَا سَوَى (ذَا) اِرْفَعْ بِ(حَبِّ)، أَوْ فُجِّرْ بِالْبَاءِ، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَاكُتْرِ

أي: يُؤْتَى بِ(حَبِّ) لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ كَمَا يُؤْتَى بِ (نعم)، وَإِذَا كَانَ فَاعِلُهَا (ذَا)، فَهِيَ بَفَتْحِ الْحَاءِ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهَا غَيْرَ (ذَا)، فَهِيَ بِضَمِّ الْحَاءِ عَلَى الْأَكْثَرِ، مِثْلُ: حُبَّ زَيْدٍ، أَوْ حُبِّ بَزِيدٍ.

وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَأْتِيَ بِالْبَاءِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِنْشَاءِ وَالْمَدْحِ، فَتَقُولُ: حُبَّ بَزِيدٍ؛ لِأَنَّهُ يُوْهَمُ بِأَنْ (زَيْدٍ) نَائِبُ فَاعِلٍ.



أفعل التفضيل

٤٩٦ - صُعُ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجَبِ (أَفْعَل) لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

أي: ما جاز أن يُصاغ منه (فعل) التعجب، جاز أن يُصاغ منه (أفعل) التفضيل، وامنع في (أفعل) التفضيل ما مُنِع في فعل التعجب، فلا يصح أن تقول: زيدٌ أموت من عمرو؛ لأن (أموت) فعل غير قابل للتفاوت.

٤٩٧ - وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجَبٍ وَوَصَلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

أي: إذا تخلف شرط من الشروط في (أفعل) التفضيل، فإنك تأتي بـ (أشدّ) أو (أشدّيد) أو شبههما؛ خلفًا عن بعض الشروط، كما تفعل ذلك في فعل التعجب، مثل: فلانٌ أشدّ دحرجةً من فلان، فـ (دحرجة) جاءت من فعل أكثر من ثلاثي.

٤٩٨ - وَ(أَفْعَل) التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بـ(مِنْ) إِنْ جُرِّدًا

أي: إذا كان أفعل التفضيل مجردًا من (أل) والإضافة فلا بد من اقترانه بـ (مِنْ) لفظًا أو تقديرًا، مثل: المنافق أخطر من العدو الظاهر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْتَنُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]، كما يجوز الفصل بين (أفعل) و(من) بمعمول (أفعل) - خلفًا لما يُفهم من أنه لا يجوز -؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [سورة الضحى: ٤].

٤٩٩ - وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُصَفِّ، أَوْ جُرِّدًا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدًا

أي: إذا أضيف (اسم) التفضيل إلى نكرة، أو جُرِّدَ من (أل) لزم

أن يكون مفردًا مذكرًا، مثل: زيدٌ أفضل رجلٍ هنا، وهندٌ أفضل امرأةٍ هنا، والزيدان أفضل رجلين هنا.

٥٠٠ - وَيَلُؤُ (أَلْ) طَبَقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَن ذِي مَعْرِفَةٍ

٥٠١ - هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ

أي: يأتي (اسم) التفضيل المعرف بـ (أل) مطابقًا لموصوفه، أو ما كان خبرًا عنه مطلقًا، مثل: زيدٌ هو الأفضل، وهند هي الفضلى، والنساء هن الفضليات.

وإذا أُضِيفَ (اسم) التفضيل إلى معرفة جاز الوجهان: المطابقة وعدمها، مثل: هند فضلى النساء، أو هند أفضل النساء، وكذلك: الزيدان أفضل الرجال، والزيدان أفضلًا الرجال.

واشترط الناظم - رَحْمَةُ اللَّهِ - للمطابقة وعدمها أن تنوي معنى (من)، مثل: محمد رسول الله أفضل الأنبياء، أي: أفضل من جميع الأنبياء.

وإذا لم تنوِ معنى (من) وإنما نويت مطلق الفضل، فيجب أن يكون مطابقًا لما اقترن به، مثل: فلانٌ أعدل الناس، أي: أنه حاز قصبَ الفضل في العدل، وليس أنه أعدل من جميع الناس، ومثله: زيدٌ وعمروٌ أعدلا بني مروان، أي: أنهما عدلان، وليس أعدل من كل بني أمية.

٥٠٢ - وَإِنْ تَكُنْ يَتَلَوُ (مِنْ) مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

٥٠٣ - كِمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

أي: إذا كان المفضّل عليه اسم استفهام وجب تقديمه في صدر الجملة؛ لأن الاستفهام له الصدارة، مثل: أنت خير؟ والجواب: أنا خيرٌ من فلان.

وإذا جاء في جملة خبرية فيقلُّ التقديم، مثل: خيرٌ من زيد عمروٌ، والأصل: عمروٌ خير من زيد.

٥٠٤ - وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتًا

٥٠٥ - كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِي أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

أي: يرفع (اسم) التفضيل الضمير المستتر، مثل: زيدٌ أفضلٌ من عمرو، ففي (أفضل) ضمير مستتر عائد على زيد.

وأما الاسم الظاهر فلا يرفعه إلا إذا صار بمعنى الفعل بحيث يحلُّ الفعل محله، ويكون (أفعل) التفضيل بعد نفي أو نهي أو استفهام إنكاري، مثل قول القائل:

ولن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق

ف (الفضل) فاعل (أولى)، مع أن (أولى) اسم التفضيل، وصح أن يحل الفعل محلها فرفعت الفاعل، والمعنى: يُولى به الفضل.

ومثله: مسألة الكحل، وهي: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، ف (أحسن) اسم التفضيل، يحل محل الفعل (يحسن) فرُفع الظاهر به (الكحل).

وهذه المسألة قليل وقوعها، ويمكن أن يقاس عليها غيرها، مثل: ما رأيت رجلاً أحسنَ على رأسه الشمعُ منه على رأس زيد.

ومنه الحديث: «ما من أيام أحبُّ إلى الله العملُ فيهنَّ من هذه الأيام»، وضابط مسألة الكحل: أن يكون في الكلام نفي بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين.



النعته

٥٠٦- يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى: نَعْتُ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلٌ

أي: تنقسم التوابع التي تتبع متبوعها في الإعراب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: النعت، القسم الثاني: التوكيد، القسم الثالث:

العطف بنوعيه، القسم الرابع: البدل.

٥٠٧- فَالْنَعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

أي: ومن جملة التوابع: النعت فيتمم الكلام الذي سبقه بأحد

أمرين:

الأمر الأول: بوسمه، أي: وصف الكلام السابق، مثل: مررت

برجلٍ فاضلٍ، ف (رجل) مطلق لم يوصف بشيء، و(فاضل) نعت وهو

وصف للرجل.

الأمر الثاني: وسم ما به اعتلق، أي: وصف ما له علاقة به

بضمير أو غيره، مثل: مررت برجلٍ فاضلٍ أبوه، ف(فاضل) تابع ل(رجل)

والوصف لا يعود إلى (رجل) وإنما يعود إلى ما له علاقة بـ (رجل) وهو

(أبوه).

٥٠٨- وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَكَ (أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا)

أي: يجب أن يكون النعت مطابقاً للمنعوت في التعريف والتنكير،

مثل: امرر بقوم كرمًا، ف (كرمًا) نكرة تابعة للمنعوت النكرة (قوم)،

ويصح: امرر بالقوم الكرمًا.

٥٠٩ - وَهُوَ لَدَى التَّوَجُّيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كالفِعْلِ، فَأَقْفُ مَا قَفَّوْا

أي: لا يخلو النعت من حالين:

الحال الأولى: أن يكون وصفًا للمنعوت قبله، فيتبع منعوته في الأفراد والتذكير وما سواهما؛ كالتثنية والجمع والتأنيث، مثل: مررت برجلٍ قائمٍ، وامرأةٍ جالسةٍ، ومررت برجالٍ قائمين، ورجلين قائمين، أي: يتبع موصوفه في أربعة من عشرة.

الحال الثانية: أن يكون وصفًا في غيره، فيكون له حكم الفعل بالنسبة لغيره، مثل: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، ومررت برجلٍ جالسةٍ أمه.

ويدل النعت من حيث المعنى على التخصيص، والمدح، والذم، والترحم، مثل: مررت بزيد المسكين، والتوكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [سورة الحاقة: ١٣]، فـ(واحدة) توكيد لـ (نفخة) في المعنى وهي نعت في الإعراب.

٥١٠ - وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقِّ كـ(صَغَبٍ) وَ(ذَرْبٍ) وَشَبَّهَهُ كـ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبِ

أي: يُشْتَرَطُ فِي النَعْتِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

الأمر الأول: أن يكون مشتقًا، مثل: مررت برجلٍ قائمٍ، فـ(قائم) مشتق من اسم الفاعل، ولا يصح أن يكون جامدًا، مثل: هذا رجلٌ حَجْرٌ، فـ(حجر) جامد وهو الحجر الحقيقي.

الأمر الثاني: أن يكون شبيهًا بالمشتق وهو (ذا)، (وذي)، (والمنتسب إلى قبيلة، أو مكان، أو نحوهما)، مثل: أكرم الرجلَ هذا، فـ(هذا) صفة للرجل، وهي مؤولة بمشتق، أي: أكرم الرجلَ المشارَ إليه، ومثال المنتسب: رأيت الرجلَ التيميَّ.

٥١١ - وَنَعَّوْا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطِيَتْ مَا أَعْطَيْتُهُ حَبْرًا

أي: تأتي الجملة الاسمية أو الفعلية نعتًا إذا كان المنعوت نكرة،

مثل: مررت برجلٍ يقرأ، ف(يقرأ) جملة فعلية من الفعل والفاعل المستتر في محل جر نعت؛ لأن منعوها (رجل) وهو نكرة، ولو قلت: مررت بالرجل يقرأ، فتكون الجملة الفعلية حالية؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

وإذا نعت بالجملة فإنها تُعطي ما تُعطاه الجملة الخبرية من الأحكام، ومن ذلك أنه لا بد أن تحوي ضميرًا يربطها بالموصوف (المنعوت)، مثل: مررت برجلٍ ابنه كبيرٌ، ف (الهاء) في (ابنه) هي الرابط، ولهذا لا يصح أن يقال: مررت برجلٍ عمروٌ قائمٌ؛ لعدم وجود الرابط.

٥١٢ - وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَيْتَ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِيبُ

أي: إذا كانت الجملة طلبيةً فلا تكون نعتًا، فلا يصح أن تقول: مررت برجلٍ اضربه، وإنما تكون خبرية، مثل: زيدٌ أكرمه.

وإذا جاءت الجملة نعتًا طلبيةً فيجب إضمار القول؛ ليكون نعتًا، وتكون الجملة مقولة للقول المحذوف، مثل قول الشاعر:

حتى إذا جنَّ الظلام واختلفَ جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قط؟

الشاهد: قوله: (هل رأيت الذئبَ قط؟) صفة ل (مذق) وهي جملة طلبية، فهنا يُقدر كلام وهو (جاء بمذقٍ مقول فيه: هل رأيت الذئبَ قط؟)، فالمحذوف هنا الوصف.

٥١٣ - وَنَعَتْوَا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَرَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكَيرَا

أي: نعت العرب بالمصدر بكثرة وجعلوه مفردًا مذكرًا وجوبًا؛ لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع، مثل: هذا رجلٌ عدلٌ، ف (عدل) مصدر نعت، وهذه امرأة عدل، وهذان رجلان عدلٌ، وهؤلاء رجال عدلٌ.

وذكروا في تأويل المصدر: أن المصدر على حاله، وأنه على تقدير مضاف، أي: ذو عدل، فتقول: هذا رجل ذو عدل، ورجلان ذوا عدل.

٥١٤ - وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ، لَا إِذَا اتَّخَلَفَ

أي: إذا أردت النعت لاثنتين مختلفين في الصفة، فيجب التفريق بينهما بالعطف، مثل: مررت بزيد وعمرو الكريم والبخيل، ف (الكريم، والبخيل) وصفان متغايران أولهما للأول، والثاني للثاني.

أما إذا كانا جميعًا متصفين بالصفة نفسها فلا يؤتى بحرف العطف، مثل: مررت بزيد، وعمرو الكريمين.

٥١٥ - وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

أي: إذا كان النعت لمعمولين وعاملين متفقين في العمل والمعنى، فتتبع المعمولين بغير استثناء، مثل: رأيت زيدًا، وأبصرت عمرًا الكريمين.

وإذا حصل اختلاف في العمل أو المعنى وجب التفريق، مثال الاختلاف في العمل: جاء زيد وأكرمت عمرًا المجتهدين، ف (عمرو) منصوب، و (زيد) مرفوع، وحينئذ لا تصح العبارة السابقة، فيجب أن التفريق فتقول: جاء زيد المجتهد، ورأيت عمرًا المجتهد.

ومثال الاختلاف في المعنى: نجح زيد وفشل عمرو المحبوبان، فيجب التفريق هنا أيضًا لاختلاف المعنى.

٥١٦ - وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ

أي: إذا كثرت النعوت، وكان المنعوت واحدًا مفتقرًا إليها فلا يتعين ولا يُعرف بدونها وجب الإتيان ولا يجوز القطع، مثل: جاء زيد الكريم الشجاع القرشي، ومنه: زيد كريمة شجاع تميمي، وعندنا ثلاثة نعوت، لكن لا يتعين إلا بالثالث وهو (القرشي) فيتعين ذكره.

٥١٧ - وَأَقْطَعُ أَوْ أَتْبَعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعَلِّنًا

أي: إذا كان النعت يتعين ببعضها فيجوز قطع ما يتعين بدونها، ويجوز الإتيان أيضًا؛ لأن الإتيان هو الأصل، مثل: جاء زيد الكريم الشجاع التميمي، وهناك رجلٌ يسمي (زيدًا) وهو كريمة قرشي لكنه

غير شجاع، فيجوز القطع في (التمييز)؛ لأنه يتعين بدونها، أما (الشجاع) فلا بد أن يكون تابعاً؛ لأنه لا يتعين بدونه.

٥١٨- وارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

أي: يجوز الرفع عند القطع على أن خبر المبتدأ محذوف، مثل: مررت بزيد الكريم الشجاع، أي: هو الكريم الشجاع.

أو النصب على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: (أعني)، شريطة ألا يظهر المبتدأ ولا الناصب؛ لأنهما إن ظهرا صار النعت جملة، مثل: مررت بزيد الكريم الشجاع، هذا على الإتيان، وأما على النصب فتقول: مررت بزيد الكريم الشجاع، أي: أعني الكريم والشجاع.

٥١٩- وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

أي: يكثر حذف المنعوت إذا فهم المعنى، مثل: ﴿وَمَنْ تَابَكَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [سورة الفرقان: ٧١]، أي: عمل عملاً صالحاً، ومثله قوله سبحانه: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ﴾ [سورة سبأ: ١١]، أي: دروغاً سابغات.

وأما حذف النعت فقليل؛ لأنه يراد به بيان صفة المنعوت، مثل: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [سورة الكهف: ٧٩]، أي: كل سفينة صالحة.



التوكيد

٥٢٠ - بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أُكِّدًا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدًا

أي: إن التوكيد وهو: التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر، والغرض منه التقوية، ونفي احتمال المجاز، وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: التوكيد المعنوي، وهو ما يكون بلفظ (نفس) و(عين) شريطة أن تكون الكلمتان مع ضمير يوافق المؤكِّد، مثل: رأيت زيدًا نفسه أو عينه، ورأيت الرجلين نفسيهما أو عينهما، أو أنفسهما أو أعينهما.

٥٢١ - وَاجْمَعُهُمَا بِ(أَفْعَلٍ) إِنْ تَبَعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

أي: لا يخلو المؤكِّد بالنفس أو العين من ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: الإفراد، فيجب المطابقة لما قبلهما، مثل: رأيت زيدًا نفسه أو عينه.

الحال الثانية: الجمع، فيجْمَعَانِ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٍ) مثل: رأيت الرجال أنفسهم، بخلاف: نفسهم؛ لتكون متبعا للعرب في اللغة العربية.

الحال الثالثة: المثني، فيجوز الأوجه الثلاثة، والأفصح على طريقة الجمع، جاء الرجلان أنفسهما، ثم طريقة الإفراد، مثل: جاء الرجلان نفسيهما، ثم طريقة الثنية مثل: جاء الرجلان نفساهما.

٥٢٢ - وَ(كَلًّا) إِذْ كُرِّ فِي الشُّمُولِ، وَ(كَلًّا) (كِلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

أي: ومن ألفاظ التوكيد المعنوي (كل، وكلا، وكلتا، وجميع)،
بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون مضافة إلى الضمير، مثل: جاء الرجلان
كلاهما.

الشرط الثاني: أن تكون للشمول، مثل: دخل زيدٌ كلُّه، فيصح؛ لأنه
قد يكون المكان ضيقاً فلا يستطيع أن يدخل كله بل تدخل يده مثلاً، ولا
يصح أن يقال: جاء زيدٌ كلُّه؛ لأنه لا يمكن أن يجيء شيء منه منفصلاً،
ومثله: جاء القوم جميعهم.

٥٢٣ - وَاسْتَعْمَلُوا أَيضًا كَدَ (كُلٌّ): (فَاعِلَةٌ) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكِيدِ: مِثْلَ (النَّافِلَةِ)
أي: استعملت العرب (عامّة) في حال التوكيد مكان (كُلٌّ)، مثل:
جاء القوم كلهم، فتقول: جاء القوم عامتهم.

وإذا لم تتصل (عامّة) بالضمير فلا تكون للتوكيد بل على حسب
السياق، مثل قوله ﷺ: «وبعثت إلى الناس عامّة»^(١).

ويلزم أن تكون (عامّة) ملازمة للتاء، مثل: (النافلة)، فتقول: جاء
القوم عامتهم، ولا تقول: جاء القوم عامهم.

٥٢٤ - وَبَعَدَ (كُلٌّ) أَكْدُوا بِ (أَجْمَعًا) (جَمَعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعًا)
٥٢٥ - وَدُونَ (كُلٌّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمَعَاءَ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

أي: أكّد العرب بعد (كل) بـ (أجمع)، فتقول: جاء القوم كلهم
أجمع، كما يصح أن تؤكد بـ (أجمع) دون (كل) بقلة، مثل: جاء الرجال
أجمع، وجاءت القبيلة جمعاء.

٥٢٦ - وَإِنْ يُفِيدُ تَوَكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ
أي: لا يصح توكيد النكرة إلا إذا كان لفائدة وإلا فلا، مثل:

(١) أخرجه البخاري في كتاب: التيمم رقم (٣٢٨) ١/١٢٨.

جلستُ عندك شهرًا كلّه، ف (شهرًا) نكرة مؤكدة لفائدة وهي: ألا تظن أنه جلس أقل من شهر.

وأما البصريون فإنهم لا يرون تأكيد النكرة مطلقًا، وما ورد عن العرب فهو إما شاذ، أو نادر لا يقاس عليه.

٥٢٧ - وَاعْنَبِ (كِلْتَا) فِي مُثْنِيٍّ (وَكِلَا) عَنْ وَرْنِ (فَعَلَاءَ) وَوَرْنِ (أَفْعَلَا)

أي: إذا قصد توكيد المثنى أو المفرد المعطوف بـ(كلا أو كلتا) فيصح ذلك، مثل أن تقول: جاء الرجلان كلاهما، أو جاء محمدٌ وعمروٌ كلاهما، استغناءً عن قولك: جاء الرجلان أجمعهما، وهكذا.

٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ

أي: إذا أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فلا بد أن تأتي بينه وبين المؤكّد بالضمير المنفصل، مثل: قمت أنت نفسك، ولا يصح أن تقول: قمت نفسك، فإن هذا يوهم هل هو للتوكيد، أو المقصود النفس وليس شيء آخر غيرها.

ولو أكد بغير النفس والعين فلا يلزم أن تأتي بالضمير المنفصل، مثل: قمتما كلاكما.

٥٢٩ - عَنِيتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

أي: يجب الإتيان بالضمير المنفصل عند تأكيد الضمير المتصل المرفوع، مثل: قمت أنت نفسك.

أما إذا كان الضمير المتصل منصوبًا، أو مجرورًا فلا يلزم أن تأتي بالضمير المنفصل، مثل: أكرمتك نفسك، فلا يلزم أن تقول: أكرمتك أنت نفسك.

٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)

القسم الثاني: التوكيد اللفظي، فيصح أن يكون مكرّرًا للجمله، مثل: ادْرُجِي ادْرُجِي، أو للكلمة، مثل: قام الرجل الرجل.

وقد يكون التكرار باللفظ نفسه، مثل: قام قام، أو بالمعنى مع اختلاف يسير في اللفظ، مثل قوله تعالى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤُوسًا﴾ [سورة الطارق: ١٧]، أو باللفظ المرادف، مثل: قم قف، أو اقعد اجلس.

٥٣١ - وَلَا تُعِدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ
أي: إذا أريد توكيد الضمير المتصل وجب ذكر الكلمة المتصلة بها،
مثل: أكرمتك أكرمتك، ولا يصح أن تقول: أكرمتك، بتكرار الكاف
وحدها.

٥٣٢ - كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ كـ(نَعَمْ) وَكـ(بَلَى)
أي: وكذلك الحروف إذا أريد توكيدها وجب ذكر الكلمة التي
اتصلت بالحرف، مثل: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فتقول: إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا
يصح أن تقول: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

ويستثنى: أحرف الجواب فتؤكَّد وحدها دون ما اتصلت به، مثل:
هل حفظت النحو؟ فتقول: نعم نعم.

٥٣٣ - وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفصل أَكْثَرُ مِنْهُ كَلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ
أي: يجوز توكيد الضمير المتصل سواء كان مرفوعًا، مثل: قمت
أنت، أم منصوبًا، مثل: رأيتك أنت، أم مجرورًا بضمير الرفع المنفصل:
مررت بك أنت.

كما يجوز توكيد ضمير النصب بضمير نصب منفصل، مثل: رأيتك
إياك.



العطف أ) عطف البيان

٥٣٤ - الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسْقٍ وَالغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ

أي: ينقسم العطف إلى قسمين:

القسم الأول: عطف البيان.

القسم الثاني: عطف النسق.

وفي هذا الباب سيكون الحديث عن عطف البيان؛ لأنه أقرب شبهها بالمتقدم وهو النعت.

٥٣٥ - فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الضَّفِّهِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفُهُ

أي: ومن جملة التوابع: عطف البيان؛ إذ يشبه النعت في بيان متبوعه، وتنكشف به حقيقة القصد، مثل: جاء أبو حفص عمر، ف (عمر) عطف بيان، ولا يكون نعتاً؛ لأنه جامد، والنعت لا يكون جامداً بل مشتقاً أو مؤولاً، ولو قيل: جاء أبو حفص الفاروق، ف (الفاروق) نعت؛ لأنه مشتق.

٥٣٦ - فَأَوْلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

أي: كما يتبع النعت المنعوت في الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد وفرعيه، والتذكير والتأنيث، فكذلك يتبع عطف البيان متبوعه في هذه الأمور الأربعة.

٥٣٧ - فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

أي: يأتي عطف البيان من معرفتين، مثل: جاء أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة، ف (عبد) عطف بيان، و(أبو بكر) متبوع، وكلاهما معرفة.

فكذلك يصح أن يكون عطف من نكرتين، مثل قوله تعالى: ﴿وَسُقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [سورة إبراهيم: ١٦]، ف (صدید) عطف بيان نكرة، ومتبوعه (ماء) نكرة.

٥٣٨ - وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَىٰ فِي غَيْرِ نَحْوٍ: (يَا غُلَامُ يَعْمرَا)

٥٣٩ - وَنَحْوٍ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

أي: ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلًا - بدل كل من كل -، إلا في حالين:

الحال الأولى: أن يكون التابع مفردًا، معرفة، معربًا، والمتبوع منادى، مثل: يا غلامُ يعمرًا، فلا يصح أن تكون بدلًا فتقول: يا يعمر؛ لأن هذا لحن، فالمنادى إذا كان علمًا وجب بناؤه على الضم، فتقول: يا يعمرُ.

الحال الثانية: أن يكون التابع خاليًا من (أل) والمتبوع محلي ب(أل)، وقد أضيفت له صفة (أل)، مثل قول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الظيرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا

الشاهد: قوله: (التارك) اسم فاعل محلي ب (أل) وهو مضاف إلى (البكري) وهو محلي ب (أل)، فهنا الإضافة صحيحة.

ولو قيل: أنا ابن التارك بشر، فلا يصح عند الجمهور؛ لأنه أضيف إلى مجرد من (أل) فحينئذ يكون (بشر) عطف بيان ولا يكون بدلًا؛ لأنه لا يصح حذفه، وهذا الكلام رد على قول بعض النحويين الذين أجازوا ذلك، فيقال لهم: ليس قولهم مرضيًا عنه ومقبولًا.



ب) عطف النسق

٥٤٠ - تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ : عَطْفُ النَّسْقِ كـ (اِخْصَصَ بُوْدٌ وَثَنَاءٌ مَنَ صَدَقَ) أي: إذا تَوَسَّطَ بَيْنَ التَّابِعِ وَالمَتَّبِعِ حَرْفٌ مِنَ الحُرُوفِ الَّتِي سِيَّاتِي ذَكَرَهَا فَهُوَ عَطْفُ النَّسْقِ، مِثْلُ: اِخْصَصَ بُوْدٌ وَثَنَاءٌ مَنَ صَدَقَ، فـ (الواو) بَيْنَ (وِدٍ) وَ(ثَنَاءٍ) حَرْفُ عَطْفِ نَسْقٍ بَيْنَ التَّابِعِ وَالمَتَّبِعِ.

٥٤١ - فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ (وَإِوِثْمٌ فَآ حَتَّى أَمَّ أَوْ) كـ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَاً) أي: تَنْقَسِمُ حُرُوفُ العَطْفِ إِلَى قَسْمَيْنِ:

القسم الأول: ما اتفق فيه المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً في اللفظ والمعنى هي: الواو، ثم، الفاء، حتى، أم، أو، مثل: فيك صدقٌ ووفاءً، فـ (الواو) من حروف العطف.

٥٤٢ - وَأَتَّبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ (بَل) وَ(لَا) (لَكِن) كـ (لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنَ طَلَاً)، القسم الثاني: ما اتفقا في اللفظ دون المعنى وهي ثلاثة: (بل)، مثل: نام الرجلُ بل الصبيِّ، و(لا)، مثل: جاء زيدٌ لا عمروً، و(لكن)، مثل: ما قدم زيدٌ لكن عمروً، ومثله: لم يبدُ امرؤٌ لكن طلاً، أي: لم يظهر المرء وإنما الذي ظهر هو الطبي.

٥٤٣ - فَاعْطِفْ بِوَإٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا - فِي الحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا أي: تَأْتِي (الواو) وَهِيَ - أَمَّ البَابِ - فَتَكُونُ صَالِحَةً لِلجَمِيعِ سِوَا أَكْأَنَ مَتَأَخَّرًا، مِثْلُ: وَوُلِدَ مُحَمَّدٌ وَابْنُهُ، أَمَّ مَتَقَدِّمًا: مَرَّ عَلَيَّ رَمَضَانُ وَشَعْبَانُ، أَمَّ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا، مِثْلُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَلِيٌّ مَعًا.

٥٤٤ - وَأَخْضُصُ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ كـ (اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي)

أي: ما دلّ على المشاركة لا يصح فيه العطف إلا بالواو، مثل: تخاصم زيدٌ وعمروٌ، فـ (تخاصم) تدل على المشاركة في الخصومة، فلا يصح أن تقول: تخاصم زيدٌ ثم عمروٌ، ومثله: اصطفَّ هذا وابني، فـ (اصطف) تدل على المشاركة في الصفوف.

٥٤٥ - وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

أي: تدل (الفاء) و(ثم) على الترتيب، لكن تختص (الفاء) بالاتصال، مثل: جاء زيدٌ وعمروٌ، فدل على أن المدة بينهما قليلة، وتختص (ثم) بالانفصال، مثل: جاء زيدٌ ثم عمروٌ، فدل على أن المدة بينهما طويلة.

٥٤٦ - وَأَخْضُصُ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَّهُ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَهُ

أي: من خصائص (الفاء) أنه يُعطف بها ما لا يصح أن يكون صلةً على ما يصح أن يكون صلة، مثل: أكرمتُ اللذين اجتهدا فغضب زيدٌ، فجملة (غضب زيد) لا بد أن يكون فيها ضمير يعود على الجملة الأولى، لكن وجود (الفاء) أغنى عن هذا الضمير؛ لأنها تفيد الارتباط بين الجملتين.

٥٤٧ - بَعْضًا بِ(حَتَّى) اِغْطِفْ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

أي: تدل (حتى) على العطف إذا كان ما بعدها بعضًا مما قبلها، أو كان ما بعدها غايةً لما قبلها، مثل: قدم الحجاجُ حتى المشاة، فـ (المشاة) بعض الحجاج، ومثل: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها، فـ (رأسها) بعض السمكة، ويصح: حتى رأسها، على أن (حتى) هنا جارة.

٥٤٨ - وَ(أَمْ) بِهَا اِغْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفِظِ (أَيِّ) مُغْنِيَهُ

أي: تدل (أم) على العطف في حالين:

الحال الأولى: إذا كانت بعد همزة التسوية، مثل قوله سبحانه: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦]، أي: إنذارهم وعدمه سواء.

الحال الثانية: إذا كانت بعد همزة قائمة مقام (أي)، مثل: أعندك زيد أم عمرو، أي: أيهما عندك؟

٥٤٩ - وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
أي: يجوز حذف (همزة التسوية) إذا أمن اللبس، مثل: سواءً علمت هذا أم لم تعلم، أي: أعلمت هذا أم لم تعلم، أما إذا خيف اللبس فلا يصح.

٥٥٠ - وَيَانْقِطَاعِ وَبِمَعْنَى (بَل) وَقْتُ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَّتْ
أي: تدل (أم) على الانقطاع فتكون بمعنى (بل) وحدها: إذا لم تسبق بـ (همزة استفهام)، ولم تكن مُغْنِيَةً عن لفظ (أي)، مثل قوله سبحانه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ [سورة الطور: ٣٠]، أي: بل يقولون شاعر.

٥٥١ - خَيْرٌ، أَيْحَ، قَسَمَ بِ (أَوْ)، وَأَبْهَمَ وَأَشْكُكُ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نَمِي
أي: تأتي (أو) لمعانٍ وهي:

المعنى الأول: التخيير، مثل: تزوج هندًا أو أختها، فلا يصح الجمع بينهما.

المعنى الثاني: الإباحة، مثل: كُلْ الْخَبْزَ أَوْ اللَّحْمَ، ويصح الجمع بينهما.

الفرق بين التخيير والإباحة: إذا أمكن الجمع بين الشيئين فهو للإباحة، وإذا لم يمكن الجمع بينهما فهو للتخيير.

المعنى الثالث: التقسيم، مثل: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة سبأ: ٢٤].

المعنى الرابع: الإيهام؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

المعنى الخامس: الشك، مثل: هذا الذي أقبل زيدٌ أو عمروٌ.

المعنى السادس: الإضراب، وتكون بمعنى (بل)، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُونَ﴾ [سورة الصافات: ١٤٧]، أي: بل يزيدون.

وقال ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ -: إن معنى الآية للتحقيق، وليس للإضراب، أي: إن لم يزيدوا فلن ينقصوا^(١).

٥٥٢ - وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا
أي: تأتي (أو) بمعنى (الواو) فتدل على الجمع المطلق بقله، إذا أمن اللبس، مثل قول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قَدْرًا كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدَرٍ
الشاهد: قوله: (أو كانت له قدرًا) حيث استعمل فيه (أو) بمعنى (الواو).

٥٥٣ - وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيهِ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيهِ)
أي: تأتي (إما) لنفس المعاني التي تكون لـ (أو)؛ كالتخيير، والإباحة، والتقسيم، وما أشبه ذلك، والشبه بينهما في القصد، وليس في العمل أو الإعراب، مثل (إما) الثانية في قولك: إما ذِي وإما النَّائِيهِ، أي: إما ذِي أو النَّائِيهِ، ومثله: الكلمة إما اسم وإما فعل، أي: إما اسم أو فعل.

٥٥٤ - وَأَوَّلُ (لَكِنْ) نَفْيًا أَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نَدَاءً أَوْ أَمْرًا، أَوْ إِثْبَاتًا تَلَا
أي: تدل (لكن) على العطف في موضعين:

الموضع الأول: إذا جاءت بعد النفي، مثل: ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ.
الموضع الثاني: إذا جاءت بعد النهي، مثل: لا تُكْرَم كسولًا، لكن مجتهدًا.

(١) ينظر: مدارج السالكين ٣/٣٢٣.

كما تدل (لا) على العطف إذا جاءت بعد أحد هذه الأمور الثلاثة:

الأمر الأول: النداء، مثل: يا زيد لا عمرو.

الأمر الثاني: الأمر، مثل: أكرم زيدًا لا عمرًا.

الأمر الثالث: الإثبات، مثل: قام زيد لا عمرو.

٥٥٥ - وَ(بَلْ) ك(لَكِنْ) بَعْدَ مَضْحُوبِيهَا ك(لَمْ أَكُنْ فِي مَرَبَعٍ بَلْ تَيْهًا)

أي: تشابه (بل) (لكن) في الاستعمال، فيُعطف بها بعد النفي، مثل: ما قام زيد بل عمرو، أو النهي، مثل: لا تكرم عمرًا بل زيدًا، ومثل: لم أكن في مربع بل تيهًا، أي: لم أكن في مكان فيه ربيع بل كنت في صحراء لا ربيع فيها، فتيه فيها الإنسان.

٥٥٦ - وَأَنْقُلُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

أي: يُعطف بـ(بل) فتفيد الإضراب عن الأول، ونقل الحكم إلى الثاني في موضعين:

الموضع الأول: الخبر غير المنفي، مثل: زيد قائم، بل عمرو.

الموضع الثاني: الأمر الواضح، مثل: أكرم زيدًا، بل عمرًا.

٥٥٧ - وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتُ فَاْفَصِلُ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ

٥٥٨ - أَوْ فَاصِلٍ مَّا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي التَّنْظِيمِ فَاشِيًّا، وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ

أي: إذا كان العطف على ضمير رفع متصل وجب الفصل بضمير منفصل، مثل: زيد قام وعمرو، فلا بد أن تقول: زيد قام هو وعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة: ٣٥]، ف (أنت) توكيد للضمير المستتر تقديره: (أنت)، و(زوجك) معطوفة على الضمير المستتر في قوله: (اسكن).

ويجوز الفصل بأي فاصل ولو لم يكن ضميرًا منفصلًا، مثل: قمت مسرعًا وزيدًا، فالفاصل هنا حال وهو (مسرعًا).

ويجوز العطف بكثرة على ضمير الرفع المتصل دون فصل في النظم وبه ضعف، والأولى أن يكون للمعية، مثل قول الشاعر:

قلت: إذا أقبلت وزهرٌ تَهَادَى كِنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

الشاهد: قوله: (أقبلت وزهرٌ) حيث عطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) دون فاصل.

٥٥٩ - وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

أي: إذا كان العطف على ضميرٍ مجرورٍ وجب إعادة الجار، سواء أكان اسمًا أم حرفًا، مثل: مررت بك وبزيد، فلا يصح أن تقول: مررت بك وبزيد، ومثله: هذا غلامك وغلام زيد، ولا يصح: هذا غلامك وبزيد.

٥٦٠ - وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

أي: ليس إعادة الخافض عند الناظم - رَكَّعَهُ - لازمًا؛ لوروده في النظم؛ كقول الشاعر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

الشاهد: قوله: (فما بك والأيام)؛ حيث عطف الأيام على الكاف في (بك) المجرورة بحرف الجر، ولم يذكر الشاعر حرف الجر مرة أخرى فلم يقل: فما بك وبالأيام من عجب.

ووروده في النثر الصحيح البليغ؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿[سورة البقرة: ٢١٧]، حيث عطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، ولم يقل: وبالمسجد الحرام.

وإن كان العطف على الضمير المنصوب فيجوز، ولا يحتاج إلى ضمير فصل، مثل: أكرمتك وزيدًا، ولا يلزم أن تقول: أكرمتك وأكرمت زيدًا.

٥٦١ - وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ

أي: تُحذف كُلُّ من الفاء والواو مع معطوفيهما إذا أمن اللبس، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥]، أي: فَأَقْطَرَ فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ.

ومثال الواو قول: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة طليحان، أي: ضعيفان.

٥٦٢ - بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، دَفَعًا لِيَوْهَمِ اتَّقِي أي: انفردت (الواو) عن باقي الحروف بجواز حذف عاملها وبقاء معمولها، مثل قول الشاعر:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً وزججنَ الحواجِبَ والعيونَا

الشاهد: قوله: (وزججن الحواجب والعيونا) فإن الفعل (زججن) لا يصح أن يتعدى إلى (العيونا) إلا بتأويله (جملن)، ويجوز أن يكون قوله: (العيونا) منصوب بفعل محذوف تقديره (كحلن)، وتكون (الواو) عطفت جملة على جملة وهو الشاهد.

٥٦٣ - وَحَذَفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ أي: يجوز حذف المتبوع إذا كان ظاهراً بيئاً، مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾ [سورة الروم: ٩]، أي: أغفلوا فلم يسيروا.

كما يصح عطف الفعل على الفعل، مثل: إن تجتهد وتعرف الإعراب تنجح في النحو، ف (تعرف) معطوفة على (تجتهد) وكسرت؛ لالتقاء الساكنين.

٥٦٤ - وَاعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلاً وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا أي: يجوز عطف الفعل على ما يشبهه؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَلِّينَ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ [سورة الحديد: ١٨]، فعطف الفعل (أقرضوا) على اسم الفاعل (المصدقين).

كما يجوز العكس وهو عطف ما يشبه الفعل على الفعل، مثل قول الشاعر:

فأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

الشاهد: قوله: (مجري) وهي شبه فعل عَطَفْتُ على الفعل (يبير) الذي في محل نصب مفعول ثانٍ ل(ألفيته)، وعلى هذا يكون (مجر) معطوف على (يبير).



البدل

٥٦٥ - التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين المبدل منه، وهو من جملة التوابع، مثل: رأيت زيداً عمراً، فالمقصود هنا (عمراً) وليس بينه وبين المبدل منه (زيد) واسطة.

٥٦٦ - مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِ (بَل)

٥٦٧ - وَذَا لِإِضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قَصِدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٍ بِهِ سُلِبَ

٥٦٨ - ك (زُرُّهُ خَالِدًا)، وَ (قَبْلَهُ الْيَدَا) وَ (اعْرِفُهُ حَقَّهُ)، وَ (خُذْ نَبَلًا مُدَى)

أي: يُوجد ويُلفى البدل على خمسة أنواع:

النوع الأول: بدل المطابق - بدل كل من كل -، مثل: زُرُّهُ خَالِدًا، ف (خالِدًا) بدل مطابق من الهاء في (زره).

النوع الثاني: بدل بعض من كل، مثل: قَبْلَهُ الْيَدَا، ف (اليد) بدل من الهاء في (قبله)؛ لأن اليد جزء من الإنسان.

النوع الثالث: بدل الاشتمال، وهو أن يكون بين البدل والمبدل منه علاقة غير البعضية، مثل: اعْرِفُهُ حَقَّهُ، ف (حقه) بدل من الهاء في (اعرفه).

النوع الرابع: بدل الإضراب، وهو ما كان بمعنى (بل) وقصد إسناد الحكم إليه أولاً، ثم عُديل عنه أخيراً وأُسند إلى الثاني فصار الحكم للأخير فقط، مثل: خذ نَبَلًا مُدَى، ف (مدى) بدل من (النبل)، فكأنه أراد أن تأخذ النبل ثم عدل إلى المدى.

النوع الخامس: بدل الغلط، وهو مثلُ بدل الإضراب، غير أنه لم يُرد إسناد الحكم إلى الأول، لكن جرى على لسانه دون قصد، كما سبق في المثال.

٥٦٩ - وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا
٥٧٠ - أَوْ افْتَضَى بَعْضًا، أَوْ اشْتِمَالَ ك (إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالَ)

أي: لا يصح أن يُبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، وهو ضمير المتكلم والمخاطب، فلا تقول: ضربتُك زيدًا، على أن (زيدًا) بدل من (الكاف) في (ضربتُك)، والكاف ضمير مخاطب.

ويستثنى من ذلك ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان البدل يدل على الإحاطة والشمول، مثل قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [سورة المائدة: ١١٤]، ف(لأولنا وآخرنا): بدل ظاهر من الضمير في (لنا) و(لنا) و(آخرنا) يقتضي الشمول والإحاطة، أي: جميعًا.

المسألة الثانية: إذا كان البدل بعضًا من كل، مثل قولك: بعثك بعضك، ف (بعضك) بدل من الضمير في (بعثك).

المسألة الثالثة: إذا كان بدل اشتمال، مثل: عرفْتُكَ حَقَّكَ، ف (حقك) بدل اشتمال من الضمير في (عرفتك)، وكذلك مثل: إنك ابتهاجك استملاً، ف (ابتهاجك) بدل من (إنك)، ومعنى استملاً، أي: أمال الناس وجذبهم إليه؛ لقوة ابتهاجه.

وأما إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب فيجوز، مثل: زُرهُ خالدًا، أو إبدال الظاهر من ظاهر، مثل: خذ نبلًا مدى.

٥٧١ - وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهمزِ يَلِي هَمَزًا ك (مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي؟)

أي: إذا جاء البدل من اسم استفهام وجب أن يلي الهمزة، مثل: مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي؟ ولو قلت: مَنْ ذَا سَعِيدُ أَمْ عَلِي؟ فلا يصح إلا على

تقدير الهمزة، ف (سعيد) بدل من (مَن)، والمضَمَّن الهمز هو اسم الاستفهام.

٥٧٢ - وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ك(مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْن)

أي: كما صح أن يبدل الاسم من الاسم في الأمثلة السابقة فيصح كذلك أن يُبدل الفعل من الفعل، مثل: مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْن، ف (يستعين) بدل من (يصل)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا وَ يُضَعَّفَ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [سورة الفرقان: ٦٨ - ٦٩]، ف (يضاعف) بدل من (يلق).



النداء

٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) وَ (أَيُّ) وَ (آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

أي: يأتي حرف (يا) لسبيين:

السبب الأول: للمنادى النائي - البعيد -، مثل: يا رجل أقبل.

السبب الثاني: ما كان شبيهاً بالبعيد؛ كالغافل أو النائم، مثل: يا فلان قم.

ويُلحق بـ (يا) من حروف النداء: (أَيُّ) و (آ) و (أَيَا) و (هَيَا).

٥٧٤ - وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ (وَا) لِمَنْ نُدِبُ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبَ

أي: تأتي (الهمزة) للقريب المنتبه، مثل: أزيد؛ لأنه قريب ومنتبه فلا يحتاج إلى مد الصوت.

وتأتي (وا) للندبة، مثل: واظهراه، ويجوز أن تكون (يا) للندبة، مثل: يا ظهراه، إذا أمن اللبس، مثل لو قال من فقد ناقته: يا ناقتي، لم يصح؛ لأجل اللبس.

٥٧٥ - وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَاءَ مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَاغْلَمَا

أي: لا يصح حذف حرف النداء في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: المندوب، فلا تقول: ظهراه، بل: واظهراه؛ لئلا يلتبس المعنى.

الموضع الثاني: المنادى المضمر، مثل: يا إياك أطعمتك.

الموضع الثالث: الاستغاثة؛ كقول: يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ.

٥٧٦- وَذَٰكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلًّا، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ

أي: يُحذف حرف النداء بقلة في موضعين:

الموضع الأول: اسم الجنس، مثل: يا نهار ما أطولك.

الموضع الثاني: اسم الإشارة، مثل: يا هذا ما أغفلك، ويصح:

هذا ما أغفلك، ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمُ﴾ [سورة البقرة: ٨٥]،

والتقدير: يا هؤلاء.

وَمَنْ يَمْنَعُ حَذْفَ (يَاءِ) النِّدَاءِ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْإِشَارَةِ فَانصُرِ الَّذِي

يلومه؛ لأنه يجوز الحذف وإن كان بقلة.

٥٧٧- وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدًا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَاهَدَا

أي: يجب بناء المنادى على ما يُرفع به في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا كان المنادى معرفة مفردًا، مثل: يا زيد.

الموضع الثاني: إذا كان المنادى نكرة مقصودة، مثل: يا رجل،

منادى لرجلٍ معيّن.

الموضع الثالث: إذا كان المنادى مثنى، مثل: يا زيدان، أو جمعًا،

مثل: يا مسلمون؛ لأنها من قبيل المفرد وليست مضافًا أو شبيهًا به.

٥٧٨- وَأَنوِ انْضِمَامَ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

أي: إذا كان المنادى مبنياً من قبل أن يُنادى، قدر بناؤه على الضم،

مثل: يا هذا، ويجري مجراه ما تحدد بناؤه بالنداء، مثل: (زيد) في أنه

يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل، فتقول: يا

هذا العاقلُ أو العاقلِ، كما تقول: يا زيدُ الظريفُ أو الظريفِ.

وما كان مبنياً إذا نادينا عليه بحكمه لو كان مبنياً من أجل

النداء، وهو البناء المجددُ وسيتبين في البيت القادم.

٥٧٩ - وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

أي: ينصب المنادى بلا خلاف بين النحويين في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا كان من قبيل المفرد وكان نكرة غير مقصودة،
مثل: يا طالبًا كن مجدًا، إذا كان الخطاب لأيِّ طالب.

الموضع الثاني: إذا كان مضافًا، مثل: يا طالب العلم اتق الله.

الموضع الثالث: إذا كان شبيهًا بالمضاف، مثل: يا قارئًا الكتاب
تأمله، أو يا كريمًا أبوه أقبل.

٥٨٠ - وَنَحَوَ: (زَيْدٌ) ضَمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحَوِ: (أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنِ)

٥٨١ - وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْ(ابْنَ) عَلَمًا أَوْ يَلِ الْ(ابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

أي: إذا وُجد علمٌ، وبعده (ابن)، وبعد الابن علمٌ ولم يفصل بين
المنادى وبين (ابن)، فإن العلم الأول يجوز فيه البناء على الضم
والنصب، مثل: أزيدُ بنَ سعيد، ف (أزيد) الهمزة للداء، و(زيد) علم،
وبعده (ابن)، وبعده علم وهو (سعيد)، فيجوز في المنادى (زيد) الضم
أو الفتح.

أما لو كان بعد العلم غير (ابن) أو لم يقع (ابن) بعد علم، فإنه يُبنى
على الضم ولا يصح أن يُبنى على الفتح، مثل: يا زيدُ صاحبَ عمرو،
ونحو: يا غلامُ ابنَ عمرو.

٥٨٢ - وَاضْمُمُ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُؤْنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

أي: يجوز فيما بُنى على الضم التنوين؛ لضرورة الشعر، وإذا نُونَ
جاز أن يبقى على ضمه، أو يُنصب، مثل: يا زيدُ، ولا تقول: يا زيدُ،
إلا للضرورة، مثل قول الشاعر:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

الشاهد: قوله: (يا مطرُ الأول) حيث نُونَ المنادى المفرد العلم؛

لضرورة الشعر؛ لأنه لو لم يُنون لانكسر البيت، وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه.

ومثله في النصب قول الشاعر:

صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

الشاهد: قوله: (يا عدياً) حيث نُونُ المنادى ونُصب وهو مفرد علم، والأصل: يا عدِيٌّ، ولم يكتف بذلك بل نصبه مع كونه علماً مفرداً ليشبه المنادى المعرب المنون بأصله وهو النكرة غير المقصودة.

٥٨٣ - وَبَاضْطِرَارٍ حَصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَل) إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحْكِي الْجَمَلِ
أي: لا تجتمع أداة النداء مع (أَل)، فلا تقول: يا الرجل، ويستثنى حالان:

الحال الأولى: اسم الجلالة (الله) فيصح أن تقول: يا الله، والأكثر: اللهم.

الحال الثانية: الجملة الاسمية المحكية، مثل: أن يُطلق على رجل بأنه: الصباح بارد، فيقال له: يا الصباح بارد، وتكون الهمزة هنا همزة قطع؛ لثقل اجتماع النداء مع (أَل) الساكنة في الهمزة.

٥٨٤ - وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ وَشَدَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ
أي: إذا أريد نداء لفظ الجلالة (الله) فيعوض بالميم عن الياء ويقال: (اللهم)، وقُدِّم لفظ الجلالة على الميم؛ لأجل أن يكون الابتداء باسم الله سبحانه.

وقد يؤتى بالياء مع الميم، وهذا في الشعر خاصة، مثل قول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّا
وكما أن (اللهم) يؤتى بها للنداء والطلب فكذلك يؤتى بها للتوكيد؛

مثل قوله ﷺ لضمام بن ثعلبة: «اللهم نعم»^(١)، ويؤتى بها للقلة والندرة،
مثل قولك: فلان لا يأتي اللهم إلا يسيراً.



(١) أخرجه البخاري في باب: ما جاء في العلم، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾
[سورة طه: ١١٤] رقم (٦٣) ٣٥/١.

فصل

٥٨٥- تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ (أَل) أَلْزِمَهُ نَضْبًا كـ (أَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ)

أي: إذا جاء المنادى مبنياً على الضم فلا يخلو من ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: أن يكون مُجَرَّدًا من (أَل) فَيُنْصَبُ تَابِعَهُ، مثل: أزيدُ ذَا الْحَيْلِ، فـ (أزيد) منادى للقريب مبني على الضم، و(ذَا الْحَيْلِ) مضاف ومضاف إليه، وهو لم يحلَّ بـ (أَل) فيكون منصوبًا على المحل، ومثله: يَا اللَّهُ بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.

٥٨٦- وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ، وَاجْعَلَا كُمُسْتَقِلٌّ نَسَقًا وَبَدَلَا

الحال الثانية: أن يكون محلًّا بـ (أَل) فيجوز: الرفع والنصب، سواء كان مضافًا، مثل: يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ، وتقول: يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ، أم غير مضاف، مثل: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ، أو يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ.

الحال الثالثة: أن يكون التابع عطف نسق، أو بدلًا، فيجعل الثاني كأنه منادى مستقلًا، فإن كان علمًا، أو نكرة مقصودة بُنِيَ عَلِ الضم، مثل: يَا زَيْدُ وَرَجُلٌ، وإن كان مضافًا أو شبيهًا به فيكون منصوبًا، مثل: يَا زَيْدُ وَعَبْدُ اللَّهِ.

٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَل) مَا نَسَقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفَعُ يُنْتَقَى

أي: إذا عطف على المبني على الضم اسم مصحوب بـ (أَل)، جاز فيه الرفع والنصب؛ والرفع أفضل، مثل قوله تعالى: ﴿يَنْجِيَالُ أَوْيِ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سورة سبأ: ١٠]، برفع (الطير) ونصبه، ومثله: يَا زَيْدُ وَالْغَلَامُ.

٥٨٨- (وَأَيْهَا) مَصْحُوبَ (أَل) بَعْدُ صِفَهُ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

أي: يجب الفصل بين (يا) والمنادى المحلى بـ (أَل) بـ (أي) فتقول

عند النداء: يا أيها الرجل، فيقع المحلى بـ (أل) بعد (أيّ) مباشرة، ومحلّه في الإعراب صفة لـ (أي)، ويكون مرفوعًا وجوبًا كما قاله أهل المعرفة من النحويين، والهاء للتنبيه.

٥٨٩ - وَ(أَيْهَذَا) (أَيْهَا الَّذِي) وَرَدَ وَوَصَفُ (أَيْ) بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

أي: يلي (أي) أحد هذه الأمور:

الأمر الأول: المحلى بـ (أل)، مثل: يا أيها الرجل.

الأمر الثاني: اسم الإشارة، مثل: يا أيها ذا.

الأمر الثالث: الاسم الموصول المحلى بـ (أل)، مثل: أيها الذي، وإن كان الاسم الموصول غير محلى بـ (أل) فلا يصح، مثل: يا أيها مَنْ قام، وفي غير هذه المواضع الثلاث فإنه يُرفض ولا يُقبل.

٥٩٠ - وَذُو إِشَارَةٍ كـ(أَيْ) فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةَ

أي: لاسم الإشارة في النداء حالان:

الحال الأولى: أن يُجعل وصلة لنداء ما فيه (أل)، فيساوي إذ ذاك (أيا) في لزوم نعتة، ووجوب رفعه، وأنه لا ينعت إلا بمصحوب (أل) الجنسية، أو بموصول مصدر بـ (أل)، فتقول: يا هذا الرجل، ويا هذا الذي فعل، وهو في هذه الحالة غير مكتفٍ به لو قدر الوقف عليه لفات المراد؛ لأنه وصلة لنداء غيره.

الحال الثانية: أن يكون مكتفياً بنداؤه، لا وصلة لغيره، فيكون إذ ذاك كغير (أي) فلا يلزم نعتة، ويجوز رفعه ونصبه، وينعت بمصحوب (أل) وبالمضاف، فتقول: يا هذا الطويل، بالرفع والنصب.

٥٩١ - فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ) يَنْتَصِبُ ثَانِي، وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوْلًا تُصِيبُ

أي: إذا جاء منادى علمًا مفردًا، وبعده بدل أو عطف بيان، نُصب الثاني، وجاز في الأول وجهان: الضم بناءً على الأصل، والفتح؛ كأن تكون الثانية زائدة، مثل: يا سعدُ سعدَ الأوس، فـ(سعد) الأولى يجوز فيها الوجهان، فعلى الضم كما سبق، أما على النصب، فكأن المعنى: يا سعدُ الأوس، فتكون بمعنى الإضافة.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٢ - وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كـ(عَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا)

أي: إذا كان المنادى صحيح الآخر ومضافاً إلى (ياء) المتكلم ففيه خمس لغات، مثل: كلمة (عَبْد) إذا أُضيفت إلى الياء، فتقول: (يا عبد) وهذا هو الأكثر حيث حذفت الياء واستغنى بالكسرة، أو (يا عبدي) بإثبات الياء ساكنة، أو (يا عبد) بقلب الياء ألفاً، ثم حذفها والاستغناء بالفتحة، أو (يا عبدا) بقلب الياء ألفاً مع بقائها وقلب الكسرة فتحة، أو (يا عبدي) بإثبات الياء مفتوحة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [سورة الزمر: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة الزمر: ٥٣].

٥٩٣ - وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرَّ فِي: (يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرَ)

أي: إذا أُضيفت كلمة (ابن) إلى (أم) و(عم) جاز فيها الكسر، والفتح ويلزم في هذين حذف الياء، مثل: يا ابن أمّ، أو ابن أمّ، وكذلك: يا ابن عمّ، أو ابن عمّ، وهذا خاص في (أم) و(عم)، وقد ورد ثبوت الياء في (ابن أمّ)، وورد قلب الياء ألفاً في (ابنة عمّ) مع بقائها.

وأما إذا كان المنادى غير مضاف إلى ياء المتكلم فتبقى الياء، مثل: يا ابن غلامي، ولا تقول: يا ابن غلام، ولا يصح أن يقاس عليها ما شابهها، مثل: يا ابن أخي؛ لأن (أم) و(عم) أكثر استعمالاً من غيرهما.

٥٩٤ - وَفِي النَّدَا (أَبَتْ أُمَّتٍ) عَرَضٌ وَكُسْرٍ أَوْ افْتَحَ، وَمِنْ الْيَا التَّاءُ عِوَضُ

أي: تأتي التاء بدلاً من الياء في (أبي) و(أمي) للنداء عرضاً وليس
 بلازم، مثل: يا أبت، ويا أمت؛ لوروده في القرآن: ﴿يَتَأْتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾
 [سورة الصافات: ١٠٢]، ويجوز الفتح والكسر، فتقول: يا أبت، أو يا أبت،
 والتاء هنا عوض عن الياء المحذوفة، وليست للتأنيث كما قد يُظن.



أسماء لازمت النداء

٥٩٥ - وَ(فُلٌ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَاطَّرَدَا

أي: هناك أسماء ملازمة للنداء ومختصة به، ومنها:

أولاً: (فُلٌ)، فتقول: يا فُلٌ، أي: يا رجل.

ثانياً: لُؤْمَانُ، أي: كثير اللؤم، فتقول: يا لُؤْمَانُ.

ثالثاً: نومان، أي: كثير النوم، فتقول: يا نومان.

ولا يصح أن تكون هذه الأسماء لغير النداء، فلا تقول: فُلٌ قائم،

أو: لُؤْمَانُ مؤدب، أو: نومان كريم، وتعرب إعراب النكرة المقصودة.

٥٩٦ - فِي سَبِّ الْأَنْثَى وَزَنْ (يَا خَبَاثُ) وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

أي: يكثر في المؤنث المنادى الموصوف بالسبِّ أن يأتي على وزن:

فَعَالٌ، فتقول: يَا خَبَاثُ، وَيَا قَبَاحُ، وَيَا لَكَاعِ، وهكذا.

ويصح في فعل الأمر الثلاثي للدلالة على الأمر، مثل: حضر،

فتقول: حَضَرَ، وَنَزَلَ، فتقول: نَزَالَ نُكْرَمَكِ.

٥٩٧ - وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلٌ) وَلَا تَقْسُ، وَجُرَّ فِي الشُّعْرِ (فُلٌ)

أي: كثر لغة في سب الذكور على وزن (فُعَلٌ) مثل كلمة: يَا لُكْعُ،

وَيَا فُسْقُ، وَيَا غُدْرُ، وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ.

كما سُمِعَتْ (فَلٌ) مَجْرُورَةٌ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَهَذَا خَاصٌ فِي الشُّعْرِ؛

كقول الشاعر:

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ فِي لَجَّةِ أَمْسِكُ فَلَانَا عَنْ فُلٍ

الشاهد: قوله: (فلاناً عن فل) حيث استعملت في غير النداء وجره بالحرف ضرورة؛ لأنه لا يقع إلا منادى، والتقدير: عن رجل من الرجال.



الاستغاثة

٥٩٨ - إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ (يَا لِلْمُرْتَضَى)

أي: يلزم عند الاستغاثة جرُّ كلِّ من:

أولاً: المنادى باللام المفتوحة.

ثانياً: المُستغاث له باللام المكسورة حسب الأصل، مثل: يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ، ومثله: يَا لِلْمُرْتَضَى لِلْمَكْرُوهِ.

وربما تدخل اللام في المستغاث له على شيء يجب أن تكون مفتوحة معه، مثل: لَكَ، فتفتح، فتقول: يَا لِلَّهِ لَكَ، وهكذا.

٥٩٩ - وَافْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

أي: إذا عطف مستغاث على المستغاث الأول، فإن كررت (يا) فيفتح مع المعطوف، مثل: يَا لَزَيْدٍ وَيَا لِعَمْرٍو لِبَكْرٍ.

وإذا لم تكرر (يا) فتكسر اللام، مثل: يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِبَكْرٍ، وكذلك في المستغاث له، فتقول: يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو.

٦٠٠ - وَلَا مُمْ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ أَلْفٍ وَمِثْلُهُ اسْمٌ دُو تَعَجَّبٍ أَلْفٍ

أي: قد تحذف لام الاستغاثة ويأتي بدلها ألف، مثل: يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو، فتقول: يَا زَيْدَا لِعَمْرٍو، وكذلك اسم التعجب، فتقول: يَا لَعَجَبٍ لِمَنْ يَنَامُ، فتقول: يَا عَجَبَا لِمَنْ يَنَامُ، ف (الألف) بدل اللام ولذا لا تنون، إلا إذا أرادها للمنادى.



الندبة

٦٠١ - مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كـ (بِئْرَ زَمْزَمِ) يَلِي (وَأَمَّنْ حَفْرًا)

أي: يأتي المندوب وهو المتفجع عليه كالمنادى فيبنى على الضم،
ويُستثنى أمران:

الأمر الأول: النكرة فلا تُندب، فلا يقال مثلاً: وا رَجُلٌ، للندبة؛
لأنه نكرة.

الأمر الثاني: المبهم، مثل: (أي) و(الذي) و(مَنْ)، فلا تقول: وا
هذا، إلا إذا كان مشتهراً بصلته، مثل: وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمِ، فيصح؛ لأنه
معروف وهو عبد المطلب، فكأنك قلت: وا عبد المطلب.

٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلَةٌ بِالْأَلْفِ مَتَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

أي: يوصل نهاية الحرف المندوب بالالف، فتقول في (زيد) وا
زيده، بخلاف النداء فلا تقول: يا زيدا، بل يا زيدا.

وإذا سبق ألف الندبة ألفٌ حُذِفَت الألف التي قبلها؛ لأنه التقى
ساكنان: الألف التي في أصل الكلمة، وألف الندبة، فتحذف الألف
الأولى، مثل رجل عنده موسى الحلاقة فانكسر، فقال: وا موساه، فالألف
هنا ألف ندبة، ولا يصح أن يقول: وا موساه؛ لأنه ثقيل.

٦٠٤ - كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نَلَّتْ الْأَمْلُ

أي: ويحذف التنوين في آخر الصلة، فتقول في وا من حفر بئر

زمزم: وا من حفر بئر زمزما، وكذلك يُحذف لو أضيف، فتقول: وا غلام زيدا، فتحذف التنوين.

٦٠٥ - وَالشَّكْلَ حَتَّمَا أَوْلَهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهُمْ لَا يَسَا

أي: إذا كان وصل الألف بالمندوب يوجب اللبس، وجب قلب الألف إلى حرف مجانس للحركة، فإن كانت الحركة كسرة تُجعل الألف ياءً، وإن كانت الحركة ضمة تُقلب الألف واوًا، مثل: واغلامه، إذا كان المندوب غلامًا غائبًا، فتقول إذا وصلتها بألف الندبة: واغلامها، فيلتبس هل هو للمذكر أو المؤنث، فهنا آخر المندوب وهو الهاء في (واغلامه) مضموم، والضمة يجانسها الواو، فتقول: واغلامهؤ.

٦٠٦ - وَوَأَقْفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ، وَالْهَاءُ لَا تَزِيدُ

أي: إذا وُقف على المندوب ففيه خياران:

الخيار الأول: زيادة (ها) السكت، مثل: وا زيدا، ومنه قول فاطمة رضي الله عنها: «وا أبتاه»^(١).

الخيار الثاني: الاقتصار على المد دون الهاء، مثل: وا زيدا.

٦٠٧ - وَقَائِلٌ: (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا) مَنْ فِي النَّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبَدِي

أي: وعلى لغة من يقول: (عبدي) بالسكون، فيجوز في الندبة أن تقول: واعبدها، واعبديا.

أما بقية اللغات فلا تحذف شيئًا وإنما تزيد الألف فقط، مثل: عبدي، فتقول: عبديا، وكذلك يجب أن تقول: واعبدا.



(١) أخرجه ابن ماجه في باب: ذكر وفاته ﷺ رقم (١٦٣٠) ١/٥٢٢، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه ٤/١٣٠.

الترخيم

٦٠٨ - تَرْخِيمًا احْذِفِ آخِرَ الْمُنَادَى كـ (يَا سُعَا) فَيَمَنْ دَعَا (سُعَادًا)

أي: يجب حذف الحرف الأخير في المنادى عند الترخيم، مثل: يا سعاد، فتقول: يا سُعَا، ومنه قوله ﷺ: «يا عائش»^(١)، وسواء أبقيت حرف النداء أم حذفته، مثل: سُعا.

٦٠٩ - وَجَوِّزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَفُرُّهُ بَعْدُ، وَاحْظِلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

أي: يجوز ترخيم المختوم بتاء التأنيث بحذف التاء وحدها وإبقاء باقي الاسم موفورًا، مثل: حمزة، فتقول: يا حمزَ، وفلانة، فتقول: يا فلانَ، والفتح؛ ليدل على أنها مرخمة فلا تلتبس بالمذكر، وهذا في الثلاثي وغير الثلاثي، والعلم وغيره، نحو: يا فاطمَ، ويا جاريَ (ترخيم جارية).

ويُمنع ترخيم الثلاثي إذا كان خاليًا من هاء التأنيث، مثل: هند، فلا تقول: يا هن.

٦١١ - إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمَ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمًا

أي: إذا كان المنادى خاليًا من تاء التأنيث فلا يُرَخِّمُ إلا بأربعة شروط:

الشرط الأول: أن يكون رباعيًا، مثل: جعفر، فتقول: يا جعْفُ.

(١) أخرجه البخاري في باب: فضل عائشة ؓ رقم (٣٥٥٧) ١٣٧٤/٣، ومسلم في باب: فضل عائشة رضي الله تعالى عنها رقم (٦٤٥٧) ١٣٩/٧.

الشرط الثاني: أن يكون علمًا، مثل: نهار، علم لرجل، فتقول: يا نَهَا.
الشرط الثالث: ألا يكون مضافًا، مثل: عبدالله، فلا تقول: يا عَبّ،
ولا يصح أن تقول: يا غلام جعف، أي: يا غلام جعفر.

وإذا كان المضاف إليه مؤنثًا فلا يرخم، مثل: يا أبا عائشة، فلا
تقول: يا أبا عائش.

الشرط الرابع: ألا يكون مركبًا تركيبًا إسناديًا، مثل: تأبط شرًا، فلا
يصح أن ترخم فتقول: يا تأبط.

وأما المركب المزجي فيصح ترخيمه، مثل: معدي كرب، فتقول: يا
مَعْدِي.

٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكْمَلًا
٦١٣ - أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحُ فُفِي

أي: يحذف مع الحرف الأخير في الترخيم الحرف الذي قبله إذا كان
حرف لين، زائدًا، ساكنًا، رابعًا فأكثر، مثل: مسكين: فتقول: يا مسك.

واختلف النحويون فيما إذا جاءت الواو أو الياء وقبلهما مفتوح،
مثل: فرعون، فقيط: يا فرعو، أو يا فرَع، ومثله: غرنيق، فقيط: يا
غُرْنِي، أو يا غُرْنَ.

٦١٤ - وَالْعَجْزُ احْذِفِ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمَلَةٍ، وَذَا عَمْرُو نَقَلَ

أي: يجوز ترخيم المركب تركيبًا مزجيًا بكثرة، مثل: معد يكر،
بحذف العجز: كرب، وأما تركيب الجملة وهو الإسنادي فإنه كما سبق لا
يُرخم، وقد نقل سيبويه بأن العرب يرخمون المركب تركيبًا إسناديًا بقله،
فتقول في (تأبط شرًا): يا تأبط.

٦١٥ - وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمَلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

٦١٦ - وَاجْعَلُهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْدُوفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَّمَا

٦١٧ - فُقِّلَ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ: (يا ثُمُو)، وَ(يا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِ(يَا)

أي: إذا نُوي في الترخيم المحذوف منه تُرِكَ الباقي بعد الحذف على حاله المألوف قبل الحذف وهذا ما يسمى بلغة من ينتظر، مثل: يا مسكٍ ويا عُثْمَ، فلم يتغير شيءٌ في الحركات.

وإذا لم يُنَوَّ في الترخيم المحذوف منه فيُجْعَل الباقي من المرخم بعد حذف ما حذف، كأن الآخر الحالي هو الآخر في الوضع، ويسمى لغة مَنْ لا ينتظر، مثل: يا جَعْفُ.

ومثال الحال السابقة الأولى: يا ثمو، ل (ثمود)، فيحذف الدال، ويُترك الباقي على حاله، وعلى هذه الحال، فإنك تقول في (ثمود): يا ثمي، وَقُلِبَت الواو ياءً والضممة كسرة؛ لأنه لا يوجد اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها، أما المبني فنعم.

٦١٨ - وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَ (مُسْلِمَهُ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ (مَسْلَمَهُ)

أي: إذا أُريد ترخيم ما يحصل به اللبس فيؤتى به على لغة من ينتظر، مثل: مُسْلَمَةٌ، فتقول: يا مسلمٌ؛ لأنك لو قلت: يا مسلمٌ، لاشتبه المنادى المذكور بالمؤنث.

وأما عند أمن اللبس يجوز الوجهان: لغة من ينتظر ومن لا ينتظر، مثل: مَسْلَمَةٌ، وهو علم لمكان، فيجوز: يا مَسْلَمٌ ويا مَسْلَمَ.

٦١٩ - وَلَا ضِطْرَارٍ رَحَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِنِنْدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

أي: يختص الترخيم بالنداء، وقد يُرَخِّم في غير النداء للضرورة الشعرية، مثل قول الشاعر:

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالِ لَيْلَةِ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

الشاهد: قول: (طريف بن مالٍ) حيث رَخَّمَ الشاعر (مال) من غير أن يكون منادى، والتقدير: طريف بن مالك.

الاختصاص

٦٢٠ - الإختصاصُ: كِنْدَاءِ دُونَ (يَا) كـ (أَيْهَا الْفَتَى) بِإِثْرٍ (ارْجُونِيَا)

أي: يأتي الاختصاص كالنداء، ويفترقان في الآتي:

الأول: لا بد أن يكون الاختصاص مسبقاً بشيء.

الثاني: لا يقترن الاختصاص بـ(يا).

الثالث: يكون الاختصاص للمتكلم، أو للمتكلم ومعه غيره، مثل:

ارجوني أيها الفتى، أي: أخص أيها الفتى، وأن تصاحبه الألف واللام.

٦٢١ - وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيِّ) تَلَوَّ (أَل) كَمِثْلِ: (نَحْنُ - الْعَرَبُ - أَسْخَى مَنْ بَدَل)

أي: قد يأتي الاختصاص مقروناً بـ (أَل) ولا يُذكر فيه (أي)، مثل:

نحن العرب أسخى من بدل، فـ (العرب) منصوب على الاختصاص، أي:

أخص العرب.

وقد يأتي الاختصاص مضافاً، مثل قوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا

نورث»^(١)، فـ (معاشر) منصوبة على الاختصاص وهي مضاف، أي: أخص

معاشر.



(١) أخرجه البخاري في باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث ما تركنا صدقة) رقم (٦٣٤٦)

٢٤٧٤/٦، ومسلم في باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث ما تركنا فهو صدقة) رقم

٤٦٧٨ (١٥٣/٥).

التحذير والإغراء

٦٢٢ - (إِيَاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُّحَذَّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبَ

أي: يجب إضمار الناصب من (إياك) وأخواته في التحذير، فتقول: (إياك والشر)، أي: إياك أحوذر وجانب الشر.

٦٢٣ - وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِ(إِيَا) انْسِبِ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرٌ فِعْلِيهِ لَنْ يَلَزَمَا

٦٢٤ - إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوْ التَّكْرَارِ ك(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

أي: لا بد في التحذير بـ (إيا) من إضمار العامل، أما التحذير دون (إيا) فله حالان:

الحال الأولى: وجوب الإضمار في موضعين:

الموضع الأول: أن يتكرر المحذّر منه، مثل: الأسد الأسد، والضيغم الضيغم، أي: احذر الأسد.

الموضع الثاني: إذا صار المُحذَّر منه معطوفاً على آخر، مثل: رأسك والسيف، أي: قِ رأسك والسيف.

الحال الثانية: إذا لم يتكرر المحذّر منه جاز الوجهان: الإضمار والإظهار، مثل: احذر الأسد، أو الأسد فقط.

٦٢٥ - وَشَذَّ (إِيَايَ) وَ(إِيَاهُ) أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

أي: يأتي التحذير للمخاطب، وأما ما حُوطب به للمتكلم فهو شاذ، مثل: إياي والشر، وأكثر منه شذوذاً ما حُوطب به للغائب، مثل: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، فـ (إياه) تحذير بضمير الغيبة وهذا شاذ،

ومن قاس ضمير المتكلم والغائب على المخاطب فقد بُعد عن المنهج الحق.

٦٢٦ - وَكُمَحَذَّرٌ بِأَلَا (إِيَّا) اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ قُصِّلَا

أي: إن الإغراء - هو: تنبيه المخاطب على أمر يرغب في أن يحصل عليه -، كالتحذير غير أنه لا يُستعمل فيه (إيا)، مثل: الصلاة الصلاة، أي: الزم.



أسماء الأفعال والأصوات

٦٢٧ - مَا نَابَ عَنِ فِعْلٍ كَ(شَتَّانَ) وَ(صَه) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوْهَ) وَ(مَهَ)

٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى (أَفْعَل) كَ(آمِينَ) كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرَ

أي: كل ما ناب عن الفعل ولم يتأثر بالعوامل فهو اسم فعل، ولا يخلو من ثلاث أحوال:

الحال الأولى: أن يدل على الأمر وهو كثير، مثل: آمين، أي: استجب، وصه، أي: اسكت، ومه، أي: توقف عن الشيء.

الحال الثانية: أن يدل على الماضي، مثل: هيهات، أي: بعد، وشتان، أي: افرق.

الحال الثالثة: أن يدل على المضارع، مثل: وي، أي: أعجب، و أوه، أي: أتوجع.

ودلالته على الماضي والمضارع أقل من الأمر.

٦٢٩ - وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَ) وَهَكَذَا (دُونِكَ) مَعَ (إِلَيْكَ)

أي: ومن أسماء الأفعال ما يكون مجرورًا بحرف الجر، ومنها ما هو ظرف في الأصل، ومنها ما هو مصدر وهي على الترتيب الآتي:

أولاً: (عليك) فتقول: عليك زيدًا، أي: الزم زيدًا، و(إليك) أي: تنح أو ابعد، فتقول: إليك عني، أي: تنح أو ابعد قليلًا.

ثانيًا: (دونك) أي: خذ، فتقول: دونك الكتاب، أي: خذ الكتاب.

٦٣٠ - كَذَا (رُوَيْدًا) (بَلَهًا) نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

ثالثًا: ومن أسماء الأفعال ما هو مصدر، مثل: (رويد) و(بله) فإن انجر ما بعدهما فهما مصدران، نحو (رويد زيد)، أي: (إرواد زيد) بمعنى: إمهاله، وهو منصوب بفعل مضمر، وكذلك (بله زيد)، وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل، نحو (رويد زيدًا)، أي: (أمهل زيدًا)، و(بله عمرًا)، أي: (اتركه).

٦٣١ - وَمَا لِمَا تَنْوُبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخْرَمَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلِ

أي: يعمل اسم الفعل عمل الفعل، فإن كان الفعل لازمًا فاسم الفعل لازم، مثل: صه، بمعنى: اسكت، فهو لازم، وإذا كان متعديًا فاسم الفعل متعدٍ، مثل: دونك، أي: خذ، وهو متعدٍ.

كما أن مفعول اسم الفعل لا يتقدم على الفعل، فلا تقول: زيدًا دونك.

٦٣٢ - وَأَحْكُمِ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيِّنُ

أي: إذا نَوَّنَ اسم الفعل أُريدَ به العموم، فمثلًا: صه، أي: اسكت عن أي كلام، وإذا لم يُنَوَّنْ فهو للخصوص، مثل: صه، أي: اسكت عن هذا الكلام فقط، وإن كان يحق لك أن تتكلم بغيره.

٦٣٣ - وَمَا بِهِ خُوطَبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

أي: ما يُخاطَبُ به غير العاقل مما يُشبهه اسم الفعل يُجْعَلُ صوتًا، مثل: إخ، أي: ابْرُكْ، للبعير وهكذا.

٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ ك(قَب) وَالزَّمِ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

أي: ما أفاد حكاية صوت من الأصوات فحكمه كاسم الفعل، مثل: قَبْ، وهو صوت السيف إذا جُعل في الغمد.

وتلزم أسماء الأفعال والأصوات البناء؛ لأنها تنوب مناب الفعل.



نونا التوكيد

٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي (اذْهَبَنَّ) وَ(اقْصِدْنَهُمَا)

أي: يلحق الفعل عند التوكيد نونان:

الأولى: النون المشددة - الثقيلة -، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ﴾

[سورة يوسف: ٣٢].

الثانية: النون الساكنة - الخفيفة -، مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾

[سورة يوسف: ٣٢].

٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ (افْعَل) وَ(يَفْعَل) آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (إِمَّا) تَالِيَا

٦٣٧ - أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَيَعْدَ (لَا)

٦٣٨ - وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كَ(ابْرَزَا)

أي: لا تدخل نون التوكيد على الفعل الماضي، فلا تقول: لقد فهمنَّ الدرس زيدً، وتدخل على فعل الأمر مطلقًا، فتقول: اضربنَّ، قومنَّ.

وتدخل على الفعل المضارع بأربعة شروط:

الشرط الأول: إذا كان للطلب، كأن تقترن به (لَا) الناهية، مثل: لا

تضربنَّ.

الشرط الثاني: إذا أتى شرطًا تاليًا ل(إمَّا)، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا

تَرِينَ﴾ [سورة مريم: ٢٦].

الشرط الثالث: إذا جاء مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا، مثل قوله سبحانه:

﴿لَيَبْدَنَّ فِي الْخَطْمَةِ﴾ [سورة الهمزة: ٤] أي: في المستقبل.

الشرط الرابع: أن يكون غير مفصول عن لامه، كما في الأمثلة السابقة فلم تفصل اللام عن الفعل، ولو فصلت فإن النون لا تدخل، مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٨]، فاللام للتوكيد، ولم يؤكّد الفعل المضارع (تُحشرون)؛ لأنه فصل عن لامه بالجار والمجرور (إلى الله).

ولا تُحذف نون التوكيد مع القسم إلا إذا كان منفيًا، فمن قال: والله أصوم، فمعناه: والله لا أصوم، وفي قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: ٨٥]، أي: تالله لا تفتأ تذكر يوسف.

ويؤكد الفعل المضارع بنون التوكيد بقلة في أربعة مواضع:

الموضع الأول: بعد (ما) الزائدة في غير الشرط، مثل: بعين ما أريتك، أي: أراك.

الموضع الثاني: بعد (لم)، مثل: لم يقومَ زيدٌ.

الموضع الثالث: بعد (لا)، مثل: لا يقومَ زيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ﴾ [سورة الأنفال: ٢٥]، ويكون بعد (لا) بكثرة؛ لوروده في القرآن.

الموضع الرابع: بعد أدوات الشرط غير (إما)، مثل: إن تقومَ أكرمك.

ويجب فتح آخر الفعل المؤكّد، مثل: ابرزن، ويبنى على الفتح إذا اتصلت نون التوكيد المباشرة بالفعل، مثل قوله ﷺ: ﴿لِيُبَدَنَّ﴾ [سورة الهمزة: ٤] وكذلك: ﴿يَقُولَنَّ﴾ [سورة النساء: ٧٣].

٦٣٩ - وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا

أي: إذا أسند الفعل المؤكّد إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وجب تحريك آخره بمجانس الضمير من متحرك، فتجانس الفتحة الألف، والواو الضمة، والياء الكسرة، مثل: ليسعينَ محمد، فقلبت الألف ياء وفتحت.

٦٤٠ - وَالْمُضْمَرِ أَحَدِ فِتْنَةٍ إِلَّا الْأَلْفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ

أي: يُحذف الضمير المسند إلى الفعل وهو واو الجماعة، وياء

المخاطبة، ويُستثنى ألف الاثنين فلا تحذف؛ لخفتها، أو لثلاثا يلتبس المفرد بالمشى، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان الفعل صحيح الآخر، مثل: لتصبران، في قولك: أنتما تصبران.

الموضع الثاني: إذا كان الفعل معتلاً بالواو أو الياء، مثل: لتدعوان ولتقضيان، في قولك: أنتما تدعوان وتقضيان.

٦٤١ - فاجعله منه - رافعاً غير الياء والواو - ياءً كـ (اسعين سعيًا) أي: إذا أسند الفعل إلى ضمير رفع غير الياء والواو كالألف، فتقلب الألف ياءً وتفتح، مثل: هل تسعيان، واسعين يا زيد.

٦٤٢ - واحذفه من رافع هاتين، وفي واوٍ ويا شكلاً مجانسٍ قفي
٦٤٣ - نحو: (أحسين يا هند) بالكسر، و(يا قوم أحشون) وأضمم، وقس مسويًا
أي: إذا أسند الفعل إلى ضمير رفع غير الألف كالواو والياء، فلا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن تلحقه نون التوكيد، تحذف الألف، وتبقى الفتحة التي كانت قبلها، وتضم الواو، وتكسر الياء، فتقول: يا زيدون أحشون، ويا هند أحسين.

الحال الثانية: إذا لم تلحقه نون التوكيد، فتسكن الواو والياء، فتقول: يا زيدون هل تحشون، ويا هند هل تحشين، ويا زيدون أحشوا، ويا هند أحشي.

٦٤٤ - ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة، وكسرهما ألف
أي: لا تقع النون الخفيفة بعد الألف؛ لأنها ساكنة، والألف ساكنة، فلا تجتمعان، فلا يصح أن تقول: لتتبعان، فلا بد إذاً أن تأتي بالنون المشددة بعد الألف وتحرك بالكسر، مثل: لتتبعان.

٦٤٥ - وَالْفَاءُ زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

أي: إذا أُكِّدَ الفعل المسند إلى نون النسوة وجب الفصل بينها وبين نون التوكيد بالألف، مثل قولك للنساء: لَا تَضْرِبْنَ، فَفُصِّلَ بَيْنَ النُونِ بِالْأَلْفِ؛ لِثَلَا تَجْتَمِعُ ثَلَاثُ نُونَاتٍ فِي مَحَلِّ وَاحِدٍ.

٦٤٦ - وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

أي: إذا أُكِّدَ الفعل بنون التوكيد الخفيفة، فلا يخلو من حالين:
الحال الأولى: أن يقع بعدها ساكن فتُحذف؛ لثلاثا يلتقي ساكنان،
مثل: اضْرِبِ الرَّجُلَ، فتقول: اضْرِبِ الرَّجُلَ، بحذف النون وفتح الباء؛
لأن بعدها (أل) وهي ساكنة.

ومنه قول الشاعر:

لَا تَهِينَنَّ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالدهرُ قَدْ رَفَعَهُ

الشاهد: قوله: (لا تهين) حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً على النون المحذوفة.

الحال الثانية: إذا كانت النون مشددة فإنها تبقى، مثل: ادْخُلَنَّ المسجدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [سورة الفتح: ٢٧].

٦٤٧ - وَارْزُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا

٦٤٨ - وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْفَاءِ وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفْنِ): (قِفَا)

أي: تُحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا جاء ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، ويُرد ما كان معدومًا حين الوصل، فمثال المضموم: يا قوم لتسمعن، فتقول: يا قوم لتسمعوا، ومثال المكسور: يا هند لتفهمن، فتقول: يا هند لتفهمي.

وإذا كان مفتوحًا قلبت ألفًا، مثل: اضْرِبَنَّ، اضْرِبَا، وأما نون التوكيد الثقيلة المفتوح ما قبلها فتقول عند الوقف في: اضْرِبَنَّ، اضْرِبَنَّ.

ما لا ينصرف

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا

أي: يُعْرَفُ الصَّرْفُ بِأَنَّهُ التَّنْوِينُ الَّذِي أَتَى لِیَبِينُ تَمْكُنُ الْاسْمِ مِنَ الْاسْمِيَّةِ، مِثْلُ التَّنْوِينِ فِي: عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدٍ، وَسَمَاءٍ، وَأَرْضٍ، وَهَكَذَا.

٦٥٠ - فَالِيفُ التَّائِيثُ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

أي: إِذَا اتَّصَلَتْ (أَلْفُ التَّائِيثِ) بِالْاسْمِ أَوْ الْعَلَمِ أَوْ الصِّفَةِ، فَإِنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ سِوَاءَ كَانَتْ مَمْدُودَةً، مِثْلُ: صَحْرَاءَ، أَمْ مَقْصُورَةً مِثْلُ: حُبْلَى.

٦٥١ - وَرَائِدًا (فَعْلَانٌ) فِي وَصْفِ سَلِمٍ مِنْ أَنْ يَرَى بِتَاءِ تَائِيثِ حُتَمٍ

أي: يُمْنَعُ الْاسْمُ مِنَ الصَّرْفِ لِلصِّفَةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ بِشَرَطٍ: أَنْ يَسْلَمَ مُؤَنَّثُهُ مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ، مِثْلُ: غَضْبَانٌ؛ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ غَضْبَى، فَلَمْ يُخْتَمِ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ، فَتَقُولُ: هَذَا غَضْبَانٌ، وَرَأَيْتُ غَضْبَانًا، وَمَرَرْتُ بِغَضْبَانٍ.

٦٥٢ - وَوَصْفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ (أَفْعَلًا) مَمْنُوعَ تَائِيثِ بِتَاكَ (أَشْهَلًا)

أي: إِذَا اجْتَمَعَ الْوَصْفُ وَالْوِزْنُ (أَفْعَلٌ) فَيُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّثُهُ مَخْتَوْمًا بِالتَّاءِ، مِثْلُ: أَشْهَلٌ، مُؤَنَّثُهُ: شَهْلَاءُ، فَيُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَمِثْلُهُ: أَحْمَرٌ، وَأَخْضَرٌ، وَأَصْفَرٌ، وَأَزْرَقٌ، وَأَفْضَلٌ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ فُلَانٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِبِخَيْرٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [سورة النساء: ٨٦].

٦٥٣ - وَالْغَيْنَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ

٦٥٤ - فالأدهمُ: القيدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصِرَافُهُ مُنْعَ

أي: العبرة لانصراف الاسم من عدمه يرجع إلى أصله، فإذا كان أصله اسمًا ثم جُعل وصفًا فإنه ينصرف، مثل: أربع، فهي وصف على وزن (أفعل)، لكنها في الأصل اسم لعدد بين الثلاثة والخمسة ولذا تصرف فتقول: مرتت بنساءٍ أربع.

وإذا كان في الأصل صفة، ثم جُعل اسمًا فإنه لا ينصرف، مثل: أدهم، فأصلها وصف على لون، لكن وُضعت اسمًا للقيد.

٦٥٥ - وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخِيلٌ، وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا

أي: يصح في (أجدل، وأخيل، وأفعى) الصرف بكثرة؛ لأنها ليست بصفات، أو المنع بقلة؛ لتخيّل الوصف فيها، مثل: اشتريت أجدلاً من السوق، أو اشتريت أجدلاً من السوق.

٦٥٦ - وَمَنْعٌ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَأُخْرَى)

أي: ومن موانع الصرف: العدل - تغيير الكلمة إلى كلمة أخرى - مع الوصف، مثل: مثنى، ووزنها: مَفْعَل، وثلث، ووزنها: فُعَال، وأُخْرَى، ووزنها: فُعَل، فتقول: مرتت بنساءٍ ثلاث.

٦٥٧ - وَوَزْنٌ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ) كهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

أي: تأتي (واحد) وما بعده إلى (أربع) على وزن مثنى، مثل: مَوْحَد، أو على وزن ثلاث، أي: أَحَاد، وَرُبَاع، وَمَرْبَع.

وليس هذا مقتصرًا على (واحد) و(أربع) بل زاده بعضهم إلى العشرة.

٦٥٨ - وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهِ (مَفَاعِلًا) أَوْ (الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلًا

أي: ما كان جمعه على وزن (مفاعل) أو (مفاعيل) فإنه يمنع من الصرف لعله واحدة، ويسمى: صيغة منتهى الجموع، مثل: مساجد، أو مصاييح.

وكذلك على وزن (فواعيل)، مثل: صواريخ، أو على وزن (فواعل)

مثل: قوالب، وضابط صيغة منتهى الجمع: كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكن.

٦٥٩ - وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي (رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي) أي: ما كان جمعه على صيغة منتهى الجمع ومعتل الآخر، فله حالان:

الحال الأولى: أن يكون مرفوعًا أو مجرورًا، فيُجرى مجرى المعتل بالياء (الاسم المنقوص)، مثل: جار، فتقول: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ.

الحال الثانية: أن يكون منصوبًا، فتبقى الياء مفتوحة دون تنوين، مثل: رأيت جوارِي يلعبن، ولا يصح: رأيت جوارٍ يلعبن.

٦٦٠ - وَلِ(سَرَاوِيلٍ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ أي: إذا شابه المفرد الجمع لفظًا مُنع من الصرف، مثل: سراويل، فتقول: آتيت بسراويلٍ من السوق.

٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحِقْ بِهِ فَاَلانِصْرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ أي: ومما يُمنع من الصرف على الراجح: ما سُمِّيَ به من صيغة منتهى الجمع، أو سُمِّيَ بما ألحق به؛ كما سُمِّيَ إنسانٌ بـ (مساجد)، فإنك تمنعه من الصرف مع أنه عَلِمَ، فتقول: مررت بمساجدٍ فاشترت منه خبزًا؛ لأنه مُلحق بصيغة منتهى الجمع.

٦٦٢ - وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيْكَرْبًا) أي: ومما يُمنع من الصرف: العلمية والتركيب المزجي، مثل: معديكرب، فالأول: معدي، والثاني: كرب وهي فعل، لكن مُزجتا معًا، وصار دلالتها واحدة، فتقول: مررت بمعديكرب.

٦٦٣ - كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي (فَعْلَانَا) كَ(غَطْفَانَ) وَكَ(أَضْبَهَانَا)

أي: ومما يمنع من الصرف: العلم المشتمل على زيادة الألف والنون، مثل: غطفان، فتقول: مررت بغطفان.

وتُعرف زيادة الألف والنون بتصريف الكلمة، فإذا سقطت النون في أحد التصاريف فهي زائدة، والاسم المشدّد مثل: حسان وعفان، يحتمل فيهما الصرفية من عدمها.

٦٦٤ - كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتِنَاقِي

٦٦٥ - فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَ (جُورٍ) أَوْ (سَقَرٍ) أَوْ (زَيْدٍ) اسْمٌ امْرَأَةٌ لَا اسْمَ ذَكَرَ

أي: إذا كان العلم مختومًا ببناء تأنيث، فيُمنع من الصرف مطلقًا سواء لمذكر، مثل: قتادة، طلحة، أم لمؤنث، مثل: عائشة، فاطمة.

أما لو كان المختوم ببناء التأنيث وصفًا فيُصرف، مثل: عائشة إذا أُريد بها الوصف؛ كأن تقول: مررت بعجوزٍ عائشةٍ مئةً سنةً.

وإذا كان علمًا مؤنثًا مختومًا بغير التاء فيمنع من الصرف في أربعة مواضع:

الموضع الأول: إذا زاد على ثلاثة أحرف، مثل: زينب، وسعاد، ورباب.

الموضع الثاني: إذا كان ثلاثيًا أعجميًا، مثل: جور - اسم بلد في إيران وفي العراق -، فتقول: مشيت إلى جور، وكلمة (جور) أعجمية، ومن ثلاثة أحرف، ومُنعت من الصرف؛ لأن التأنيث اجتمع مع العلمية فقواها.

الموضع الثالث: إذا كان ثلاثيًا متحرك الوسط، مثل: سقر، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأُصَلِّيهِ سَقَرَ﴾ (١١) وَمَا أَذْرُكَ مَا سَقَرٌ ﴿ [المدثر: ٢٦، ٢٧].

الموضع الرابع: إذا كان علمًا لمذكر سُمي به المؤنث، مثل: زيد، فتقول: مررت بابنتي زيد.

٦٦٦ - وَجَهَانٌ فِي الْعَادِمِ تَذْكَيرًا سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كَ (هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

أي: إذا جاء مؤنثٌ ثلاثي ساكنُ الوسط وليس اسم رجل سُمِّي به أنثى، وليس بأعجمي، فيجوز الوجهان: الصرف وعدمه، مثل: هند، فتقول: هذه هندٌ، أو هذه هندٌ، والأولى أن يُمنع من الصرف، ومنه: مصر، وقد ورد المنع والصرف في القرآن الكريم؛ كقوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَأَمِينٌ﴾ [يوسف: ٩٩]، وقوله سبحانه: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١].

٦٦٧- وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ اِمْتِنَاعٌ

أي: يُمنع العلمُ من الصرف إذا كان أعجمياً في وضعه، وزائداً على الثلاث، مثل: جبريل.

وجميع أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، ويستثنى: مالك ورضوانٌ ومنكرٌ ونكيرٌ، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا تنصرف أسماؤهم للعلمية والعجمة إلا سبعة وهم: محمدٌ وشعيبٌ وصالحٌ، وكذلك يلحق بهم للعلمية والعجمة؛ لأنهم على ثلاثة أحرف: نوحٌ ولوطٌ وهودٌ وشيثٌ على القول بأنه نبي.

٦٦٨- كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَ(أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)

أي: ومما يُمنع مُنَع من الصرف: إذا جاء علمٌ على وزن الفعل، سواء كان يخص الفعل مطلقاً، مثل: ضُرب على وزن فُعل، فلو سُمِّي إنسان: ضُرب، لمنع من الصرف، وقيل فيه: رأيت ضُرب.

أو كان يخص الفعل غالباً، مثل: أحمد على وزن (أفعل) فتقول: رأيت أحمدًا، ومثله: يعلى، على وزن يفعل.

٦٦٩- وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

أي: إذا كان الاسم علمًا فيه ألف مقصورة للإلحاق فلا ينصرف، مثل: علقى - علم لنبت -، وأرطى - علم لشجر -، وهما ملحقتان (بجعفر).

والإلحاق هو: زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي، بل لتوزن بها كلمة أخرى.

٦٧٠ - وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَ (فُعَل) التَّوَكِيدِ أَوْ كَ (تُعَلَا) أي: ومما يُمنع من الصرف للعلمية والعدل ما يأتي:

الأول: ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي، مثل: جُمَعَ؛ كاحتفيت بالأخوات كلَّهنَّ جُمَعَ، والأصل جمعاء؛ لأن مفرده جمعاء، فعدل من جمعاء إلى جُمَعَ، وهي معرفة بالإضافة المقدره، أي: جمعهنَّ.

الثاني: ما كان على وزن (فُعَل) معدولاً وهو عَلَّمَ لمذكر إذا سُمع ممنوعاً من الصرف، مثل: عُمَرَ، ومُضَرَ، فالأصل: عامر، وماضر، فتقول: فتحت مصر في عهد عُمَرَ رضي الله عنه.

٦٧١ - وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا نَعَا (سَحَرَ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ أي: تمنع العدل والتعريف كلمة (سحر) من الصرف بشروط ثلاثة:

الشرط الأول: إذا قُصد به سحرُ يوم بعينه.

الشرط الثاني: إذا كان ظرفاً.

الشرط الثالث: إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة، مثل: قدمت يوم الجمعة سَحَرَ.

وإن اختل واحد من هذه الشروط فلا يمنع من الصرف، مثل قوله جل وعلا: ﴿يَجْنَتُهُمْ سِحْرٍ﴾ [سورة القمر: ٣٤]، وإنما صرفت؛ لأنها لا تدل على سحر يوم بعينه.

٦٧٢ - وَابْنُ عَلِيٍّ الكَسْرِ (فَعَالٍ) عَلَمًا مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)

٦٧٣ - عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرَفْنِ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

أي: إذا جاء علمٌ مؤنثٌ على وزن (فَعَالٍ) وجب فيه البناء على الكسر في كل أحواله، وذلك عند أهل الحجاز، مثل: حذام، ونوار، فتقول: هذه حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام.

أما عند بعض تميم فهو نظير (جُشَم) فيُمنع من الصرف للعلمية والعدل، فتقول: هذه حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام.

وإذا كانت صيغة (فَعَال) مختومة بالراء، مثل: ظفار، فأكثر بني تميم يبنيه على الكسر، مثل: ظَفَارٍ مدينة قديمة.

ويجب صرف كل اسم نكّر بعد أن كان معرفًا، وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف، مثل: رَبِّ عمر وأحمدٍ لقيت، فقد زالت إحدى العلامتين هنا وهي: العلمية؛ لأن (رَبِّ) لا تدخل إلا على النكرات، فصار مدخولها لا يدل على شخص بعينه.

٦٧٤ - وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فِيهِ إِعْرَابُهُ نَهَجَ (جَوَارٍ) يَفْتَفِي

أي: إذا كان الممنوع من الصرف منقوصًا فإنه يتبع في إعرابه طريقة (جوارٍ) في حذف يائه رفعًا وجرًا مع التنوين، وإثبات الياء مفتوحة بلا تنوين، مثل: راعٍ، علم على أنثى، فتقول: جاءت راعٍ، ومررت براعٍ، في حالتي الرفع والجر، وفي حالة النصب تقول: رأيت راعي.

٦٧٥ - وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

أي: يجوز صرف الممنوع من الصرف في موضعين:

الموضع الأول: الضرورة الشعرية؛ كقول الشاعر:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنٍ؟ سؤالك نقيًا بين حَزْمِي شعيب

الشاهد: قوله: (طعائن) ممنوعة من الصرف؛ لأنها على صيغة منتهى

الجموع، ومع ذلك صرفها؛ للضرورة الشعرية.

الموضع الثاني: إرادة التناسب في الكلام، مثل قوله تعالى:

﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَأَغْلَلَآ وَسَعِيرًا ﴾ [سورة الإنسان: ٤٤]، على قراءة التنوين (سلاسلاً) لمناسبة ما بعدها.

ويجوز العكس وهو منع المنصرف من الصرف؛ للضرورة الشعرية، مثل قول الشاعر:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور

الشاهد: قوله: (بشبيب) منع من التنوين للضرورة؛ لأن ليس فيه ما يمنع من صرفه غير العلمية.



إعراب الفعل

٦٧٦ - إِرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَمَا (تَسْعَدُ) أي: يُرْفَعُ الفعل المضارع إذا لم يُسْبَقِ بناصبٍ أو جازمٍ، مثل: تسعدُ المرأة بطاعة ربها.

٦٧٧ - وَبِ(لَنْ) انْصِبُهُ وَ(كَيْ) كَذًا بِ(أَنْ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ ٦٧٨ - فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعُ صَحْحٌ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفُهَا مِنْ (أَنَّ) فَهُوَ مُطَّرَدٌ أي: يُنْصَبُ الفعل المضارع إذا سبق بأداة من أدوات النصب وهي:

أولاً: (لن)، مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾ [سورة طه: ٩١]، ف(لن) حرف نفي ونصب، و(نبرح): فعل مضارع منصوب ب(لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ثانياً: (كي) وهي (المصدرية) وعلامتها: أن تُسْبَقِ بـ(لام) التعليل، مثل: تعلم لكي تفيد وتستفيد.

ثالثاً: (أن) التي لم تُسْبَقِ بعلم ولا ظن، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [سورة الشعراء: ٨٢]، فإن تقدم عليها ما يدل على العلم واليقين، فهي مخففة، تنصب الاسم، وترفع الخبر، مثل قوله سبحانه: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيًّا﴾ [سورة المزمّل: ٢٠]، أي: أنه سيكون، ف(أن) مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها جملة (سيكون منكم مرضي).
مرضياً.

وإذا تقدم عليها ما يدل على الظن والرجحان فيجوز أن تكون مخففة والمضارع بعدها يكون مرفوعًا، مثل قوله ﷺ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ [سورة المائدة: ٧١] في قراءة الرفع، فعند الرفع لا بد أن تعتقد أنها مخففة، أو تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها في قراءة النصب.

٦٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

أي: لم يُعمل بعض العرب (أَنْ) المصدرية، وإن وقعت بعد ما لا يدل على علم أو يقين فلا ينصب المضارع بعدها، حملًا على أختها (ما) المصدرية فكلاهما يقدر بمصدر، فتُهمل في كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع، مثل: يسرني أن تجتهد، ومثل: عجبت مما تعمل.

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِ(إِذْنِ) الْمُسْتَقْبَلَا إِن صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَضَّلَا

٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينِ، وَأَنْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا (إِذْنُ) مِنْ بَعْدِ عَطْفِ وَقَعَا

أي: نصب العرب المضارع بعد (إِذْنِ) بشروط:

الشرط الأول: أن يكون في الزمن المستقبل.

الشرط الثاني: أن تكون (إِذْنِ) مصدرية في أول جملتها.

الشرط الثالث: أن يكون الفعل المضارع متصلًا بها بغير فاصل بينهما سوى القسم.

مثل: إذا قال لك أخوك: أزورك غدًا إن شاء الله، فتقول له: إذن أكرمك، فهنا (إِذْنِ) لمستقبل الزمن، ومصدرية، والفعل المضارع بعدها متصل بها.

فإن فصلت بفاصل سوى القسم فإنها ترفع، مثل: إذن أخي يكرمك، وإذا كان الفاصل القسم فإنها تنصب، مثل: إذن والله أكرمك.

٦٨٢ - وَبَيْنَ (لَا) وَلَا مَجْرُ التَّزِيمِ إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عَدِمَ

٦٨٣ - (لَا) فَ(أَنْ) أَعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أَوْ ضَمِيرًا

٦٨٤ - كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوْ (إِلَّا) (أَنْ) خَفِيَ

أي: اختصت (أن) بأن تعمل مظهرة ومضمرة، ويجب إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا كانت متوسطة بين (لا) النافية أو الزائدة، ولام الجبر، مثل قوله سبحانه: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [سورة النساء: ١٦٥]، والزائدة، مثل: ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [سورة الحديد: ٢٩]، أي: ليعلم أهل الكتاب.

ويجوز الإضمار والإظهار: إذا عُدَّ الحرف (لا)، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [سورة النحل: ٤٤].

ويجب إضمار (أن) في موضعين:

الموضع الأول: إذا سبقت بـ (لام الجحود) وهي: المسبوقة بـ (كون) ماضٍ أو مضارع منفيين، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [سورة الأنفال: ٣٣].

الموضع الثاني: إذا وقعت (أن) بعد (أو)، بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون (أو) بمعنى (حتى) في موقعها، مثل قول الشاعر:

لأستهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادت الآمال إلا لصابِرٍ
الشاهد: قوله: (أدرك المنى) فتقدر بـ (حتى) إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً.

الشرط الثاني: أن تكون (أو) بمعنى (إلا) إذا لم يصلح وقوع (حتى) موقعها، مثل: يُعاقب المسيء أو يعتذر، أي: إلا أن يعتذر، وتقدر بإلا إن يصلح المعنى السابق.

ونحو قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

الشاهد: قوله: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (إلا أن تستقيم)، فالكسر ليس غاية في ذاته.

٦٨٥ - وَيَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ كَـ (جُدَّ حَتَّى تَسْرَ ذَا حَزْنٍ)

٦٨٦ - وَتَلَوْ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ اِرْفَعَنَّ، وَانصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا

أي: ويجب إضمار (أَنْ) بعد (حتى)، كالإضمار السابق، مثل: جُدَّ حَتَّى تَسْرَ ذَا حَزْنٍ.

ويُنصب المضارع بـ (أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (حتى) إذا كان الفعل للمستقبل، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦].

فإذا كان الفعل بعدها لغير مستقبل لم ينصب المضارع بل يُرفع، مثل: مرض زيدٌ حتى لا يرجونه، فالفعل (يرجون) مرفوع وجوبًا؛ لأن معناه حاصل في وقت التكلم.

وعلى الوجهين قرىء قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤] برفع ونصب (يقول).

٦٨٧ - وَيَعْدُ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ

أي: ينصب المضارع بـ (أَنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء) السببية التي في صدر كلام يقع جوابًا لنفي محض، أي: خالصًا من معنى الإثبات، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [سورة فاطر: ٣٦]، أو طلب محض (ويشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي)، فالأمر نحو: (اتنني فأكرمك)، والدعاء نحو: (رب انصرنني فلا أخذل)، والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [سورة الأعراف: ٥٣].

٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدُ مَفْهُومَ (مَعَ) كـ (لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعَ)

أي: تأتي الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب

المحضين، وكون الطلب محضًا، أي لا يدل عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر، ونصب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوبًا، بشرط: أن تكون دالةً على المعية، مثل: لا تكن جلدًا وتظهر الجزع، أي: لا تكن جلدًا مع إظهار الجزع، فلا تجمع بين الأمرين.

٦٨٩ - وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ إِنْ تُسْقَطِ الْفَاءَ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

٦٩٠ - وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ

أي: يجزم المضارع بعد الطلب إذا لم توجد الفاء مع قصد الجزاء، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [سورة الأنعام: ١٥١]، فـ (أتلُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لوقوعه في جواب الطلب (تعالوا) وقد قصد الجزاء.

كما يُشترط إن كان الطلب بالنهي: أن يستقيم المعنى بحذف (لا) الناهية، ووضع (إن) الشرطية، وبعدها (لا) النافية محل (لا) الناهية، مثل: لا تعجل في أمورك تسلم، فيصح أن تضع (إن) قبل (لا) فتقول: إن لا تعجل في أمورك تسلم.

٦٩١ - وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (أَفْعَل) فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا

أي: إذا كانت صيغة الأمر غير صريحة، كما لو كانت بلفظ الخبر مثلاً، فلا يجوز نصب المضارع بعد الفاء، مثل: حسبك الحديث فينام الحاضرون، برفع (ينام)، وإذا سقطت الفاء جاز الجزم، مثل: حسبك الحديث ينم الحاضرون.

٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ يُنْصَبُ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ

أي: يُنصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد الفاء الواقعة جوابًا للترجي، كما يُنصب بعد الفاء الواقعة جوابًا للتمني، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَنُّ﴾ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴿ [سورة عبس: ٣ - ٤]، على قراءة نصب (تنفعه).

٦٩٣ - وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ تَنْصِيبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٍ

أي: إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص فيجوز أن يُنصب بـ (أَنْ) محذوفة أو مذكورة، مثل (الواو) في قول الشاعر:

وَلُبِسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشاهد: قوله: (وتقر) فهو فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) المضمرة جوازًا بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل، وهو كلمة (لُبِس).

٦٩٤ - وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَضْبُ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى

أي: ما جاء عن العرب منصوبًا بـ (أَنْ) المضمرة في غير المواضع السابقة، مثل قولهم: خذ اللص قبل يأخذك، أي: أن يأخذك، فهو شاذ لا يقاس عليه، وما رواه العدل منصوبًا من ذلك يقبل كما رواه.



عوامل الجزم

٦٩٥ - بِ(لَا) وَلَا مِ طَالِبًا ضَعُ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

أي: تنقسم الأدوات الجازمة للفعل المضارع إلى قسمين:

القسم الأول: ما يجزم فعلاً واحداً، وكلها حروف وهي:

الأول: (لا) الطلبية الناهية؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [سورة لقمان: ١٣]، ف(لا): ناهية جازمة) و(تشرك): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

الثاني: (لام) الأمر الطلبية؛ كقوله سبحانه: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [سورة الطلاق: ٧]، ف(اللام): حرف أمر وطلب، و(ينفق): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

الثالث: (لم)؛ كقوله سبحانه: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَدِّ﴾ [سورة الإخلاص: ٣].
الرابع: (لما)؛ كقوله جل وعز: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة الحجرات: ١٤]، ف(لما): حرف جزم ونفي وقلب، و(يدخل): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر منع من ظهوره الكسر العارض لالتقاء الساكنين.

٦٩٦ - وَاجْزِمِ بِ(إِنْ)، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهُمَا أَيِّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا

٦٩٧ - وَحَيْثُمَا، أُنَى، وَحَرْفٌ: (إِذْمَا) كـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

القسم الثاني: ما يجزم فعلين وهي إحدى عشرة أداة، منها: حرفان، والباقي أسماء، وأمثلتها كالاتي:

الأول: (إن) حرف، مثل قوله سبحانه: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾

الثاني: (مَن) اسم، مثل قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [سورة الطلاق: ٢].

الثالث: (ما) اسم، مثل قوله سبحانه: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ [سورة البقرة: ١٠٦].

الرابع: (مهما) اسم، مثل قوله سبحانه: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٣٢].

الخامس: (أي) اسم، مثل قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الإسراء: ١١٠].

السادس: (متى) اسم، مثل: متى يأت فصل الصيف ينضج العنب.

السابع: (أَيَان) اسم، مثل: أيان يكثر فراغ الشباب يكثر فسادهم.

الثامن: (أين) اسم، ويحسن اتصالها بـ (ما) مثل قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [سورة النحل: ٧٦].

التاسع: (إذما) حرف على الأرجح، ويُشترط أن تتصل بـ (ما) الزائدة، مثل: إذما تفعل شراً تندم.

العاشر: (حيثما) اسم، ويشترط أن تتصل بـ (ما) الزائدة، مثل: حيثما تجد صديقاً وفيّاً تجد كنزاً ثميناً.

الحادي عشر: (أنى) اسم، مثل: أنى ينزل ذو العلم يُكرم.

٦٩٨ - فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ : شَرْطٌ قُدِّمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ ، وَجَوَابًا وَسِمًا

أي: تجزم هذه الأدوات المذكورة فعلين، الأول: هو فعل الشرط، ويكون مقدماً، والثاني: يتلوه ويجيء بعده، وهو الجزاء، ويسمى: جواب الشرط.

٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا ، أَوْ مِتْخَالِفَيْنِ

أي: لا يخلو الشرط والجزاء إذا كانا فعلين من أربعة أقسام:

القسم الأول: أن يكونا ماضيين، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾

القسم الثاني: أن يكونا مضارعين، مثل قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا﴾ [سورة الأنفال: ١٩].

القسم الثالث: أن يكونا مختلفين؛ كأن يكون الأول: مضارعًا، والثاني: ماضيًا، مثل قوله ﷺ: «من يقيم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١).

القسم الرابع: أن يكون الأول: ماضيًا، والثاني: مضارعًا، مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾ [سورة هود: ١٥].

٧٠٠ - وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ
أي: إذا كان الشرط ماضيًا، والجزاء مضارعًا جاز جزم الجزاء ورفعها، مثل: ما صنعت من خير تُثَبِّ عليه، أو تُثَابُّ عليه.

وإن كان الشرط والجواب مضارعين، وجب الجزم فيهما، وضعف رفع الجزاء، مثل قول الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يضرع أخوك تُضرعُ

الشاهد: قوله: (إن يضرع .. تصرع) حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا، وفعل الشرط مضارع، وهذا ضعيف أو خاص بالضرورة الشعرية.

٧٠١ - وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لَـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

أي: يجب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا لم يصلح أن يُجعل فعلًا للشرط في أمور وهي:

الأول: إذا كان جواب الشرط جملة اسمية وهي لا تصلح أن تكون

(١) أخرجه البخاري في باب: قيام ليلة القدر من الإيمان رقم (٣٥) ٢١/١، ومسلم في باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث ما تركنا فهو صدقة) رقم (١٨١٨) ١٧٧/٢، بزيادة لفظ: "فيوافقها".

جوابًا للشرط فيؤتى بالفاء رابطة، مثل: من يسعى في الخير فسعيه مشكور، ف (سعيه مشكور) جواب الشرط، وهي جملة اسمية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الأنعام: ١٧].

الثاني: إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٣٩) ﴿فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ﴾ [سورة الكهف: ٣٩ - ٤٠].

الثالث: إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها طلبي، مثل: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ٣١].

الرابع: إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مسبوقًا بـ(لن)، مثل: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [سورة آل عمران: ١١٥].

الخامس: إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مسبوقًا بـ(قد)، مثل: قوله سبحانه: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة يوسف: ٧٧].

السادس: إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مسبوقًا بـ(ما)، مثل: قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [سورة يونس: ٧٢].

السابع: إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مسبوقًا بـ(السين)، مثل: قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُم فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَىٰ﴾ [سورة الطلاق: ٦].

الثامن: إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مسبوقًا بـ(سوف)، مثل: قوله جل وعلا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [سورة التوبة: ٢٨].

٧٠٢ - وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَةَ كـ (إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةً)

أي: إذا جاء الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة (إذا) الفجائية مقام الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ﴾ [سورة الروم: ٣٦]، ومثل: إن تجد إذا لنا مكافأة، أي: إن يكن منك جودٌ فمنا المجازاة.

٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِإِلْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنَ

أي: إذا جاء بعد جواب الشرط وجزائه فعل مضارع مقترناً بالفاء أو الواو، فهو حقيق بأن يكون على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الرفع، فيكون ما بعدها جملة استئنافية، والمضارع بعدها مرفوعاً.

الوجه الثاني: الجزم، باعتبارهما حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم.

الوجه الثالث: النصب، باعتبار الفاء للسببية، والواو للمعية، والمضارع بعدهما منصوب بـ (أن) المضمرة وجوباً.

وقد قرىء بالأوجه الثلاثة: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٤]، بجزم (يغفر) ورفعه ونصبه.

٧٠٤- وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

أي: يثبت الجزم والنصب للفعل المضارع المسبوق بـ (الفاء) أو (الواو) إذا كان متوسطاً بين فعل الشرط وجوابه، مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٠]، بجزم (يصبر) عطفاً على ما قبله.

أو اعتبار (الفاء) للسببية و(الواو) للمعية، والمضارع بعدهما منصوب، مثل قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

الشاهد: قوله: (ويخضع) حيث نصب الفعل المضارع وقد توسط بين بين فعل الشرط وجوابه.

٧٠٥- وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

أي: يُحذف جواب الشرط إذا دلّ عليه دليل ويُستغنى عنه بفعل

الشرط، مثل: أنت الكريم إن صفحت عن المذنب، فحذف الجواب؛
لدلالة (أنت الكريم) والتقدير: إن صفحت عن المذنب فأنت الكريم.

ويحذف فعل الشرط ويبقى جوابه بقلة إذا دل عليه دليل، مثل: قُلْ
خيرًا وإلا فاصمت، والتقدير: وإن لا تقل خيرًا فاصمت، ومنه قول
الشاعر:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَ الْحُسَامِ

الشاهد: قوله: (وإلا يعل) حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في
الكلام إلا الجواب، والتقدير: وإلا تطلقها يعل مفرك الحسام.

٧٠٦- وَأَخَذَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

أي: إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما إذا لم يتقدم
عليهما ذو خبر؛ استغناءً بجواب المتقدم، مثل: والله من يعمل بأحكام
الشرع ليفوزن، أو من يعمل بأحكام الشرع والله يفز.

٧٠٧- وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَّحٌ مُطْلَقًا بِإِلَّا حَذَرَ

أي: إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ذو خبر أي: ما يطلب
الخبر كالمبتدأ، فإنه يرجح الشرط على القسم سواء تقدم القسم على
الشرط أم لم يتقدم، مثل: أحكام الشرع والله من يعمل بها يفز، أو أحكام
الشرع من يعمل بها والله يفز.

٧٠٨- وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِإِلَّا ذِي خَيْرٍ مُقَدَّمِ

أي: جاء عند العرب قليلاً ما يدل على اعتبار الجواب للشرط مع
تقدم القسم، ولم يتقدم عليها ذو خبر، مثل قول الشاعر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً

الشاهد: قوله: (أصم) فقد جزم مباشرة في جواب (إن) الشرطية.



فصل (لو)

٧٠٩- لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ، وَيَقِيلُ إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قَبْلَ
أي: تأتي (لو) الشرطية على نوعين:

النوع الأول: الامتناعية، ولا يليها إلا الماضي، مثل: لو حضر
أخوك لحضرت، أي: كان سيقع حضوري في الزمان الماضي لو وقع
حضور أخيك.

النوع الثاني: غير الامتناعية، ولا يليها إلا المضارع، فهو مع قلته
قَبْلَهُ النِّحَاةَ وَقَالُوا بِمَقْتَضَاهُ، مثل: لو يقدم خالدٌ غدًا لا أسافر، وإن وِلَيْهَا
ماضٍ أَوَّلٌ بِالمُسْتَقْبَلِ، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْشُرَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ
ذُرِيَّةً ضِعَفًا حَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [سورة النساء: ٩].

٧١٠- وَهِيَ فِي الاختِصَاصِ بِالفِعْلِ ك(إِنْ) لَكِنْ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنَ
أي: تختص (لو) الشرطية بنوعيها بالدخول على الفعل، مثل (إِنْ) الشرطية.

وتخالف (لو) (إِنْ) فتدخل على (أَنَّ) ومعموليها، مثال ذلك: لو أن زيدًا
قائمٌ لُقِّمْتُ، والتقدير: لو ثبت أن زيدًا قائمٌ لُقِّمْتُ، وبهذا هذا التقدير تكون
باقية على اختصاصها، وأن وما دخلت عليه في محل رفع فاعل، وقيل: (أَنَّ)
وما دخلت عليه في محل رفع مبتدأ، وبهذا التوجيه يزول الاختصاص.

٧١١- وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

أي: إذا تلا المضارع (لو) وجب صرف معناه إلى الماضي، مثل:
لو يفي كفى، أي: لو وفى كفى.

أما ولولا ولوما

٧١٢- (أَمَّا) (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)، وَفَا لِيَلْوِي تَلْوِيَهَا وَجُوبًا أَلِفًا

أي: تأتي (أَمَّا) حرف شرط غير جازم وهي حرف تفصيل يقوم مقام أداة الشرط وفعله، مثل: مهما يك من شيء.

وتجب الفاء في تالي التالي وهو جواب الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ﴾ [سورة الضحى: ٩].

٧١٣- وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

أي: تُحذف فاء جواب الشرط في النثر في موضعين:

الموضع الأول: قليل، إذا حُذفت وحدها، مثل: ما بال أقوام، أي: فما بال أقوام.

الموضع الثاني: كثير، إذا حُذفت مع القول، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم.

٧١٤- (لَوْلَا، وَلَوْ مَا) يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا

أي: تأتي (لولا) و(لوما) حرفا شرط غير جازمين، ولهما استعمالات:

الاستعمال الأول: الدخول على المبتدأ، فلا يقع بعدهما غيره إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازما بينهما، مثل: لولا العقل لكان الإنسان كالحيوان، ولوما العمل لم يكن للعلم فائدة.

٧١٥- وَيَهْمَا التَّحْضِيضُ مِرْزُ وَ(هَلَّا أَلَا، أَلَا)، وَأَوْلَيْنَهَا الْفِعْلَا

الاستعمال الثاني: التحضيض وتختصان حينئذٍ بالفعل؛ لأنهما يدلان عليه.

ويشاركهما بالتخصيص (هَلَّا، وَأَلَا، وَأَلَا) وهذه الأدوات الخمسة مختصة بالدخول على الفعل المضارع، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نَسْتَفْرُونَ اللَّهَ﴾ [سورة النمل: ٤٦]، ومثله: ﴿لَوْ مَا تَأْتِنَا بِالْمَلَكَةِ﴾ [سورة الحجر: ٧]، ومثله: ﴿أَلَا نُقِيلُوكَ فَوْمًا نَكَّوْنَا أَيْعَنَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ١٣].

وقد تأتي هذه الأدوات للدلالة على التوبيخ، وتدخل على الماضي، مثل: هَلَّا كتبت الواجب، وقد تأتي للحث على الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [سورة التوبة: ١٢٢]، أي: لينفر.

٧١٦- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُّؤَخَّرٍ

أي: وقد تدخل هذه الأدوات على الاسم في الظاهر ويكون معمولاً لفعل مضمر أو لفعل مؤخر عن الاسم، نحو: هلا العلم والناس في حاجة، ومنه قوله ﷺ: «هَلَّا بَكَرًا تَلَاعَبَهَا وَتَلَاعَبَكَ»^(١)، أي: هَلَّا تزوجت بكرًا، أو بفعل مقدّر، مثل: لولا الشهادة تؤديها، أي: لولا تؤدي الشهادة تؤديها.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في باب: تستحد المغيبة وتمتشط الشعثة رقم (٤٩٤٩) ٢٠٠٩/٥، ومسلم، في باب: استحباب نكاح ذات الدين رقم (٣٧٠٩) ١٧٥/٤.

الإخبار بالذي والألف واللام

- ٧١٧- مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبِرَ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
 ٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَطُهُ صِلَهُ عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
 ٧١٩- نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادِرِ الْمَأْخِذَا
 ٧٢٠- وَبِ(اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي) أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

هذا الباب وضع للتمرين والتدريب:

فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء ب (الذي) عن الذي حال كونه في الابتداء قبل، أي: اجعل: (الذي) مبتدأ، والمجعول خبرًا، وهو ذلك الاسم، ففيه خمسة أعمال:

الأول: أن تبدأ الجملة باسم موصول مناسب، مثل: (الذي) للمفرد المذكور.

الثاني: أن تؤخر الاسم المذكور إلى آخر التركيب؛ لأنه يراد أن يكون خبرًا.

الثالث: أن يكون الاسم المؤخر مرفوعًا؛ لأنه خبر.

الرابع: أن تجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول.

الخامس: أن تجعل في موضع الاسم المذكور ضميرًا مطابقًا له وللموصول؛ لأنه هو العائد، مثل إذا قيل لك: أخبر عن خالد، من قولنا: خالد منطلق، فإنك تقول: الذي هو منطلق خالد، ف(الذي): مبتدأ، و(خالد): خبره، و(هو منطلق): صلة الذي، وهو عائد الصلة وهو خلف

عن خالد، ولا بد من مطابقة الاسم الموصول للاسم المخبر عنه به، ومثله: ضربت زيدًا، فإنك تقول: الذي ضربته زيدًا، ومثله في المثني: أكرمت المحمدين، تقول: اللذان أكرمتهما المحمدان، ف(اللذان): مبتدأ، و(أكرمتهما): فعل ماضٍ، وفاعله ومفعوله، والجمله صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والضمير المتصل (هما) عائد الصلة، و(المحمدان): خبر المبتدأ.

٧٢١- قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢- كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعٍ مَا رَاعَا

أي: يجب في الاسم المخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط وهي:

الشرط الأول: قبوله التأخير بخلاف لو كان له الصدارة؛ كأسماء

الاستفهام والشرط.

الشرط الثاني: قبوله التعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، مثل:

الذي جاء خالد إياه راكب.

الشرط الثالث: قبوله للاستثناء عنه بأجنبي، فلا يصح: الذي صالح

أكرمه هو.

الشرط الرابع: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بالضمير، فلا يخبر

عن الموصوف دون صفته، فلا يصح نحو: الذي أكرمه عالمًا رجل.

٧٢٣- وَأَخْبِرُوا هُنَا بِ(أَل) عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

أي: أخبرت العرب بالألف واللام الموصولة عن الاسم إذا كان

المخبر عنه واقعًا في جملة فعلية، بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون الفعل متقدمًا، مثل: وقى الله البطل، فهذه

جملة فعلية، وفعلها تقدم، فيصح أن تقول: الواقي البطل الله، أو

الواقي الله البطل.

٧٢٤- إِنْ صَحَّ صَوْغٌ صِلَةٍ مِنْهُ ل(أَل) كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى) اللَّهُ الْبَطْلَ

الشرط الثاني: أن يكون الفعل متصرفاً ومثبتاً، كما في المثال السابق، أما إن كان الفعل جامداً فلا يصح، مثل: عسى المريض أن يبرأ، ولا المنفي، مثل: ما يقوم عاصم.

٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَّةُ (أَل) ضَمِيرَ غَيْرَهَا أُبَيِّنَ وَانْفَصَلَ

أي: إذا رفع الوصف الواقع صلةً ل(أل) ضميراً فلا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون عائداً على الألف واللام، فيجب استتار الضمير، مثل: بلّغتُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً، فتقول: المبلّغ من أخويك إلى المحمدين رسالةً أنا، ففي (المبلغ) ضمير عائداً على الألف واللام، فيجب استتاره.

الحال الثانية: أن يكون عائداً إلى غير الألف واللام، فيجب الإتيان به بارزاً منفصلاً، مثل: المبلّغ أنا منهما إلى العمّرين رسالةً الزيدان، ف(أنا) مرفوع ب(المبلغ) وليس عائداً على الألف واللام؛ لأن المراد بهما التثنية، ويجب إظهار الضمير إذا أخبرت عن (رسالة) من المثال السابق؛ لأن المراد بالألف واللام (الرسالة)، والمراد بالضمير الذي ترفعه صلة (ال) المتكلم فتقول: (المبلغها أنا من الزيدين إلى العمّرين رسالةً).



العدد

٧٢٦- (ثلاثة) بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

أي: تؤنث الأعداد من: ثلاثة إلى عشرة وما بينهما، إذا كان المعدود (التمييز) مذكراً أو جمعاً مفرد مذكر، مثل: رجال، مفرده: رجل، فتأتي بالعدد مؤنثاً، فتقول: عندي ثلاثة رجال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَمْنِيَّةَ أَيَّامٍ﴾ [سورة الحاقة: ٧]، لأن مفرد (أيام): (يوم) وهو مذكر، فجاء العدد مؤنثاً.

٧٢٧- فِي الضِّدِّ جَرْدٌ، وَالْمُمَيِّزِ اجْرُرٌ جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

أي: إذا كان مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد وتجريده من التاء عكس ما سبق، مثل: شهادات، مفردها: شهادة، فتأتي بالعدد مذكراً، فتقول: عندي أربع شهادات، ومنه قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [سورة الحاقة: ٧]؛ لأن مفرد (ليال): (ليلة)، وهي مؤنث، فجاء العدد مذكراً.

وينقسم العدد المضاف إلى قسمين:

القسم الأول: ما يضاف إلى الجمع، ويكون تمييزه مجروراً بالإضافة، وفي الأغلب جمع تكسير للقلة، مثل: عندي ثلاث أنفس، وقد يكون للكثرة بقلة، مثل: عندي ثلاث نفوس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨] فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة (أقراء).

٧٢٨- وَ(مَائَةٌ) وَ(الْأَلْفُ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَ(مَائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ

القسم الثاني: ما يضاف إلى المفرد.

أي: يأتي تمييز (المائة^(١) والألف) مفردًا مجرورًا بالإضافة، مثل: قلّ من يعيش مائة سنة.

وقد تضاف (المئة) إلى الجمع قليلًا، كما في قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [سورة الكهف: ٢٥]، بالإضافة (مائة) إلى سنين) بكسر التاء في مئة دون تنوين على الإضافة.

وإذا حذف التمييز من الثلاثة إلى العشرة جاز تذكير العدد وتأنينه، مثل: صمت خمسة، أو: صمت خمسًا، ومنه قوله ﷺ: «من صام رمضان ثم أتبعه سنًا من شوال كان كصيام الدهر»^(٢).

٧٢٩ - وَ(أَحَدٌ) أَذْكَرٌ، وَصِلْنَهُ بِ(عَشْرٍ) مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ
 شرع الناظم في ذكر الأعداد المركبة:

أي: إذا كان المعدود مذكرًا فيذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عَشْرٍ) مرَكَّبًا لهما بالتذكير، فتقول: أحد عشر رجلًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف: ٤].

٧٣٠ - وَقُلْ لَدَى النَّائِبِ: (إِخْدَى عَشْرَهُ) وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهُ
 أي: إذا كان المعدود مؤنثًا فيذكر لفظ (إحدى) مع لفظ (عشرة)، فتقول: إحدى عشرة امرأة، بسكون (الشين)، وجاء عن تميم بكسر الشين: عَشْرَةٌ.

٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِخْدَى) مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا

(١) يكتب المتقدمون (مائة) بالألف، ويرى المجمع اللغوي كتابتها دون الألف (مئة)، وإن رُكِّبَتِ الثلاث مع المائة حذفت الألف (ثلاثمئة) شريطة ألا يلتبس بالثلاث أحد الكسور، كما لا تحذف ألف (ثمان) مع المائة؛ لثلا يجتمع حذفان: الألف والياء. ينظر: دليل السالك ٦٩/٢.

(٢) أخرجه مسلم في باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعًا لرمضان رقم (١١٦٤) ٨٢٢/٢.

أي: يوافق المعدود العدد من اثني عشر إلى تسعة عشر، فيؤنث لفظ (عشرة) مع المؤنث، مثل: ثلاث عشرة امرأة، ويُذكر مع المذكر، مثل: ثلاثة عشر رجل.

٧٣٢- وَلِدٌ (ثَلَاثَةٌ) وَ(تِسْعَةٌ) وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا قُدِّمَا

أي: يُحكم للصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب فتثبت تاء التانيث مع المذكر، وتسقط مع المؤنث، مثل: نجح ثلاثة عشر طالبًا، وأقمتُ في مكة تسعَ عشرة ليلةً.

٧٣٣- وَأَوَّلُ (عَشْرَةٍ) (اِثْنَتِي)، وَ(عَشْرًا) (اِثْنِي)، إِذَا أَنْشَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

أي: تتبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثنتي) إذا كان المعدود مؤنثًا، مثل: عندي اثنا عشرة كراسةً، وتتبع لفظ (عشر) المذكر (اثنِي) إذا كان المعدود مذكرًا، مثل: عندي اثنا عشر كتابًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [سورة التوبة: ٣٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِطًا﴾ [سورة الأعراف: ١٦٠]، أي: اثنتي عشرة فرقة.

٧٣٤- وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعِ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلْفِ

أي: إن الأعداد المركبة كلها مبنية صدرها وعجزها، وتبنى على الفتح، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ) ما عدا (اثنا واثنتا) فتعربان إعراب المثنى؛ فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وأما عجزهما فيبنى على الفتح، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٦]، ف (اثنا) خبر (إن) مرفوع بالألف، و(عشر) مبني على الفتح.

٧٣٥- وَمَيِّزِ (الْعِشْرِينَ) لِلْ(تِسْعِينَ) بِوَاحِدٍ كَ(أَرْبَعِينَ حِينًا)

أي: يأتي تمييز العشرين إلى التسعين مفردًا منصوبًا، مثل: أربعين حينًا، وهذا ما يسمى بالعقد.

أما ما بين العقدين وهو العدد المعطوف، فإن المعطوف وهو لفظ العقد ليس فيه تذكير أو تأنيث، وأما المعطوف عليه فلا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون (واحد) أو (اثنين) فيجب المطابقة للمعدود، مثل: في الفصل واحد وثلاثون طالبًا، واثنان وثلاثون مقعدًا.

الحال الثانية: أن يكون من (ثلاثة إلى تسعة) فيجب مخالفتها للمعدود، مثل قوله تعالى: ﴿لَهُ سَعٌّ وَسَعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ﴾ [سورة ص: ٢٣].

٧٣٦- وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّئَنَّهُمَا
أي: ميّزت العرب العدد المركب - من أحد عشر إلى تسعة عشر -
بمثل ما ميّز به عشرون، وذلك بمفرد منصوب، مثل: أحد عشر رجلًا،
وإحدى عشرة امرأة.

والخلاصة: أن أسماء العدد أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة،
ومعطوفة.

٧٣٧- وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقُ الْبِنَاءُ، وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ
أي: إذا أُضيف العدد المركب عدا اثني عشر إلى اسم بعده يبقى
على بنائه، مثل: حفظت خمسة عشر لعمري.

وهناك لغة قليلة وهي بقاء الصدر على بنائه، وإجراء الحركات
الإعرابية على العجز وبقاء الصدر، مثل: خمسة عشر محمدٍ عندي.

٧٣٨- وَصُغَ مِنْ (اِثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى (عَشْرَةٍ) كـ (فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَالٍ)
أي: يُصاغ من العدد (اثنين) فما فوقه إلى عشرة وزنًا على مثال
(فاعل)، كما تصوغه من الفعل الثلاثي (فعل)، فيقال: ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ
إلى عاشرٍ.

٧٣٩- وَاخْتِمُهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَادُّكِّرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَاءِ

أي: إذا أريد بالعدد السابق: التأنيث لحقته التاء، مثل: جاءت الطالبة الثالثة في الفصل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الثَّلَاثَةِ الْآخِرَى﴾ [سورة النجم: ٢٠]؛ لأنها مؤنثة.

وإذا أريد به التذكير فلا تأت بالتاء، مثل: جاء الطالب الثالث في فصله، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [سورة يس: ١٤]، فجاء بـ (ثالث) مذكر؛ لأن الحديث عن رسول من رسل الله تعالى.

٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيِّنٍ
أي: للفاعل المصوغ من اسم العدد عند الإضافة استعمالان:

الاستعمال الأول: إذا أريد أنه واحد مما اشتق منه فيجب إضافة فاعل إلى ما بعده، مثل: محمدٌ ثالثٌ ثلاثة حضرُوا الاجتماع، أي: واحد من ثلاثة، فتعرب بالحركات حسب موقعها، ويجب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه من إضافة البعض إلى كله، ومنه قوله تعالى: ﴿ثَانِفٌ أَتَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [سورة التوبة: ٤٠].

٧٤١ - وَإِنْ تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا

الاستعمال الثاني: أن تستعمله مع ما قبل ما اشتق منه - وهو العدد الأقل منه مباشرة - فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل، فإما أن تضيفه إلى ما يليه، مثل: دخلت المسجد وأنا رابعٌ ثلاثة، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ﴾ [سورة المجادلة: ٧].

أو تنصب ما يليه به فيلحقه منصوبًا، مثل: سأسافر غدًا - إن شاء الله - وأنا رابعٌ ثلاثة، فـ (رابع) خبر لمبتدأ محذوف، و(ثلاثة) مفعول لـ (اسم الفاعل).

٧٤٢ - وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِيِ اثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا فَجِيءُ بِتَرْكِيبَيْنِ

أي: إذا أُريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على أنه بعض ما اشْتُقَّ منه ففيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تجيء بتركيبين وهما:

التركيب الأول: صدره (فاعل)، والتركيب الثاني: صدر ما اشتق منه، مثل: هذا خامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ للمذكر، وهذه ثالثة عشرَ ثلاثَ عشرةَ للمؤنث.

٧٤٣- أو (فَاعِلًا) بِحَالَتِيهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

الوجه الثاني: أن يُضَافَ الفاعل - في حالتي التذكير والتأنيث - إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول، ويكون ذلك وافيًا بالمعنى الأول الذي نويته، مثل: هذا خامسُ خمسةَ عشرَ.

٧٤٤- وَشَاعَ الِاسْتِغْنَاءُ بِ(حَادِي عَشْرًا) وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكَرًا

الوجه الثالث: الاقتصار على أحد الجزأين من كل تركيب، فيحذف العقد من التركيب الأول، والنيّف من الثاني، أو الاكتفاء بالتركيب الأول بجملته وحذف الثاني كاملاً، مثل: هذا ثالثُ عشرَ.

٧٤٥- وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتِيهِ قَبْلَ وَوِ يُعْتَمَدُ

أي: تُذكَرُ صِيغَةُ فَاعِلٍ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ مِنْ حَيْثُ التَّذْكَيرُ وَالتَّأْنِيثُ عَلَى حَسَبِ مَدْلُولِهِ قَبْلَ عِشْرِينَ وَبَابِهِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا عَلَى وَوِ الْعَطْفِ، مِثْلُ: قَرَأْتُ الْفَصْلَ الثَّلَاثَ وَالْعِشْرِينَ.

ومما يستعمل لصيغة (فاعل) أن تُرَكَّبَ مع العشرة لغير الدلالة على التركيب مقيداً بالعشرة، فيجب البناء على فتح الجزأين مع المطابقة، مثل: الفصلُ الثالثُ عشرَ أصولُ فصولِ الكتابِ.



كم وكأين وكذا

٧٤٦- مَيِّزْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيِّزْتَ (عِشْرِينَ) كَد (كَمْ شَخْصًا سَمَا)

أي: تأتي (كم) على نوعين:

النوع الأول: (كم) الاستفهامية، وهي اسم، ويكون مميزها كـمميز (عشرين) وأخواته، وهو المفرد المنصوب، مثل: كم شخصًا سما؟، أي: علا، ف (شخصًا) تمييز منصوب.

٧٤٧- وَأَجِزْ أَنْ تَجْرَهُ (مِنْ) مُضْمَرًا إِنْ وَلَيْتَ (كَمْ) حَرْفَ جَرِّ مُظْهَرًا

أي: يجوز لك جرُّ التمييز بـ (من) مضمرة إذا دخل على (كم) حرف جر ظاهر، مثل: بكم ريالٍ اشتريت هذا الكتاب؟، أي: بكم من ريالٍ.

٧٤٨- وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِرًا كَد (عَشْرَهُ) أَوْ (مِائَةً) كَد (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهُ)

النوع الثاني: (كم) الخبرية، فتستعمل (كم) للتكثير، ويكون تمييزها جمعًا مجرورًا كـتمييز العشرة، مثل: كم ساعاتٍ قضيتها لاهيًا، أو كـتمييز المسافة مفردًا مجرورًا، مثل: كم فقيرٍ مات جوعًا.

٧٤٩- كَد (كَمْ): (كَأَيْنَ) وَ(كَذَا) وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ (مِنْ) تُصِيبُ

أي: تفيد (كأين وكذا) ما تفيده (كم) الخبرية من التكثير، والافتقار إلى التمييز.

ويكون تمييز (كأين) مفردًا مجرورًا بـ (من) وهو الأكثر، مثل

قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [سورة العنكبوت: ٦٠]، ويأتي منصوبًا بقلّة، مثل قول الشاعر:

اطْرُدْ اليأس بالرجاء فكأين أَلِمَّا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

الشاهد: قوله: (أَلِمَّا) هذا تمييز (كأين) جاء منصوبًا.

وأما تمييز (كذا) فيُنصب وجوبًا، مثل: ملكْتُ كذا وكذا درهمًا.



وقد حُرِّكا (منان ومنين) بالكسرة؛ للضرورة، والأصل أن يسكنا.

٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتُ): (مَنْه) وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسَكَّنَةٌ

٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِـ(مَنْ) بِإِثْرٍ: (ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِيف)

أي: وفي المفرد المؤنث يقال: مَنْه، إذا قيل: أتت بنت، وإذا وقعت النون قبل تاء تأنيث المثني فإنها تكون ساكنة، مثل: مَتَّان في حالة الرفع، ومُتَّين في حالة النصب والجرح، ويصح بقلة فتح النون في المثاليين، مثل: مَتَّان، ومُتَّين.

وتصل التاء والألف بـ (من) في حكاية جمع المؤنث السالم، فتقول: مَنَاتٌ، كما لو قيل لك: ذا بنسوة كلِّف، ونحو إذا قيل: (جاء نسوة) فقل مَنَاتٌ.

٧٥٥- وَقُلْ: (مُنُونَ) وَ(مَنِينِ) مُسَكَّنَا إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا)

أي: وتقول في حكاية جمع المذكر السالم: (مُنُونَ) في حالة الرفع، و(منين) في الجرح، بتسكين آخرهما، مثل: لو قال لك شخص: جاء قوم، فتقول: منون؟ أو قال لك: لقوم فطنا، فتقول: مَنِين؟

٧٥٦- وَإِنْ تَصِلَ فَلْفُظٌ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ (مُنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفَ

أي: إذا وُصلت (مَنْ) بالكلام فلا يختلف لفظها بل يبقى على حاله، مثل: لو قال لك شخص: زارني رجلان، قلت: منان؟ بالوقف، وفي الوصل تقول: مَنْ يا هذا؟

أما إلحاق الواو والنون بـ (من) فهو نادر، وقد ثبت في نظم معروف وهو قول الشاعر:

أَتَوَا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجَنُّ! قُلْتُ: عِمُّوا ظَلَامَا

الشاهد: قوله: (منون) جاء بإثبات الواو والنون في حالة الوصل، والقياس: مَنْ أَنْتُمْ؟

٧٥٧ - وَالْعَلَمَ أَحْكَيْتُهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنَّ عَرِيَّتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

أي: يُحكى العلم ب (من) إذا لم يتقدم عليها عاطف، فتقول: مَنْ خالداً؟ لمن قال: جاء خالداً، وَمَنْ خالداً؟ لمن قال: رأيت خالداً.

فإن كانت المعرفة غير علم لم تُحك، فلا تقول لقائل: رأيت غلامَ محمد، مَنْ غلامَ محمد؟ بل يجب الرفع: من غلامُ محمد؟

وكذلك إذا سبق (مَنْ) عاطف فإنه لا يحكى العلم بل يجب رفعه، مثل: جاء عصامٌ، ورأيت عصامًا، فتقول: وَمَنْ عصامٌ؟



التأنيث

٧٥٨ - عَلامَةُ التَّأْنِيثِ: تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالكَتِفِ
أصل الاسم أن يكون مذكرًا، والتأنيث فرع عن التذكير لحاجته
لعلامة، وللإسم المؤنث أحد علامتين:

العلامة الأولى: قبله (تاء) التأنيث، مثل: آسية.

العلامة الثانية: وجود ألف مقصورة في آخره، مثل: أروى، أو ألف
ممدودة في آخره، مثل: نجلاء.

كما قدّرت العربُ التاءَ في بعض الأسماء، مثل: كتف، ويستدل
على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة بعود الضمير عليه مؤنثًا، نحو الكتف
أكلتها، والعين كحلتها، أو بوصفه نحو: أكلت كتفًا مشوية، وغيرها، كما
سيأتي.

٧٥٩ - وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ
أي: يُعرف تقدير تاء التأنيث بالضمير العائد عليها، مثل: العينُ
كحلتها، كما يُعرف التقدير بأشياء مثل الضمير العائد إليها، ومن ذلك:

الأول: الإشارة إليها، مثل: هذه أرض مُعشبة.

الثاني: وصفها بالمؤنث، مثل: نزلنا أرضًا خصبة.

الثالث: ثبوتها في الفعل، مثل: وضعت الحرب أوزارها.

الرابع: رده إلى حالة التصغير، مثل: أرض، تقول: أريضة.

وأما الصفات المختصة بالمؤنث في الأغلب لا تلحقها تاء، مثل: طالق، وحائض.

٧٦٠- وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولًا) أَصْلًا وَلَا ال(مِفْعَال) وَال(مِفْعِيَلًا)
٧٦١- كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُدُودٍ فِيهِ
٧٦٢- وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَد(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ

أي: ومن الصفات ما لا تلحقه التاء وهي:

أولاً: إذا كانت الكلمة على وزن (فَعُول) التي بمعنى (فاعل) للمذكر والمؤنث، مثل: صبور، فتقول: رجل صبور بمعنى: صابر، وامرأة صبور بمعنى: صابرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ [سورة مريم: ٢٨].

وإذا كانت على وزن (فَعُول) بمعنى (مفعول)، فيجوز أن تلحقه التاء ويجوز ألا تلحقه، مثل: هذا جمل ركوب، وناقة ركوبة.

ثانياً: ما كان على وزن (مِفْعَال)، مثل: رجل مهذار، وامرأة مهذار، ورجل معطار، وامرأة معطار.

ثالثاً: ما كان على وزن (مِفْعِيل)، مثل: رجل مِعْطِير، وامرأة مِعْطِير.

رابعاً: ما كان على وزن (مِفْعَلٌ)، مثل: رجل مِعْشَم، وامرأة مِعْشَم.

وما لحقته التاء من هذه الأوزان الأربعة فهو شاذ، مثل: رجل عُدُوٌّ، وامرأة عُدُوَّة.

خامساً: المؤنث من (فَعِيل) بمعنى: مفعول، ك(قتيل) بمعنى: مقتول، بشرط أن يذكر له موصوف، مثل: رجل جريح، وامرأة جريح؛ اكتفاءً بمعرفة الموصوف.

وقد تلحقه التاء قليلاً، مثل: خصلةٌ ذميمة، أي: مذمومة، فإن كان بمعنى (فاعل) لحقته، فتقول: امرأةٌ رحيمةٌ وظريفة.

٧٦٣- وَالْفُ التَّأْنِيثِ دَاتٌ قَصْرٍ وَدَاتٌ مَدٌّ نَحْوُ: أَنْثَى الْغُرِّ

أي: تنقسم ألف التأنيث إلى قسمين:

القسم الأول: المقصورة، مثل: حُبْلَى.

القسم الثاني: الممدودة، مثل: غَرَاءَ، وهي أنثى الأغرّ، وهو بياض

في الجبهة.

٧٦٤- وَالْإِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ (أَرْبَى، وَالطُّوَلَى

٧٦٥- وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعًا أَوْ مَصَدَرًا، أَوْ صِفَةً كـ (شَبَعَى)

٧٦٦- وَكَ (حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبْطَرَى ذِكْرَى، وَحِثِّيَى)، مَعَ (الْكُفْرَى)

٧٦٧- كَذَاكَ (خُلَيْطَى) مَعَ (الشُّقَارَى) وَاعْرُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

أي: إن الأوزان المشهورة في الأولى وهي: ألف التأنيث

المقصورة، اثنا عشر وزنًا على النحو التالي:

(فُعْلَى)، مثل: أَرْبَى، للداهية، و(فُعْلَى)، مثل: طُولَى، و(فَعْلَى)،

مثل: مَرَطَى، لنوع من السير السريع، و(فُعْلَى)، مثل: صَرَعَى، و(فُعَالَى)،

مثل: حُبَارَى، لطائر، و(فُعْلَى)، مثل: سُمَّهَى، للباطل، و(فَعْلَى)، مثل:

سِبْطَرَى، لضرب من المشي، و(فُعْلَى)، مثل: ذِكْرَى، و(فُعَيْلَى)، مثل:

حِثِّيَى، مصدر للحض على الشيء، و(فُعْلَى)، مثل: كُفْرَى، لوعاء الطلع،

و(فُعَيْلَى)، مثل: خُلَيْطَى، للاختلاط في الأمر، و(فُعَالَى)، مثل: شُقَارَى،

لنبت.

وانسب لكل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى الندرة.

٧٦٨- لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَ(فَعْلَاءُ)

٧٦٩- ثُمَّ (فَعَالًا فُعْلًا فَاعُولًا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًا مَفْعُولًا)

٧٧٠- وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ (فَعَالًا)، وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءٍ (فَعْلَاءُ) أُخِذَا

أي: لألف التأنيث الممدودة أوزانُ خاصة بها، وهي:

(فَعْلَاءَ)، مثل: صحراء، و(أَفْعَلَاءَ، أَفْعِلَاءَ، أَفْعَلَاءَ) بفتح العين وكسرها وضمها، مثل: أَرْبَعَاءَ، أَرْبِعَاءَ، أَرْبُعَاءَ، و(فَعْلَلَاءَ)، مثل: عَقْرَبَاءَ، و(فَعَالَاءَ)، مثل: قِصَاصَاءَ، ولا يحفظ غير هذا المثال، و(فُعْلَلَاءَ)، مثل: قُرْفُصَاءَ، و(فَاعُولَاءَ)، مثل: عاشوراء، و(فَاعِلَاءَ)، مثل: نافقاء، و(فُعْلِيَاءَ)، مثل: كِبْرِيَاءَ وهي العظمة، و(مُفْعُولَاءَ)، مثل: مَشْيُوخَاءَ جمع شيخ، و(فُعَالَاءَ، فِعَالَاءَ، فَعَالَاءَ)، مثل: دَبُوقَاءَ، للعدرة، و(فُعَلَاءَ، فَعَلَاءَ، فِعَلَاءَ)، مثل: خُيَلَاءَ، وِجَنَفَاءَ اسم مكان، وِسِيرَاءَ لُبْرَدٍ فيه خطوط صُفْر.



المقصور والممدود

٧٧١- إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الظَّرْفِ فَتَحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ (الْأَسْف)

٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ

أي: ينقسم الاسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: المقصور القياسي، وهو ما استحق الاسم الصحيح فيه فتح ما قبل الآخر، مثل: الأَسْف، وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير وشبيه معتل الآخر ومفتوح ما قبل آخره (الأسَى)؛ لأنه مقيس على الاسم الظاهر بقياس لا خفاء فيه.

٧٧٣- كَـ (فَعَلٍ) وَ (فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا كَـ (فِعْلَةٌ) وَ (فُعْلَةٌ) نَحْوُ: (الدُّمَى)

أي: من مواضع الاسم المقصور القياسي: مصدر الفعل اللازم الذي على أحد هذه الأوزان:

الأول: (فَعَلٍ)، مثل: شَقِي شَقَّى، نظيره من الصحيح: فَرِحَ فَرَحًا.

الثاني: (فَعَلٍ) في جمع (فِعْلَةٌ)، مثل: رِشْوَةٌ رِشَا، نظيره الصحيح: قَرِبةٌ قَرَبَ.

الثالث: (فُعَلٍ) مفردة على وزن (فُعْلَةٌ)، مثل: رُقِيَةٌ رُقَى، ونظيره الصحيح: عُرْفَةٌ عُرَفَ، ومثله: دُمِيَّةٌ دُمِيَ، ونظيره الصحيح: طُرْفَةٌ طُرَفَ.

٧٧٤- وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ

٧٧٥- كَمَصَدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِّئًا بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَـ (ارْعَوَى) وَ كَـ (ارْتَأَى)

القسم الثاني: الممدود القياسي، وهو ما استحق أن يكون قبل آخره ألف، فإن نظير هذا الصحيح أحد أمرين:

الأمر الأول: مصدر كل فعل معتل على وزن (أفعل)، مثل: أعطى إعطاءً، نظيرها: أكرم إكرامًا.

الأمر الثاني: مصدر ما أوله همزة وصل، مثل: ارعوى ارعواءً، وارزتأى ارتناءً، نظيرها: انطلق انطلاقًا، واستغفر استغفارًا.

٧٧٦- وَالْعَادِمُ التَّظْيِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ يَنْقَلِبُ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَاءِ

القسم الثالث: المقصور السماعي، وهو ما ليس له نظير فيقتصر فيه على السماع عن العرب، مثل: الحِجَا، وهو العقل.

القسم الرابع: الممدود السماعي: وهو ما ليس له نظير فيقتصر فيه على السماع عن العرب، مثل: الحِذَاء، وهو النعل.

٧٧٧- وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

أي: أجمع النحويون على جواز قصر الممدود للضرورة الشعرية، مثل قول الشاعر:

لا بُدَّ من صنعا وإن طال السَّفَرُ ولو تحنَّي كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ

الشاهد: قوله: (صنعا) حيث إن الشاعر قصر (صنعا) للضرورة الشعرية، والأصل: (صنعاء).

واختلفوا في العكس وهو: مدّ المقصور، فقليل: يجوز للضرورة، مثل قول الشاعر:

سُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فلا فقرٌ يدوم ولا غِنَاءُ

الشاهد: قوله: (غناء) حيث إن الشاعر مدّ (غناء) للضرورة الشعرية، والأصل: (غنا).



كيفية تأنيث المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا

٧٧٨- أَخْرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
٧٧٩- كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ، نَحْوُ: (الْفَتَى) وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَ (مَتَى)

أي: يُجعل آخر المقصور ياءً عند التثنية في أربعة أحوال:

الحال الأولى: إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف، مثل: ملهى، فتقول: ملهيان، وفتوى، فتقول: فتويان.

الحال الثانية: إذا كان أصل ألفه الياء، مثل: الفتى، فتقول: فتيان.

الحال الثالثة: إذا كان ليس له أصل معلوم يرد إليه وهو الجامد، مثل: متى، فتقول: متيان.

الحال الرابعة: إذا كان مجهول الأصل، مثل: الددا، بمعنى: اللهو واللعب، فتقول: الدديان.

٧٨٠- فِي غَيْرِ ذَا ثِقَلْبٍ وَاوَا الْأَلِفِ وَأَوْلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفِ

أي: في غير الأحوال السابقة يجب قلب الألف واوًا وذلك في موضعين:

الموضع الأول: إذا كانت مبدلة من الواو، مثل: عصا، فتقول: عصوان.

الموضع الثاني: إذا كانت غير مبدلة ولم تُمَلِّ، مثل: لدا، فتقول: لدوان.

٧٨١- وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ تُنْيَا وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)
 ٧٨٢- بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَعَيْرَ مَا ذَكَرَ صَحَّحَ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرِ
 أي: ينقسم الممدود إلى أقسام:

القسم الأول: إذا كانت همزته زائدة للتأنيث فإنه يُثنى بقلبها واوًا،
 مثل: حمراء، فتقول: حمراوان، وصحراء، وصحراوات.

القسم الثاني: إذا كانت همزته للإلحاق، أو بدلاً من أصل، فيجوز
 الوجهان:

الوجه الأول: قلبها واوًا، مثال الهمزة الزائدة: علباء، علباوان،
 ومثال البدل من الأصل: كساء، كساوان.

الوجه الثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير، مثال الهمزة الزائدة:
 علباء، علباءان، ومثال البدل من الأصل: كساء، كساءان.

وغير ما ذكر من المهموز وهو ما همزته أصلية فإنك تُبقي الهمزة،
 مثل: ابتداء، فتقول: ابتداءان.

وما جاء في تثنية المقصور والممدود لمخالفته القواعد المستفادة من
 العرب فيكون شاذًا يُقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه، مثل:
 الحَوْزَلَى، فتقول: الحَوْزَلَان، والقياس: الحَوْزَلِيَان.

٧٨٣- وَأُحْدِفُ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا

٧٨٤- وَالْفَتْحُ أَبَقِيَ مُشْعِرًا بِمَا أُحْدِفُ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ

٧٨٥- فَالْأَلْفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ أَلْزَمَنَ نَحْيَهُ

أي: إذا أردت جمع الاسم المقصور جمع مذكر سالم وجب حذف
 الألف في آخره كالمثنى؛ لالتقاء الساكنين، ويبقى الفتح الذي قبل الألف
 المحذوفة؛ للدلالة عليها، والإشعار بها، مثل: الأذني، فتقول: الأذنون،
 والأذنين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ [سورة آل عمران: ١٣٩].

وإذا جمعت المقصور بتاء وألف وجب قلب الألف كقلبها في
الثنية، مثل: فتي - لمؤنث - فتقول: فتيات، وحُبلى فتقول: حُبليات.

وإذا كان بعد ألف المقصورة تاء وجب حذفها، فتقول في (فتاة):
فتيات، وفي (قناة): قنوات.

٧٨٦- وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أُنِيلَ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلَ

٧٨٧- إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُحْتَمًّا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

٧٨٨- وَسَكَّنِ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ حَقَّفَهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

أي: إذا كان الاسم جمعاً مؤنثاً سالماً ثلاثياً ساكن العين غير معتل
ولا مدغم، فلا تخلو الفاء من حالين:

الحال الأولى: أن تكون مفتوحة فيلزم فتح العين اتباعاً لحركة فائه،
مثل: سَجْدَةٌ، فتقول: سَجَدَاتٌ، ودَعْدٌ، فتقول: دَعَدَاتٌ، ومنه قوله تعالى:
﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة البقرة: ١٦٧].

الحال الثانية: أن تكون مضمومة أو مكسورة، فيجوز في العين:
الضم والإسكان، مثل: حُطْوَةٌ، فتقول: حُطُوتٌ، أو حُطُوتٌ، ومثال لو
كانت الفاء مكسورة، مثل: هِنْدٌ، فتقول: هِنْدَاتٌ، وهِنْدَاتٌ.

٧٨٩- وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَةٍ) وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَدَّ كَسْرُ: (جِرْوَةٍ)

أي: منع النحاة إتباع الكسرة فيما لامه تكون واوًا، مثل: ذِرْوَةٌ، فلا
يقال: ذِرَوَاتٌ؛ للثقل، ويجب فتح العين أو تسكينها فيقال: ذِرَوَاتٌ أو
ذِرَوَاتٌ.

كما منعوا إتباع الضمة فيما لامه ياء، مثل: زُبْيَةٌ، فلا يقال: زُبِّيَاتٌ؛
لثقل، ويجب الفتح أو التسكين فيقال: زُبِّيَاتٌ أو زُبِّيَاتٌ.

وما حكاه يونس من قول بعض العرب: جِرَوَاتٌ، فهو شاذ؛ لما فيه
من الكسرة قبل الواو.

٧٩٠ - وَنَادِرٌ أَوْ دُوْا ضِطْرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى
أي: إذا جاء جمع المؤنث على خلاف ما ذكر فيحتمل أحد ثلاثة
أمور:

الأمر الأول: أن يكون نادرًا، مثل: جِرْوَةٌ، جِرَوَاتٍ.

الأمر الثاني: أن يكون ضرورة، مثل قول الشاعر:

وَحُمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

الشاهد: قوله: (زفرات) حيث إن الشاعر سکن عين (زَفْرَاتِ) للضرورة، والقياس فتحها.

الأمر الثالث: لغة لقوم؛ كقول هذيل في (جَوْزَةٌ): جَوَزَاتٍ،
(بَيْضَةٌ): بَيْضَاتٍ، والمشهور: التسكين.



جمع التكسير

٧٩١- (أَفْعَلَةٌ) (أَفْعُلٌ) ثُمَّ (فَعْلُهُ) ثَمَّتْ (أَفْعَالٌ): جُمُوعٌ قَلَّةٌ

أي: ينقسم جمع التكسير إلى قسمين:

القسم الأول: جمع القلة، وهو ما دلّ على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وأوزانه أربعة وهي:

الأول: (أَفْعَلَةٌ)، مثل: أَرْغَفَةٌ، وَأَسْلِحَةٌ.

الثاني: (أَفْعُلٌ)، مثل: أَفْلُسٌ، وَأَنْفُسٌ.

الثالث: (فَعْلُهُ)، مثل: فَيْتِيَّةٌ، وَصَبِيَّةٌ.

الرابع: (أَفْعَالٌ)، مثل: أَسْبَابٌ، وَأَحْكَامٌ.

القسم الثاني: جمع الكثرة، وهو ما دلّ على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، وهو ما عدا الأوزان الأربعة السابقة في جمع القلة.

٧٩٢- وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي كَدًّا (أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَدِّ (الصُّفْيِ)

أي: تأتي بعض أوزان جمع القلة دالةً على جمع الكثرة بمقتضى الوضع اللغوي، مثل: أرجل، فقد تدل على ما لا نهاية من الأرجل.

كما تأتي بعض أوزان جمع الكثرة دالةً على جمع القلة، مثل: الصُّفْيِ، ووزنها (فُعُولٌ) وليس من أوزان القلة، ومع ذلك تستعمل للقلة، ومثل: قَلْبٌ وَقُلُوبٌ.

٧٩٣- لِ(فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلٌ) وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيضًا يُجْعَلُ

٧٩٤- إِنْ كَانَ كِ(العَنَاقِ) وَ(الذَّرَاعِ) فِي مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدَّ الْأَحْرُفِ

أَي: يُجْمَعُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعُل) اثْنَانِ:

الأول: الاسم الثلاثي، مفتوح الفاء، صحيح العين ساكنه على وزن (فَعْل)، مثل: فُلْس، أَفْلَس، وَكَلْبٌ وَأَكْلَبٌ، وَطَبِي وَأَطْبٍ.

الثاني: الاسم الرباعي المؤنث، ممدود ما قبل الآخر، مثل: العناق، فتقول: أَعْتُقُ، وَذِرَاعٌ، فتقول: أَذْرُعُ، وسعاد، فتقول: أَسْعُدُ.

وشذ من المذكر: شهاب، وأشهب، وغراب، وأغْرَبُ.

ومما لا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعُل) اثْنَانِ:

الأول: إذا كان المفرد صفة وليس اسماً، مثل: ضَخْمٌ، فلا تقول: أَضْحُمُ.

الثاني: إذا كان معتل العين، مثل: ثوبٌ، فتقول: أثوابٌ، وشذ ثوبٌ وأثوبٌ، وعين وأعين.

٧٩٥- وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلٌ) فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدُ

أَي: إِذَا كَانَ الْمَفْرَدُ اسْمًا ثَلَاثِيًّا صَحِيحَ الْعَيْنِ، وَلَمْ يَطْرُدْ فِي جَمْعِهِ عَلَى (أَفْعُل) فَإِنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى (أَفْعَالٍ)، مِثْلُ: شَخْصٌ، أَشْخَاصٌ، وَسَبَبٌ، أَسْبَابٌ.

٧٩٦- وَغَالِبًا أَعْنَاهُمْ (فَعْلَانٌ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانٌ)

أَي: إِذَا جَاءَ الْمَفْرَدُ عَلَى وَزْنِ (فُعَلٍ) كَانَ جَمْعُهُ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَانٍ)، مِثْلُ: صِرْدٌ، فَتَقُولُ: صِرْدَانٌ، وَالْقِيَاسُ: أَصْرَادٌ، وَنُقْرُ وَنُقْرَانٌ.

٧٩٧- فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَالِثٍ (أَفْعَلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدَ

أَي: يُجْمَعُ الْاسْمُ الْمَذْكُورُ الرَّبَاعِيُّ مَمْدُودُ الثَّلَاثِ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلَةٌ)، مِثْلُ: طَعَامٌ، فَتَقُولُ: أَطْعِمَةٌ، بِخِلَافِ (سَعَادٌ) فَلا تقول: أَسْعِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ.

٧٩٨- وَالزَّمَةُ فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالٍ) مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

أي: يأتي الجمع على وزن (أَفْعَلَة) في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان المفرد على وزن (فَعَالٍ) جاء جمعه على (أَفْعَلَة) بالتضعيف، مثل: قَرَار: أَقْرَّة، وَجَلَال: أَجَلَّة.

الموضع الثاني: إذا كان على وزن (فَعَالٍ) بشرط أن يكون فيه حرف علة، مثل: كِسَاء: أَكْسِيَة، وَغَطَاء: أَغْطِيَة، وَقِبَاء: أَقْبِيَة.

٧٩٩- (فُعُلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرًا) وَ(فَعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

أي: ما كان على وزن (أَفْعَل) مثل: أَحْمَر، وَأَخْضَر، فإن جمعه على وزن (فُعُل)، مثل: حُمْر، وَخُضْر.

وتأتي كلمة (فَعْلَةٌ) بالنقل سماعًا وليس قياسًا، مثل: غلام، فتقول: غِلْمَة، وَفَتَى وَفَتِيَة، وَشَيْخ وَشَيْخَة.

٨٠٠- (فُعُلٌ) لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ إِغْلَالًا فَقَدْ

٨٠١- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَ(فُعُلٌ) جَمْعًا لِ(فَعْلَةٍ) عُرِفَ

أي: إذا كان الجمع اسمًا، رباعيًا، صحيح اللام، قبل لامة مدة - سواء أكانت ألفًا أم واوًا أم ياء - فوزنه على (فُعُل)، فإن كانت المدة ألفًا وجب أن يكون الاسم غير مضاعف، مثل: عماد وعمُد، وحمار وحُمُر، وجدار وجُدُر، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾ [سورة الحشر: ١٤].

أما المضاعف فعلى نوعين:

النوع الأول: إذا كانت مدته ألفًا فجمعه على (فُعُل) غير مطرد، مثل: عِنَان وَعُنُن، وإنما يجمع قياسًا على (أَفْعَلَة) مثل: سِنَان وَأَسَنَّة.

النوع الثاني: إذا كانت مدته واوًا أو ياء فجمعه على (فُعُل) مطرد، مثل: سَرِير وَسُرُر، وَذُلُول وَذُلُل، وَ(فُعُل) تكون جمعًا ل(فَعْلَة) نحو: عُرْف وَعُرْفَة.

٨٠٢- وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلَا (فُعْلَةٌ) (فِعْلٌ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعْلٍ)

أي: ما كان على وزن (فُعْلَةٌ) فجمعه على وزن (فِعْلٍ) مثل: حِكْمَةٌ: حِكْمٌ، وَكِسْرَةٌ: كِسْرٌ، وَقَدْ يُجْمَعُ عَلَى (فُعْلٍ) مِثْلَ: لِحْيَةٌ: لُحْيٌ.

٨٠٣- فِي نَحْوِ: (رَامٍ) ذُو اطَّرَادٍ (فُعْلَهُ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهُ)

أي: إذا جاء اسمُ الفاعل منقوصًا فجمعه على وزن (فُعْلَةٌ) مثل: غازٍ، فتقول: غَزَاةٌ، والأصل: غَزَوَةٌ، فقلبت الواو ألفًا؛ لأن الواو متحركة ومفتوح ما قبلها، ومثله: قاضٍ، فتقول: قضاةٌ، والأصل: قُضَيَةٌ.

وما كان على وزن (فاعل) صحيح العين فجمعه على (فُعْلَةٌ)، مثل: كامل: كَمَلَةٌ، وساحر: سَحْرَةٌ، وكافر: كَفْرَةٌ.

٨٠٤- (فُعْلَى) لِيُوصَفَ كَذَقْتَيْلٍ وَ(زَمِنٍ) وَ(هَالِكٍ)، وَ(مَيَّتٌ) بِهِ قَمِينٌ

أي: إذا جاء اسم على وزن (فُعَيْلٍ) فجمعه على (فُعْلَى)، مثل: قتيل: قَتْلَى، وجريح: جَرِحَى.

ومما يكون جمعه على وزن (فُعْلَى): (زمن)، فتقول: زَمْنَى، و(هالك)، فتقول: (هَلَكَى) و: (ميت) فتقول: (مَوْتَى).

٨٠٥- لِ(فُعْلٍ) اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا (فِعْلَهُ) وَالْوَضْعُ فِي (فِعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهُ

أي: ما كان على وزن (فُعْلٍ) صحيح اللام فجمعه على (فِعْلَةٌ)، مثل: دُرْجٌ وَدِرْجَةٌ، وَدُبٌّ وَدِيبَةٌ.

ووضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها قَلَّلَ (فِعْلَةٌ) فِي جَمْعِ (فُعْلٍ)، وَ(فُعْلٍ)، مِثْلَ: قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ، وَغَرْدٌ وَغَرْدَةٌ؛ سَمَاعًا.

٨٠٦- وَ(فُعْلٍ) لِ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهُ) وَصَفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَهُ)

٨٠٧- وَمِثْلُهُ الـ(فُعَالُ) فِيْمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدْرَا

أي: يُجْمَعُ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ عَلَى وَزْنِ (فُعْلٍ) إِذَا كَانَا وَصَفَيْنِ صَحِيحِي اللّام، مِثْلَ: عَاذِلٌ وَعَاذِلَةٌ وَغَدَلٌ، وَصَائِمٌ وَصَائِمَةٌ وَصُومٌ.

ومثل (فَعَلَ) (الْفُعَال) إذا كان المفرد مذكرًا، مثل: صائمٌ وصُومًا،
والوزنان نادران في الوصف المعتل اللام، مثال الأول: غازٍ وعُزَي،
ومثال الثاني: غازٍ وعُزَاء، وسارٍ وسُرَاء، ومنه قول الشاعر:

أبصارهنَّ إلى الشبان مائلة وقد أراهنَّ عني غير صُدَّادٍ
الشاهد: قوله: (صُدَّاد) حيث استعمل فُعَالًا في جمع فاعلة.

٨٠٨ - (فَعَلَ) وَ(فَعْلَةٌ) (فَعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
أي: من أمثلة جمع الكثرة (فَعَال) ويطرد في (فَعَلَ) وَ(فَعْلَةٌ) اسمين،
مثل: كُعبٍ وكِعباب، وصُعبَةٍ وصِعباب، إلا إن كانت عينهما معتلة بالياء
فيقلُّ جمعهما على (فَعَال)، مثل: ضيفٌ وضياف، وضيعةٌ وضياع.

٨٠٩ - وَ(فَعَلَ) أَيضًا لَهُ (فَعَالٌ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اِعْتِلَالٌ
٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلَ): دُو النَّا وَ(فَعَلَ) مَعَ (فَعَلَ)، فَأَقْبَلِ
أي: يطرد وزن (فَعَال) - أيضًا - في ثلاثة أوزان:

الوزن الأول: (فَعَلَ) بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون صحيح اللام.

الشرط الثاني: ألا يكون مضعفًا.

الشرط الثالث: أن يكون اسمًا، مثال ما اجتمعت به الشروط: جَبَلٍ
وجِبَال، وجَمَلٍ وجمال، وثمرَةٍ وثمار.

الوزن الثاني: (فَعْلَةٌ) ما كان بالتاء، مثل: رَقَبَةٌ وِرْقَاب.

الوزن الثالث: (فَعَلَ، وَفَعَلَ)، مثل: ذُنْبٌ وَذِنَاب، وَرُمْحٌ وَرِمَاح.

٨١١ - وَفِي (فَعِيلٍ) وَصَفَ (فَاعِلٍ) وَرَدَ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءهِ أَيضًا اظَّرَدَ
أي: ويطرد (فَعَال) جمعًا لكل وصف على وزن (فَعِيلٍ) بمعنى:

فاعل، أو أنثى (فَعِيلَةٌ)، مثل: كريم، وكريمة، وكرام، مريضة، ومريض، ومراض.

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلِيٍّ (فَعْلَانَا) أَوْ أَنْثِيهِ أَوْ عَلَىٍّ (فَعْلَانَا)

٨١٣- وَمِثْلُهُ (فَعْلَانَةٌ)، وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي

أي: ويطرده (فَعَال) في وصف على وزن (فَعْلَان) وأنثيه، وهما (فَعْلَى)، مثل: غضبان، وغضبي، وغضاب، و(فَعْلَانَةٌ)، مثل: ندمانة وندام.

أو وصف على (فَعْلَان) ومثله أنثاه (فَعْلَانَةٌ)، مثل: حُمَصَان، وحُمَصَانَةٌ، وخِمَاص.

فالزم (فَعَال) في كل وصف على (فَعِيل) أو (فَعِيلَةٌ) معتل العين؛ لتفي بالمطلوب وتحقيق القياس، مثل: طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ وَطَوَالٍ.

٨١٤- وَيِ (فُعُولٍ) (فَعْلٌ) نَحْوُ: (كَبِدٍ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطْرُدُ

٨١٥- فِي (فَعْلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ، وَ(فَعْلٌ) لَهُ، وَلِدِ (فَعَالٍ) (فَعْلَانٌ) حَصَلَ

٨١٦- وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

أي: يلتزم غالبًا في الجمع على وزن (فُعُول) الآتي:

الأول: كل اسم ثلاثي على وزن (فَعْلٍ)، مثل: كَبِدٍ وَكُبُودٍ.

الثاني: كل اسم على وزن (فَعْلٍ) سواء مفتوح الفاء، مثل: كَعْبٍ وَكُعُوبٍ، أم مكسورها، مثل: عِلْمٌ وَعُلُومٌ، أم مضمومها، مثل: جُنْدٌ وَجُنُودٌ.

الثالث: ما كان على وزن (فَعْلٍ) من غير اطراد، مثل: أَسَدٌ وَأُسُودٌ.

واطرده (فَعْلَان) في اسم على (فَعَال) مثل: غُلَامٌ وَعِغْلَانٌ، ويكثر في

اسم على وزن (فَعْلٍ) مثل: صُرْدٌ وَصُرَادٌ، أو (فَعْلٍ) واوي العين، مثل:

تاج وتيجان، والأصل: تَوَجَّجٌ، وأما في غيرهما فهو قليل إلا ما تقدم من (فَعَالٍ) و(فَعْلٍ).

٨١٧- وَ(فَعْلًا) اسْمًا، وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعَلَ) - غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ - (فُعْلَانٌ) شَمَلُ
 أي: ومن أوزان جمع الكثرة (فُعْلَان) وهو مقيس في اسم صحيح
 العين كالآتي:

الأول: (فَعَلَ) مثل: ظَهَرَ وَظَهْرَان، وَبَطَن، وَبُطْنَان.

الثاني: (فَعِيل) مثل: رَغِيف وَرُغْفَان، وَقَضِيب وَقَضْبَان.

الثالث: (فَعَلَ) مثل: ذَكَرَ وَذُكْرَان، وَحَمَلَ وَحُمْلَان.

٨١٨- وَ(كَرِيمٍ) وَ(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩- وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعَلَاءُ) فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلَّ

أي: يطرّد وزن (فُعَلَاء) في (فعيل) وهو وصف لمذكر عاقل، سواء
 كان لمدح، مثل: كريم وكرماء، أم ذم، مثل: بخيل وبخلاء، وكذا ما
 شابهما في المعنى مما يدل على غريزة وإن لم يشابه في الوزن، مثل:
 عاقل وعقلاء، وصالح وصلحاء.

وينوب (أَفْعَلَاء) عن (فُعَلَاء) في المعتل اللام والمضعف، مثل: عزيز
 وأعزاء، ويقلّ في غير المضعف والمعتل، فلا يقاس عليه، مثل: صديق
 وأصدقاء.

٨٢٠- (فَوَاعِلٌ) لِ(فَوَعَلٍ) وَ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَاءٌ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلٍ)

٨٢١- وَ(حَائِضٍ)، وَ(صَاهِلٍ)، وَ(فَاعِلُهُ) وَشَذَّ فِي (فَارِسٍ) مَعَ مَا مَائِلُهُ

أي: يطرّد (فواعل) لاسم على الأوزان الآتية:

الأول: (فَوَعَل)، مثل: جَوْهَرٌ وَجَوَاهِر.

الثاني: (فَاعِلَة)، مثل: فَاطِمَةٌ وَفَوَاطِم.

الثالث: (فَاعِلَاء)، مثل: قَاصِعَاءٌ وَقَوَاصِع.

الرابع: (فَاعِلٍ)، مثل: كَاهِلٌ وَكَوَاهِل.

الخامس: (فَاعِلٌ)، وصفًا خاصًا بالأثني، مثل: حائضٌ وحوائضٌ.

السادس: (فَاعِلٌ) وصفًا لما لا يعقل، مثل: صاهلٌ وصواهلٌ.

ويشذ في وصف على فاعل لمذكر عاقل، مثل: فارسٌ وفوارسٌ.

٨٢٢ - وَبِ(فَعَائِلٍ) أَجْمَعَنَ (فَعَالَهُ) وَشِبْهُهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُرَّالِهِ

أي: ومن أمثلة جمع الكثرة (فعائل) إذا كان رباعيًا مؤنثًا من اسم أو صفة على وزن (فَعَالَةٌ) سواء أكان مؤنثًا بالتاء، مثل: سَحَابَةٌ وسحائبٌ، ورسالةٌ ورسائلٌ، وذؤابةٌ وذؤائبٌ، أم مجردًا عن التاء، مثل: عجوزٌ وعجائزٌ، وشمالٌ وشمائلٌ.

٨٢٣ - وَبِ(الْفَعَالِي) وَال(فَعَالِي) جُمِعَا (صَحْرَاءٌ) وَال(عَذْرَاءٌ)، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

أي: ومن أمثلة جمع الكثرة (فَعَالِي) و(فَعَالِي) سواء أكان اسمًا، مثل: صحاريٌ، وصحاريٌ، أم صفة مثل: عذاريٌ، وعذاريٌ، ويُقاس على هذين المثالين غيرهما.

٨٢٤ - وَاجْعَلْ (فَعَالِيًّا) لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَكَ (الْكُرْسِيِّ) تَتَّبِعِ الْعَرَبَ

أي: إذا كان الاسم ثلاثيًا آخره ياء مشددة لغير النسب فعلى وزن (فَعَالِيًّا) لتتبع العرب في سُنَنِ كَلَامِهَا، مثل: الكرسي، وكراسي، وبردي، وبرادي. أما إذا كان الاسم مختومًا بياء النسب لم يجمع هذا الجمع، فلا يقال: في بصري، بصاري.

٨٢٥ - وَبِ(فَعَالِلٍ) وَشِبْهِهِ انْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْأَخْرَانْفِ بِالْقِيَّاسِ

أي: ومن أمثلة جمع الكثرة (فَعَالِلٍ) وهو ما زاد على ثلاثة أحرف؛ كالرباعي، مثل: جعفر، وجعافر، وبرثن، وبراثن، بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة من المفردات التي لم يسبق لها وزن من أوزان الجموع، فما سبق له جمع مطرد لا يجمع على (فَعَالِلٍ) وشبهه.

ويُحذف الآخر من الخماسي المجرد عند جمعه قياسياً؛ لتتوصل إلى وزن (فعالل) مثل: سفرجل وسفارج، وفرزدق وفرازد، وخورنق وخوارن.

٨٢٧- وَالرَّابِعُ الشَّيْبِيُّ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ أي: إذا كان رابع الخماسي المجرد شبيهاً بالمزيد فقد يحذف دون الخامس الذي تتم به أصول الكلمة، مثل: خورنق، فيجوز خوارق، وفرزدق، فيجوز فرازق، ويفهم منه جواز حذف الخامس أيضاً.

٨٢٨- وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي احِذْفُهُ مَا لَمْ يَكْ لَيْنًا إِثْرَهُ أَلَلْدُ حُتِمَا أي: إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف حُذف ذلك الحرف، مثل: مدحرج ودحارج، فيحذف ما لم يكن هذا الزائد حرف لين، وبعده الحرف الذي ختمت به الكلمة وهو الخامس فلا يحذف، مثل: قنديل وقناديل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَرَبِيْبٌ سُودٌ﴾ [سورة فاطر: ٢٧]، جمع غريب.

٨٢٩- وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ مِنْ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَرْلُ إِذْ بِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلٌّ ٨٣٠- وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا أي: تُحذف السين والتاء من مثل: مستدع، فيُجمع على: مداع؛ لأن بقاءهما يخل ببناء الجمع وصيغته.

و(الميم) في مثل اللفظ المذكور أولى - بمعنى الوجوب - من غيره من حروف الزيادة بالبقاء لمزيته.

وأما الهمز والياء فتكونا أولى إذا سبقا الآخر، مثال الهمز: ألدد ألدد، ومثال الياء: يلندد يلادد؛ لأنهما سبقا الزائد الآخر وهو النون.

٨٣١- وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ احِذْفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَ (حَيْرَبُونٍ) فَهوَ حُكْمٌ حُتِمَا

أي: تُحذف الياء وتبقى الواو عند جمع اشتمل على زيادتين وكان حذفها يتأتى معه صيغة الجمع ولا يتأثر مع الآخر، مثل: حيزبون - اسم امرأة - فتقول: حزابين فتقلب ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها مما اشتمل على زيادتين.

٨٣٢ - وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي (سَرْنَدَا) وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَ (العَلْنَدَى)

أي: خَيْرِ النحاة في حذف أي الحرفين الزائدين - النون أو الألف - من كلمة: سَرْنَدَى - وهو الشديد -: سراند أو سرايد.

كما خَيْرُوا في كل ما شابهها مما تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي كالعَلْنَدَى وهو الغليظ، علاند أو علايد، والحَبْنَطَى، وهو القصير الغليظ، فتقول: حبانط أو حباط؛ إذ لا مزية لأحد الزائدين على الآخر.



التصغير

٨٣٣ - (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُدَيْ) فِي (قُدَيْ)

أي: إذا صُغِّرَ الاسم الثلاثي فوزنه على (فُعَيْل)، أي: يضم أوله ويفتح ثانيه، ويزيد بعد ثانيه ياء ساكنة، ويقتصر على ذلك في الثلاثي، مثل: قُدَيْ: قُدَيْ، وُعْدَا: عُدَيْ، وفتى: فُتَيْ.

٨٣٤ - (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعَلٍ (دِرْهَمٍ: دُرَيْهَمًا)

أي: إذا كان الاسم رباعيًا فأكثر فإنه يصغر على وزن: (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل)، مثل: جعفر: جعيفر، وعصفور: عصيفير.

٨٣٥ - وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

أي: إذا جاء الاسم المُصَغَّرَ وليس له مثال من الأوزان الثلاثة فإنه يُرد، ويُحذف منه ما يُحذف في صيغة منتهى الجموع حتى يكون موازنًا للأمثلة الثلاثة، مثل: مُستخرج، فتقول: مُخَيَّرِج، أو مُخَيَّرِج، فتحذف الزوائد.

٨٣٦ - وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الإِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

أي: إذا كان الاسم ليس له مثال من الأوزان الثلاثة السابقة، فإنه يُعوَّضُ قبل حرفه الأخير ياءً عن الأحرف المحذوفة، مثل: مُستخرج، فعند التصغير يقال: مُخَيَّرِج، فجاءت الياء عوضًا عن الأحرف المحذوفة وهي: السين والتاء، أما إذا لم يُحذف من الاسم شيء فلا تعوَّض الياء.

٨٣٧ - وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا

أي: كل ما كان خارجًا عن القواعد في بابي: منتهى الجموع، والتصغير، فإنه يعد خارجًا عن القياس، فيُحفظ ولا يقاس عليه؛ كقولهم: عَشِيَّةٌ، عَشِيْشِيَّةٌ، ومغرب، ومغيران.

٨٣٨ - لِتَلُوِيَا التَّصْغِيْرَ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٍ أَوْ مَدِّتِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ
أي: يُكسر ما بعد (ياء) التصغير إلا في أربع حالات:

الحال الأولى: إذا جاءت (ياء) التصغير في عِلْمٍ مؤنث، فإن ما بعدها يكون مفتوحًا، مثل: فاطمة، فتقول: فُطَيْمَةٌ، ولا تقول: فطيمي.

الحال الثانية: مدة التأنيث الممدودة، مثل: صحراء، فتقول: صُحَيْرَاءٌ، أو المقصورة، مثل: سلمى، فتقول: سُلَيْمَى.

٨٣٩ - كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ (أَفْعَالٍ) سَبَقَ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ
الحال الثالثة: ما كان على وزن (أفعال)، مثل: أسباب: أُسْبَابٌ، وأبواب: أُبْيُوبٌ.

الحال الرابعة: ما كان على وزن (فعلان) مؤنث (فَعْلَى)، مثل: سكران: سُكْرَانٌ، وعثمان: عُثْمَانٌ، أما إذا كان (فعلان) مؤنث (فعلانة) فإنه يُكسر، مثل: شيطان، سُيْطَانٌ.

٨٤٠ - وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا
٨٤١ - وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَا (زَعْفَرَانَا)
٨٤٢ - كَذَا الْمَزِيْدُ آخِرًا لِلنَّسْبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرْكَبِ

أي: لا يُعتدُّ في التصغير بعد أربعة أحرف في ستة مواضع:

الموضع الأول: ألف التأنيث ممدودة، مثل: جُحْدُبَاءٌ، فتقول في تصغيرها: جُحْدِيْبَاءٌ.

الموضع الأول: تاء التأنيث، مثل: حَنْظَلَةٌ، فتقول: حُنَيْظَلَةٌ، ولا تقول: حَنِظَلَةٌ، فما بين (ياء) التصغير منفصل عمَّا قبله.

الموضع الثالث: زيادة ياء النسب، مثل: عبقري، فتقول: عُبْقِرِي.

الموضع الرابع: عجز المضاف، مثل: عبدالله، فتقول: عبيدالله.

الموضع الخامس: عجز المركب، مثل: بعلبك، فتقول: بعيلبك.

الموضع السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف، فإن ما

بعد (ياء) التصغير يكون منفصلاً فيكسر، مثل: زَعْفَرَان، فتقول: زُعْفِرَان.

فإن لم يزد على أربعة أحرف فلا يعد منفصلاً، فيجب فتح ما قبله،

مثل: سكران، فتقول: سُكِرَان.

٨٤٣ - وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَشْنِيَةِ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحِ جَلَا

أي: إذا جاءت الكلمة مثني أو جمع تصحيح فإن علامة التثنية أو

الجمع تُعَدَّان منفصلتين، فيكسر ما بعد (ياء) التصغير، مثل: مُسْلِمِينَ،

وَمُسْلِمِينَ، فتقول: مُسَيْلِمِينَ، وَمُسَيْلِمِينَ.

٨٤٤ - وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

أي: تحذف ألف التأنيث المقصورة الزائدة على أربعة أحرف عند

التصغير، مثل: حَبْنَطِي، فتقول: حُبَيْنَط.

٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارِي) خَيْرٌ بَيْنَ (حُبَيْرِي) - فَأَدِرْ - وَال(حُبَيْرِي)

أي: إذا كان ثالث الكلمة ألفاً زائدة، مثل: حُبَارِي، فلك وجهان:

الوجه الأول: حذف المدة الزائدة وإبقاء ألف التأنيث، فتقول: حُبَيْرِي.

الوجه الثاني: حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة، فتقول: حُبَيْرِ.

٨٤٦ - وَارْزُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبَ فَ-(قِيمَةً) صَيْرَ (قُوَيْمَةً) تُصِيبُ

أي: إذا جاءت الكلمة وثانيها حرف لين، فيُرد عند التصغير إلى

أصله، مثل: قيمة، أصل الحرف الثاني وهو (الياء): (واو)، لكن قُلبت

الواو ياءً؛ لأن ما قبلها كان مكسوراً وهي ساكنة فَتُقَلَّبُ ياءً، فأصلها:

قُوَيْمَةً، وعند التصغير يقال: قُوَيْمَةً.

وإن كان أصله الياء فيُرد إليه، مثل: مُوقِن، مُيِّقِن.

٨٤٧- وَشَدَّ فِي (عِيدٍ): (عُيِّدٌ)، وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمِ

أي: إذا كان ثاني جمع التكرير حرف لين منقول، فيُرد عند تصغيره إلى أصله، مثل: عيد، فعند الجمع يقال: أعياد، والأصل: أعواد، فيُصغر على: عُيِّد، ولكنه شاذ.

٨٤٨- وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

أي: تقلب الألف واوًا إذا كانت ثاني الحروف في حالين:

الحال الأولى: إذا كانت زائدة، مثل: ضارب، فتقول: صُورِب.

الحال الثانية: إذا كانت مجهولة فلا يُدرى هي واو أو ياء، فإنها تجعل واوًا، مثل: باب، فيقال: بُويِب، ولا يقال: بُيب.

وأما ما كان معلوم الأصل فإنه يُرد إليه، مثل: ناب، نيب، وجمعه: أنياب، وهكذا.

٨٤٩- وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا

أي: لا يخلو الاسم المنقوص منه حرف عند تصغيره من حالين:

الحال الأولى: إذا كان ثنائيًا مجردًا عن التاء أو ملتبسًا بها، فيُرد إليه ما حُذف منه، مثل: دَم، دُمَي، وَشَفَّة، شَفِيهَة، وَعِدَّة، وَعِيد.

الحال الثانية: إذا كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير التاء فلا يرد إليه المحذوف، مثل: شَاكَ السَّلَاحَ، شُوئِكَ.

٨٥٠- وَمَنْ بَتَّرَ خِيمٍ يُصَغَّرُ اِكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)

أي: عند تصغير المرخَّم تُحذف زوائده ويُصغر على الأصل، مثل: معطف، ففي تصغيره من غير الترخيم يقال فيه: مُعِطَف.

وعند تصغيره تصغير ترخيم يكون بحذف زوائده، ف(معطف)

من العطف، الزائد إذا: الميم، فيكون تصغيره مرخمًا: عَطِيفٌ، ومثله: مفتاح، من الفتح: فُتِيحٌ، وهكذا.

٨٥١- واخْتِمَ بِتَا التَّائِنِثِ مَا صَغَّرَتْ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارِثًا لَائِيًّا كَـ (سِن)

٨٥٢- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيْرِى دَا لَبْسٍ كَـ (شَجْرِ) وَ (بَقْرِ) وَ (خَمْسِ)

أي: إذا كان ثلاثيًا عاريًا من التاء فعند تصغيره يقرون بالتاء وجوبًا، مثل: سن، فعند تصغيره يقال: سُنَيْتَةٌ، وقَط: قَطِيْطَةٌ، وورد: وُرَيْدَةٌ.

ويستثنى إذا خيف اللبس فلا يُخْتَمُ بالتاء؛ كما لو اشتبه بالجمع أو غيره، مثل: شجر، فلو صغرت بالتاء لقليل: شُجَيْرَةٌ، واشتبهت بـ (شجرة)، فيكون تصغير (شجر) بـ (شجير)، ومثله: بقرة، فتقول: بُقَيْرٌ، ولا تقول: بقيرة، ومثله: خمس، تقول: خميس، ولا تقول: خميسة.

٨٥٣- وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَّرَ لِحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ

أي: قد تُتْرَكُ التاء مع أمن اللبس شذوذًا، مثل: قَوْسٌ، قُوَيْسٌ.

ويقلُّ لِحَاقُ التاء فيما زاد على الثلاثة؛ كقولهم: قَدَّامٌ، فعند تصغيره يقال: قُدَيْدِيْمَةٌ، فلحقت به التاء مع أنه خماسي.

٨٥٤- وَصَغَّرُوا شُدُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي) وَ (ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ (تِي)

أي: صغَّرَ العرب (الذي) و(التي) و(ذا) وفروعها تصغيرًا مخالفًا لقواعد اللغة العربية؛ لأن التصغير خاص بالأسماء المعربة.

ف (الذي) تصغر: الَلَّذِيَا، و(التي): الَّتِيَا، و(ذا): ذِيَا، و(تي): تِيَا.



النسب

٨٥٥- يَاءُ كِيَا (الْكُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجِبَ أَي: إذا أُريد أن يُنسب المضاف إلى ما اشتُقَّ منه المنسوب إليه فقد زاد العرب ياءً في آخره مكسورًا ما قبلها فتكون مثل ياء (الكرسي)؛ إذ تظهر عليها علامة الإعراب، مثل: أحمدِيّ، والأصل: أحمد، ومكِيّ، والأصل: مكة.

٨٥٦- وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اِخْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا أَي: ومما يُحذف عند النسب ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إذا حوى المنسوب إليه (ياء) كياء الكرسي وجب حذفها؛ لئلا يجتمع مثلان في كلمة واحدة، مثل: الشافعي، فإذا قلت: محمد بن إدريس الشافعيّ، فهي نسبة إلى جده شافع، وإذا قلت: ابن حجر الشافعيّ، فهي نسبة إلى الإمام نفسه وليس إلى جده.

الأمر الثاني: (تاء) التأنيث مطلقًا، مثل: مكة، فتقول: مكِيّ، ولا تقول: مكتي، وتجارة، تقول: تجاري، وهكذا.

الأمر الثالث: (ألف) التأنيث المقصورة، مثل: سلمى، فتقول: سَلْمِيّ.

٨٥٧- وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوًا، وَحَذْفُهَا حَسَنَ أَي: إذا جاءت ألف التأنيث المقصورة رابعة وثانيها ساكن جاز قلبها وآوًا، مثل: حُبْلِيّ، فتقول: حُبْلَوِيّ، أو حذفها، فتقول: حُبْلِيّ وهذا هو المختار.

٨٥٨- لِشِبْهَهَا الْمُلْحَقِ، وَالْأَصْلِيُّ مَا لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

أي: ما يلحق بألف التأنيث حكمه حكم ألف التأنيث فيُحذف، إلا إذا كانت رابعةً فيما ثانيه ساكن، فيجوز الوجهان: الحذف وقلبها واوًا، مثل: علقى.

وإذا كانت الألف أصلية فلها ثلاث حالات:

الحال الأولى: أن تكون ثالثة، فتقلب واوًا، مثل: هدى: هُدوي.

الحال الثانية: أن تكون رابعة، جار فيها وجهان: قلبها واوًا، وحذفها، مثل: مقهى، مقهي، أو مقهوي، والأولى: قلبها واوًا.

الحال الثالثة: أن تكون خامسة فأكثر، فيجب الحذف، مثل: مصطفى، مصطفى.

٨٥٩- وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْزُلُ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُرِلُ

أي: ما جاوز أربعة أحرف فيُحذف ألفه مطلقًا، سواء أكانت للتأنيث أم أصلية أم للإلحاق، مثل: مصطفى، فتقول: مصطفى.

وكذلك مما يحذف إذا كان خامسًا (ياء) المنقوص، مثل: مهتدي، تقول: مهتدي.

٨٦٠- وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبِ، وَحَتَمَ قَلْبُ نَالِثٍ يَعْنِ

أي: إذا كانت الياء رابعة فالحذف أحق من القلب، مثل: قاضي قاضي، وإذا كانت الياء ثالثة وجب قلبها واوًا، مثل: شجي وشجوي.

٨٦١- وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا، وَ(فَعِل) وَ(فُعِل) عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَ(فَعِل)

أي: متى قلب حرفُ العلة واوًا وجب فتح ما قبله، مثل: شجي، فتقول: شجوي، ولا تقول: شجوي.

وعند النسب إلى ما كان على وزن (فَعِل، فُعِل، فَعِل) وجب فتح عينها وبقاء الفاء على حالها، وأما اللام فعلى حسب العوامل،

مثال (فَعِل): نَمِر، تقول: نَمَرِي، و(فُعِل): رُئِل، تقول: رُؤَلِي، و(فِعِل): إِبِل، فتقول: إِبِلِي.

٨٦٢ - وَقِيلَ فِي الِالْمَرْمِيَّةِ: (مَرْمُويٌّ) وَاخْتِيَرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمُيٌّ)

أي: الأصل في المنسوب إلى الياء المشددة حذف يائه الأولى، ويؤتى بدلها بياء نسبة جديدة، مثل: شافعي، تقول: شافعيّ، ومثله: مرمي، تقول: مرميّ، لكن جاء عن العرب بقلة أنهم يقولون: مرموي.

٨٦٣ - وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُذُهُ وَآوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

أي: إذا نُسب إلى ما فيه ياء مشددة بعد حرف واحد فلا يحذف منه شيء، بل يجب فتح ثانيه وَرْدُهُ إلى الواو إذا كان منقلبًا عن واو، مثل: طي، فالياء الأولى منقلبة عن (واو) فتصبح عند النسب: طووي.

وما كان أصله الياء فيبقى على حاله ياء، مثل: حيّ، فتقول: حيويّ؛ لأن الياء الأولى بقيت على أصلها، وقلبت الثانية وآوًا.

٨٦٤ - وَعَلَمَ التَّثْنِيَّةِ احْدِفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضْحِيحٍ وَجَبَ

أي: إذا كان النسب إلى مثني وجب حذف علامة التثنية - ألف ونون، أو ياء ونون -، مثل: زيدان، فتقول: زيديّ، وبحران، فتقول: بحريّ.

ويجب حذف علامة جمع المذكر السالم، أو المؤنث السالم، مثل: مسلمون، فتقول: مُسْلِمِيّ، ومسلمات، فتقول: مُسْلِمِيّ.

٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفَ وَشَدَّ (طَائِيٍّ) مَقُولًا بِالْأَلْفِ

أي: يجب حذف الياء الثانية من كل اسم رباعي ثانيه ياءً مُشَدَّدةً، مثل: طيّب، فالحرف الثالث هو الياء الثانية في (طيّب) فعند النسب تقول: طيبيّ.

وأما قول: (فَلَانُ الطَائِيِّ) فهو شاذ؛ لأن القياس: فَلَانُ الطَيِّبِيّ.

٨٦٦ - وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةٌ) التُّزِمَ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٌ) حُتِمَ

أي: التزم العرب فيما إذا كان المنسوب إليه (فُعَيْلَةٌ) جعله على (فُعَلِيٌّ)، مثل: جريدة، تقول: جَرَدِي، وحنيفة، تقول: حَنَفِي.

وإذا جاءت على وزن (فُعَيْلَةٌ) فعند النسب تكون على وزن (فُعَلِيٌّ) مثل: جُهَيْتَةٌ، تقول: جُهَيْتِي.

٨٦٧ - وَالْحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أَوْلِيًّا

أي: ما كان على وزن (فُعَيْلٌ) أو (فُعَيْلٌ)، وكان معتل اللام وخاليًا من التاء، فقد ألحقه العرب بالمقرون بالتاء في وجوب حذف يائه وفتح عينه؛ فيُنسب إلى (فُعَلِيٌّ) أو (فُعَلِيٌّ)، مثل: عَدِي، فتقول: عَدَوِي.

وإذا كان صحيح اللام لم يُحذف شيء منهما، مثل: عقيل، فتقول: عَقِيلِي.

٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَ(الطَّوِيلَةِ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَ(الْجَلِيلَةِ)

أي: ما كان معتل العين فإن عينه تبقى على حالها عند النسب، مثل: طَوِيلَةٌ، تقول: طَوِيلِي، ولا تقول: طَوَلِي.

وإذا جاء الحرف مضعفًا في كلمة واحدة فتبقى على لفظها، مثل: الجليلة، ففيها لامان، فيقال فيها عند النسب: جَلِيلِي، وقليلة: قَلِيلِي، وعزيرة: عَزِيرِي.

٨٦٩ - وَهَمَزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ أَنْتَسَبَ

أي: يُعامل الممدود إذا نُسب إليه معاملته إذا ثنِّي، فإن كانت الهمزة للتأنيث وجب قلبها واوًا، مثل: صحراء، ففي المثني تقول: صحراوان، وعند النسب تقول: صحراوي، ومثله: حمراء، حمراوي.

وإذا كانت الهمزة أصلية فإنها تبقى على حالها، مثل: قُرَاءٌ، فتقول:

قُرَائِيّ، وإن كانت للإلحاق، مثل: (علباء) أو منقلبة عن أصل، مثل: (كساء) جاز فيها وجهان:

الوجه الأول: التصحيح، مثل: علبائي، وكسائي.

الوجه الثاني: قلبها واوًا، مثل: علباوي، وكساوي.

٨٧٠ - وَأَنْسُبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَبًا وَلِثَانٍ تَمَّ مَا

٨٧١ - إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِ(ابْنِ) أَوْ (أَبِ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ

٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسُبُنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لِبَسِّ كَ(عَبْدِ الأَشْهَلِ)

أي: يُنسب العلم إلى الصدر دون العجز في حالين:

الحال الأولى: إذا جاء العلم جملة، مثل: تأبط شرًا، تقول:

تَأَبَّطِيّ، ومثله: جاء عبدالله الشاب، فتقول: جاء عبدالله الشابيّ.

الحال الثانية: إذا جاء العلم مركبًا مزجيًا، مثل: بعلمك، فتقول:

بعليّ.

وأما إذا كان الكلام مركبًا تركيبًا إضافيًا مبدوءًا بـ (أب) أو (ابن) أو

(أم) فينسب إلى الثاني وهو العجز وليس إلى الصدر، مثل: ابن مالك،

تقول: مالكيّ، وأبو بكر: بكريّ، وأم سلمة، تقول: سلميّ.

وإن كانت الإضافة مبدوءة باسم ثبت له التعريف بسبب الإضافة،

مثل: غلام زيد، فله حالان:

الحال الأولى: إذا كان هذا العلم المضاف هو الغالب على هذا

الرجل المعين، فإنه يُنسب إلى عجزه، مثل: غلام زيد، فتقول: زيدي.

الحال الثانية: إذا كان هذا العلم شائعًا فإنه يُنسب إلى أوله، مثل:

غلام زيد، فتقول: غلامي.

وأما ما سوى كل كلام مبدوء بـ (ابن) أو (أب) أو (أم)، أو كل علم

بالغلبة مضاف إلى معرفة، فإنه يُنسب إلى الأول، مثل: غلام رجل،

فتقول: غلاميّ.

وإذا خيف اللبس حال النسب إلى الأول فإنه يُنسب للثاني، مثل: عبد الأشهل، لو قيل: عبدي، لم يُعلم هل هو: عبدالله أو عبدالرحمن أو عبد الأشهل، ولهذا قيل: أشهلي.

٨٧٣ - وَاجْبُرِ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفَ

٨٧٤ - فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْيِهِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ

أي: إذا كان الاسم ثلاثيًا وقد حُذفت لامه، فإن كانت اللام تُردُّ عند التثنية، أو جمع المذكر السالم، والمؤنث السالم فيجب رُدُّها عند النسب، مثل: أب، فعند التثنية تقول: أبوان، وتقول عند النسب: أبوي؛ لأن اللام إذا كانت تُردُّ في التثنية وجب أن تُرد في النسب، وإن كانت لا ترد عند التثنية فإنه يجوز: الرد وعدمه، مثل: يد، ففي التثنية تقول: يدان، وعند النسب تقول: يَدَوِي، أو يَدِي.

٨٧٥ - وَبِ(أَخٍ) (أَخْتًا)، وَبِ(ابْنٍ) (بِنْتًا) أَلْحَقُّ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ

أي: كما أنك إذا أردت أن تنسب إلى (أخ) فإنك تقول: أَخَوِي، فكذلك إذا أردت أن تنسب إلى (أخت) فإنك تقول: (أَخَوِي) والذي يُحدد المعنى هو السياق.

وكما إذا أردت أن تنسب إلى (ابن) تقول: (بنويّ)، فكذلك إذا أردت أن تنسب إلى (بنت) فإنك تقول: (بنويّ) والذي يُحدد المعنى هو السياق.

وأما إمام النحاة (يونس بن حبيب) فيرى عدم حذف التاء فيهما، فتقول في (أخت): (أختي)، وفي (بنت): بنتي.

٨٧٦ - وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَانِيهِ دُو لَيْنِ كَـ(لَا) وَ(لَائِي)

أي: إذا نُسب إلى الثنائي فإن كان ثانيه حرف علة فيجب تضعيفه، مثل: لو، فتقول: لَوِيّ،، وإن كان ألفًا ضوعفت وأبدلت همزة، مثل: لا، فتقول: لائِي.

وإذا كان الثاني حرفًا صحيحًا جاز فيه وجهان:

الوجه الأول: التضعيف، مثل: (كم) مسمى به، فتقول: كمِّي.

الوجه الثاني: عدم التضعيف، مثل: (كم) مسمى به، فتقول: كمِّي.

٨٧٧- وَإِنْ يَكُنْ كَـ (شِبِّهِ) مَا الْفَاءُ عَدِيمٌ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُّزِمُ

أي: إذا كانت الكلمة محذوفة الفاء وجب ردُّ الفاء إن كانت حرف علة، وفتح العين، مثل: (شبة) فالمحذوف فاؤها، والأصل: وشي، فعند النسب ترد الفاء (الواو) وتفتح العين (الشين) فتقول: وشوي، وكُسرت الواو الثانية؛ لأجل النسب.

وإن كان حرفًا صحيحًا لم يردُّ المحذوف، مثل: عدة، عِدِّي، وصفة، صِفِّي.

٨٧٨- وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

أي: إذا جاءت الكلمة جمعًا وهو باق على جمعيته فعند النسب ترد إلى مفردتها، مثل: رجال، فتقول: رَجُلِي، وفرائض: فرضِي.

وإذا كانت الكلمة تدل على الجمع الذي يُشبه الواحد في الوضع، أي: جرى مجرى العلم فإنه يُنسب إليه على لفظه، مثل: أنصار، فتقول: أنصاري، وإن كان علمًا أيضًا، نحو: أنمار: أنمارِي.

٨٧٩- وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِيلٍ) فِي نَسَبِ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقِيلَ

أي: يُصاغ على وزن (فاعل)، و(فَعَّالٍ)، و(فَعِيلٍ) منها للنسبة عوضًا عن الياء، مثل: الذي يبيع التمر فيقال فيه: تَمْرِي، ويصح أن يقال: تامر، ومثله: بَنَاءٌ، وَبَقَّالٌ، وَبَزَّارٌ، على وزن (فَعَّالٍ)، ومثله: نَهْرٌ، أي: نهاري، وَنَبْسٌ، وَطَعْمٌ، على وزن (فَعِيلٍ).

ومنه قول الشاعر:

لست بليلي، ولكني نهر لا أدلج الليل ولكن أبتكر

الشاهد: قوله: (نهر) حيث بناه على فعل للنسب.

٨٨٠- وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا

أي: كُلُّ مَا خَالَفَ مَا ذُكِرَ مِنَ الْقَوَاعِدِ، فَيَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ،
وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِمْ: بَصْرِي، نَسَبَةٌ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَإِلَى الدَّهْرِ: دُهْرِي.



الوقف

٨٨١- تَنوِينًا إِثْرَ فَتْحِ اجْعَلِ الْفَا وَقَفًا وَتَلَوَ غَيْرِ فَتْحِ احْدِفَا

أي: يُبدل التنوينُ الواقع بعد الفتح عند الوقف ألفًا، مثل: رأيت زيدا، فتقول: رأيت زيدا، وإن كان التنوين بعد الضم أو الكسر فيُحذف، مثل: مررت بزيدا، فتقول: مررت بزيدا، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب كما سبق، وما فتحته لغير الإعراب نحو: إيها، وويها.

٨٨٢- وَاحْدِفِ لَوْقِفِ فِي سَوَى اضْطِرَارِ صَلَاةٍ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

أي: يُحذف عند الوقف صلة هاء الضمير المضمومة والمكسورة، ويُوقف على الهاء بالتسكين، مثل: سمعت النصح ورعيته، ويستثنى ضرورة الشعر فتثبت صلة الضمير، مثل قول الشاعر:

وَمَهْمَهُ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

الشاهد: قوله: (أرجاؤه، سماؤه) حيث إن الشاعر أثبت صلة الضمير (أرجاؤه، سماؤه)؛ للضرورة الشعرية.

فإن كانت هاء الضمير مفتوحة وُقف على الألف، ولم تحذف لخفتها، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦].

٨٨٣- وَأَشْبَهَتْ (إِذَا) مُنَوَّنًا نُصِبَ فَالْفَا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ

أي: تُشبه (إذا) المنون المنصوب؛ فتُقلب نونها عند الوقف ألفًا، فيقال: إذا، ولا يقال: إذن، مثل: سأزورك، فتقول: أكرمك إذا، ولا تقول: إذا.

٨٨٤ - وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ - مَا لَمْ يُنْصَبَ - أَوْلَى مِنْ نُبُوتٍ، فَأَعْلَمَا
 أي: إذا كان الاسم المنقوص منصوبًا قلب تنوينه ألفًا، مثل: رامٍ،
 فتقول: أكرمت راميا، ولا تقول: أكرمت راميًا.

وإذا كان غير منصوب حذف تنوينه، مثل: مررت بقاضٍ، فتقول:
 مررت بقاضٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [سورة طه: ٧٢]،
 ويجوز إثبات الياء، مثل: مررتُ بقاضي، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ
 هَادِي﴾ [سورة الرعد: ٧].

٨٨٥ - وَعَبَّرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ: (مُرٍ) لُزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتِصَافِي
 أي: إذا كان الاسم المنقوص غير المنون وهو المحلّي ب (أل)
 فالأولى إثبات الياء، ويجوز حذفها، مثل: جاء القاضي، ويصح: جاء
 القاض.

وإذا كانت الكلمة من حرفين فعند الوقف يلزم رد الياء، مثل: مُرٍ،
 من الفعل (أرى)، فاسم الفاعل (مرٍ) محذوف العين، فتقول: جاءني مُرِي.

٨٨٦ - وَعَبَّرَ هَا التَّنْوِينِ مِنْ مُحَرِّكَ سَكَّنُهُ، أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحْرُكِ

٨٨٧ - أَوْ أَشِيمَ الضَّمَّةِ، أَوْ قِفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا، إِنْ قَفَا

٨٨٨ - مُحَرِّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَ

أي: إذا كان الوقف على حرف متحرك غير (الهاء) ففيه خمسة أوجه:

الوجه الأول: التسكين، مثل: مررت بالرجل.

الوجه الثاني: الروم، وهو الإتيان ببعض الحركة أو الإشارة إلى
 الحركة بصوت خفي، وهو ألا تُسكَّن خالصًا، ولا تُحرَّك خالصًا.

الوجه الثالث: الإشمام، وهو أن تُسكَّن الحرف، وتُضَمَّ الشفتين بعد
 التسكين ولا يكون إلا فيما حركته ضمة.

الوجه الرابع: تُضَعَّف الحرف الأخير عند الوقف، مثل: الرجل،

فإن كان همزًا، أو قَفَا حرف علة فلا يُضَعَّف، أو كان ما قبل الأخير ساكنًا، فلا يضعف أيضًا، مثل: الحِمْل، فلا تقول: الحِمْل.

الوجه الخامس: نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله ثم تسكّنه، مثل: الوَرْد، فالأخير هو (الذال) يُسكَّن، وقبله (الراء) ساكن، فتجري عليه الحركات، مثل: هذا الوَرْد، شَمِمْتُ الوَرْد، مَرَرْتُ بالوَرْد.

ولا يصح نقل حركة حرف الأخير إلى الذي قبله في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان الحرف قبل الأخير غير ساكن، مثل: جَعْفَر، فلا تقول: هذا جَعْفَر؛ لأن الحرف قبل الأخير (الفاء) متحرك.

الموضع الثاني: إذا كان الحرف قبل الأخير ممنوع التحريك؛ كالألف، نحو: إنسان، فإنه يبقى ساكنًا، ولا تُنقل الحركة إليه أو الياء، مثل: البَيْت.

٨٨٩- وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا

أي: إذا كان الحرف الأخير مفتوحًا وقبله ساكن، فقد نقل الكوفيون جوازه عن العرب، مثل: الحِمْل، فتقول: رأيت الحِمْل، وأما البصريون فلا يرون ذلك.

وإذا كان الآخر مهموزًا فيجوز عند الجميع ولو كان مفتوحًا، مثل: أنا أحب الدَفء، تقول: الدَفء، كما يرى الجميع الضم والكسر، مثل: هذا الحِمْل، الحُمْل.

٨٩٠- وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

أي: إذا نُقلت حركة الآخر إلى الساكن الصحيح قبله وكان هذا البناء لا نظير له في اللغة فلا يجوز، فيمتنع أن تقول: هذا الحِمْل؛ لأنه لا يوجد (فِعْل) في اللغة.

ويستثنى في المهموز فيجوز، مثل: الرَّدء؛ لأن الآخر همزة.

٨٩١- فِي الْوَقْفِ تَأْتِيهِ الْأَسْمُهَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

أي: إذا كان الوقف على اسم مختوم بتاء التأنيث قبلها متحرك فُتبدل هاء، مثل: هذه فاطمة، ولا تقول: هذه فاطمة، أو قبلها ساكن غير صحيح، مثل: فتاة، فتقول: فتاه.

أما إذا كان قبل الهاء ساكن صحيح فإنك تقف على التاء، مثل: أخت، فلا تقول: هذه أخته، وأما الفعل فيوقف بالتاء نحو: هند فاقَتْ، وأما الجمع أو شبهه فيوقف بالتاء نحو: هندات هيهات.

٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ، وَمَا ضَاهِي، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

أي: يَقَلُّ قلب التاء هاء في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان الوقف على جمع المؤنث السالم، مثل: عندي مسلمات، ويصح: عندي مسلماء.

الموضع الثاني: إذا كان الوقف على ما شابه جمع المؤنث السالم، مثل: هيهات، فتقول: هيهاه.

وأما غير هذين الموضعين فيكثر فيه قلب التاء هاء، مثل: مَكَّة، ويصح بقله: مَكَّة، ومثله: قد قامت الصلاة، وبقله: الصلاة.

٨٩٣- وَقَفَّ بِ(هَا) السُّكُتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ بِحَذْفِ آخِرِ كَ (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ)

٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَدِ (ع) أَوْ كَدِ (يَع) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَا

أي: إذا كان الفعل معتلاً فيوقف بهاء السكت بعد حذف آخره للجزم أو البناء، مثل: أعط من سأل، فتقول: من سأل أعطه.

ولا يجب الإتيان بالهاء إلا فيما بقي على حرف واحد، مثل: ع، أمر من: وعى، والأصل: اوعي، فتقول: النصيحة عه، أو ما بقي على حرفين أحدهما زائد، مثل: يع - مجزومًا - فتقول: لم يعه.

٨٩٥- وَ(مَا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا، وَأَوَّلُهَا هَا إِنْ تَقِفَ

أي: إذا سُبقت (ما) الاستفهامية بجر سواء بالحرف أو بالإضافة فإن (ألفها) تُحذف، مثل قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١]، ولم يقل: عما، ومثله: لِمَ فعلت كذا؟ ولا يقال: لما فعلت كذا؟ وإذا وقفت عليها فإنك تأتي بالهاء، مثل: إذا كان فعلي صوابًا فَلِمَهُ؟

٨٩٦- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِإِسْمِ كَقَوْلِكَ: (اِقْتِضَاءٌ مَقْتَضَى)

أي: تلحق (هاء) السكت المجرور بالإضافة وجوبًا عند الوقف، مثل: اقتضاء مَقْتَضَى، فتقول عند الوقف: اقتضاء مَهْ؟، وإن كان المجرور بالحرف فيجوز ولا يجب.

٨٩٧- وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمًا

٨٩٨- وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ أُدِيمَ شَدًّا، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

أي: لا تخلو الحركة من حالين:

الحال الأولى: أن تكون حركة بناء فعلى نوعين:

النوع الأول: أن تكون لازمة فتلحقه (الهاء) وجوبًا، مثل: كيف، فتقول: كيفه، وأين: فتقول: أينه؟

النوع الثاني: أن تكون غير لازمة، فتلحقه (الهاء) جوازًا، لكنه شاذ، مثل: من قبله، ومن بعده.

الحال الثانية: أن تكون حركة إعراب، مثل: جاء زيدٌ، أو شبيهة بالإعراب، مثل: ضرب، فلا تلحقها الهاء مطلقًا، فلا تقول: جاء زيدُهُ، ولا: ضربُهُ.

٨٩٩- وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا، وَقَشًا مُنْتَظِمًا

أي: إذا كان الكلام نَشْرًا فيُعطى الوصل حكم الوقف بقله، مثل

قوله تعالى: ﴿وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهٖ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٩]، وأصلها: لم يتسنَّ، وجاءت (هاء) السكت مع الوصل.

ويكثر إذا كان نظماً؛ كقول الشاعر:

مثلُ الحريقِ وأفقُ القَصْبِ
.....

الشاهد: قوله: (القصبا) حيث ضعّف الباء وهي موصولة بألف الإطلاق والأصل: القصب.



الإمالة^(١)

٩٠٠ - الأَلِفُ المُبَدَّلُ مِن يَا فِي طَرْفٍ أَمِلُ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلْفَ

٩٠١ - دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا هَا عَدِمَا

أي: تُمال (الألف) إذا كانت متطرفة ومُبدلة من (ياء)، مثل: رَمَى،
ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ بَجَرْتَهَا﴾ [سورة هود: ٤١]، وقوله سبحانه:
﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [سورة الأنفال: ١٧]، بإمالة الألف من رمى.

وتمال الألف التي تخلفها الياء وليست طرفاً دون زيادة أو (شدوذ)،
مثل: مَلهى، فتقول: مَلهَيان.

وإذا وُجد في الألف سبب الإمالة فإنها تُمال، وإن وليتها هاء
التأنيث، مثل: فتاة.

٩٠٢ - وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى (فَلْتُ) كَمَا ضِي: (خَفْتُ) وَ(دِنْ)

أي: وكما تُمال الألف المتطرفة فكذا تُمال إذا كانت عين الكلمة،
وعند إسناد الفعل إلى (تاء) الفاعل تكون على وزن (فَلْتُ) جازت الإمالة،
مثل: خاف: خَفْتُ، ونَامَ: نِمْتُ، ودان: دِنْتُ، وبعثُ.

وإن كانت على وزن (فَلْتُ) لم تجز الإمالة، مثل: قال: قُلْتُ.

٩٠٣ - كَذَلِكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَضْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَ (جَيْبَهَا أَدِرْ)

أي: كذلك تُمال الألف الواقعة بعد الياء مباشرة، مثل: بَيَّان،

(١) إمالة الألف أن يُنحى بها نحو الياء، وإمالة الفتحة أن يُنحى بها نحو الكسرة. شرح ابن عقيل ٤٧٨/٢.

أو انفصلت عنها بحرف واحد، مثل: يَسَار، أو حرفين أحدهما الهاء، مثل: أَدِرَّ جَبِيهَا.

٩٠٤ - كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
٩٠٥ - كَسْرًا، وَفُضِّلُهَا كَلَّا فَصَلِّ يُعَدُّ فَ(دِرْهَمًاكَ) مَنْ يُمَلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

أي: وكذلك تُمال الألف إذا وقعت بعدها كسرة، وأولهما ساكن، مثل: شِعْلَان، أو كلاهما متحرك وأحدهما (الهاء) مثل: أَنْ يَضْرِبَهَا، وكذلك يُمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد كسرة وأولهما ساكن، مثل: هَذَانِ دِرْهَمًاكَ، فالميم متحركة، والراء التي قبل الهاء ساكنة، وفُصل بينهما بالهاء.

٩٠٦ - وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا، وَكَذَا تَكْفُ رَا
٩٠٧ - إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّل
٩٠٨ - كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعِ مِرْ)

أي: تمنع حروف الاستعلاء - وهي سبعة حروف مجموعة في قولك: حُصَّ ضَعِطَ قَطْ - الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو الياء، ووقع بعد الألف سواء متصلًا بها، مثل: سَاخِطُ، أو مفصلاً بحرف، مثل: نَافِخُ، أو بحرفين، مثل: مَوَائِقُ.

ويُعطى حكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة للراء المضمومة، مثل: عِدَارٌ، والمفتوحة، مثل: هَذَانِ عِدَارَانِ.

ويكف حرف الاستعلاء سبب الإمالة بشرطين:

الشرط الأول: ألا يكون مكسورًا، فلا يمال، مثل: طَالِبُ، وصالح، ويمال نحو: طَلَابُ، وغلاب.

الشرط الثاني: ألا يكون ساكنًا بعد كسرة، مثل: الْمِطْوَاعُ، وإصلاح.

٩٠٩ - وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كَ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

أي: تُمال الألف إذا اجتمع حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة

مع الراء المكسورة، مثل: غارمًا لا أجفو، ف(ألف) غارمًا تمال، مع وجود المانع وهو حرف الاستعلاء؛ لأنه بطل منعه لوجود الراء المكسورة.

٩١٠ - وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

أي: إذا كان سبب الإمالة منفصلاً لم يؤثر، أما الكف - وهو سبب المنع - فقد يؤثر ولو كان منفصلاً فلا يُمال، مثل: كتاب قاسم.

٩١١ - وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَ (عِمَادًا) وَ (تَلَا)

أي: أمال العرب (الألف) لأجل المناسبة للألف التي قبلها، مثل: عمادًا، فالألف التي بعد الدال تُمال؛ لأن الألف الأولى مُمالة، وتُمال ألف (تلا)؛ لأنها عُظفت على ألف سابقة.

٩١٢ - وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلُ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَا) وَغَيْرِ (نَا)

أي: لا تُمال الأسماء المبنية؛ لأن الإمالة من خصائص الأسماء المتمكنة إلا اسمين:

الاسم الأول: (الهاء) التي هي ضمير المؤنث.

الاسم الثاني: (نا) التي هي ضمير المتكلم المُعظَّم نفسه أو الذي

معه غيره.

٩١٣ - وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفٍ أَمِلٌ، كَ (لِلْأَيْسَرِ مِثْلُ تُكْفَ الْكُلْفِ)

أي: إذا وقع الفتح قبل راءٍ مكسورة متطرفة فإنه يُمال، وتكون الإمالة للفتحة وليست للألف، مثل: بِشْرٍ، أو بَشْرٍ، ومثله: لِلْأَيْسَرِ، فتميل الفتحة في السين.

٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

أي: كذلك يمال الفتح الذي تليه هاء التأنيث في حالة الوقف، مثل: رَحْمَةً، بشرط ألا يكون ما قبل الهاء ألفًا، مثل: الصلاة والحياة، فإنها لا تمال.

التصريف

٩١٥ - حَرْفٌ وَشَبَّهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِي

أي: يدخل التصريف على الأسماء المتمكنة والأفعال، ويستثنى:

الأول: الحرف، مثل: مِنْ، وما.

الثاني: الأسماء المبنية، مثل: أنا ونحن.

الثالث: الأفعال الجامدة، مثل: ليس ونعم، فهذه الأشياء الثلاثة

بريئة من الصرف فلا يدخلها التصريف.

٩١٦ - وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا

أي: لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف أو حرفين، إلا أن يعتربه تغيير، مثل: (فِ) وأصلها (وفي) فيدخلها التصريف.

٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدًا وَإِنْ يُزَدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

أي: ينقسم الاسم إلى قسمين:

القسم الأول: المجرد، ومنتهاه خمسة حروف، مثال المجرد

الثلاثي: زيد، والرباعي، مثل: جعفر، والخماسي، مثل: سَفَرَجَل.

القسم الثاني: المزيد، ومنتهاه سبعة حروف، ومثال المزيد الرباعي:

خالد، والخماسي، مثل: مصطفى، والسداسي، مثل: مستشفى،

والسباعي، مثل: استشهاد.

ولا توجد كلمة عربية من الأسماء تزيد على سبعة أحرف إذا كانت

مزيدة، أو على خمسة أحرف إذا كانت مجردة.

٩١٨ - وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ، وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْم

أي: يجوز في الحرفين الأولين من الثلاثي (الفتح، والضم، والكسر) فهذه تسعة أوجه.

ويجوز في الحرف الثاني التسكين، فيكون هنا ثلاثة أوجه أخرى، ويصبح الجميع اثني عشر وجهًا، مثل: جَمَلٌ، حَذِرٌ، سَبَعٌ، زَيْدٌ، صُرَدٌ، دُئِلٌ، كُتِبَ، قُفِلَ، عِنَبٌ، إِبِلٌ، عِلْمٌ.

٩١٩ - وَ(فُعُلٌ) أَهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فُعِلٌ)

أي: إذا كانت الكلمة على وزن (فُعُل) فقد أهملته العرب ولم تنطق به، كما يقل عندهم العكس وهو (فُعِل) مثل: وُئِلَ؛ لأنهم قصدوا نقل هذا الفعل إلى الفعل المبني للمجهول.

٩٢٠ - وَافْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضَمِنَ)

أي: يوزن الفعل على أربعة أوزان: فالأول: مفتوح على كل حال ما لم يُبَيَّن للمجهول، والثاني فيه ثلاثة أوجه: الفتح والكسر والضم، مثل: عَظُمَ، شَرِبَ، وَقَفَ، والمبني للمجهول، مثل: ضُرِبَ.

٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سِئًا عَدَا

أي: ينقسم الفعل إلى قسمين:

القسم الأول: المجرد، ومنتهاه أربعة أحرف، نحو: دحرج.

القسم الثاني: المزيد، ومنتهاه ستة حروف، نحو: استغفر.

٩٢٢ - لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٌ: (فَعْلَلٌ) وَ(فَعْلِلٌ)، وَ(فَعْلَلٌ)، وَ(فُعْلَلٌ)

٩٢٣ - وَمَعُ (فُعَلٌ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعُ (فَعْلَلٌ) حَوَى (فَعْلَلِيلاً)

٩٢٤ - كَذَا (فُعْلَلٌ)، وَ(فَعْلَلٌ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

أي: للاسم المجرد الرباعي أوزان ستة وهي: (فَعْلَل) مثل: جعفر،

و(فَعْلَل) مثل: زَبْرَج، و(فَعْلَل) مثل: دِرْهَم، و(فُعْلَل) مثل: بُرْثَن، و(فِعْلَل) مثل: هِزْبَر، و(فُعْلَل) مثل: جُحْدَب.

وإن زاد على الأربعة إلى الخماسي فأوزانه: (فَعْلَل) مثل: سَفْرَجَل، و(فُعْلَلِل) مثل: جَحْمَرِش، و(فُعْلَل) مثل: حُزْعَبِل، و(فِعْلَل) مثل: جِرْدَخَل، وِقِرْطَعَب.

وما جاء من الأسماء على خلاف ما سبق من الأمثلة فهو إما مزيد فيه، مثل: ظريف، زيدت ياؤه، أو ناقص منه بعض حروفه، مثل: يد، والأصل: يَدِي.

٩٢٥- وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (اِحْتِذِي)

أي: الحرف الأصلي هو الذي يلزم في كل تصريفات الكلمة، مثل: خرج، ف (الخاء) و(الراء) و(الجيم) لا تسقط أبداً؛ كقولك: خرج، خارج، مستخرج.

والحرف الزائد هو الذي يسقط في بعض التصريفات، مثل: (التاء) في قولك: احتذي، فإنها تسقط، كحذا يحذو.

٩٢٦- بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اِكْتَفِي

أي: علامة الحرف الزائد أن تنزه بالفعل، فإن نطقت بحرف من حروف الفعل الموزون به فهو زائد، وإن لم تنطق فهو أصل، مثل: (فَلَس)، على وزن: (فَعْل)، فليس فيها زائد.

أما (قنديل) فهي على وزن (فَعْلِيل) فالحرف الزائد هنا (الياء)؛ لأنه بالفعل الموزون.

٩٢٧- وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءٍ (جَعْفَرٍ) وَقَافٍ (فُسْتُقٍ)

أي: إذا جاءت حروف كلها أصول، وليس فيها حرف من حروف الزيادة، فعند الوزن يُضاعف اللام، مثل: جَعْفَر، فيقال: فَعْلَل، وفُسْتُق، فيقال: فُعْلَل.

٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

أي: إذا كان الزائد مضعف الأصل، فإنه يُجعل له ما للأصل، مثل: قَتَلَ، وزنها (فَعَلَ) ولو لم نمشِ على هذه القاعدة لقلنا: (نَعَتَل).

٩٢٩ - وَأَحْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفِ فِي كَ (لَمْلِمِ)

أي: إذا كان الفعل رباعياً وتكررت فاؤه وعينه كانت حروفه أصلية: سمسِم، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط، مثل: زلزل، ودمدم.

وإذا كان أحدهما صالحاً للسقوط ففيه خلاف ثابت، مثل: لَمَلَم، فيصح: لَمَم، وكفكف، فتقول: كفف.

٩٣٠ - فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٍ - زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيِّنِ

أي: إذا صاحب الألف أكثر من أصليين فهو زائد، مثل: قاتل، ف(القاف) و(التاء) و(اللام) كلها أصول، فتعد الألف زائدة.

وإذا كان مع (الألف) أصلان فقط فليست بزائدة، مثل: قال: ف(القاف) و(اللام) أصلان فقط.

٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤُ) وَ(وَعَوْعَا)

أي: إذا صاحبت الياء أو الواو أكثر من أصليين فهما زائدتان، مثال الياء: صيرف، ف (الصاد) و(الراء) و(الفاء) أصول، فدل على أن (الياء) زائدة، ومثال الواو: جوهر، ف (الجيم) و(الهاء) و(الراء) أصول، فدل على أن (الواو) زائدة.

ويستثنى الثنائي المكرر، فلا تكون زائدة، مثل: يُؤْيُؤُ (طائر من الجوارح)، فالياء الثانية مكررة من الياء الأولى، فلا تكون زائدة، ومثلها وَعَوْعَ (مصدر وَعَوْعَ إذا صَوَّت)، فالواو صاحب أكثر من أصليين، لكنها مكررة.

٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا

أي: تأتي (الميم) و(الهمزة) زائدتين إذا سبقتا ثلاثة أصول، مثل: أحمد، فالهمزة سبقت ثلاثة أصول وهي: (الحاء) و(الميم) و(الدال)، فتكون زائدة، وكذلك: مُكرم، فالميم سبقت ثلاثة أصول، وهي: (الكاف) و(الراء) و(الميم)، فتكون زائدة.

٩٣٣ - كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظَهَا رَدَفٌ
أي: وتأتي (الهمزة) زائدة إذا سبقها ثلاثة حروف وهي بعد ألف، مثل: شعراء، وعاشوراء.

٩٣٤ - وَالتُّونُ فِي الْآخِرِ كَالهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ: (عَضْنَفِرٍ) أَصَالَةٌ كُفِي
أي: وتأتي (النون) زائدة إذا سُبقت بألف مسبوقه بثلاثة أصول، مثل: سَكَرَانَ، فالنون مسبوقه (بألف)، والألف مسبوقه بثلاثة أصول (السين والكاف والراء) فتكون زائدة.

كما تأتي النون زائدة: إذا وقعت في الوسط بين حرفين قبلها وحرفين بعدها، مثل: غضنفر.

٩٣٥ - وَالتَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ: الْاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ
أي: تأتي التاء زائدة إذا كانت للتأنيث، مثل: قائمة، أو في الفعل المضارع، سواء في صدر الفعل، مثل: تقوم، أو مع السين والاستفعال، مثل: استخرج، أو الفعل المطاوع، مثل: علمته فتعلم.

٩٣٦ - وَالهِاءُ وَقَفًا كَلِمَةٍ؟ (وَلَمْ تَرَهُ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ
أي: تُزاد (الهاء) في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة، مثل: لِمَهُ؟، وعلى الفعل المعل بحذف آخره، مثل: لم تره، كما تُزاد (اللام) باطراد في أسماء الإشارة، مثل: ذلك، وتلك.

٩٣٧ - وَامْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَ (حَظَلْتَ)
أي: إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة خاليًا عما قُيد به فهو

أصل، ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل بيّن، مثل: حظلت، مثال للحجة على الزيادة، وهو زيادة (النون) والأصل من: الحنظل، ومثله: زيادة نون (سنبل)، من قولهم: أسبل الزرع.



فصل في زيادة همزة الوصل

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ كـ (اسْتَشْبِثُوا)

أي: إذا كان أول الكلمة ساكنًا وجب الإتيان بهمزة متحركة تسبق الكلمة؛ توصلًا للنطق بالساكن، وتسمى هذه الهمزة همزة وصل، ولا تثبت إلا في ابتداء الكلام، وتسقط في دَرْجِه، مثل: استشبتوا، واستغفروا، وانطلق.

٩٣٩ - وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انجلى)

٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كـ (أَخْشَ)، وَ(أَمْضَ)، وَ(انْفُذَا)

أي: يجب الإتيان بهمزة الوصل قياسًا في أول الكلمة إذا كان الفعل زائدًا على أربعة أحرف في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان الفعل ماضيًا خماسيًا، مثل: انجلى، أي: انكشف.

الموضع الثاني: إذا كان الفعل الخماسي أمرًا ومصدره كذلك، مثل: انطلق، انطلق، انطلق، ومثله ماضي السداسي وأمره ومصدره: استخرج، استخرج، استخرج.

كما يجب في الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني مضارعه ساكنًا، مثل: اكتب، امض، اخش، انفذ.

٩٤١ - وَفِي (اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنِمٍ) سُمِعَ وَ(اثنين) وَ(امرئ) وَتَأْنِيثِ تَبِعَ

٩٤٢ - وَ(ايمُنُ) هَمْزُ (أَل) كَذَا، وَيُبَدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

أي: هناك أسماء بدأت بهمزة الوصل سماعيًا وهي:

الأول: (اسم)، و(است) وهو: الدبر، و(ابن)، و(ابنم) وهو بمعنى: ابن، والميم زائدة، و(ابنة)، و(امرؤ)، و(امرأة).

الثاني: تشنية هذه الأسماء السبعة، بخلاف ما يجمع منها فهمزته قطع، مثل: الأسماء، والأبناء.

الثالث: (اثنان)، و(اثنتان).

الرابع: قولهم: ايمن الله، ويستعمل في القسم.

كما أن همزة كلمة (ال) همزة وصل، مثل: الغلام.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل فلها حالان:

الحال الأولى: الحذف، إذا كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة، مثل قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [سورة المنافقون: ٦]، والأصل: أَسْتَغْفَرْتَ.

الحال الثانية: عدم الحذف، إذا كانت همزة الوصل مفتوحة؛ بل تبدل ألفًا ممدودة، وتمد إشباعًا؛ لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر، مثل: أَلْكَتَابِ عِنْدَكَ؟ ويجوز التسهيل بين بين، ولا يجوز تحقيقها؛ لأن همزة الوصل لا تثبت في حالة الوصل إلا للضرورة.

ومنه قول الشاعر:

أَلْحَقُّ - إِنْ دَارُ الرَّيَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ أَنْبَتَّ حَبْلٌ - أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ

الشاهد: قوله: (أَلْحَقُّ) حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام؛ لثلا يلتبس الخبر بالإنشاء.



الإبدال

٩٤٣ - أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ: (هَدَأَتْ مُوْطِيًا) فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

٩٤٤ - آخِرًا اِثْرَ الْفِ زَيْدًا، وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

أي: إن الأحرف التي تُبدل من غيرها إبدالًا شائعًا تسعة أحرف
مجموعة بقولك: هدأت موطيًا، وهدأت بمعنى: سكنت، وموطيًّا: اسم
فاعل من أوطأت الرَّحْلَ إذا جعلته وطيًّا.

وتُبدل الهمزة من الواو والياء في أربعة مواضع:

الموضع الأول: إذا وقع كل منهما آخر الكلمة بعد ألف زائدة،
مثل: دعاء، وأصلها: دعاو، وبناء، أصلها: بناي.

الموضع الثاني: إذا وقعت كل من الواو والياء عين اسم فاعل
وأُعلت في فعله، مثل: قائل وطائر، والأصل: قاول وطاير، وفعلها: قال
يقول، وطار يطير.

٩٤٥ - وَالْمَدُّ زَيْدًا ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَدِّ الْقَلَائِدِ

الموضع الثالث: إذا وقعت الواو أو الياء بعد ألف (مفاعل)
و(فواعل) بشرط كون كل من الحرفين مدة ثلاثة زائدة في المفرد، مثل:
عجوز، عجائز، وصحيفة، صحائف، ويدخل في ذلك الألف، فتقول:
رسالة، رسائل، وقلادة، قلائد.

٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِيًا لِيَنْبِنِ اِكْتَنَفَا مَدًّا (مَفَاعِيلَ) كَجَمْعِ (نَيْفًا)

الموضع الرابع: تبدل الهمزة من ثاني حرفين ليينين توسط بينهما مدة

مفاعل، مثل جمعهم نَيْفًا جمع تكسير، فقالوا: نياثف، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف (مفاعل) همزة وأصلها: نيايف، وكذلك: سيد سيائد، وأصلها: سياود.

٩٤٧- وَافْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَايَا فِيمَا أَعْلَى لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلَ

٩٤٨- وَآوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدًّا فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِهِ: (وُوفِي الْأَشُدِّ)

أي: تُفْتَحُ الهمزة الطارئة بعد ألف (مفاعل) وشبهه، وتُقلَبُ ياء في الجمع الذي لامه معتلة في المفرد بالياء، مثل: قضية قضايا، والأصل: قضائي، ومثله: زاوية زوايا، والأصل: زوائي.

وتُقلَبُ الهمزة وآوًا في حين تكون لام المفرد وآوًا ظاهرة سلمت في هذا المفرد، حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف، مثل: هِرَاوَةٌ، وَهَرَاوِي.

كما تُقلَبُ أول الواوين همزة ما لم تكن الثانية بدلًا من ألف (فاعل)، مثل: أَوَّاصِلٌ، جمع واصلة، والأصل: وَوَّاصِلٌ.

فإن كانت الثانية بدلًا من ألف (فاعل) لم يجب الإبدال، مثل: (وُوفِي) في كون الثانية ساكنة عارضة ليست أصلية؛ لأنها بدل من الألف، والأصل: وَوَفِي.

٩٤٩- وَمَدًّا أَبْدَلَ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَدًّا (آثِرٌ) وَ(ائْتَمِنَ)

أي: إذا كانت الهمزة الثانية ساكنة، والمد من جنس الحركة التي قبلها، فإنه تُقلَبُ ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة مدَّة، مثل: أُّثِرٌ، فتقول: آثر وأوثر وإيثار، وهمزة الوصل كهمزة القطع، فعند النطق به ابتداءً تبدل الثانية ياء لكسر ما قبلها، مثل: ائتمن، إئتمِن.

٩٥٠- إِنْ يُفْتَحَ آثِرٌ ضَمًّا أَوْ فَتْحًا قَلْبٌ وَآوًا، وَيَاءٌ إِثْرٌ كَسْرًا يَنْقَلِبُ

أي: يُقلَبُ الفتح وآوًا في ثاني الهمزتين بعد همز ذي ضم أو فتح، مثل: أوادم، والأصل: أَّأدم، وكذلك: أويدم تصغير آدم، والأصل: أُوَّيدم.

وينقلب ثاني الهمزين ياء إذا كان مفتوحًا بعد همز ذي كسر، مثل: أمَّ، فيقال: إئمم، ثم تصير: إئمم.

٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضْمُ وَآوًا أَصِرُّ، مَا لَمْ يَكُن لَفْظًا أْتَمَّ

٩٥٢- فَذَٰكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا، وَ(أُوْمٌ) وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُّ

أي: ينقلب الهمز المكسور ياء مطلقًا سواء أكان قبلها مفتوحًا أم مكسورًا أم مضمومًا، كما سبق، أم، ثم تصير: إِيْم، وما يضم من ثاني الهمزتين فيكون واوًا مطلقًا، مثل: أُوْبُّ جمع أِبِّ، وهو المرعى، والأصل: أَأْبُّ على وزن (أَفْعُل)، بشرط ألا يكون الهمز آخر الكلمة، فإن كان آخرها ياء مطلقًا، مثل: قَرَأَ، فتقول: قَرَأِيٌّ.

وإذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر فعل مضارع جاز في الثانية قلبها واوًا أو إبقاؤها من غير قلب، مثل: أُوْمٌ، مضارع: أُمُّ، ويصح: أُوْمٌ.

٩٥٣- وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرًا، بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلَا

٩٥٤- فِي آخِرٍ، أَوْ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ، أَوْ زِيَادَتِي (فَعْلَانِ)، ذَا أَيضًا رَأَوَا

٩٥٥- فِي مُصَدَّرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَال(فِعْل) مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحَوْل)

أي: تقلب الألف ياء في حالين:

الحال الأولى: إذا وقعت بعد كسرة، مثل: مصباح، مصابيح.

الحال الثانية: إذا وقعت بعد ياء التصغير، مثل: كتاب، كُتِّيب.

وتقلب الواو ياء، كما قلبت الألف ياء في ثلاث حالات:

الحال الأولى: إذا كانت في الآخر بعد كسرة، مثل: النامو، فتقول:

النامي.

الحال الثانية: إذا وقعت بعدها تاء التأنيث، مثل: أكسوة، فتقول:

أكسية.

الحال الثالثة: إذا وقعت بعدها الألف والنون الزائدتان، مثل:

غَزِيَان، تقول: غَزِيَان.

كما أن النحاة رأوا قلب الواو ياءً بعد الكسرة في مصدر الفعل المُعَلَّ العين وبعدها ألف، مثل: صام صيأماً، والأصل: صوام.

وإذا كان المصدر على وزن (فَعَلَ) وفيه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف، فإن الغالب فيه التصحيح وعدم القلب، مثل: الجَوْل.

٩٥٦- وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنَ فَاحْكُم بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَّ
أي: إذا وقعت الواو عين جمع، وأعلت في مفردة أو سُكَّنت،
وجب قلبها ياء لكسر ما قبلها، مثل: دِيَار، والأصل: دِوَار، ومثل
الساكن: رَوْض ورياض، والأصل: رِواض.

٩٥٧- وَصَحَّحُوا (فَعَلَةً)، وَفِي (فَعَلَ) وَجِهَانِ، وَالِإِعْلَالُ أَوْلَى كَ(الْحَيْلِ)
أي: إذا وقعت الواو على وزن (فَعَلَةٌ) وكانت عين جمع ولم يقع
بعدها ألف في الجمع، فإنها تصح وتبقى، مثل: كُوز وكِوَزَةٌ.
وإن كانت على وزن (فَعَلَ) ففيها وجهان:

الوجه الأول: التصحيح بإبقاء الواو، مثل: الجَوْل.

الوجه الثاني: الإعلال بقلبها ياء وهو أولى، مثل: الحِيل.

٩٥٨- وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ كَ(المُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ)، وَوَجِبَ

٩٥٩- إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا اعْتُرِفَ

أي: تُقلب الواو ياءً إذا كانت متطرفة بعد فتح؛ كالياء في اسم
المفعول، مثل: أعطيت فإن أصلها: عَطَوْتُ، فتقول: مُعْطِيَانِ؛ لأنها من
عطا يعطو.

ويجب إبدال الألف واوًا إذا وقعت بعد ضمة في الاسم والفعل،
مثال الفعل: سامح الحليمُ المذنبُ، فتقول: سُوْمَح المذنبُ، ومثال
الاسم: كويتب، في تصغير: كاتب.

وإذا سُكَّنت الياء في مفرد بعد ضمة وجب إبدالها واوًا، مثل:

(موقن) وأصلها: مُيَقِّنْ؛ لأنها من أَيْقَنَ، فَيَقَّرُ لها بهذا القلب، ومثله: مُوسِر، والأصل: مُيَسِر.

٩٦٠ - وَيُكْسِرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا

أي: إذا كانت الياء في جمع سلمت من القلب، ووجب إبدال الضمة كسرة لتبقى الياء، مثل: بيض، في قولك: جمل أبيض وجمال بيض، والأصل: بِيِض، ومثله: هَيْم، في قولك: جمل أهيم وجمال هيم، والأصل: هَيْم.

٩٦١ - وَوَاوًا اِثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَاءَ مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢ - كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَ (مَقْدُرَةٌ) كَذَا إِذَا كَ (سَبْعَانَ) صَيْرَهُ

أي: تُقَلِّبُ الْيَاءَ وَوَاوًا فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

الحال الأولى: إذا وقعت لامَ فعل، مثل: قَضَوَ الرَّجُلُ.

الحال الثانية: إذا وقعت لام اسم مختوم بتاء التانيث كما لو بُنِيَ مِنَ الْفِعْلِ، مثل: رَمَى، اسماً على وزن: مَقْدُرَةٌ، فتقول: مَرْمُوءَةٌ، والأصل: مَرْمِيَةٌ.

الحال الثالثة: إذا بنيت من: رَمَى، اسماً على وزن: سَبْعَانَ، فتقول: رَمُوان، والأصل رَمِيان.

٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِ(فُعْلَى) وَصَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

أي: إذا وقعت الياء المضموم ما قبلها عينًا لصفة على وزن (فُعْلَى) فقد جاء فيها عن العرب التصحيح، والإعلال، مثل: طُوبَى، والأصل: طُيْبَى.



فصل

٩٦٤- مِنْ لَامٍ (فُعَلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلِ يَاءٍ كَ (تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ
 أي: إذا وقعت الياء لأمًا لاسم على وزن (فُعَلَى) فتُبدل الياء واوًا،
 مثل: تقوى، والأصل: تَقْيَا، ومثل: فتوى، والأصل: فُتْيَا، فإن كانت
 صفة لم تُبدل، مثل: صَدْيَا.

كما يُحترز مما لم يقع فيه البدل شدوذاً، مثل: رِيَّا، للرائحة.

٩٦٥- بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ (فُعَلَى) وَضَفًا وَكَوْنُ (قُضْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى
 أي: إذا وقعت لامًا ل (فُعَلَى) وصفًا بالعكس مما تقدم، وهو قلب
 الواو ياء، مثل: دُنْيَا، والأصل: دُنْوَى.
 ونذر (قَصْوَى) بإبقاء الواو، والقياس: قُصْيَا.



فصل

٩٦٦ - إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَيَا وَآتَصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
٩٦٧ - فَيَاءُ الْوَآوِ اقْلِبَنَّ مُدْغَمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

أي: إذا اجتمعت هذه الشروط وهي:

الشرط الأول: أن يسكن الحرف السابق من واو وياء.

الشرط الثاني: أن يتصلا ولا يفصل بينهما بفاصل.

الشرط الثالث: أن يكونا في كلمة واحدة.

الشرط الرابع: أن يعرى الحرف السابق منهما من العروض، فكان
سكونه أصليا، ولم تكن منقلبة عن حرف آخر.

فإذا تحققت هذه الشروط: فيجب قلب الواو ياءً ثم تدغم الياء في
الياء بعد القلب، مثل: سيّد، والأصل: سيّود، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ
نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِ لِلْكَتُبِ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٤].

وما أعطي من الكلمات مخالفاً لما حُدّد فهو شاذ؛ كإعلال العارض
غير اللازم، مثل: (رِيَّة) في رُؤية، مع أن الواو عارضة.

٩٦٨ - مِنْ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أُصِلَ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ
أي: يُبدل الألف من الياء أو الواو بأربعة شروط وهي:

الشرط الأول: إذا كانا متحركين، مثل: قال، والأصل: قَوْل.

الشرط الثاني: أن تكون حركتها أصلية كما في الأمثلة السابقة.

الشرط الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحًا، مثل: قَوْلَ، فلا يصح في: العَوْضَ؛ لأن ما قبلها مكسورًا.

الشرط الرابع: أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما في كلمة واحدة كما سبق، فلا قلب في مثل: حضرَ واحد، وجلسَ ياسر.

٩٦٩- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفَّ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهِيَ لَا تُكْفَت

٩٧٠- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ

أي: يُشترط في الإبدال السابق أن يتحرك الحرف التالي لهما، فإن كان ساكنًا فإن السكون يمنع قلب الواو والياء ألفًا إذا وقعتا في الفاء والعين، مثل:

توالى، ف (التاء والواو) متحركتان، ولكن بعدهما ساكن، فلا قلب فيها إذا، وكذلك لا قلب في: طويل؛ لأن بعدها ساكن وهو (الياء).

ولا يجوز القلب إذا وقعتا لامين للكلمة في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان بعدهما ألف، مثل: رَمِيَا.

الموضع الثاني: إذا كان بعدهما ياء مشددة، مثل: علويّ.

٩٧١- وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلًا) ذَا (أَفْعَلٍ) كَ(أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلًا)

أي: كل فعل يكون اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَل) فيلزم عينه التصحيح، مثل: هَيْفَ فهو أَهْيَفُ، وَعَوْرَ فهو أَعْوَرُ.

وحُمِلَ المصدر على فعله، مثل: هَيْفَ وَغَيْدَ وَعَوْرَ وَحَوْلَ.

٩٧٢- وَإِنْ يَبِنُ (تَفَاعُلٌ) مِنْ (اِفْتَعَلَ) وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

أي: إذا ظهر معنى التفاعل وهو التشارك من لفظ (افتعل)، وكانت عينه واوًا سلمت، ولم تقلب ألفًا، مثل: اسْتَوْرُوا، أي: شاور بعضهم بعضًا، فإن لم يدل على الفاعلة وجب القلب، مثل: اختان، بمعنى: خان.

فإن كانت العين ياء وجب القلب، مثل: ابتاعوا، والأصل ابتيعوا.

٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

أي: إذا استحق القلب لحرفين بأن تحرك كل منهما وانفتح ما قبله، فصَّحَّ الأول منهما وأعلَّ الثاني، مثل: الْحَيَا، مصدر: حَيِيَ؛ ففي العين واللام سبب الإعلال، فيُعمل به في اللام؛ لكونها طرفًا.

وقد يقع العكس وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني، مثل: آية، والأصل: أَيْةٌ، وشذَّ تصحيح اللام وإعلال العين، نحو: غاية.

٩٧٤- وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

أي: إذا كانت عين الاسم واوًا أو ياء تستدعي القلب ألفًا، وقد زيد في آخر هذا الاسم زيادة تختص بالاسم، فإنه يجب سلامتها ويمتنع قلبها، مثل: الْجَوْلَانِ، وهَيْمَانِ، وشذَّ: مَاهَانِ، وداران.

٩٧٥- وَقَبْلَ بَا أَقْلِبُ مِيمًا النَّوْنَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَا (مَنْ بَتَّ أَنْبَذَا)

أي: يُقلب حرف النون ميمًا إذا كان النون مسكَّنًا قبل (باء) سواء كانا في كلمة واحدة، مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْعَمْتَ أَشْقَيْنَهَا﴾ [سورة الشمس: ١٢]، أم كانا في كلمتين، مثل قوله سبحانه: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفَدَانًا﴾ [سورة يس: ٥٢].

ومعنى (مَنْ بَتَّ أَنْبَذَا) أي: من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبال به.



فصل

٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِسِينٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَدَ (أَبْنُ)

أي: إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركًا (واوًا أو ياءً) فتنقل حركة العين إلى الساكن قبلها، مثل: أَبْنُ، فعل أمر من (أبان)، والأصل (أَبِين) فنقلت حركة الياء إلى الباء قبلها، فالتقى ساكنان (الياء والنون) فحذفت الياء؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٍ، وَلَا كَدَ (أَبِيضٌ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلَّا

أي: يُسْتثنى من جواز النقل السابق ثلاث حالات لا يجوز فيها النقل وهي:

الحال الأولى: إذا لم يكن الفعلُ فعلَ تعجب، مثل: ما أقومه، ومثله: اسم التفضيل، مثل: هدي الرسول ﷺ أقوم طريقًا.

الحال الثانية: إذا لم يكن الفعل مضعف اللام، مثل: ابيض.

الحال الثالثة: إذا لم يكن الفعل معتلّ اللام، مثل: أهوى.

٩٧٨ - وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

٩٧٩ - وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالِ(مِفْعَالٍ) وَأَلِفَ (الإِفْعَالِ) وَ(اسْتِفْعَالِ)

٩٨٠ - أَرِزْلٌ لِذَا الإِعْلَالِ، وَالتَّأْزِيمُ عَوْضٌ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضَ

أي: يثبت للاسم المشابه للمضارع في زيادته فقط، أو في وزنه فقط، في الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل، مثل: لكل مقام مقال، ف (مقام) أصلها: مَقْوَمٌ على وزن: يَعْلَمُ فقد أشبه الفعل في الوزن فقط، أو يشبهه

في زيادته فقط، مثل: تَبِيعُ، والأصل: تَبِيعُ بكسر التاء وسكون الباء، فنقلت حركة الياء إلى الباء، فصارت تَبِيع.

ويستحق الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً؛ كمفعال، مثل: مسواك، التصحيح وعدم الإعلال بالنقل، أو يكون مشابهاً للمضارع وزناً وزيادة، مثل: أبيض، على وزن: أعلم.

وتُحذف ألف المصدر المعتل العين الذي على وزن (إفعال) أو (استفعال)؛ حملاً على فعله في هذا الإعلال، وتعوض منها تاء التأنيث غالباً، مثل: أقام، واستقام، والأصل: أَقَوْمَ، واستَقُومَ، مصدرهما: إقوام، واستقوام، ثم يقال: إقامة واستقامة، وحذف التاء سماعاً عن العرب بقله، مثل: أجاب إجاباً.

٩٨١ - وَمَا لِ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ (مَفْعُولٍ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

٩٨٢ - نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدْرَ تَصْحِيحِ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ

أي: يثبت لاسم المفعول من الحذف والإعلال بالنقل ما ثبت لإفعال واستفعال، مثل: صان مصون، وباع مبيع.

وتصحیح واوي العين نادر عن العرب، مثل: ثوب مصوون، والقياس: مصوون، وقد اشتهر تصحيح يائي العين وهي لغة تميم، مثل: مبيوع ومخيوط ومعيون.

٩٨٣ - وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

أي: يجوز في الاسم المفعول المبني من (فعل) إذا كان مفتوح العين، ومعتل اللام بالواو، وجهان:

الوجه الأول: التصحيح، وهو الأجود، مثل: عدا، فتقول: معدو.

الوجه الثاني: الإعلال، مثل: عدا، فتقول: معدي.

ويُفهم أنه إذا كان مكسور العين بخلاف ذلك (فعل)، فالصحيح فيه الإعلال، مثل: رَضِي، فتقول: مرَضِي، والتصحيح بقله، مثل: مرَضُو.

٩٨٤ - كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامِ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنُّ
 أي: إذا كان الاسم على وزن (فَعُول) واوي اللام فقد جاء فيه عن
 العرب وجهان:

الوجه الأول: التصحيح، مثل: عُتَوُ، والأصل: عُتَوُو.

الوجه الثاني: الإعلال، مثل: عصا، وجمعها: عُصَيَّ، والأصل:
 عُصُوُ، والراجع: في الجمع الإعلال، وفي المفرد التصحيح.

٩٨٥ - وَشَاعَ نَحْوُ: (نَيْمٍ) فِي (نُومٍ) وَنَحْوُ: (نِيَامٍ) شُدُوذُهُ نُومِي
 أي: إذا جاء جمع التكمير على وزن (فُعَل) وكان واوي العين فيكثر
 فيه: الإعلال بقلب واوه ياءً، مثل: نَيْمٌ، والأصل: نُومٌ.

أما إذا كان قبل لامه ألف فيجب التصحيح، وشُدُّ الإعلال، مثل:
 نِيَامٌ، والأصل: نُومٌ، ومن الإعلال قول الشاعر:

ألا طرقتنا مية بنه منذرٍ فما أرق النيام إلا كلامها

الشاهد: قوله: (النيام) جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياءً، وكان
 قياسه (النُّوم).



فصل

٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي (افْتِعَالٍ) أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (ائْتَكَلَا)

أي: تُبدل تاءُ حرفي اللين - وهما الواو والياء - حال كونها فاءً في افتعال، وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاءً فيه وفي فروعها، مثل: وصف، فيقال: اوتصف، فتقلب الواو والياء تاءً، ثم تدغم في التاء الموجودة، فتصير: اتصف، وفي المضارع قبل القلب: يوتصف، وبعده: يتصف، ومثاله في الياء: اتسار، واتسر.

وشذ الإبدال في الحرف المبدل من الهمزة، نحو قولهم: ائتكل، وائتزر - افتعل من الأكل والإزار - ائكل - واتزر، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاءً، وإدغامها في التاء.

٩٨٧ - طَا تَا (افْتِعَالٍ) رُدُّ إِثْرَ مُطَبِّقٍ فِي (ادَّانَ) وَ(ازْدَادَ) وَ(ادَّكَّرَ) دَا لَّا بَقِي

أي: تُبدل تاء الافتعال طاءً إذا وقعت بعد حرف من حروف الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، مثل: سحب، فبناؤها على صيغة (افتعل): اصتحب، ثم يقال: اصطحب، واصطبر، واضطجع، والأصل: اصتبر، واضتجع.

وتنقلب تاء الافتعال دالاً إذا وقعت بعد هذه الأحرف وهي: الدال والزاي والذال، مثل: ادَّعى أصلها: ادتعى، وادَّان أصلها: ادتان.



فصل

٩٨٨ - فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِّنْ كَذَا (وَعَدَ) اخْذِفْ وَفِي كَذَا (عِدَّةٌ) ذَاكَ أَطْرَدَ
 أي: يجب حذف فاء الكلمة في أربعة مواضع:
 الموضع الأول: فعل المضارع مكسور العين، مثل: يَعدُ، والأصل:
 يَؤُوعِدُ.

الموضع الثاني: فعل الأمر، مثل: عِدْ، من وَعَدَ.

الموضع الثالث: الفعل المضارع من فعل الماضي مفتوح العين،
 مثل: وَعَدَ فمضارعه يَعدُ.

الموضع الرابع: المصدر بكثرة إذا كان بالتاء، مثل: أَعَدَ،
 والمصدر: عِدَّةٌ.

٩٨٩ - وَحَذَفُ هَمْزٍ (أَفْعَلٌ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ
 أي: ويجب حذف همزة (أَفْعَلٌ) بكثرة في موضعين:

الموضع الأول: الماضي مع مضارعه، مثل: أَكْرَمَ، فتحذف في
 المضارع، فيقال: يُكْرِمُ، والأصل: يُؤُوكْرِمُ.

الموضع الثاني: في صيغتي شخص متصف، وهما اسم الفاعل
 والمفعول؛ لأنهما تدلان على ذات متصفة بمعنى من المعاني على جهة
 القيام به أو الوقوع عليه، مثل: مُكْرِمٌ، ومُكْرِمٌ، والأصل: مُؤُوكْرِمٌ،
 ومُؤُوكْرِمٌ.

٩٩٠- (ظَلْتُ) وَ(ظَلْتُ) فِي (ظَلَلْتُ) اسْتِعْمِلَا وَ(قَرْنَ) فِي (اقْرُرْنَ)، وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

أي: إذا كان الفعل ثلاثيًا، مضاعفًا، مكسور العين، مسندًا إلى الضمير المتحرك جاز فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الإبقاء، مثل: ظَلَلْتُ.

الوجه الثاني: الحذف دون تغيير، مثل: ظَلْتُ.

الوجه الثالث: الحذف مع النقل، مثل: ظَلْتُ.

وإذا كان الفعل أمرًا، أو مضارعًا، واتصل به نون الإناث جاز وجهان:

الوجه الأول: الإبقاء دون تغيير مع فك الإدغام، مثل: يَقْرُرْنَ، واقْرُرْنَ.

الوجه الثاني: حذف عين الكلمة ونقل الحركة، مثل: يَقْرُنْ، وقْرُنْ، ويصح: قَرْنَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣].



الإدغام

٩٩١ - أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ اذْغَمَ لَا كَمِثْلِ: (صَفَفِ)
 ٩٩٢ - وَ(ذُلُّلِ)، وَ(كَلَلِ)، وَ(لَبَبِ) وَلَا كَ(جَسَسِ)، وَلَا كَ(اِخْصَصَ أَبِي)
 ٩٩٣ - وَلَا كَ(هَيْلَلِ)، وَشَذَّ فِي (أَلَلِ) وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فُقْبَلِ
 أي: يُدغم الحرف الأول من المثلين المتحركين بالحرف الثاني في
 عشرة شروط وهي:

الشرط الأول: أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، مثل: شدَّ،
 والأصل: شدد.

الشرط الثاني والثالث والرابع والخامس: ألا يكونا في اسم على
 وزن (فُعَل) مثل دُرَّرَ، أو (فُعَل) مثل: سُرُرَ، أو (فِعَل) مثل: لِمَمَ، أو
 (فَعَل) مثل: ظَلَل وكتبَ.

الشرط السادس: ألا يكون أول المثلين مدغمًا فيه حرف قبله، مثل:
 قرَّرَ، وجسَّسَ.

الشرط السابع: ألا تكون حركة الحرف الثاني حركة عارضة، مثل:
 اخصَّصَ أبي، والأصل: اخصَّصَ.

الشرط الثامن: ألا يكون الحرفان في وزن ملحق بغيره، مثل:
 هَيْلَلٌ، فهو يلحق بـ (دَحْرَجَ).

الشرط التاسع: ألا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذًا، مثل: أَلَلٌ
 السقاء، إذا تغيرت رائحته.

الشرط العاشر: لم يذكره الناظم - كَلَّفَهُ - وهو ألا يكون الحرف الأول في صدر الكلمة، مثل: دِدِن، إلا إذا كان أولهما تاء المضارعة فتدغم.

٩٩٤ - وَ(حَيِّي) أَفْكَكَ وَادَّغَمَ دُونَ حَذَرَ كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(اسْتَتَرَ)

أي: يجوز الإدغام وعدمه فيما عينه ولامه ياءان يلزم تحريكهما، ولا تخشى بأس في أحدهما؛ لوروده، مثل: حَيَّ وَحَيِّي، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنِهِ﴾ [سورة الأنفال: ٤٢]، وقراءة (حَيِّي).

أو كان المثلان تاءين سواء في أوله، مثل: تتجلى، أو وسطه، مثل: استتر.

أما لو كانت حركة أحد المثليين عارضة لم يجز الإدغام اتفاقاً، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتُونَ﴾ [سورة القيامة: ٤٠].

٩٩٥ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى تَاكَ (تَبَيَّنُ الْعَبْر)

أي: وما بدئ بتاءين فقد يقتصر على إحداهما وحذف الأخرى بكثرة، مثل: تَبَيَّنُ الْعَبْر، والأصل: تبين العبر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُنَّ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [سورة هود: ١٠٥].

٩٩٦ - وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

٩٩٧ - نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي جَرْزٍ وَشَبَهِ الْجَرْزِ تَخْيِيرٌ قُفِي

أي: يجب فك الإدغام من الفعل المدغم عينه في لامه إذا سكن آخره، لاقترانه بضمير الرفع؛ لثلاثا يلتقي ساكنان، مثل: حل، فإذا أسند يقال: حللت.

ويجوز الإدغام والفق في المضارع المجزوم والأمر؛ لورود كل منهما، مثل: حَلَلْتُ الْبَلَدَ وَأَخِي لَمْ يَحْلُلْ، وفي الأمر تقول: أَحْلُلْ، ويصح: لَمْ يَحْلُلْ وَحُلَّ.

٩٩٨ - وَفَكَ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ التَّرْمِ وَالْتَرْمِ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمَّ)

أي: ويستثنى من فعل الأمر اثنان:

الأول: (أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ) فيجب فيه الفك، مثل: أحبب إلى الله المحسنين.

الثاني: (هَلُمَّ) فقد التزم العربُ فيه الإدغام، فلا يقال: هَلُمَّمُ.

٩٩٩ - وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلْ

أي: لما انتهى الناظم من نظم ما يتعلق بقواعد النحو والصرف، أخبر بأن ما رجا جمعه قد اكتمل في هذا النظم، جامعًا لمقاصد النحو، مشتملاً عليها.

١٠٠٠ - أَحْصَى مِنَ (الكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَةَ) كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصِهِ

أي: جمع الناظم هذا النظم من كتابه (الكافية الشافية) خلاصتها، وترك كثيرًا من الأمثلة والخلاف، فجاءت (الألفية) نحو ثلث (الكافية) وقد أخذ وأحصى هذا النظم القدر المغني من المسائل.

١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهِ مُصَلِّيًّا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا

أي: وبعد كمال هذا النظم على الوجه المذكور فإني أحمد الله تعالى، وأصلي على خير نبي أرسله الله تعالى إلى خلقه وهو محمد ﷺ.

١٠٠٢ - وَاللَّهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّرَهُ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخِبِينَ الْخَيْرَهُ

أي: كما أصلي على أتباعه على دينه الكرام البررة وهم المختارون المصطفون.

وقوله: (الغر) إشارة إلى حديث: «إن أمتي يُدعون يوم القيامة غرًّا محجلين من آثار الوضوء»^(١).

(١) أخرجه البخاري في باب: فضل الوضوء والغر المحجلين من آثار الوضوء رقم (١٣٦)

٦٣/١، ومسلم، في باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء رقم (٢٤٦)

٢١٦/١، بلفظ: "أثر".

وإلى هنا تمَّ ما أردت شرحه على ألفية ابن مالك - رَحِمَهُ اللهُ - ، سائلاً الله تعالى أن ينفع به ، وأن يرزقنا السداد في القول والعمل ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إجازة في رواية ألفية ابن مالك

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه
أجمعين، أما بعد:

فقد أجزت الأخ: سلطان بن حذيفة بن عبدالله الطواله، السعودي الجنسية (رقم
الهوية ١٠١٧٩٨٧٠٩٨).

أن يروي عني ألفية ابن مالك، المسماة (الخلاصة في النحو).

وأنا أروها بالإجازة عن شيخنا نزيل مكة المكرمة محمد أمين بن عبدالله الأنثوي
البهري، عن شيخه المحدث المسند محمد ياسين بن محمد عيسى المكي الفاداني،
عن سيويه زمانه الشيخ محمد علي المالكي، عن أخيه الشيخ محمد عابد المالكي،
عن أحمد بن زيني دحلان، عن عثمان بن حسن الدمياطي، عن محمد بن محمد بن
عبدالقادر الأمير الكبير، عن محمد بن سالم الحفني، عن أبي حامد محمد بن محمد
البديري، عن أبي الأسرار حسن العجمي المكي، عن شهاب الدين أحمد بن محمد
الخفاجي، عن محمد بن عبدالرحمن العلقمي، عن الحافظ جلال الدين عبدالرحمن
بن أبي بكر السيوطي، عن الإمام علم الدين صالح بن عمر البلقيني، عن الرحلة
المسند أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي، عن شهاب الدين محمود بن سليمان
بن فهد الحلبي، عن مصنفها الإمام حجة العرب أبي عبدالله محمد ابن عبدالله بن
عبدالله بن مالك الجبائي الأندلسي الدمشقي، رحمه الله رحمة واسعة.

وأسال الله تعالى أن يوفقه لكل خير، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

وأحث الأخ الكريم على الجد في طلب العلم النافع، والحرص على نشره
وتعليمه.

والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه
أجمعين.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيونى

التوقيع

التاريخ
١٤٣٩/٧/١٧

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢١	اشتغال العامل عن المعمول ..	٥	المقدمة
١٢٥	تعدي الفعل ولزومه	٩	شرح الألفية
١٢٩	التنازع في العمل	١٣	الكلام وما يتألف منه
١٣١	المفعول المطلق	١٧	المعرب والمبني
١٣٥	المفعول له	٣٣	النكرة والمعرفة
١٣٧	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	٤١	العلم
١٤١	المفعول معه	٤٥	اسم الإشارة
١٤٣	الاستثناء	٤٧	الموصول
١٤٩	الحال	٥٥	المعرّف بأداة التعريف
١٥٧	باب التمييز	٥٩	الابتداء
١٦١	حروف الجر	٧٣	كان وأخواتها
١٦٩	الإضافة		فصل في (ما) و(لا) و(لات)
١٨١	المضاف إلى ياء المتكلم	٧٩	و(إن) المشبّهات بـ (ليس) ..
١٨٣	إعمال المصدر	٨٣	أفعال المقاربة
١٨٥	عمل اسم الفاعل	٨٧	إنّ وأخواتها
١٨٩	أبنية المصادر	٩٧	(لا) التي لنفي الجنس
	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين	١٠١	ظن وأخواتها
١٩٣	والصفات لمشبّهة بها	١٠٧	أعلم وأرى
١٩٧	الصفة المُشبّهة باسم الفاعل ..	١٠٩	الفاعل
١٩٩	التعجب	١١٧	النائب عن الفاعل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٩٣	العدد	٢٠٣	نعم وبشس وما جرى مجراهما
٢٩٩	كم وكأين وكذا	٢٠٧	أفعل التفضيل
٣٠١	الحكاية	٢١١	النعث
٣٠٥	التأنيث	٢١٧	التوكيد
٣٠٩	المقصور والممدود	٢٢١	أ) عطف البيان
	كيفية تأنيث المقصور والممدود	٢٢٣	ب) عطف النسق
٣١١	وجمعهما تصحيحًا	٢٣١	البدل
٣١٥	جمع التكسير	٢٣٥	النداء
٣٢٥	التصغير	٢٤١	فصل
٣٣١	النسب		المنادى المضاف إلى ياء
٣٣٩	الوقف	٢٤٣	المتكلم
٣٤٥	الإمالة	٢٤٥	أسماء لازمت النداء
٣٤٩	التصريف	٢٤٧	الاستغاثة
٣٥٥	فصل في زيادة همزة الوصل	٢٤٩	الندبة
٣٥٧	الإبدال	٢٥١	الترخيم
٣٦٣	فصل	٢٥٥	الاختصاص
٣٦٥	فصل	٢٥٧	التحذير والإغراء
٣٦٩	فصل	٢٥٩	أسماء الأفعال والأصوات
٣٧٣	فصل	٢٦١	نونا التوكيد
٣٧٥	فصل	٢٦٥	ما لا ينصرف
٣٧٧	الإدغام	٢٧٣	إعراب الفعل
٣٨١	إجازة (١)	٢٧٩	عوامل الجزم
٣٨٢	إجازة (٢)	٢٨٥	فصل (لو)
٣٨٣	الفهرس	٢٨٧	أما ولولا ولوما
		٢٨٩	الإخبار بالذي والألف واللام